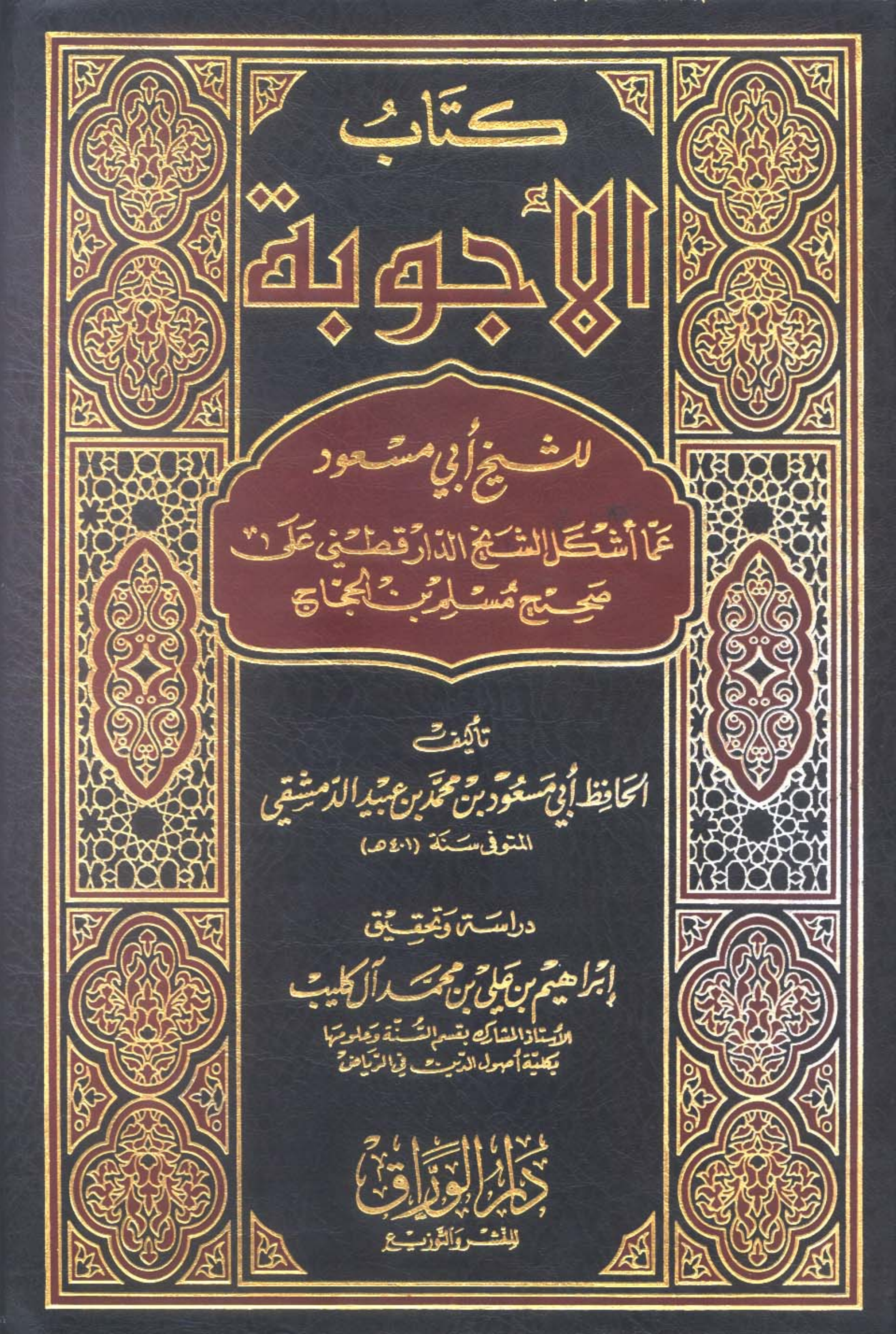

كتاب
الأجوبة
للشيخ أبي مسعود
عما أشكل الشيخ الدارقطني على
صحيح مسلم بن الحجاج
تأليف
الحافظ أبي مسعود بن محمد بن عبيد الدمشقي
المتوفى سنة (٤٠١هـ)
دراسة وتحقيق
إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
بكلية أصول الدين في الرياض
دار الوراق
للنشر والتوزيع

كتاب الأجوبة

للشيخ أبي مسعود

عمّا أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج

تأليف

الحافظ أبي مسعود بن محمد بن عبيد الدمشقي
المتوفى سنة (٤٠١هـ)

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
بكلية أصول الدين في الرياض



للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الورّاق

المملكة العربية السعودية - الرياض - الرمز ١١٤١١ - ص.ب ٩
هاتف: ٤٥١١٤٤٢ - فاكس: ٤٥٣٠٠٧١

كِتَابُ الأَجْوِبَةِ

للشيخ أبي مسعود

عمّا أشكل الشيخ الدارقطني على
صحيح مسلم بن الحجاج

المقـدمـة

الحمد لله الذي جعل في كلّ زمان فَتْرةٍ من الرُّسل بقايـا مـن أهـل العلم ، يَدُلُّوْن مَنْ ضلَّ إلى الهـدى ، ويُبّصِّـرون بنـور الله أهْلَ العمـى ، فكَمْ منْ قَتيلٍ لإبليسَ قد أحيوه ، وكَمْ مِنْ ضَالّ تائهٍ قَدْ هَدَوْه ، فَللَّه مـا أحْسَنَ أثَرَهُمْ على النَّاس ، ولكنْ ما أسوأ أثرالمخذّلين عليهم .

وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شـريك لـه ، وأشـهدُ أنَّ محمَّـداً عبده ورسـوله ، صلـى الله عليـه وعلـى آلـه وأصحابـه ومـن تبـع سـنّته وحفظ الدّين وبلغه ونافح عنه إلى يوم الدّين ..

أما بعـــــــــــد :

فإن الله تعالى أرسل نبيه محمداً ﷺ لهداية الخلـق إلى طريـق الحـق ، وأنـزل عليـه القـرآن الكريـم هـدى للنـاس وبينـات ، وتكفـل بحفظــه ، وعصمه من التبديل ، وصانه من التحريف والتغيير .

وجعل سنة نبيه ﷺ شقيقة كتابه ، ومثيلته في الحجيّة ولزوم العمـل ، وبيانـا لـه وتفصيـلاً لمجملـه ، وتوضيحـاً لمبهمــه ، وشـرحاً لغريبــه ، وتخصيصاً لعامّه ، وتقييـدا لمطلقـه ، وإرجاعـاً لبعـض مـا تشـابه منـه إلى محكمه ، وتفريعاً عليه وإضافة إلى أحكامه .

وهيّأ سبحانه لشريعته وسنة نبيه ﷺ من هذه الأمـة مـن الـتزم بهـا، وقام بحفظها ورعايتها ، فرووهـا ، ودوّنوهـا ، ونشـروها ، وشـرحوها،

ووضعوا القواعد والضوابط التي تحميها من الدخيل ، وتّميز الصحيح من السقيم ، ونافحوا عنها جيلاً بعد جيل على مر العصور ، وتعاقب الشهور إلى يومنا هذا ، وهم علماء أهل السنة والجماعة الطائفة المنصورة ، والمتسكون بسنة المصطفى ﷺ الذّابون عنها تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين ، المحيون لما أمات الناس منها ، لا يضرهم كيد الكائدين ، ولا يثنيهم حقد المعارضين ، ولا يفل من عزيمتهم جحود المعاندين ، ولا يصرف هممهم عنها تخلف واسترواح المتخاذلين ، يبذلون في سبيل ذلك الغالي ، ويسترخصون النفيس ، حتى يأتي أمر المولى تبارك وتعالى وهم على المنهج الحق والمسلك الصحيح ، فيفوزوا بموعود الله من دخول جنته ونيل رضوانه .

ويزيد من عزمهم في ذلك شعورهم بأن السنة النبوية هي شطر الدين وثاني الوحيين ، وإدراكهم أن الاشتغال بها من أفضل القربات وأجل الطاعات وأهم ما صرفت فيه الأوقات .

ولذا عظمت جهودهم في خدمة السنة وتنوَّعت رواية ودراية ، وتدريساً لذلك وتصنيفاً فيه .

ومن أهم ذلك وأولاه جمع صحيح السنة في مصنفات خاصة ، كما هو صنيع الإمام مسلم - رحمه الله - وقبله شيخه الإمام البخاري - رحمه الله - وقد تلقت الأمة كتابيها بالقبول، واتفقت على صحتهما، ومع ذلك فقد نبغ في هذا العصر بعض من ينتسب إلى الإسلام ، وينضوي تحت وصف « طلبة العلم » والدعوة إلى الدين

وترشيد صحوة المسلمين ، ولكنّه يهدم قواعد حفظ السنة ، ويطعن في بعض أحاديث الصحيحين ، ويقدم في ذلك خدمة لأهداف أعداء الأمة من الطعن على السنة ، والتشويش على من يجهل دقيق علوم الحديث من أبناء الأمة .

وقد التبس على هؤلاء الطاعنين موقف بعض أئمة الحديث - كالحافظ الدارقطني - من أحاديث الصحيحين ، فادّعوا أن لهم سلفاً فيما تعرضوا له من الانتقاد والطعن على أحاديث الصحيحين ، مما يؤكّد أهمية رفع هذا اللّبْس ونشر ما سطره يراعُ السابقين في هذه المسائل الدقيقة ، ومن ذلك كتاب « الأجوبة » للحافظ أبي مسعود الدمشقي .

وقد كنت منذ زمن أتطلّع إلى خدمة هذا الكتاب ونشره ، ولكن كانت تحول دون ذلك عوائق ، وتصرف عنه شواغل وعلائق حتى مرّت بالأمة هذه الأزمة ، ونزلت بساحتها تلكم الفتنة ، ثم امتن الله بكشف غمتها وزوال ظلمتها ، وكان فيها كثير من الحكم والمنافع ، أحْسَب أن من ضمنها - بالنسبة لي - انصراف بعض الشواغل وخِفّة تلك العلائق مما أتاح اجتماع الهمة على هذا العمل وتحقيق ذلك الأمل، فاستعنت بالله ، واتجهت عزيمتي إلى العناية بتحقيقه والعمل على نشره حَسَب الخطة التالية :

المقدمة : وفيها أشرت إلى أهمية الكتاب وسبب عنايتي بتحقيقه .

الفصل الأول :في التعريف الموجز بالإمام مسلم وكتابه ، وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول** : التعريف الموجـز بالإمـام مسـلم رحمـه الله ، ويشمل ما يلي :

١- اسمه ونسبه وولادته ونشأته .

٢- طلبه العلم ورحلته فيه .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه.

٥- منزلته وثناء العلماء عليه .

٧- وفاته.

المبحث الثاني : التعريف الموجز بصحيح مسلم ، ويشمل مايلي :

١- اسمه.

٢- سبب تأليفه .

٣- مكان تأليفه

٤- مدة تأليفه.

٥- تبويبه.

٦- عدد أحاديثه .

٧- شرط مسلم فيه وموقفه من الإسناد المُعَنْعَن.

٨- هل أخرج مسلم في صحيحه حديث الطبقـات الثـلاث المذكورة في مقدمته ؟

٩- هـل أورد مسـلم فيـه علـل الأحـاديث المشـار إليهـا في مقدمة الصحيح؟

١٠- المعلّقات والموقوفات والمقطوعات والعوالي في صحيح مسلم .

١١- أبرز سمات صحيح مسلم .

١٢- عناية العلماء به ، وفيه بيان ما يلي :-

أ- شروحه.

ب- مختصراته .

جـ - المصنفات في رجاله .

١٣- روايات صحيح مسلم .

١٤- الموازنة بينه وبين صحيح البخاري.

الفصل الثاني : - في التعريف بالحافظ الدار قطني ؛ وكتابيه (التتبع) (والإلزامات) وفيه ثلاث مباحث .

المبحث الأول : التعريف الموجز بالحافظ الدارقطني ، ويشمل ما يلي :

١- اسمه ونسبه وكنيته .

٢- نشأته .

٣- طلبه العلم ورحلته فيه .

٤- عقيدته .

٥- ثناء العلماء عليه .

٦- شيوخه وتلاميذه .

٧- وفاته .

المبحث الثاني : التعريف الموجز بكتابه (الإلزامات)، ويشمل بيان ما يلي:

١ - اسمه .

٢- ثبوت نسبته إلى الدارقطني.

٣- هل شارك الدارقطني غيره في إلزام الشيخين بما ألزمهما به؟

٤- هل يلزم الشيخين ما ألزمهما به ؟

المبحث الثالث : التعريف الموجز بكتابه (التتبع)، ويشمل بيان ما يلي:

١- اسمه .

٢- صحة نسبته إلى الدارقطني.

٣- هل شارك الدارقطني في تتبعه سواه؟

٤- موقف العلماء منه.

الفصل الثالث : في التعريف الموجز بالحافظ أبي مسعود الدمشقي وكتابه (الأجوبة) وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : التعريف الموجز بالحافظ أبي مسعود الدمشقي ، وفيه بيان:

١- اسمه ونسبه وكنيته .

٢- رحلته وروايته .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- أبرز مصنفاته .

٦- ثناء العلماء عليه .

٧- وفاتـــه .

المبحث الثاني :-التعريف بكتاب (الأجوبة)، ويشمل ما يلي :

١- اسمــــه .

٢- صحة نسبته إلى أبي مسعود الدمشقي .

٣- سبب تأليفه .

٤- موضوعـــه .

٥- فوائد تتعلق بكتاب (الأجوبة) وطريقة تأليفـــه ، ومـن ذلك ما يلي :

أ - عنايته بالجانب المنهجي في التأليف .

ب - أمانة مؤلفه العلمية .

جـ - طريقة مؤلفه في سياق كلامه .

د - عنايته بدراية الحديث .

هـ - مصادره .

٦- الموازنة بينه وبين مـا أُلِّـف في موضوعـه وتقويـم مجمـل لذلك .

٧- المصطلحات الواردة فيه .

٨- وصف نسخه المخطوطة .

٩- التعريف الموجز بسند الكتاب .

المبحث الثالث : وجه إخراج مسلم عن بعض الضعفاء دون نزول حديثهم عنده عن درجة الصحيح، ومدى عناية أبي مسعود بذلك في كتاب (الأجوبة) . وفي نهاية الكتاب أوردت الفهارس التالية :

أ - فهرس الأحاديث .

ب - فهرس الأماكن والبلدان .

جـ - فهرس الأعلام المترجمين .

د - فهرس المصادر .

هـ - فهرس الموضوعات .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أنني - عند العزو - أوردت بعض أسماء الكتب والمصادر مختصرة ، لكثرة ورودها ، ومن أهم ذلك ما يلي :

اللفظ المختصر	توضيحه
الأحاديث الصحيحة	سلسلة الأحاديث الصحيحة
الإحسان	الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان
أخبار أصبهان	ذكر أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم
الاستيعاب	الاستيعاب في معرفة الأصحاب
الأسماء المبهمة	الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة
الإصابة	الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني
الاغتباط	الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط

الأنساب	الأنساب للسمعاني
بين الإمامين	بين الإمامين مسلم والدارقطني
التاريخ	تاريخ يحيى بن معين
تبصير المنتبه	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، للحافظ ابن حجر
التجريد	تجريد أسماء الصحابة لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي
التحفة	تحفة الإشراف لمعرفة الأطراف ، لأبي الحجاج المزي
التدريب	تدريب الراوي ، شرح تقريب النواوي
التذكرة	تذكرة الحفاظ للذهبي
التقريب	تقريب التهذيب
التمهيد	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
تنبيه المسلم	تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم
التهذيب	تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني
جامع التحصيل	جامع التحصيل في أحكام المراسيل
الجرح	الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي
الجمع	الجمع بين رجال الصحيحين ، لمحمد بن طاهر المقدسي
الخلاصة	الخلاصة في أسماء الرجال
الديوان	ديوان الضعفاء والمتروكين للحافظ الذهبي
الرياض	الرياض المستطابة في جملة مَنْ روي عنه في الصحيحين من الصحابة
الشذرات	شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلي

الصغير	التاريخ الصغير
طبقات المدلسين	تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس
الخلاصة	خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال
الطبقات	الطبقات الكبرى لابن سعد
العلل	علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي
العلل لأحمد	العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل
الفتح	فتح الباري بشرح صحيح البخاري
الكاشف	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة
الكامل	الكامل في ضعفاء الرجال
الكبير	التاريخ الكبير
الكواكب	الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات
اللسان	لسان الميزان
المجروحين	المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين
المدخل	المدخل إلى معرفة الصحيحين
المعجم المشتمل	المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل
المغني	المغني في الضعفاء
المنهاج	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج
الموارد	موارد الظمآن في زوائد ابن حبان
الموضح	المُوضِح لأوهام الجمع والتفريق
الميزان	ميزان الاعتدال في نقد الرجال

النبلاء	سير أعلام النبلاء
النهاية	النهاية في غريب الحديث والأثر
الهدي	هدي الساري مقدمة فتح الباري

كما أنني رمزت إلى مصادر السنة أثناء التخريج ببعض الحروف لكثرة تكرارها ، وذلك طلبا للاختصار ، ولتوارد كثير من المصنفين على ذلك ، ومن هذه الرموز ما يلي :

الرمز	توضيحـــــــــه
بغ	البغوي في شرح السنة
ت	الترمذي في الجامع
جه	ابن ماجه في السنن
حاتم	ابن أبي حاتم في علل الحديث
حميدي	عبدالله بن الزبير الحميدي في مسنده
حم	الإمام أحمد في المسند
خ	البخاري في صحيحه
خت	البخاري في صحيحه تعليقاً
خز	ابن خزيمة في صحيحه
الدمشقي	أبو مسعود الدمشقي في الجوابات
د	أبو داود في السنن
سعد	ابن سعد في الطبقات
سي	النسائي في عمل اليوم والليلة

س	النسائي في السنن الصغرى
شفع	الشافعي في المسند
ش	ابن أبي شيبة في المصنف
طب	الطبراني في المعجم الكبير
طش	الطحاوي في شرح معاني الأثار
عب	عبدالرزاق في المصنف
العلل	الدارقطني في العلل
عو	أبو عوانه في مستخرجه على صحيح مسلم
قط	الدارقطني في السنن
ك	الحاكم في المستدرك
م	مسلم في الصحيح
هق	البيهقي في السنن الكبرى
هقم	البيهقي في القراءة خلف الإمام

هذا وأسأل الله أن يجعل ما يسر كتابته وأعان على تحقيقه خالصاً لوجهه الكريم وزلفى إليه ، وأن يغفر ماكان فيه من خطأ وزلل، وأن يجعل في بعدي عن كتبي أثناء بعض مراحل هذا العمل عزاء في القصور دون ما أطمح إليه من أمل ، وأن يشرح صدر قارئه للصفح عن زلات قلم كاتبه ولتسديد هفوات فهمه .

والحمد لله الذي بفضله وجوده تتم الصالحات ، لا رب غيره ، ولا خير إلا خيره هو أهل التقوى وأهل المغفرة .

وصلى الله وسلم على نبي الهدى والرحمة وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وكتبه

إبراهيم بن علي بن كليب آل مغيرة



الفصل الأول

التعريف الموجز بالإمام مسلم وكتابه ويشمل ما يلي :

المبحث الأول : التعريف الموجز بالإمام مسلم رحمه الله

المبحث الثاني : التعريف الموجز بصحيح مسلم .



المبحث الأول : التعريف الموجز بالإمام مسلم رحمه الله ، ويشمل ما يلي :

١- اسمه ونسبه وولادته ونشأته .

٢- طلبه العلم ورحلته فيه .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- أهم مصنفاته .

٦- منزلته وثناء العلماء عليه .

٧- وفاته .



الفصل الأول :

التعريف بالإمام مسلم وصحيحه .

الإمام مسلم - رحمه الله - أحد أعلام الأمة المشهورين ، ترجم له الكثير ، وتوسع في الحديث عنه جملة من السابقين واللاحقين ؛ فلا حاجة للتوسع هنا في ترجمته ، ولكن من المناسب الإشارة بإيجاز إلى جوانب من شخصيته وخصائص صحيحه في سياق خدمة كتاب صنفه مؤلفه في الإجابة عما أشكله الحافظ الدارقطني عليه في صحيحه .

وذلك ضمن الفقرات التالية :

١- اسمه ونسبه وولادته ونشأته :

هو الإمام الحافظ أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيْريّ النيسابوري ، صاحب الصحيح المبرّز في العلم ، والمميز في التصنيف، المجمع على جلالته وإمامته وفضله ، وعلو كعبه في علم الحديث [1] .

ولد سنة ٢٠٦هـ على ما جزم به الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشَّهْرَزُوريّ ، المعروف بابن الصلاح (٦٤٣ هـ) والإمام أبوالسعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجَزَري (٦٠٦ هـ) وذكر

---

(١) انظر : (تاريخ دمشق ٤٦٨/١٦ ، تاريخ بغداد ١٠٠/١٣ ، تذكر الحافظ ٥٨٨/٢ ، النبلاء ٥٧٧/١٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٩٠/١) .

الحافظ الذهبي (٧٤٨ هـ) أنه ولد سنة ٢٠٤ هـ .[(١)]

وقد تربّى في بيت علم ؛ حيث كان أبوه الحجاج من المعتنين بالطلب ، ونشأ في بيئة نيسابور العلمية ؛ فكان لذلك أعظم الأثر في توجهه إلى العلم والعبادة ؛ فبدأ بالسماع في سن مبكر ، وذلك سنة ٢١٨ هـ ، وبادر إلى الحج سنة ٢٢٠ هـ . وعمره لم يتجاوز ست عشرة سنة[(٢)] .

٢- طلبه العلم ورحلاته فيه :

بدأ مسلم طلب العلم وسماعه على علماء بلده من الصغر ، فكان عمره أول سماعه ثنتي عشرة سنة [(٣)].

وقد توقّع له شيوخه النبوغ وسعة الحفظ وعلوّ المكانة ، وعموم النفع فقال إسحاق بن راهويه الحافظ (-٢٣٨ هـ) : «أي رجل يكون هذا ؟ ». [(٤)] .وقال إسحاق بن منصور الكَوْسَج (-٢٥١هـ) : « لن نَعْدَم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » [(٥)] .

ولما بلغ الرابعة عشرة من عمره قام برحلته الأولى سنة ٢٢٠ هـ إلى مكة حيث حج البيت الحرام ، واستفاد من رحلته هذه في سماع

---

(١) انظر (صيانة صحيح مسلم ص ٦٢ ، جامع الأصول ١/١٠٩ ، النبلاء ١٢ / ٥٥٨ التذكرة ٢/٥٨٨ ، البحر الذي زخر ٢/٥٧٣) .

(٢) انظر : (النبلاء ١٢ / ٥٥٨).

(٣) (النبلاء ١٢/٥٥٨).

(٤) (تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٢ ، التذكرة ٢/ ٥٨٩) .

(٥) (النبلاء ١٢ / ٥٦٣) .

الحديث فأدرك أكبر شيوخه الإمام عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي (-٢٢١هـ) وعاد إلى وطنه وواصل السماع والكتابة عن أهل بلده وغيرهم من الوافدين عليه .

ثم قام برحلته الثانية إلى مختلف مراكز العلم في البلاد الإسلامية متتبعاً الحديث في مظانّه ، متتلمذاً في كل مدينة على كبار علمائها .

وتتابعت رحلاته الواسعة ، وبذلك أدرك الإمام مسلم ما كان يتطلع إليه من لُقيا كبار المحدثين والسماع منهم ، وجمع حديثهم ومعرفة رجال الحديث وعلله وصحيحه وسقيمه.[١]

٣- شيوخه :

مما يؤكد منزلة الإمام مسلم في علم الحديث وسعة اطلاعه وحرصه على الطلب كثرة شيوخه من الأئمة الأعلام ، من مختلف البلدان ، ومن جلّة حفاظ الحديث وعلمائه وقد اعتنى بسرد شيوخ مسلم الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزّي (- ٧٤٢هـ) . في كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) [٢] والحافظ محمد بن أحمد الذهبي (- ٧٤٨) في كتابه (سيرأعلام النبلاء) [٣].

فعدّ من شيوخه ما يزيد على مائتين وعشرة، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ:

---

(١) انظر : (تاريخ دمشق ١٦ /٤٦٨ ، النبلاء ١٢/٥٥٨ - ٥٦٢ ، تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٠ , ١٠١ ،تهذيب الاسماء واللغات ٢/٩١ ، صيانة صحيح مسلم ص ٥٥ - ٥٧).

(٢) (تهذيب الكمال ٣/ ١٣٢٤ ، ١٣٢٥) .

(٣) (١٢ / ٥٦٠ ، ٥٦١) .

أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ، قال فيه إسحاق بن راهويه: «كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل» .

وهو الذي عرض عليه الإمام مسلم صحيحه ، فكل ما أشار إلى أنَّ له علّه تركه وقد توفي رحمه الله - سنة ٢٦٤ هـ [1].

٢- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، إمام هذا الشأن ، وأحد حفّاظ الدنيا ، وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله .

تتلمذ عليه الإمام مسلم حين ورد نيسابور سنة (٢٥٠ هـ) وأفاد منه حتى قال الحافظ الدارقطني (- ٣٨٥ هـ) : « لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء » وقد عرف مسلم منزلة أستاذه حتى أنه ذات مرة قبّل بين عينيه وقال له : « دعني حتى أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث في علله».

وقد توفي البخاري رحمه الله سنة ٢٥٦ هـ[2].

٤- تلاميذه :

لقد جلس الإمام مسلم لطلاب العلم يسمعهم مروياته ، ويقرأ عليهم مصنفاته ، فتتلمذ عليه عدد وافر من طلاب الحديث وحفاظه من أبرزهم:

---

(١) انظر : (الجرح والتعديل ٣٢٨/١ ، التذكرة ٢/ ٥٥٧ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥٣).

(٢) انظر : (التذكرة ٢ / ٥٥٥ ، طبقات الحفاظ ٢٥٢ ، وفيات الأعيان ٤٥٥/١ الهدي ص ٤٨٨ ، تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٢) .

١- أبو بكر محمد بن إسحق بن خُزيمة النيسابوري-٢١١ هـ) [١]

٢- أبو حاتم ، محمد بن إدريس بن منذر الرازي (-٢٧٥ هـ) [٢]

٣- أبو عوانة ، يعقوب بن إسحق بن يزيد الإسفراييني النيسابوري (- ٣١٦ هـ)[٣] .

٥- أهم مصنفاته[٤] :

خلّف الإمام مسلم ثروة مهمة من المصنفات ، أسهمت في إثراء المكتبة الإسلامية في مجال الحديث وعلومه ورجاله وعلله ، ومن أهمها :

١- الجامع الصحيح .
٢- التمييز .
٣- الانتفاع بأهُب السباع .
٤- الوحدان .
٥- أفراد الشاميين .
٦- العلل .
٧- الأقران .
٨- شيوخ مالك .
٩- أوهام المحدثين .
١٠ - رجال عروة بن الزبير .
١١- التاريخ .
١٢- شيوخ سفيان .
١٣- الجامع الكبير على الأبواب .
١٤- شيوخ شعبة .
١٥- حديث عمرو بن شعيب .
١٦ - الأسماء والكنى .

---

(١) انظر : (التذكرة ٢ / ٧٢٠ ، المنتظم ٦/ ١٨٤ ، تهذيب الكمال ٣/ ١٣٢٥ النبلاء ١٤ / ٣٦٥) .

(٢) انظر : (النبلاء ١٣ / ٢٤٧ ، صيانة صحح مسلم ص ٥٨ ، تاريخ بغداد ٣/ ٧٣) .

(٣) انظر :(التذكرة ٧٧٩/٣ ، صيانة صحيح مسلم ص ٥٨ ، النبلاء ٤١٧/١٤).

(٤) انظر : (في ذلك : صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١ ، فهرسة ابن خير ٢١٢ ، ٢٢٥ صيانة صحيح مسلم ص ٥٩ ،التذكرة ٥٩٠/٢ تاريخ التراث ١ / ٢٧٧ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢/ ٩١) .

١٧ - طبقات التابعين . ١٨ - المخضرمون .

١٩ - المسند الكبير على الرجال .[١]

٦- منزلته وثناء العلماء عليه :

إن المطلع على ترجمة الإمام مسلم يجد أقوالاً كثيرة في الثناء عليه والإشادة بفضله وإمامته في علم الحديث وحسن تصنيفه مما يؤكد مكانته وعلو منزلته بين علماء الأمة وحفاظ الحديث فمن ذلك :-

١- قال محمد بن قاسم القرطبي : « مسلم جليل القدر ، من أئمة المحدثين » ، وذكر كتابه الصحيح فقال : «لم يضع أحد مثله » .[٢]

٢- وقال محمد بن بشار العبدي البصري الثقة (- ٣٢٧ هـ) : «حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالريّ ، ومسلم بنيسابور ، وعبد الله الدارمي بسَمْرَقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخارى » [٣].

٣- وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ): «مسلم ثقة من الحفاظ ، له معرفة بالحديث»[٤] .

٤- وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (٤٦٣هـ): «مسلم أحد الأئمة من حفّاظ الحديث » [٥].

٥- وقال الحافظ محي الدين يحيى بن شرف النَّوَوي

---

(١) النبلاء (١٢ / ٥٦٠ ، ٥٦١) .

(٢) انظر : (تدريب الراوي ١ / ٩٥) .

(٣) النبلاء ١٢ / ٥٦٤ ، التهذيب ١٠ / ١٢٨) .

(٤) انظر (الجرح والتعديل ١٨٢/٨ النبلاء ١٢/ ٥٦٤).

(٥) (تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٠)

(-٦٧٦ هـ)[1] : مسلم أحد أعلام هذا الشأن ، وكبار المُبرَزين فيه ، وأهل الحفظ والإتقان والرَّحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان ، والمعترف له بالتقدم فيه ، بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان ، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان ....

ومن حقق نظره في صحيح مسلم ـ رحمه الله ـ علم أنه إمام لا يلحقه مَنْ بَعْدَ عصره ، وقلّ من يساويه بل يُدانيه من أهل وقته ودهره ، ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾[2] .وقال أيضاً: « وأجمعوا على جلالته ، و إمامته وعلوّ مرتبته ، وحِذْقه في هذه الصنعة وتقدّمه فيها ، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحِذقه وقعوده في علوم الحديث واضطلاعه منها وتفننه فيها كتابه الصحيح »[3].

٧- وفاته :

اتفق على أنه توفي في شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين ، ونقل الحاكم ابن البيع عن عبد الله بن الأخرم الحافظ أن ذلك كان عشية يوم الأحد[4] .ودفن يوم الاثنين لخمس بقيت من شهر رجب ، رحمه الله وأجزل مثوبته وأسكنه الفردوس من الجنة .

---

(١) (صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٠ ، ١١) .

(٢) (سورة الجمعة الآية ٣)

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات ٢/٩٠)

(٤) (صحيح مسلم بشرح النووي ١/١١) .



المبحث الثاني : التعريف الموجز بصحيح مسلم ، ويشمل ما يلي :

١- اسمه .

٢- سبب تأليفه .

٣- مكان تأليفه .

٤- مدة تأليفه .

٥- تبويبه .

٦- عدد أحاديثه .

٧- شرط مسلم فيه وموقفه من الإسناد المعَنْعَن .

٨- هل أخرج مسلم في صحيحه حديث الطبقات الثلاث المذكورة في مقدمته ؟ .

٩- هل أورد مسلم فيه علل الأحاديث المشار إليها في مقدمة الصحيح ؟

١- المعلّقات والموقوفات والمقطوعات والعوالي في صحيح مسلم .

١١- أبرز سمات صحيح مسلم .

١٢- عناية العلماء به :-

أ - شروحه . ب- مختصراته .

جـ - المصنفات في رجاله .

١٣ - روايات صحيح مسلم .

١٤- الموازنة بينه وبين صحيح البخاري .

المبحث الثاني : التعريف بصحيح مسلم (الجامع الصحيح المسند) :

صحيح مسلم هو ثاني أصح كتابين بعد القرآن الكريم الذين تلقتهما الأمة بالقبول ، واتفق أهل العلم على صحة ما فيهما من الحديث المسند إلى رسول اللهﷺ، ولذا اعتنى به العلماء أعظم عناية ؛ بياناً لفضله وثناء عليه ووصفاً لميزاته ، ومقارنة بينه وبين ما ألف في بابه، وشرحاً واختصاراً له ، واستخراجاً له ، وترجمة لرجاله ، وبياناً لشرطه وتوضيحاً لمقدمته .

وفيما يلي إشارات مختصرة إلى بعض ذلك، ضمن الفقرات التالية:

١- اسمه :

اشتهر تسميته بالجامع الصحيح المسند [١].

٢- سبب تأليفه :

ذكر الإمام مسلم رحمه الله - أنه ألف كتابه الصحيح تلبية لرغبة أحد طلبة العلم، وقد سأله الأحاديث مؤلفة على الأبواب المختلفة، قصد التفهم فيها والاستنباط منها [٢].

---

(١) انظر : (تاريخ بغداد ١٣ / ١٠١ ، وفيات الأعيان ٥ / ١٩٤) .

(٢) انظر : (صحيح مسلم النووي ١ / ٣ ٠ ٤) .

وقد أشار الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي إلى أن السائل هو أحمد بن سلمة بن عبد الله فقال : « أحمد بن سلمة بن عبد الله ، أبو الفضل البزار المعدل النيسابوري ، أحد الحفّاظ المتقنين ، رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد _ في بلخ _ وفي رحلته الثانية إلى البصرة وكتب بانتخابه على الشيوخ ، ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه ، توفي أحمد بن سلمة سنة ٢٨٦ هـ » [١].

ونبّه على ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فقال : وقد ألف كتابه الصحيح استجابة لطلب صاحبه ومرافقه في الارتحال والتحصيل الحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري [٢].

٣- مكان تأليفه : -

ذكر الحافظ ابن حجر أن مسلماً صنّف كتابه في بلده ، بحضور أصوله ، وفي حياة كثير من مشايخه ، فكان يتحرّز في الألفاظ ويتحرّى في السياق [٣].

٤- مدة تأليفه :-

لقد استمرت مدة تأليف مسلم لصحيحه خمس عشرة سنة انتهت سنة ٢٥٠ هـ كما صرح بذلك أحمد بن سلمة بن عبد الله

---

(١) انظر : (التذكرة ٢ / ٥٨٩ ، النبلاء ١٢ / ٥٦٦ ، كشف الظنون ١ / ٥٠٠ ، التقييد والايضاح ص ٢٥ ، الإمام مسلم حياته وصحيحه ص ٦١ ، ٦٢) .

(٢) انظر : (الموقظة ص ١٣٨) .

(٣) انظر : (هدي الساري ص ١٢ ، النكت على ابن الصلاح ١ / ٢٨٣) .

النيسابوري[1].

وطول هذه المدة يدل على شدة تحري مسلم ودقة انتقائه لما يدخلـه في صحيحه من الحديث، حتى قال ـ رحمـه الله ـ : « ما وضـعت في هذا السند شيئاً إلا بحجة ولا أسقطت شيئاً منه إلا بحجة»[2]

٥- تبويبه : -

لقد رتب مسلم كتابه ؛ بحيث جمع أحاديث كـل بـاب متتاليـة في موضع واحد ، قال الحافظ أبو عمر ابن الصلاح : « إن مسلماً - رحمـه الله وإيانا - رتب كتابه على الأبواب ، فهو مُبَوّب في الحقيقـة ، ولكنـه لم يذكر فيه تراجم الأبواب؛ لئلا يزداد حجم الكتاب، أو لغير ذلك» [3]

ثم جاء من بَعْدَه ووضعوا - مجتهديـن - تراجـم لتلـك الأبـواب ؛ ومن هنـا حصـل الاختـلاف بـين الـتراجم في اللفـظ وفي الموضـع ، قـال الحافظ النووي : « وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضهـا ليس بجيد ؛ إما لقصور في عبارة الترجمـة ؛ وإمـا لركاكـة لفظهـا ، وإمـا بغير ذلك ، وأنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها » . [4]

---

(١) (النبـلاء ١٢ / ٥٦٦ ، التذكـرة ٢ / ٥٨٩ ، كشـف الظنـون ١ / ٥٠٠ ، التقييـد والإيضاح ص ٢٥) .

(٢) انظر : (النبلاء ١٢ / ٥٨٠) .

(٣) انظر : (صيانة صحيح مسلم ص ١٠٢) .

(٤) انظر : (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢١) .

ومن ترجم لأبواب صحيح مسلم [1].

١- القاضي عياض بن عبد الرحمن اليَحصْبي .

٢- الحافظ المنذري (- ٦٠٦ هـ)، وذلك في مختصره لصحيح مسلم .

٣- أبو العباس القرطبي (-٦٥٦ هـ) ، وذلك في تلخيصه لصحيح مسلم وشرحه له في «المفهم» .

٤- الإمام يحيى بن شرف الدين النووي (- ٦٧٦هـ) ، وذلك في شرحه لصحيح مسلم .

٥- الشيخ شِبّير أحمد العثماني (١٢٦٩هـ) وذلك في شرحه (فتح الملهم) ، وذكر فيه أن التراجم التي وضعها من سبقه قاصرة عن الوفاء بالغرض .

٦- عدد أحاديثه : [2]

لا أعلم تحديداً دقيقاً لعدد أحاديث صحيح مسلم ، ولعل سبب ذلك الاختلافُ في المكررات في صحيح مسلم .

وقد ذكر أحمد بن سلمة النيسابوري (- ٢٨٦ هـ) أنها اثنا عشر ألف حديث .

---

(١) انظر : (المعلم ١/ ٢١٢ ، البحر الذي زخر ٢/ ٦١٣ ، مقدمة الملهم ص ٣٤٧) .

(٢) انظر : (صحيح مسلم ٢٣٢٣/٤ ، مفتاح كنوز السنة ص : هـ ، و ، مكانة الصحيحين ص ١٨٤ ، الإمام مسلم حياته و صحيحه ص ٦٦ - ٧٠).

وذكر أبو قريش محمد بن جمعة القُهُسْتاني (٣١٣ هـ) أنها أربعة آلاف حديث ، أي بدون المكرر .

وذكر عمر بن عبد المجيد الميَّانجي (-٥٨١) أنها ثمانية آلاف حديث .

وعدها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي فوصل ترقيمه للأحاديث من غير تكرار إلى العدد (٣٠٣٣).

وعدها الشيخ خليل ملا خاطر ؛ فبلغت عنده (٤٦١٦ حديثاً) .

وعدّ المستشرق (ونسنك) الأحاديث الأصول في أبواب صحيح مسلم فبلغت (٥٧٨١ حديثاً).

ولعل تحقق النجاح في إدخال كتب السنة الحاسوب الآلي يثمر الجزم بعدد محدد لأحاديث هذا الكتاب الصحيح .

٧- شرط مسلم فيه وموقفه من الإسناد المعْنَعَن :

لقد صرح مسلم في كتابه باشتراط الصحة فيما يورده في كتابه ، فقال : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه » [1].

وسمّاه (المسند الصحيح) وعرضه على شيخه إمام علل الحديث الحافظ أبي زَرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (- ٢٦٤ هـ) مبالغة في تحري الصحة، والسلامة من العلل ، فاستبعد كل حديث ذكر أبو

(١) (صحيح مسلم ١ / ٣٠٤) .

زُرعة أن له علّة [1].

وهذا الشرط واضح تناقله المصنفون ، وبناء عليه جزموا بصحة أحاديث كتابه وأنه ثاني كتاب في الصحيح المجرد بعد صحيح الإمام البخاري ، ومنهم من قدمه على صحيح البخاري قال ابن الصلاح : « هذا الكتاب ثاني كتاب صُنّف في صحيح الحديث ، ووسِم به ووضع له خاصة» [2] . وقال أيضاً : « وشرط في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه ، سالماً من الشذوذ ومن العلة ، وهذا هو حد الصحيح في نفس الأمر » [3]

أما ما قرّره الإمام الحاكم من اشتراط كونه عزيزاً ، وغير ذلك من تفضيلات تزيد على شرط الصحة ؛ فهو استقراء من صنيع الإمام مسلم، وقد نَقَد العلماء ذلك [4]

ولعل مما يوضح شرطه بيان مذهبه وموقفه من الإسناد المُعَنْعَن حيث يرى - رحمه الله - أن الإسناد المُعَنْعَن له حكم الاتصال إذا

---

(١) (النبلاء ١٢ / ٥٦٨ ، صيانة صحيح مسلم ص ٦٧) .

(٢) (صيانة صحيح مسلم ص ٦٧ ، ٢٧) .

(٣) انظر : (المدخل إلى الإكليل ص ٣٢ ، شروط الأئمة الستة ص ٢٢ ، شروط الأئمة الخمسة ص ٣٥ ، علوم الحديث ص ٢٨٨ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٧ ، النبلاء ١٢ / ٥٧٤ ، تدريب الراوي١/١٢١٤،١٢٥ ، النكت على ابن الصلاح ١ / ٢٤٠) .

تعاصر الراوي المُعَنْعِن والشيخ المُعَنْعَن عنه ، وإن لم يثبت لقاؤهما إلا أن يكون المُعَنْعِن مدلساً ؛ فلا يحكم له بالاتصال .

وحجته في ذلك – رحمه الله – أن الثقة غير المدلّس لا يقول: (عن فلان) إلا وقد لاقاه وسمع منه .

واستدلّ لذلك بعدة أمور منها :

أ – حصول الإجماع على قبول خبر الثقة غير المدلس من غير نظر لصيغ الأداء .

ب– وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها، وهي لم ترد إلا بالعنعنة.

جـ – أن من تكلم على صحة الحديث لم يُفتّش أحد منهم على موضع السماع .

وقد مال إلى موقفه جماعة من المحدثين ، والأصوليين ، والفقهاء ، كأحمد بن حنبل (-٢٤١هـ) وأبي حاتم محمد بن حبّان البُسْتي (-٣٥٤هـ) كما حكاه عنهما الحافظ ابن رجب الحنبلي (-٧٩٥ هـ) وكالقاضي محمد بن الطيب الباقلاّني (- ٤٠٣ هـ) والإمام ابن حزم الأندلسي (-٤٥٦ هـ) .

ومع ما استدل به الإمام مسلم لمذهبه ، فإن شرط الإمام البخاري (-٢٥٦ هـ) وشيخه علي بن عبد الله المديني (- ٢٣٤ هـ) أحوط وأظهر في الاتصال ؛ إذ لم يحملوا حديث المُعَنْعِن على الاتصال حتى يثبت تلاقيهما ولو مرة واحدة ، مع سلامته من وصمة التدليس ، وهذا

مذهب جمهور العلماء ، واختيار أئمة الصنعة من المحدثين [1] .

٨- هل أخرج مسلم في صحيحه حديث الطبقات الثلاث المذكورة في مقدمته ؟ :

مما يزيد بيان شرطه وضوحاً الإشارة إلى وجه الصواب في إخراج مسلم للطبقات الثلاث من الرواة .

فقد قال مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه [2] ما حاصله أنه يورد الحديث في كتابه على أساس تقسيم الأخبار المسندة على ثلاث طبقات من الرواة :

الأولى : أهل الاستقامة والإتقان لما نقلوه من الحديث ؛ فيتقصّى أخبارهم .

الثانية : من هم أقلّ منهم في الحفظ والإتقان لما رَوَوْه ، مع أنهم من أهل السَّتْر والصدق ، وتعاطى العلم ؛ فينتقي من أخبارهم بعد أن استقصى أخبار الطبقة الأولى .

الثالثة : المتَّهَمون عند أهل الحديث أو أكثرهم ، والغالب على حديثهم المنكر والغلَط ، فلا يتشاغل بتخريج حديثهم .

---

(١) انظر : (معرفة علوم الحديث ص ٣٤ ، الأحكام لابن حزم ١ / ١٥١ - شرح علل الترمذي ص ٢١١ - ٢٢٢ ، الهدي ص ١٢ ، التدريب ١ / ٢١٤ - ٢١٦ ، البحر الذي زخر ٢ / ٥٨٩) .

(٢) انظر : (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٤-٧).

وهذا يفيد أن مسلماً استقصى أحاديث الطبقة الأولى ، وأتبعه بحديث أهل الطبقة الثانية ، وأنه لم يخرج للثالثة شيئاً .

وقد تفاوتت وجهات نظر بعض العلماء في تحديد من أدخلهم في صحيح من هذه الطبقات، ولعل ذلك راجع إلى تفاوت فهمهم لمراد مسلم بهذا التقسيم ، وإلى ورود ما ظاهره التعارض مع ما قرّره في مقدمة صحيحه ، من الرواية عن الرجال الذين ضعّفهم بعض أهل العلم .

وحاصل القول في ذلك : أن الإمام مسلماً - رحمه الله - قد أخرج للطبقة الأولى محتجاً بهم في الأصول ، وأخرج حديث الطبقة الثانية في الشواهد والمتابعات ، وقلّ أن أخرج لهؤلاء في الأصول ، وذلك أيضاً في حال توفر طرق يَعضدُ بعضها بعضا ، وعدم وجود شيء في الباب لأهل الطبقة الأولى [1].

وهذا القسم عنده لا ينزل عن مرتبة الحديث الصحيح وإن كان في الدنيا منها وهي رتبة الحديث الحسن عند بعض العلماء .

وأما أهل الطبقة الثالثة فلم يخرج مسلم لهم شيئاً ، وهم على قسمين :

الأول : من كانوا عند أهل الحديث أو أكثرهم متهمين .

الثاني : من غلب على حديثهم المنكر والغلط .

---

(١) ولا يغيبنّ عن البال أنه قد يكون في الراوي ضعف ، ويكون بعض حديثه صحيحاً ، لانجباره بطرق أخرى ، وهذا هو الحال فيمن كان كذلك في صحيح مسلم .

وبهذا يتبيّن وَهْمُ الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) والحافظ أبي بكر بن أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ) ومن وافقهما في القول بأن مسلماً لم يخرج إلا لأهل الطبقة الأولى ، وأنه - رحمه الله - توفي قبل إخراج حديث الطبقة الثانية .

ويؤيد ضعف ما ذهبا إليه ما يلي :

١- أن مسلماً قد مثّل للطبقة الثانية بيزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سُلَيم ، وقد أخرج لهما في صحيحه مقرونين بغيرهما [١] .

٢- ماورد عن مسلم - كما سبق - من عرضه صحيحه على أبي زرعة ، والأصل أن هذا العرض لم يكن إلا بعد فراغه من تأليف صحيحه .

٣- قول مسلم - رحمه الله - : صنفت هذا الكتاب من ثلاثين ألف حديث مسموعة[٢].

ومن الرواة من لم ينبه على شأنهم مسلم ، ولا يدخلون في الطبقات الثلاث ، وهم المختلَف فيهم، حيث ضعفهم بعض الأئمة ، ووثقهم آخرون ، فهؤلاء أخرج مسلم بعض حديثهم في المتابعات والشواهد كما ذكر القاضي عياض وغيره ، وغالب ما انْتُقِد على مسلم في شأنهم كما سيأتي عند الكلام على كتاب (التتبع) للحافظ

---

(١) انظر : (تهذيب الكمال ٣ / ١٥٥٠ ، ١٥٣٣ ، التقريب تحقيق عوامة ص ٤٦٤ , ٦٠١) .

(٢) (تاريخ بغداد ١٣ / ١٠١ ، المنتظم ٥ / ٣٢) .

الدارقطني [1] .

٩ – هل أورد مسلم في صحيحه علل الأحاديث المشار إليها في مقدمة الصحيح ؟ :

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : (قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفق لها ، وسنزيد – إن شاء الله – شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها ...) [2] .

وقد اختلف العلماء في مراد مسلم بذلك على قولين :

١ – فذهب أبو عبدالله الحاكم ، وأبو بكر البيهقي إلى أن صحيح مسلم لا يشتمل على شيء من العلل المشار إليها في قول مسلم هذا، وأنه توفي مسلم – رحمه الله – قبل جمعه .

٢ – وذهب القاضي عياض ، وابن الصلاح ، والنووي وغيرهم إلى وقوع ذلك في صحيح مسلم ، ولكن ذلك محمول على أن تلك العلل غير قادحة ولا مؤثرة في صحة أحاديث صحيح مسلم [3] وهذا التأويل مُتَحَتِّم ، للإجماع على صحة أحاديث هذا الكتاب ، ولأن مؤلفه

---

(١) انظر : (المدخل إلى الإكليل ص ٢٣ ، ٢٤ ، صيانة صحيح مسلم ص ٩١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٧٤/١٢ الموقظة ص ٧٩ – ٨١ ، النفح الشذي ٢٠٨/١ – ٢١٧ ، النكت على ابن الصلاح ٤٣٣/١ ، فتح الملهم٧/١).

(٢) (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٨) .

(٣) (انظر / (علوم الحديث ص ١٢٢ ، خلاصة الطيبي ص ٧٠ ، الموقظة ص ٥٢) .

قد اشترط فيه الصحة ، وعرضه على شيخه الحافظ أبي زرعة ، إمام علم علل الحديث ، وترك كل ما قال أبو زرعة : (إن فيه علة) .

قال الحافظ ابن حجر : « فإذا عرف وتقرر أنهما لايخرجان من الحديث إلا مالا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحيهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما ... » [1] .

١٠ ـ المعلقات والموقوفات والمقطوعات والعوالي في صحيح مسلم :-

أ ـ المعلقات :

المعلّق : هو ما سقط من أول إسناده راو أو أكثر .

وسُمّي بذلك أخذاً من تعليق العِتق والطلاق بجامع قطع الاتصال [2] .

والمعلقات في صحيح مسلم عدها الحافظ أبو علي الغساني (-٤٩٨هـ) أربعة عشر حديثاً معلقاً[3] .

وتعقبه الحافظ ابن الصلاح (-٦٤٣هـ) بأنها اثنا عشر حديثاً فقط، وذلك أن الغسّاني كرر واحداً منها ، والآخر جاء في رواية الجلودي موصولاً ، وهي الرواية المعتمدة المشهورة من روايات صحيح

---

(١) (الهدي ص ٣٤٧) .

(٢) راجع : (علوم الحديث ص ٣٢ ، صيانة صحيح مسلم ص ٧٦ ، التدريب ١/١١٧ فتح المغيث ١/٥٥) .

(٣) انظر : (تقييد المهمل ق ١٥٤ ب) .

مسلم .

وقد ساق ابن الصلاح هذه الأحاديث المعلقة في كتابه (صيانة صحيح مسلم)[1] وتعقب سبعة منها بأنها إنما رويت على وجه المتابعة والاستشهاد أو أن مسلماً وصلها.

وقال : وأخذ هذا - أي القول بوجود أحاديث معلقة مقطوعة في أربعة عشر موضعا من صحيح مسلم - عن أبي علي الغساني ، أبو عبدالله المازري صاحب (المعلم)[2] وأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً .

وهذا يوهم خللاً في ذلك ، وليس ذلك كذلك .

وليس هذا - والحمد لله - مخرجاً لما وجد فيه من حيِّز الصحيح ، بل هي موصولة من جهات صحيحة ، لاسيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة ، ففي نفس الكتاب وصلها ، فاكتفي بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث[3] .

وقال الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (-٨٠٦) : «فعلى هذا ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلّق لم يوصله ، إلا

---

(١) (صيانة صحيح مسلم ص ٧٧) .

(٢) هو كتاب (المعلم بفوائد مسلم ، لأبي عبد الله محمد بن علي التميمي المازري ، (-٥٣٦هـ) أنظر : (تاريخ التراث ١/٢٦٤)

(٣) (صيانة صحيح مسلم ص ٨١ ، ٨٢) وانظر (صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٨) .

حديث أبي الجهم المذكور [1] ، وفيه بقيـة أربعة عشـر موضعـاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله : (رواه فلان) .

وقد جمعها الرشيد العطار في (الغرر المجموعة) [2] وقد بينت :

«ذلك كله في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع والله أعلم » [3] .

وأما حكم المعلقات في الصحيحين ، فقد ذكر ابن الصلاح وكـذا النووي : أن ما كان منه بصيغة الجزم مثل : روى ، وقال ، فهـو حكـم بصحته عن المضاف إليه ، غير أن إيراده في أثناء الصحيح مُشْـعر بصحـة أصله إشعاراً يُسْتَأْنَسُ به ويُرْكَن إليه [4] .

وقد أُشكل على هذا الحكم بمواضع من صحيح البخاري تخالفـه ، وأجاب عن ذلك الحافظ العراقي ، وكذا السخاوي (-٩٠٢ هـ) فقـالا: ولا التفات لمن نقض هذه القاعدة ، بل هي صحيحة مطردة ، لكـن مـع عدم التزام كونه على شرطه - أي شرط البخاري أومسـلم - ثـم قـال: «والحاصل أن المجزوم به يحكم بصحته ابتداء ، وما لعله يكون كذلك من

---

(١) هو حديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة : (أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمـل .. الحديث) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب : التيمم (٢٨١/١ ح ١١٤) .

(٢) هو كتاب (غرر الفوائد المجموعـة في بيـان مـا وقـع في صحيـح مسـلم مـن الأحـاديث المقطوعة) ليحيى بن علي القرشي ، الرشيد العطار (-٦٦٢هـ) وانظر (تـاريخ الـتراث العربي ٢٧٣/١).

(٣) (التقيد والإيضاح ص ٢١ نشر دار الحديث). وانظر : (تدريب الراوي ١١٧/١) .

(٤) (علوم الحديث ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، تقريب النواوي ١١٧/١) .

المُمَرَّض إنما يحكم بصحته بعد النظر ، لوجود الأقسام الثلاثة فيه - يعني الصحيح والحسن والضعيف - فافترقا . وإذا حكمت للمجزوم به بالصحة فانظر فيمن أبرز من رجاله تجد مراتبه مختلفة ، فتارة يلتحق بشرطه ، وتارة يتقاعد عن ذلك » [1] .

ب ـ الموقوفات والمقطوعات :

الموقوف: هو مارُوي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير[2] .

وقد يستعمل فيمن دون الصحابة مقيدا بأنه موقوف على فلان .

والمقطوع : هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوال أو أفعال [3] .

والمشهور أن صحيح مسلم خالٍ من الأحاديث الموقوفة والمقطوعة ، بخلاف صحيح البخاري فقد تضمّن كثيراً من ذلك أثناء التراجم ، قال الحافظ ابن الصلاح : «إن كان المراد به - أي تقديم مسلم على صحيح البخاري - أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً ، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به، وليس يلزم

---

(١) (فتح المغيث ٥٣/١ ، ٥٤) وانظر : (التقييد والإيضاح ص ٣٥ - ٣٩) .

(٢) (انظر : (علوم الحديث ص ٦٦ ، التدريب ١٨٤/١) .

(٣) انظر : (التبصرة والتذكرة ٢٤/١ ، الاقتراح ص ١٦ ، التدريب ١٩٤/١ اختصار علوم الحديث ص ٤٦) .

منه أن كتاب مسلم أرجح - فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري ، وإن كان المراد أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله » [1] .

وتعقب ابن الصلاح في ذلك الحافظ العراقي بأن مسلماً أيضا قد مزج كتابه بغير الأحاديث ولكنه نادر جداً بخلاف البخاري [2] ومثّل لذلك بقول يحيى بن أبي كثير : «لا يستطاع العلم براحة الجسم » [3] .

وقد تتبع الحافظ ابن حجر هذه الأحاديث وجمعها في تأليف سماه (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف) فبلغت : ١٩٢ حديثاً .

وقال في مقدمته : « فهذه أحاديث موقوفة ومقطوعة ، تتبعتها من صحيح مسلم ، وقد وقع أكثرها في ضمن أحاديث مرفوعة وهي في الكتاب المذكور كثيرة ، لكني لم أتعرض منها إلى ما يتقوم الحديث المرفوع به ، أو يتقوم بالحديث .. » [4] .

جـ - العوالي :

الإسناد العالي : هو الذي قل عدد رجاله مع الاتصال ، أو تقدم سماع راويه ، أو وفاة شيخه [5] وقد قال الحافظ الذهبي : ليس في صحيح مسلم من العوالي إلا ما قل .

---

(١) (علوم الحديث ص ١٥) .

(٢) (التقييد والإيضاح ص ١٤) .

(٣) (صحيح مسلم ، كتاب المساجد ٤٢٨/١ ح ١٧٥) .

(٤) (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف ص ٢٥) .

(٥) انظر : (علوم الحديث ٢٥٧ ، الخلاصة للطيبي ص ٥٥ ، منهج النقد ص ٣٥٨) .

وقد جمعها الحافظ ابن حجر في جزء سماه (عوالي مسلم) فبلغت أربعين حديثا وقال في مقدمته : «فهذه أربعون حديثا انتقيتها من صحيح مسلم بن الحجاج هي من العزيز الذي علا مسلم البخاري برجل في كل إسناد منها » [1] .

١١ - أبرز سمات صحيح مسلم :

١- ليس فيه من المعلقات سوى حديث واحد كما تقدم .

٢- روايته الأحاديث باللفظ وتنبيهه على ما في ألفاظ الراوي من الاختلاف في المتون والأسانيد،ولو كان المختلف فيه حرفاً واحداً .

٣- تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه ، عن أبي هريرة بحيث يعيد سندها مع كل حديث منها ، وإن كان يكفيه الاقتصار على ذكر السند عند سياق الحديث الأول منها ، ثم يعطف الباقي عليه ، وقد أثنى ابن الصلاح على مسلم في مسلكه واحتياطه فيها .

٤- لم يتعرض للاستنباط الفقهي ، حتى أنه لم يجعل عناوين لأبوابه.

٥- اعتنى بجمع طرق الحديث الواحد في موضوع واحد ، ليتّضح اختلاف المتون وتعدد الأسانيد مع تقديمه للأصح ، فيبدأ بذكر الإسناد النظيف برجاله الثقات ، ويجعله أصلا . ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد - ربما كان في بعض رجالها كلام - على وجه التأكيد والمتابعة بعد أن ذكر الأصل أولاً .

---

(١) (عوالي مسلم ص ٥٥ ، ٥٦) .

٦ـ امتاز بجودة الترتيب ، وحسن الصنعة ، حيث رتبه على أبـواب الفقه، وترك ذكر عناوين أبوابه للقارىء ليستفيدها بنفسه .

٧ـ أورد الحديـث كـاملاً و لم يقطّعـه - كالبخـاري - و لم يـوزّع أحاديثه على أبواب متعددة ، بل جمع الأحاديث المروية بأكثر من إسـناد في باب واحد .

٨ـ وضع له مقدمة منهجية ، ذكر فيها جوانب من علـم مصطلـح الحديث وقواعده ، كما ذكر فيها شرطه ومنهجه في صحيحه .

٩ـ اقتصر على الأحاديث المرفوعة إلا ماندر جداً ، فلم يعرج على الموقوفات إلا قليلا في بعض المواضع تبعاً لا قصداً .

١٠ـ التزم التفريق بين صيغة (حدثنا) فجعلها لما سمعه من شـيخه ، وصيغة (أخبرنا) فجعلها لما قريء على الشيخ ..

١٢ـ عناية العلماء به :

لرفعة مكانة صحيـح مسـلم ، وكثرة فوائـده ومزايـاه ، الـتي مـن أهمها صحة أحاديثه وتلقي الأمة لها بالقبول ، عني العلماء بـه سماعـاً لـه وروايـة ، وشـرحاً لـه واختصـاراً ، واسـتخراجاً عليـه وعنايـة برجالـه ، وتفسيراً لغريب ألفاظه ، وبياناً لمشكله ، وجمعاً لموقوفاته وعواليه .

وهذه إشارة مختصرة إلى بعض هـذه الجوانـب ، تناسـب التعريـف الموجز به بين يدي خدمة واحد من جوانب هذه العناية .

أ ـ شروحه :

أما شروح صحيح مسلم فهي كثيرة جداً ، ذكر منها محقق كتاب

(صيانة صحيح مسلم) لابن الصلاح الدكتور موفق عبدالله عبدالقادر ستة وأربعين شرحاً ، منها ما يلي :

١ـ (المعلم بفوائد مسلم) للإمام أبي عبدالله محمد بن علي المازري (ت٥٣٦هـ) [١] .

٢ـ (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط) للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) [٢] .

٣ـ (صحيح مسلم بشرح النووي) أبي زكريا يحيى بن شرف ، (ت٦٧٦هـ) ويسمى (المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أو (منهاج المحدثين وسبيل تلبية المحققين) وهو من أشهر شروح مسلم وأكثرها انتشاراً .

٤ـ (إكمال إكمال المعلم) للإمام محمد بن خلفة بن عمر الوشناني الأُبّي (ت ٨٢٧هـ).

٥ـ (مكمل إكمال الإكمال) لأبي عبدالله محمد بن يوسف السَّنوسي (ت٨٩٢هـ)وهو مطبوع مع الكتاب السابق .

---

(١) وقد طبع منه جزآن بعناية الشيخ محمد الشاذلي النيفر .

(٢) وقد طبع بتحقيق الدكتور موفق عبدالله بن عبدالقادر ، ويلاحظ أنه لم يشرح فيه سوى مواضع قليلة من المقدمة مع قريب من ٤١ باباً ، من كتاب الإيمان المشتمل على ٩٦ بابا .

٦- (الحل المفهم لصحيح مسلم) وهو كتاب إفادات للشيخ رشيد أحمد الكاندهلوي، (-١٤٠٢هـ). وقد طبع في مجلدين بعناية المكتبة الخلجية بالهند .

٧ـ (فتح الملهم بشرح صحيح مسلم) لشبير أحمد العثماني (ت ١٣٦٩هـ) [1].

٨ـ (فتح المنعم شرح صحيح مسلم) للدكتور موسى شاهين لاشين عميد كلية الدعوة بجامعة الأزهر سابقا [2] .

ب ـ مختصراته :

عنى باختصار صحيح مسلم جملة من العلماء ومن أبرز هذه المختصرات المطبوعة ما يلي :

١ـ (تلخيص صحيح مسلم) لأبي العباس أحمد بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ) .

٢ـ (مختصر صحيح مسلم) للحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦هـ) .

جـ ـ المصنفات في رجاله :

وهي على قسمين :

---

(١) طبع في ثلاثة أجزاء في الهند ، و لم يكمل حيث وصل إلى كتاب الرضاع .

(٢) طبع منه أربعة أجزاء تنتهي بنهاية كتاب الصلاة .

الأول : ما صنف في رجاله وحده ، ومن ذلك :

١ـ (رجال صحيح مسلم) لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (-٤٢٨هـ).

٢ـ (تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري) للحافظ محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ).

٣ـ (رجال مسلم) للحافظ علي بن عمر الدارقطني، (-٣٨٣هـ).

الثاني : ما ألّف في رجاله مع رجال البخاري ، ومن ذلك :

١ـ (تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما) للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (-٤٠٥هـ) .

وهو جزء من كتاب (المدخل إلى الصحيح)، أو (المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين)[1] .

٢ـ (الجمع بين رجال الصحيحين) للإمام محمد بن طاهر المقدسي (-٥٠٧هـ) .

وقد طبع قديما بعناية دائرة المعارف العثمانية بالهند .

٣ـ ويدخل في هذا القسم كتب رجال أصحاب الكتب الستة ، ككتاب (تهذيب الكمال في اسماء الرجال) للحافظ أبي الحجاج المزي

---

(١) منه نسخة في المكتبة الظاهرية ، وهو ضمن كتاب(المدخل إلى معرفة الصحيحين نسخة مكتبة شهيد على بتركيا ، وقد طبع سنة ١٤٠٧هـ ببيروت ، وسينشر – إن شاء الله – ضمن المدخل، كاملاً محققاً معلقاً عليه.

(-٧٤٢هـ) .

ومن الكتب المصنفة في رجال مسلم ما اعتنى بضبط اسماء الرجال وأنسابهم ، ومن ذلك:

١ـ (تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكل) لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (-٤٩٨هـ)، فقد خصص بعض فصوله لهذا الغرض .

٢ـ (قرة العين في ضبط اسماء الصحيحين) لعبدالغني بن أحمد البحراني الشافعي.

ومن الكتب أيضا ما عني بتفسير غريب أحاديثه.ومن ذلك :

١ـ (تفسير غريب ما في الصحيحين) لمحمد بن أبي نصر الحميدي (ت٤٨٨هـ)[1] .

٢ـ (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) للقاضي عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) شرح فيه غريب ألفاظ صحيح مسلم ، والبخاري، وموطّأ مالك .

٣ـ (كَشْف مُشكِل حديث الصحيحين) لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[2].

ومن الكتب ما اعتنى بتجريد بعض أحاديث مسلم، ومن ذلك:

١ـ (المصباح في عيون الصحاح) وقد اشتمل على أفراد

(١ ، ٢) لم يزل كل منها مخطوطاً . انظر : (تاريخ التراث العربي ٢٦٩/١ ، ٢٧٥ ، الصيانة ص٢١) .

مسلم ، لعبدالغني بن عبدالواحد المقدسي، (ت٦٠٠هـ) [1].

٢ـ (الرباعيات من صحيح مسلم) لمحمد بن ابراهيم الوافي (-٧٣٥هـ) [2].

١٣ـ روايات صحيح مسلم : [3].

روى صحيح مسلم عنه جَمْعُ كثير من تلاميذه ، وقد اشتهرت رواية صحيح مسلم متصلة عن ثلاثة منهم ، وهم :

١ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري (-٣٠٨هـ) وقد أكمل سماع هذا الكتاب سنة ٢٥٧هـ .

ومن أشهر من رواه عنه أبو أحمد محمد بن عيسى الجُلُودي (-٣٦٨هـ) قال ابن الصلاح : «وروايته هي المعتمدة المشهورة» [4].

٢ـ أحمد بن علي أبو محمد القلانسي ، وقد تفرد المغاربة بروايته لصحيح مسلم كما ذكر ابن الصلاح .

٣ـ مكي بن عبدان التميمي ، أبو حاتم النيسابوري (-٣٢٥هـ) .

---

(١) انظر (تاريخ التاريخ ٢٧٣/١) .انظر (الإمام مسلم وكتابه ص ١٣٥) .

(٢) انظر (تاريخ التراث ٢٧٢/١).

(٣) انظر تفصيل ذلك في : (صيانة صحيح مسلم ص١٠٦ - ١١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٦/١ ، مشارق الأنوار ٤٠/١ ، فهرسة ابن خير ص ٩٨ - ١٠١) .

(٤) (صيانة صحيح مسلم ص٨١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١) . وانظر : (كتاب إكمال العلم بفوائد مسلم) بدراسة وتحقيق د. الحسين شواط (٣٨/١) .

١٤ـ الموازنة بين الصحيحين [١] :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في أيهما أرجح ، فذهب جمهورهم إلى ترجيح (صحيح البخاري) على (صحيح مسلم) ، وذهب مسلمة بن قاسم القرطبي (-٢٥٣هـ) وأبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي ، (-٤٥٦هـ) من علماء المغرب ، والحافظ أبو علي الحسين ابن علي النيسابوري، (-٣٤٩هـ) إلى ترجيح (صحيح مسلم) .

والصحيح هو الرأي الأول ، لأن شروط الصحة الموجودة في كتاب البخاري أتم وأقوى من الشروط الموجودة في صحيح مسلم .

فرجحانه من حيث العدالة والضبط ، لأن الرجال الذين انتُقِدوا في (صحيح مسلم) أكثر عدداً من الذين حصل فيهم كلام من رجال البخاري ، إضافة إلى أن البخاري لم يُكثر من إخراج حديثهم ، كما أن أغلبهم من شيوخه الذين يعرفهم أكثر من غيره .

وأما رجحانه من حيث الاتصال ، فلأن البخاري اشترط في الحديث المعنعن أن يكون الراوي قد عاصر المروي عنه، وثبت لقاؤه له ، ولو مرة واحدة ، أما مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة مع إمكان اللقاء ، وهذا إذا لم يكن الراوي معروفا بالتدليس، أما من عرف به فلا يقبلان عنعنته ولو ثبت لقاء الراوي بالمروي عنه ، وما جاء فيهما معنعناً عن

---

(١) انظر : (علوم الحديث ص ١٥ ، صيانة صحيح مسلم ص٦٨ ، تاريخ بغداد١٣/١٠١ تذكرة الحافظ ٣/٩٠٤ النكت على ابن الصلاح ١/٢٨١ ، ٢٨٢ ، التدريب ١/٩٣ ، ٩٤،٩٥ ، برنامج التجيبي ص٩٣، فتح المغيث ١/٢٨، توضيح الأفكار١/٤٥ ، ٤٦).

المدلسين فقد ثبت اتصاله لهما من طرق أخرى .

وأما رجحانه من حيث السلامة من الشذوذ والعلة ، فلأن ما انتقد مع الأحاديث على البخاري أقل عدداً مما انتقد على مسلم ، وأيضا اتفق العلماء على أن البخاري كان أجلَّ من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث ، وأن مسلماً تلميذه و لم يزل يستفيد منه .

كما أن لصحيح مسلم مزايا يفوق فيها صحيح البخاري[1]

منها:

١) مزيّة الترتيب ، فقد صنف مسلم ـ رحمه الله ـ (صحيحه) في بلده، بحضور أصوله، وفي حياة كثير من شيوخه ، فتمكن من تجويد ترتيبه، أما البخاري فقد صنّفه وهو منتقل بين مكة ، والعراق ، وبخارى .

٢) جمع الحديث الواحد وطرقه في مكان واحد ، وعدم تقطيعه للحديث الواحد في عدة أماكن ، وذلك لأن مسلماً لم يتصد لما تصدى له البخاري ، من استنباط الأحكام ومسائل الفقه .

ومن هنا نعلم أن لكل منهما مزايا ، ولله در من قال :

تشاجر قوم في (البخاري) و(مسلم) إلي، وقالوا: أيّ ذين تقدّمُ ؟
فقلت : لقد فاق البخاريُّ صحةً كما فاق في حسن الصناعة مسلمُ

وينبغي أن يُعْلَم أن هذا التفضيل إنما هو من حيث الإجمال ، وإلا

---

(١) انظر : (علوم الحديث لابن الصلاح ١٤ ، ١٥ ، التقريب والتدريب ٩١ ــ ٩٦ ، هدي الساري ٩ ـ ١٣ ، النكت على ابن الصلاح ١/٢٨١ ـ ٢٨٨) .

فقد يكون حديثٌ في (صحيح مسلم) أصحَّ من حديث في (صحيح البخاري) ، لكنَّ جملة الصحة في (البخاري) أرجحُ من جملتها في (مسلم) .

الفصل الثاني

التعريف بالحافظ الدارقطني وكتابيه (التتبع) و (الإلزامات)

المبحث الأول : التعريف الموجز بالحافظ الدارقطني .

المبحث الثاني : التعريف الموجز بكتابه (الإلزامات) .

المبحث الثالث : التعريف الموجز بكتابه (التتبع) .

المبحث الأول : التعريـف الموجـز بالحـافظ الدارقطـني ، ويشمل ما يلي :

١ـ اسمه ونسبه وكنيته .

٢ـ نشأتـــه .

٣ـ طلبه العلم ورحلته فيه .

٤ـ عقيدتـــه .

٥ـ ثناء العلماء عليه .

٦ـ شيوخه وتلاميذه .

٧ـ وفاتـــه .



المبحث الأول : التعريف الموجز بالإمام الدارقطني [1] .

١ـ اسمه ونسبه وكنيته :ـ

هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني [2] البغدادي .

٢ـ ولادته :

ولد-رحمه الله-سنة ست وثلاثمائة، وقيل:سنة خمس وثلاثمائة[3] .

وقد قال الدارقطني : ((مات أبو العباس أحمد بن محمد بن شريح القاضي الفقيه سنة ست وثلاثمائة .... وولدت في هذه السنة)) [4] .

---

(١) لقد اعتنى بترجمة الدارقطني كثير من السابقين والباحثين المتأخرين الذين حققوا بعض كتبه أو درسوها مما يؤكد إجمال الكلام عنه ، ومن أمثلة مصادر ترجمته ما يلي :

(تاريخ بغداد ٣٤/١٢ ، المنتظم ١٨٣/٧ ، الأنساب ٢٧٣/٥ ، معجم البدان ٤٢٢/٢ ، النبلاء ٤٤٩/١٦ ، اللباب ٤٠٤/١ ، وفيات الأعيان ٢٩٧/٣ ، البداية والنهاية ٢١٧/١١ ، التذكرة ٩٩١/٣ ، العبر ٢٨/٣ ،الأعيان ، النجوم الزاهرة ١٧٢/٤ ، الشذرات ١١٦/٣ طبقات القراء ٥٥٨/١ / طبقات الحافظ ٣٩٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٦٢/٣ ،مفتاح السعادة ١٤١/٢) .

(٢) الدارقطني منسوب إلى (دار القطْن) بفتح الدال وسكون الألف وفتح الراء وسكون الطاء المهملة ، وفي آخرها نون ، وهي محلة كانت ببغداد من نهر طابق بالجانب الغربي بين الكرخ ونهر عيس بن علي (الأنساب ٢٧٣/٥) .

(٣) المنتظم ١٨٣/٧ ، ١٩٣ ، التذكرة ٩٩١/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٤٦٢/٣ ، وفيات الأعيان ٢٩٨/٣ .

(٤) (سؤالات السهمي ق ١٢) .

٣ـ طلبه العلم ورحلته فيه :

توجه إلى طلب العلم وهو صغير ، حيث كان أبوه من المحدثين الثقات ، قال يوسف القواس «كنا نمرُّ إلى البغويّ والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف كَامَخ »[(١)] .

وقال الدارقطني نفسه : «كتبت في أول سنة خمسة عشرة وثلاثمائة »[(٢)] .

وحفظ القرآن صغيراً كما يفيده قوله ـ رحمه الله ـ : «كنت أنا والكتاني نسمع الحديث فكانوا يقولون : يخرج الكتاني محدث البلد ، ويخرج الدارقطني مقرىء البلد فخرجت أنا محدثاً والكتاني مقرئاً »[(٣)] .

وقد ارتحل في طلب العلم إلى العراق البصرة والكوفة وغيرهما في حدود سنة عشرين وثلاثمائة.

قال الدارقطني : «كتبت ببغداد أحاديث من السوداني .. ثم مضيت إلى الكوفة لاسمع منه»[(٤)] .

كما رحل إلى الشام ومصر والحجاز . قال الحاكم : « دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد ، ومصنفاته

---

(١) (التذكرة ٣/ ٩٩٤) والكامخ : هو الذي يؤتدم به ، كما في (مختار الصحاح ص ٥٧٨) .

(٢) (سؤالات البرقاني ق ٢ ١) .

(٣) (المنتظم ٧ / ٨٧) .

(٤) (تاريخ بغداد ١٢ / ٣٧) .

يطول ذكرها »[1] .

وحدد الدارقطني زمن دخوله مصر فقال : «دخلت مصـر في سـنة سبع وخمسين» – أي بعد الثلاثمائة وحين رحـل إلى مصر لامـه اليـافعي حيث إن الوزير ابن حنزابه أراد أن يصنف مسنداً ، فخـرج أبـو الحسـن إليه ، وأقام عنده مدة يصنف له المسند وحصل له من جهته مال كثير .

وقد دافع الإمام الذهبي عن الدارقطني في ذلك ، بأن الحاجة لعلهـا دعته إلى قبول ذلـك ، وأن ذلـك مذهـب لبعـض العلمـاء لا يلحقـه مـع حاجته في ذلك لوم[2] .

هذا مع ما عرف عن الوزير من فضل وعلـم ، ومـا أثمـرت رحلـة الدارقطني إلى مصر من نشر للعلم وتتلمذ الناس عليه .

٤ـ عقيدته :

قال السلمي : « وسمعت الشيخ أبا الحسن يقـول : مـا في الدنيـا شيء أبغض إلي من الكلام »[3] .

وقال الذهبي: «وكان إليه المنتهى في السنة ومذهب السلف»[4] .

وقال أيضاً : «لم يدخل الرجل في علم الكـلام ولا الجـدال ، ولا خاض في ذلك بل كان سلفياً »[5] .

---

(١) (النبلاء ٤٥٧/١٦) .

(٢) انظر : (تاريخ بغداد ٣٩/١٢ ، مرآة الجنان ٤٢٧/٢ ، النبلاء ٤٥٦/١٦) .

(٣) (سؤالات السهمي ق ١٤ ب ، النبلاء ٥٢١/٤/١) .

(٤) (تذكره الحافظ ١٠٤٨/٣) .

(٥) (النبلاء ٤٥٧/١٦)

ومع ذلك فقد اتهم بالتشيع ، حيث حفظ ديوان السيد إسماعيل ابن محمد بن يزيد الحميري ، وهو رافضي خبيث .

ويجاب عن ذلك بأن الحميري مع رفضه فقد كان شاعراً مطبوعاً حلو الشعر ، وأن حفظ شعره كحفظ شعر شعراء الجاهلية لا يستلزم تهمة .

وبخاصة أن الدارقطني قال: (عثمان ـ رضي الله عنه ـ أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ هذا قول أهل السنة ، وهو أول عقد يحل في الرفض)[1] .

كما اتهم بأنه أشعري بسبب أنه قبل بين عيني أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد ، المعروف بابن الباقلاني الأشعري (-٤٠٣هـ) وقال : ((هذا إمام المسلمين والذاب عن الدين ، القاضي أبوبكر ابن الطيب.))[2].

وأجاب عن ذلك الحافظ الذهبي بأن هذا التصرف من الدارقطني تجاه ابن الباقلاني راجع إلى موقف ابن الطيب من المعتزلة ، والقدرية ، والرافضة ، ومناظرته لهم ، ودفاعه عن السنة ورده على الكرامية ، مع ما كان لأهل البدع من ظهور بالدولة البويهية ، وأن ما بينه وبين أهل الحديث عامر ، وإن كانوا يختلفون في مسائل دقيقة[3] .

---

(١) (سؤلات السلمي ق ١٨ ، التذكرة ٣/٩٩٤) .

(٢) (التذكرة ٣/١١٠٤) .

(٣) (النبلاء ٢٤٦/٢/١١) لعله في تذكرة الحافظ .

٥- ثناء العلماء عليه :

قال الخطيب البغدادي فيه : « وكان فريد عصره وقريع دهره، ونسيج وحده وإمام وقته ، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث ، وأسماء الرجال، وأحوال الرجال ، مع الصدق والأمانة ، والفقه والعدالة ، وقبول الشهادة وصحة الاعتقاد ، وسلامة المذهب والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث »(١) .

وقال الحاكم : «صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماماً في القراء ، والنحوين ، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أشهراً وكثر اجتماعنا، فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يُخْلَق على أديم الأرض مثله»(٢) .

٦ - شيوخه وتلاميذه :

لقد توسع الدارقطني في الطلب والرحلة مع ازدهار عصره بالعلم والعلماء ، فكان ذلك سبباً في كثرة شيوخه وسعة استفادته منهم .

وكذلك كثر تلاميذه وبرز أثره فيهم لما له من الأمانة وسعة الإحاطة بفنون العلم وأنواع علوم الحديث .

---

(١) (تاريخ بغداد ٣٤/١٢) .

(٢) (التذكرة ٩٩١/٣ ، ٩٩٢) .

٧ ـ وفاتـــه :

توفي الحافظ الدارقطني سنة خمس وثمـانين وثلاثمائـة ، بعـد حيـاة حافلة بخدمة السنة النبوية والذبّ عنها وصيانتها تعليماً وتصنيفاً .

ودفن ـ رحمه الله ـ في مقبرة باب الدير من مدينة بغداد [١] .

---

(١) (تاريخ بغداد ١٢/٤٠) .

المبحث الثاني :التعريف الموجز بكتاب (الإلزامات)

١ـ اسمـــه .

٢ـ ثبوت نسبته إلى الدارقطني .

٣ـ هـل شـارك الدارقطـني غـيره في إلـزام الشـيخين بمـا ألزمهما به ؟

٤ـ هل يلزم الشيخين ما ألزمهما به ؟

ـ المبحث الثاني : التعريف بكتاب (الإلزامات) :

١ـ اسمـــــه :

سمي هذا الكتـاب (بالإلزامـات) ، فقـد جـاء في أولـه : «هـذا كتاب الإلزامات على صحيحي البخاري ومسلم، تصنيف الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني »[١] .

وقد عُنونت نسخة زين العابدين البهاري من (الإلزامات) بذلك.

واشتهر تسميته بذلك عند أغلب من تَرْجَم للدارقطني وذَكَـر هـذا الكتاب ضمن مصنفاته[٢].

وهذه التسمية معـبّرة عـن مضمـون الكتـاب وهـو إيـراد مـا يـرى الدارقطني أنه يلزم البخاري ومسلماً إخراجه من الأحـاديث الـتي ينطبـق عليها شرطهما في الكتابين الصحيحين .

٢ـ ثبوت نسبته إلى الدارقطني :

اشتهر واستفاض عند أهل العلم من زمن الدارقطني إلى وقتنـا هـذا نسبة هذا الكتاب إلى الدارقطني .

قال الإمام النووي: «ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علـي بـن عمـر الدارقطـني رحمـه الله وغـيره البخـاري ومسـلماً - رضـي الله عنهمـا - إخراج أحاديث مع أن أسـانيدها أســانيد قـــد أخرجـــا لرواتها في

(١) (كتاب الإلزامات ص ٧٣) .

(٢) انظر مصادر ترجمة الدارقطني (ص ٦٣) .

صحيحيهما بها)) .

وذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم- رووا عن رسول الله ﷺ ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها ، ولم يخرّجا من أحاديثهم شيئا فيلزم إخراجها على مذهبهما [1] .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ العراقي في التذكرة والتبصرة (٤٣/١) وابن حجر في التهذيب (ترجمة عروة بن المضرِّس) والسيوطي في التدريب (٣١/١) والسخاوي في فتح المغيث (٣١/١) ومحمد بن إبراهيم الوزير في تنقيح الأنظار (٥١/١) والكتّاني في الرسالة المستطرفة (ص٢٣) وغيرهم .

٣- هل شارك الدارقطني غيره في إلزام الشيخين بما ألزمهما به ؟ :

لقد شارك الدار قطني في ذلك غيره كأبي ذر الهروي. قال النووي : ((وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما)) وكذلك أبو مسعود الدمشقي ، فقد وافق الدارقطني في بعض ما ألزم به [2] .

كما أن صنيع أصحاب المستدركات على الصحيحين يشعر بذلك وبخاصة الإمام الحاكم النيسابوري ؛ فقد صرح بأن ما يذكره في كتابه (المستدرك) على شرطهما او أحدهما .

---

(١) (صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤/١) .

(٢) (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٤) .

٤- هل يلزمهما ما ألزم به ؟ :

قال الإمام النووي : « وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة ؛ فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صحّ عنهما تصريحهما أنهما لم يستوعباه وإنما قصدا جمعَ جُمَل من الصحيح ، كما يقصد المصنف في الفقه جَمع جُمْلَةٍ من مسائله ، لا أنه يحصر جميع مسائله .

لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه ، ولم يخرجا له نظيراً ، ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علّة إن كانا روياه .

ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إيثاراً لترك الإطالة ، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسدّ مسدّه ، أو لغير ذلك » . هـ [١]

وجاء في مقدمة الحافظ ابن حجر لشرحه صحيح البخاري ، أنهما تركا ذلك خشية الطول .. [٢] وقريباً من ذلك قال النووي في شرحه لصحيح مسلم . [٣]

---

(١) (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٤) .

(٢) (هدي الساري ص ٩) ، وقد قال النووي : ((ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك ولأبي على الغساني الجيّاني ، في كتابه ، (تقييد المهمل) في جزء العلل منه استدراك ، أكثره على الرواة عنهما ، وفيه ما يلزمهما ، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره.
(صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٧) .

(٣) انظر : (صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ١٢٣) .

المبحث الثالث : التعريف الموجز بكتابه (التتبع)

١- اسمه .

٢- صحة نسبته إلى الدار قطني .

٣- هل شارك الدار قطني في تتبعه سواه ؟ .

٤- موقف العلماء منه .



المبحث الثالث : التعريف الموجز بكتاب (التتبع)

١- اسمه :

سُمِّيَ كتاب الدار قطني الثاني بالتتبع؛ فقد جاء في أول كتاب (الإلزامات): « ويليه كتاب (التتبع) أيضاً ، وهذا أيضاً له تأليف الحافظ الدار قطني - رحمه الله تعالى ورضي الله عنه - آمين يا إله العالمين آمين » . [1]

وقد سَمَّاه بغير ذلك غير واحد ممن ترجم للدار قطني وتعرض لذكر مصنفاته [2] قال النووي - رحمه الله - : « وقد أَلَّف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدار قطني في بيان ذلك كتابه المسمَّى: (الاستدراكات والتتبع) ».

٢- صحة نسبته إلى الدار قطني :

لقد أثبت نسبة هذا الكتاب إلى الدار قطني غير واحد من أهل العلم كالحافظ أبي عمرو بن الصلاح في مقدمته (علوم الحديث ص٢٤) والحافظ النووي كما في مقدمة شرحه لصحيح مسلم (١ / ٢٧) .

والحافظ ابن حجر في كتابه النكت على ابن الصلاح (١ / ٤٥ ، ٧٥ ، ٧٨) وكذا السخاوي في فتح المغيث (١ / ٥٢) والسيوطي في

---

(١) (كتاب إلزامات ص ٧٣) .

(٢) (لقد سبقت الإشارة إلى بعض مصادر ترجمة الدار قطني (ص ٦٣) .

التدريب ، وزكريا الأنصاري في شرحه لألفية العراقي (١ / ٧٠ ، ٧١) وحاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٥٥٧) وغيرهم كثير.

٣- هل شارك الدار قطني في تتبعه سواه ؟ :

قال الإمام النووي : « قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ فيها بشرطهما ، ونزلت عن درجة ما التزماه . وقد ألّف الدار قطني في ذلك ، ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك ، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما ، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » . [١]

وقد اعتنى بالكلام على هذه المواضع التي انتقدها الدار قطني غالب من تصدى لشرح الصحيحين أو أحدهما ، كأبي عبد الله محمد بن علي المازَري ، وأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، والقاضي عياض اليَحْصُبي ، والحافظ ابن حجر .

وغالبهم أجاب عما أشكلهِ الدار قطني وبَيَّن وَجْه إخراج البخاري أو مسلم ، كما سيأتي في الفقرة التالية .

٤- موقف العلماء منه :

لعلّ من أهم ما يكشف وجهة نظر الأئمة بعد الدار قطني من كتابه (التتبع) الإشارة بإيجاز إلى موقف الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث المستوعب لغالب جهود سابقيه المحقق فيما يعرض له من قضايا

---

(١) (صحيح مسلم بشرح النووي المقدمة ١ / ٢٧) .

العلم وبخاصة ما يتعلق بالصحيحين.

وقد عقد فصلاً في سياق الأحاديث التي انتقدها الدار قطني وغيره من النقاد وأوردها على سياق الكتاب .[1]

فقال : « وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث ، أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب ، فإن جميعها وارد من جهة أخرى ، وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه ، فإن هذه المواضع متنازع في صحتها ، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب ، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله « إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره » وقال في مقدمة شرح مسلم له « ما أخذ عليهما - يعني على البخاري ومسلم - وقدح فيه معتمد من الحافظ ، فهو مستثنى مما ذكرناه ؛ لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول »[2] . انتهى .

وهو احتراز حسن ، واختلف كلام الشيخ محي الدين في هذه المواضع فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه : « فصل: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ فيها بشرطهما ، ونزلت عن درجة ما التزماه ، وقد ألف الدار قطني في ذلك، ولأبي مسعود

(١) وذلك في مقدمة شرحه لصحيح البخاري (هدى الساري ص ٣٦٤ - ٤٠٢) .

(٢) انظر : (صيانة صحيح مسلم ص ٨٦) ، (علوم الحديث ص ٢٤ ، ٢٥) .

الدمشقي أيضاً عليهما استدراك ، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما ، وقد أجيب عن ذلك أو أكثر » ، [(١)] وقال في مقدمة شرح البخاري : « فصل قد استدرك الدار قطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها ، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً ، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ؛ فلا تغترّ بذلك » [(٢)] .

وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك.

وقوله في شرح مسلم « وقد أجيب عن ذلك أو أكثر » هو الصواب ؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض ، كما سيأتي ، ولو لم يكن في ذلك إلا الأحاديث المعلَّقة التي لم تتصل في كتاب البخاري من وجه آخر ، ولا سيما إن كان في بعض الرجال الذين أبرزهم فيه من فيه مقال ، كما تقدم تفصيله ، فقد قال ابن الصلاح « إن حديث بهز بن حكيم المذكور وأمثاله ليس من شرطه قطعاً »، وكذا ما في مسلم من ذلك ، إلا أن الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل ؛ لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات، والمعلق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة، التي لم

---

(١) (صحيح مسلم بشرح النووي ١ /٢٧) .

(٢) هدى الساري ص ٣٦٤ .

توصل في موضع آخر؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً والله أعلم .

وقد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصنف[1] على تخريج ذلك التعليق، وأن مراده بذلك أن يكون الأسباب جامعة لأكثر الأحاديث التي يحتج بها إلا أن منها ما هو على شرطه، فساقه سياق أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطه؛ فغاير السياق في إيراده ليمتاز فانتقى إيراد المعلقات.

وبقي الكلام فيما علل من الأحاديث المسندات .

وعِدّة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري، - وإن شاركه مسلم في بعضه - مائة وعشرة أحاديث ، منها ما وافقه مسلم على تخريجه، وهو اثنان وثلاثون حديثاً ، ومنها ما انفرد بتخريجه ، وهو ثمانية وسبعون حديثاً .

والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول : «لا ريب في تقديم البخاري ، ثم مسلم على أهل عصرهما ، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ؛ فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول : «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني» ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول « دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه» .

(١) وذلك في (هدي الساري ص ١٧) .

وكان محمد بن يحى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً ، وروى الفَرَبْري عن البخاري قال « ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقّنت صحته » .

وقال مكي بن عبد الله : « سمعت مسلم بن الحجاج يقول «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكل ما أشار أن له علة تركته » فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما ؛ فيندفع الاعتراض من حيث الجملة .

وأما من حيث التفصيل فالأحاذيث التي انتقدت عليهما تنقسمُ أقساماً :

القسم الأول منها ، ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد .

أ- فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيد ، وعلّله الناقد بالطريق الناقص ؛ فهو تعليل مردود ، كما صرح به الدار قطني ، فيما سنحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين [1] ؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لاتضر ؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ، ثم لقيه

---

(١) انظر : (الهدي ص ٣٨٢) .

فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقص فهو منقطع والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يُعلُّ الصحيح ، وستأتي أمثله ذلك في الحديث الثاني (١) والثامن وغيرهما .

[ومن أمثله ذلك كما في كتاب الأجوبة الأحاديث (٦ ، ١٢ ، ١٦، ١٧ ، ٢٣)]

ب- وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة ، وعلّله الناقد بالطريق المزيد تضمَّن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف ؛ فينظر :

١- إن كان ذلك الرواي صحابياً أو ثقة غيرَ مدلسٍ قد أدرك ما روى عنه إدراكاً بيِّناً ، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق آخر فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك .

٢- وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً ، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد أو ما حفّته قرينة في الجملة تقوّيه ، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع ، كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث [٢] وغيره .

[ومن أمثلة ذلك هنا الأحاديث (٤ ، ٩)] .

---

(١) انظر : (الهدي ص ٣٦٨ ، ٣٧٠)

(٢) انظر : (الهدي ص ٣٧٦) .

وربما علّل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة ، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة ، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من سوّغ الرواية بالإجازة ، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده ، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره .

القسم الثاني منه : ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد ، فالجواب عنه :

١- إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً ، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما ، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد ، كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره .

[ومن أمثلة ذلك هنا الأحاديث (١٠ ، ١١)] .

٢- وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل في الحفظ متقاربين والعدد ، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ، ويعرض عن الطريق المرجوح ، أو يشير إليها ، كما في الحديث السابع عشر ؛ فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح ، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف ؛ فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله والله أعلم .

القسم الثالث منها : ما تفرّد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها .

أ- فهذا لا يؤثر في التعليل إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع.

ب- أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا .

[ومن أمثلة ذلك هنا الحديث (٣)] .

جـ - اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته ، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما في الحديث الرابع والثلاثين .[1]

[ومن أمثلة ذلك هنا الحديث (١ ، ٢)] .

القسم الرابع منها : ما تفرّد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة ، وليس في هذا الصحيح من سوى حديثين ،وهما السابع والثلاثون ، والثالث والأربعون كما سيأتي الكلام عليهما ، وتبيين أن كلاً منها قد توبع[2] .

القسم الخامس منها : ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله :

أ - فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحاً .

---

(١) انظر : (الهدي ص ٣٧٩) .

(٢) انظر : (الهدي ص ٣٨٠ ، ٣٨٢) .

ب- ومنه ما لا يؤثر كما سيأتي تفصيله .

[ومن أمثلة ذلك الأحاديث (٤ ، ٥ ، ٧ ، ١٨)] .

القسم السادس منها : ما اختلف فيه بتغير بعض ألفاظ المتن ، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح ؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح ، على أن الدار قطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين ، كما تعرضوا لذلك في الإسناد .

فمما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في رُفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين ، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العاليمن، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها، وغير ذلك مما سنأتي -إن شاء الله تعالى- على بيانه عند شرحه في أماكنه.

فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح .

وقد حررتها وحققتها ، وقسمتها ، وفصلتها ، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر ، وهذا حين الشروع في إيرادها على ترتيب ما وقع في الأصل ؛ لتسهل مراجعتها إن شاء الله تعالى» [1] .

---

(١) إلى هنا انتهى كلام الحافظ ابن حجر في أول الفصل الذي عقده في مقدمة شرحه لصحيح.البخاري في سياق ذكر الأحاديث المنتقدة في الصحيح .

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأقسام قسمان ظهرا لي من خلال دراسة الأحاديث الواردة في كتابنا هذا (الأجوبة) لأبي مسعود :

القسم السابع : ما حُكِم فيه على مسلم بالوهم ، والوهم من الناقد نفسه:

ومن أمثلة ذلك الأحاديث : (٨ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١، ٢٢ ، ٢٤) .

وهذا القسم وإن كان قد يدخل في بعض ما سبق من الأقسام ، إلا أنه يتميز بأن الدار قطني نصّ على أن مسلماً نفسه هو الذي وهم . وإن كان في الجميع يستدرك على مسلم إيراد هذه الأحاديث .

القسم الثامن : ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته ، وكان ذلك التوهيم صحيحاً ؛ لكن مسلماً أورده في المتابعات ليشير إلى كثرة طرقه، أو كان مقصود مسلم لفظاً معيناً من الحديث لا يتعلق به نقد الناقد ، كما في الحديث (٨) .

أو أن مسلماً بيّن الخطأ الذي فيه كما في الحديث (٢٥) .



الفصل الثالث

التعريف الموجز بالحافظ أبي مسعود الدمشقي وكتابه الأجوبة.

المبحث الأول : التعريف الموجز بالحافظ أبي مسعود الدمشقي

المبحث الثاني : التعريف بكتاب الأجوبة .

المبحث الثالث : وجه إخراج مسلم عن بعض الضعفاء دون نزول حديثهم عنده عن درجة الصحيح ، ومدى عناية أبي مسعود بذلك في كتاب (الأجوبة) .

المبحث الأول : التعريف الموجز بالحافظ أبي مسعود الدمشقي

١- اسمه ونسبه وكنيته .

٢- رحلته وروايته .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- أبرز مصنفاته .

٦- ثناء العلماء عليه .

٧- وفاته .

الفصل الثالث : في التعريف بالحافظ أبي مسعود الدمشقي وكتابه (الأجوبة) :

المبحث الأول : التعريف الموجز بالحافظ أبي مسعود الدمشقي : [1]

أ- اسمه ونسبه وكنيته :

هو : إبراهيم بن محمد بن عبيد ، أبو مسعود الدمشقي .

ب- رحلته وروايته :

قال أبو بكر الخطيب : « سافر الكثير ، وكتب ببغداد والبصرة والأهواز وواسط وخراسان وأصبهان ، وكان له عناية بالصحيحين . روى القليل على سبيل المذاكرة » [2] .

ج- شيوخه : -

سمع من جماعة من العلماء منهم :

١- أبو الحسن بن لؤلؤ الورّاق .

٢- عبدالله بن السقّا الواسطي .

٣- أبو بكر عبد الله بن فَوْرَك القباب الأصبهاني .

٤- علي بن عبد الرحمن البَكّائي .

---

(١) انظر ترجمته في : (تاريخ ٦/ ١٧٢ ، ١٧٣ ، المنتظم ٧ / ٢٥٢ الكامل في التاريخ لابن الأثير ٩ / ٢٢٦ ، تذكرة الحافظ ٣ / ١٦٨ العبر ٣ / ٧٢ ، البداية ١١ / ٣٤٤ طبقات الحفاظ ٤١٦ ، شذرات الذهب ٣/ ١٦٢ ، كشف الظنون ١ / ١١٦ ، الرسالة المستطرفة ص ١٦٧) .

(٢) (تاريخ بغداد ٦ / ١٧٣) .

٥- أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي .

٦- أبو أحمد الحافظ .[(١)]

٧- أبو حامد أحمد بن محمد بن بالوية بن سماعة العتيق النيسابوري [(٢)]

٨- أبو جعفر محمد بن عبد الله بنِ خلاد .[(٣)]

د - تلاميذه :

قال الذهبي : ((وجمع فأوعى ، ولكنه مات في الكهولة ، قبل أن ينفق ما عنده)) .[(٤)] وممن حدّث عنه :

١- أبو ذر الهروي .

٢- حمزة بن يوسف السَّهْمي .

٣- أحمد بن محمد العَتيقي .

٤- هبة الله بن الحسن اللاّلكائي .

٥- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي.

٦- أبو طاهر حمزة بن طاهر الدّقّاق .

هـ - أبرز مصنفاته :

عرف - رحمه الله - بالعناية بالصحيحين ، فقد صنّف بعض

---

(١) انظر النص المحقق ص ٢٤٣ .

(٢) انظر النص المحقق ص ٣٢٢ .

(٣) انظر النص المحقق ص٣٣٠، ٣٣١ .

(٤) (سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٢٨)

الكتب المتعلقة بها ، ومن ذلك :

١- (أطراف الصحيحين) قال عنه الذهبي : « مصنف (أطراف الصحيحين) وأحدُ من برَّز في هذا الشأن » .[1]

٢- الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم ابن الحجاج . وهو كتابنا هذا .

و- ثناء العلماء عليه :

قال الإمام الخطيب - رحمه الله - : « وكان صدوقاً ديّنا ، ورِعَاً فهْماً » .[2]

وقال الذهبي -رحمه الله-: «أبو مسعود الحافظ المجوِّد البارع»[3]

ز - وفاته :

قال الخطيب البغدادي :«حدثني العَتِيقي أنه مات سنة إحدى وأربع مائة»[4].

وقال الذهبي : « ذكر غيره - يعني الخطيب - أنه مات في شهر رجب سنة أربعمائة» .[5]

---

(١) (النبلاء ١٧ / ٢٢٨) . وكتب الأطراف : هي التي تذكر أحاديث كل صحابي على حده . كما هو الشأن في المسانيد ، ولكن في الأطراف يكتفي بذكر طرف من الحديث. فهو كالفهرس.

(٢) (تاريخ بغداد ٦/ ١٧٣) .

(٣) (النبلاء ١٧ / ٢٢٧) .

(٤) (تاريخ بغداد ٦ / ١٧٣) .

(٥) (النبلاء ١٧ / ٢٢٩) .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب الأجوبة ، ويشمل ما يلي :

١- اسمه .

٢- صحة نسبته إلى أبي مسعود الدمشقي .

٣- سبب تأليفه.

٤- موضوعه .

٥- فوائد تتعلق بكتاب الأجوبة وطريقة تأليفه :

أ- عنايته بالجانب المنهجي في التأليف .

ب- أمانة مؤلفه العلمية .

جـ - طريقة مؤلفة في سياق كلامه .

د- عنايته بدراية الحديث .

هـ - مصادره .

٦- المقارنة بينه وبين ما أَلَّفَ في موضوعه وتقويم مجمل لذلك.

٧- المصطلحات الواردة فيه .

٨- وصف نسخه المخطوطة .

٩- التعريف الموجز بسنده .



المبحث الثاني : التعريف بكتاب (الأجوبة) :

١- اسمه :

غالب من ذكر هذا الكتاب يحكي اسمه بالمعنى فيشير إلى أن أبا مسعود أجاب عما أشكله الدارقطني على مسلم في صحيحه .

وقد جاء في (نسخة مكتبة بتنه بالهند) تسميته : بكتاب (الأجوبة، للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني علي صحيح مسلم بن الحجاج) .

وكذا جاء مسمى في آخر هذه النسخة ، حيث قال الناسخ : « فرغت من تحرير الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج » .

بينما سمي في نسخة (الحرم المكي) بـ (جواب أبي مسعود محمد بن إبراهيم بن عبيد الدمشقي ، لأبي الحسن الدارقطني ، عما بيّن فيه غلط أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري تغمده الله تعالى برحمته) .

ب- صحة نسبته إلى أبي مسعود الدمشقي :

لقد جاء هذا الكتاب فيما تيسر لي الاطلاع عليه من نسخه المخطوطة منسوباً إلى الحافظ أبي مسعود الدمشقي مسنداً إليه.

كما نسبه إليه بعض من ترجم له أو تعرض لذكر الاستدراك على مسلم أو ذكر تعقُّب الدار قطني لصحيح مسلم ، كالحافظ النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/٢٧) ، وكالقاضي عياض في (إكمال المعلم

١ / ٣٩) وأبي الطيب السيد صديق حسن خان القنّوجي (١٢٤٨ - ١٣٠٧ هـ) في كتابه (الحطة في ذكر الصحاح الستة) تحقيق علي حسن الحلبي نشر دار الجيل ببيروت (ص ٣٦٣) .

ج- سبب تأليفه :

أَلَّف هذا الكتاب الحافظ أبو مسعود إجابة عن انتقاد الدارقطني لمسلم في أحاديث أخرجها في صحيحه ، كما ذكر أبو طاهر حمزة بن محمد ابن طاهر الدقاق حيث قال :

((قال أبو مسعود الدمشقي ، جوابا لما أخرجه شيخنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني من الأحاديث التي غلط فيها مسلم بن الحجاج)) .[1]

ويؤيد ذلك واقع الكتاب ، ويشير إليه عنوانه في كلا النسختين ، وتعبير من تعرض لذكر هذا الكتاب .

د - موضوعه :

اشتمل هذا الكتاب على مادة متنوعة تتعلق بالإجابة عما أشكله الحافظ الدارقطني علي صحيح مسلم ، وكلها ترتكز على ثلاثة محاور :

أولها : ذكر أحاديث انتقد الدارقطني مسلماً في إخراجها في الصحيح ، والجواب عنها ، وهذا النوع هو غالب الكتاب ، حيث أورد

---

(١) انظر : النص المحقق من (كتاب الأجوبة ص ١٥٠) .

أربعة وعشرين دحديثاً وأجاب عنها[1].

ثانيها : إيراد بعض الأحاديث التي ذكر الدار قطني أنه يلزم مسلماً إخراجها لا نطباق شرطه في صحيحه عليها .

وهي جملة قليلة من الأحاديث ، لعله أوردها من باب التمثيل والإشارة إلى أن تَعَقُّب الدارقطني علي مسلم في ذلك مُتَعَقَّب ، أو أن هذا الكتاب ملخص لكتاب أوسع منه في هذا الموضوع ، ويؤيد ذلك أن ابن حجر نقل عن أبي مسعود أجوبة عن بعض الأحاديث التي لم ترد في هذا الكتاب.

وذلك في مقدمة صحيحه هدي الساري عند بعض الأحاديث المشتركة بين مسلم والبخاري . [2]

وثالثها : إيراده تعقُّب الدارقطني على مسلم في الرواية عن بعض الرواة في صحيحه مع رميهم بالضعف ، وجوابه عن ذلك . وهم عدد قليل أيضاً . [3]

هـ – فوائد تتعلق بالكتاب ، وطريقة تأليفه :

١– عنايته بالجانب المنهجي في التأليف ، ومن ذلك :

أ – تحريه الصواب وحرصه على الاخلاص ، حتى إنه – رحمه الله –

---

(١) انظر : النص المحقق من ١٥١-٢٨٦ ، ومن ٣٠٥ – ٣٢٨ .

(٢) انظر : النص المحقق ص ٢٨٧ – ٣٠٤ . وانظر : (الهدي ص ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٣، ٤٠١) .

(٣) انظر النص المحقق ص ٣٢٩ – ٣٤٢ .

ربما تردد بالجزم بنسبة الخطأ إلى أحد من الرواة ، حين لا يكون لاالدليل ظاهراً على ذلك [١] .

ب- أمانته العلمية ، وذلك واضح من نسبة الأقوال إلى قائليها ، واستدلاله لما ذكر من اجتهاد ، وعدم تخطئة غيره بلا مستند ، ونسبة ما ينفيه أو يثبته إلى علمه من غير إطلاق ذلك. [٢]

ج- التمحيص والتحقيق وعدم التقليد ، وتصدِّيه للاستدراك على الدارقطني والجواب عن إشكاله على مسلم ظاهر في ذلك .

و - توقفه عن التعليق على بعض الأحاديث أحياناً مع أنه قصد في التأليف إلى ذلك مما يؤكد منهجيته وعدم استعجاله في الاستدراك على غيره . [٣]

د- عدم التعصب والتأدب مع المخالف ، فكان يلتمس دائماً العذر للحافظ الدارقطني فيما يرى أنه وهم فيه ، وغلط في نسبة الوهم فيه إلى الإمام مسلم .

٢- طريقته في سياق كلامه :

تتلخص طريقته في سوق كلامه أنه يورد كلام الدارقطني بالمعني غالباً ، وقد يكتفي بالإشارة إلى أوله .

---

(١) انظر النص المحقق ص ٣٢٩-٣٤٢ .

(٢) انظر النص المحقق ص ١٥٢ .

(٣) انظر النص المحقق ص ٢٩٥ .

ثم يتعقّبه وينبّه على وهمه مشيراً إلى إخـراج مسـلم للحديـث مـن عـدم ذلك ، وكيفية إخراج مسلم للحديث ، مرجحـاً مـا يـراه الصـواب مـن خلال معرفته بأحاديث الصحيحين وعنايته بذلك ، وربما وافق الدارقطني على انتقاده ، لكنه لا يألو جهداً في الاعتذار عـن مسـلم ، وبيـان وجـه إخراجه للحديث ، وربما توقف ، وقد يوافق الدارقطني علـى اسـتدراكه وتعقبه، وذلك نادر في هذا الجزء الصغير الذي لم تزد الأحاديث المتعقَّبَـة فيــه على أربعة وعشرين حديثاً [1] .

٣- عدم تصدير كتابـه بمقدمـة توضيـح منهجه وعـدد مـا غلـط فيـه الحافظ الدارقطني :

لم يورد أبو مسعود - رحمه الله - بين يدي هذا الجزء مقدمة تبين هدفه من تأليفه، وتوضّح منهجه ومسلكه في الرد على الدارقطني ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذه الأجوبة سمعت منه من قبل تلاميذه في مناسـبات مختلفة ، فجمعها أحدهم في هذا الجزء من غير استقصاء لكل ما قاله أبـو مسعود الدمشقي في ذلك .

٤- عنايته بدراية الحديث :

أ- لم تظهر له عناية بتخريج الحديث في غـير صحيـح مسـلم أو صحيـح البخاري إلا نادراً ، ولعل ذلك راجع إلى عدم حاجته إلى ذلك لكـون

---

(١) انظر فهرس الموضوعات ففي ذلك ما يلقي الضوء على طريقته في سـوق كلامـه رحمـه الله .

الحديث في الصحيحين أو أحدهما .

ب- لم يعتنِ بشرح ألفاظ ما يورده من أحاديث أو يتعرض للاستنباط منها ، بل أعرض عن ذلك جملة ؛ حيث حصر جهده في الإجابة عما أشكله الدارقطني علي مسلم .

ج- قد يحكم على الحديث إجمالاً كقوله : « حديث همام حسن» [١] .

وقد يفصّل :

- فربما ضعّف حديث الرجل بمخالفة لغيره[٢] أو لإرساله[٣] .
- وربما رجّح ثبوت الحديث شاهداً أو متابعة .[٤]
- وقد يرجّح بقوة الحفظ .[٥]
- وقد يرجّحه لوصله مقابل إرساله .

كما أنه ربما حكم على بعض الرواة كقوله : « وابن خوط ضعيف » [٦] وكقوله : « وحسين الجعفي من الأثبات » [٧] وكقوله : « عبدة بن سليمان ثقة ثبت » [٨] .

---

(١) انظر : النص المحقق ص ١٦٨ .

(٢) انظر : النص المحقق ص ١٩٨ .

(٣) انظر : النص المحقق ص ٢٢٧، ٣٠٨ .

(٤) انظر : النص المحقق ص ١٨٠، ٣٣٩ .

(٥) انظر : النص المحقق ص ١٨٠ .

(٦) انظر : النص المحقق ص ١٧٠ .

(٧) انظر : النص المحقق ص ١٧٩ .

(٨) انظر : النص المحقق ص ٢٢٧ .

وقد يفصّل في ذلك فيضعّف الراوي بسبب جهالة عينه .[1]

٥- مصارده :

لم يتضح اعتماده في الغالب على مصادر معينة ينقل منها ويعزو إليها سوى الكتابين الصحيحين واستحضاره لأسانيدهما ومعرفته بوجه رواية الحديث في كل منهما ، وبصيرته بأحوال الرجال ، وربما اعتمد مصادر شفوية فيورد بعض ما سمعه من شيوخه مما يؤيد ترجيحه أو يوضّح مقصوده .[2]

هذا فيما يتعلّق بالأحاديث ، أما الكلام على الرجال فعلى قلة تعرضه لذلك - حيث أورد في آخر هذا الكتاب ثلاثة من الرواة الذين انتقد مسلم في الرواية عنهم ، مجيباً عما أشكله الدارقطني على صحيح مسلم في شأنهم- فقد نقل كلام أئمة الجرح منهم ، كالبخاري ، ومسلم ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، ونحوهم ، وربما صرح بكتبهم التي ينقل منها ، كتاريخ وكنى مسلم .[3]

٦- المقارنة بينه وبين ما ألف في موضوعه :

لعل مما يحقق هذه المقارنة الاستعراض الموجز لجهود الأئمة في هذا الباب ، حيث أُلّف في العلل الواقعة في صحيح مسلم جماعة من العلماء.

---

(١) انظر : النص المحقق ص ٢٩٢ .

(٢) انظر النص المحقق ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٣) انظر النص المحقق ص ٣٢٩ وما بعدها .

١- وأوّلُ من عُرف واشتهر بتصنيفه في ذلك الحافظ علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ) في كتابه: « التتبع » الذي أورد فيه ثمانية عشر ومائتي حديث حسب نسخته المطبوعة ، منها عشرة مكررة ، وسبعة ذكرها الدارقطني لإلزام من لم يُخَرِجها من الشيخين، وواحد لا يوجد في الصحيحين ، وبذلك تكون عدةُ الأحاديث المُنْتَقَدَةِ مائتي حديث ، كما نصَّ عليه القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ)، وتابعه النووي (ت٦٧٦هـ) ، واختص مسلم منها : بخمسة وتسعين حديثاً ، شاركه البخاري في اثنين وثلاثين حديثاً ، فتكون جملة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم سبعة وعشرين ومائة حديث [١] .

٢- ثم ألَّف أبو مسعود الدِّمَشقي (ت ٤٤٠هـ) كتاب (الأجوبة) وهو رسالة صغيرة في سبع ورقات كما في إحدى نسخه.[٢] أجاب فيها عما انتقده الدارقطني على مسلم ، وقد بيّن أوهام الدارقطني فيما أخطأ فيه ، وأنصفه فيما رأى أنه أصاب فيه .

٣- ثم خصَّص الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجَيّاني (ت٤٩٨) فصلاً من كتابه « تقييد المهمل » لهذه العلل سماه : « العلل

---

(١) انظر : (المنهاج ١ / ٧٢ ، بين الإمامين مسلم والدار قطني ٣١ ، خاتمة التتبع ٣٨٢ ، هدي الساري ٣٤٦) .

(٢) وذلك حسب النسخة ، المحفوظة صورتها في مكتبة الحرم الملكي - المكتبة الصديقية - المجموع ١٩ (١٥٥ - ١٦١) وقد رمزت لها بحرف (ك) .

الواقعة في أسانيد كتاب مسلم » ، وقال في مقدمة هذا الفصل[1]:
«وهذا الكتاب يتضمّن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج – رضي الله عنه – من الأوهام لرواة الكتاب عنه ، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب (**الاستدركات**)» .

وقد انتصر لمسلم – رحمه الله – جماعة من العلماء المحققين ألّفوا في الرّدّ علىالمنتقدين ، منهم :

٤- أبو الحسن يحيى بن علي القُرَشِيّ ، رشيد الدين العطار(ت٦٢٢هـ)، قال الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطيُّ (ت٩٩١هـ): « وذكر بعض الحفاظ أنّ في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح .. وقد ألف الرشيد العطار كتاباً في الرد عليه ، والجواب عنها حديثاً حديثاً ، وقد وقفت عليه » [2].

٥- الإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ، وذلك في مواضع الأحاديث من شرحه لصحيح مسلم.

٦- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (ت ٨٠٦هـ) ، فإنه قال : « وقد أفردتُ كتاباً لِمَا ضُعّفَ من أحاديث الصحيحين مع الجواب عنها فمن أراد الزيادة في ذلك فليقف عليه ، ففيه فوائد

---

(١) العلل الواقعة في أسانيد مسلم ٥٢ ، ويقع في ثلاث وثلاثين لوحة .

(٢) (تدريب الرواي ١ / ١٣٥) .

مهمات »[1] .

قال الحافظ ابنُ حجر (ت٨٥٢ هـ) : « كأنَّ مُسَوَّدَةَ هذا التصنيف ضاعت ، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يُخرجها لي فلم أظفر بها ، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أوّلان فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها »[2] .

٧- أبو زرعة ، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦)، قال السيوطي : « ورأيت فيما يتعلّق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضُعّفَ من أحاديثه بسبب ضَعْفِ رُواته ، وقد ألّف الشيخ ولي الدين العراقي كتاباً في الرد عليه »[3] .

٨- الحافظ أحمد بن علي ، ابن حجر العسقلاني ، فله في ذلك ردود إجمالية تتعلق بما انتقد على الصحيحين ، وردود تفصيلية أجاب فيها عما انتقد على البخاري[4]، ومنها ٣٢ حديثاً يشترك معه فيها مسلم، وذلك في هدي الساري ، حيث رمز بحرف « م » للأحاديث التي توجد في مسلم أيضاً ، كما صرح به الحافظ ، وكثيراً ما يصرح بالاسم دون وضع الرمز[5] .

---

(١) (التبصرة والتذكرة ١ / ٧١) وانظر (التقييد والإيضاح ٤٢) .

(٢) (النكت علي بن الصلاح ١/٣٨٠) .

(٣) (تدريب الراوي ١/١٣٥).

(٤) (النكت علي بن الصلاح ١/٣٨١ - ٣٨٣ ، هدي الساري ٣٤٦ - ٣٤٨) .

(٥) انظر : (هدي الساري ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٨٣).

وقد تقرر عند أهل التحقيق والمعرفة بهذا الشأن :

أ- أن الأحاديث التي تكلم عليها الدرقطني من أحاديث صحيح مسلم لم تنزل بذلك عن درجة الصحيح ، غير أن أكثرها ليس في المرتبة العليا منه، وبعضها مستثنى مما تلقته الأمة بالقبول دون أن يؤثر ذلك على صحته [١] .

ب- أن معظم انتقادات الدارقطني تتعلق بأسانيد الأحاديث المنتقدة دون أن يؤثر ذلك علّة في المتن ، وعشرة منها فقط تتعلق بالمتن، والصواب فيها إلى جانب الإمام مسلم [٢] .

قال الإمام النووي في مقدمة شرحه لصحيح البخاري [٣] : « قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها ، وذلك الطعنُ الذي ذكره فاسد ، مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم ولقواعد الأدلة ، فلا تغترَّ بذلك » ، وقال أيضاً فيما نقله عنه السيوطي : « ما

---

(١) انظر : (صيانة صحيح مسلم ٨٥ ، ٨٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، مقدمة ابن الصلاح والتقييد والايضاح ٤٢ ، هدي الساري ٣٤٦ - ٣٤٨ ، النكت على ابن الصلاح ١/ ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، التقريب والتدريب ١ / ١٣١ - ١٤٠ ، الموقظة ٨٠ ، ٨١ اختصار علوم الحديث والباعث الحثيث ٣٥) .

(٢) انظر : (تنبيه المسلم إلى تعدي الألبانى على مسلم ١٩ ، مقدمة وخاتمة تحقيق الإلزامات والتتبع ٦ ، ٣٨٢) .

(٣) (شرح النووي علي صحيح مسلم ١/ ١١) ، وقد نقله عنه الحافظ في (هدي الساري ٣٦٤) .

ضعف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة »[1] وقال في مقدمة شرحه لصحيح مسلم[2] : « وقد أجيب عن ذلك أو أكثره » .

وهذا الاحتراز جيد ، كما ذكر الحافظ بن حجر[3] ، وهو متعلق ببعض أسانيد الشواهد والمتابعات التي يكون لانتقاد الدارقطني فيها وجه ، وهذا لا يؤثر التعليل به على متن الحديث لوروده في الأصول[4]

وقال الحافظ بن حجر في الفصل الذي خصَّصه للجواب على الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري وما شاركه فيه صحيح مسلم[5]: « ينبغي لكلّ منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإنّ جميعها وارد من جهة أخرى ... »، ثم قال ، « والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول : « لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده ، من أئمة هذا الفن ، في معرفة الصحيح والمعلل » ، ثم ذكر ما يؤيّد ذلك ونقل عن الشيخين أنهما يقتصران على الصحيح ويجتنبان ما فيه علة وقال : «فإذا عُرف وتقرّر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما عِلّةَ له أوله علة إلا أنها غير

---

(١) (تدريب الراوي ١ / ١٣٤) .

(٢) (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٧) .

(٣) انظر : (تنبيه المسلم ١٩) .

(٤) (هدي الساري ٣٤٦ - ٣٤٨ ، وانظر : النكت على بن الصلاح ١ / ٣٨١ - ٣٨٣ ، تدريب الروي ١/١٣٦ - ١٤٠ .

(٥) النكت على بن الصلاح ١/ ٣٨١ - ٣٨٣ .

مُؤثّرة عندهمـا ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتُقدت عليهما تنقسم أقساماً ... » ثم ذكر ستة أقسام بيّن في كل منها وجهَ الانتقاد وكيفية دفعه ، وذكر نحو ذلك في نكته على مقدمة ابن الصلاح [1] ، وهو كلام نفيس مَرّ ذكره عند الكلام على تتبع الدارقطني .

وقال الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله تعالى: « الحقّ الذي لا مرِيةَ فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، ومن اهتدى بهديهم ، وتبعهم على بصيرة من الأمر : أنّ أحاديث الصحيحين صحيحة كلّها ، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف ، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث ، على معنى أنّ ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث نفسه فلم يخالف أحد فيها ، فلا يَهُولَنّك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أنّ في الصحيحين أحاديث غير صحيحة،وتَتَبّعْ الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدْها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم ، واحكم ببَينّه ، والله الهادي إلى سواء السبيل » [2] .

---

(١) انظر : (النكت على ابن الصلاح ١ / ٣٨١) .

(٢) (الباعث الحثيث ص ٣٥) .

٧- أهم المصطلحات الواردة فيه :

لقد ورد في هذا الكتاب على رغم صغر حجمه جملة من المصطلحات الحديثة ، عبّر عنها أبو مسعود الدمشقي بصيغ متنوعة متقاربة المعنى ، أو نقلها عن غيره .

وهنا إشارة مجملة إلى بعض المصطلحات ، فمن ذلك حسب سيلق ورودها في الكتاب ما يلي :

١- الوهم :

ورد التعبير بذلك في عدة مواضع كقوله : « ولعل الوهم فيه من مسلم أو ابن نمير .. » [١] . والوهم : يراد به هنا الغلط .

٢- التحسين :

ورد أيضاً إطلاق الحسن على بعض الأحاديث كقوله : « وحديث همام حسن » [٢] .

والحديث الحسن : هو الذي اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه غير شاذ ولا معلّل . [٣] .

٣- اختصار الحديث :

ورد في الكتاب في مواضع قليلة ذكر اختصار الحديث كقول أبي

---

(١) النص المحقق ص ١٥٢ ، وانظر : ص ١٦٨ ، ١٩٨ ، ٢١٧ .

(٢) النص المحقق ص ١٦٨ .

(٣) انظر : (علوم الحديث ص ٢٦ ، المنهل الروي ص ٣٥ ، الخلاصة للطيبي ص ٤٢ ، نخبة الفكر مع شرحه نزهة النظر ص ٣٣ ، التدريب ١/ ١٥٣) .

مسعود حكاية عن الإمام البخاري : « وذكر أن شعبة اختصره » كقوله : « وأخرجه مسلم أيضاً منن حديث شعبة وهمام مختصراً » ونحو ذلك [1] .

وقد قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : « أو أن يُفَصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره » . [2] .

واختصار الحديث ، معناه : رواية بعض الحديث الواحد دون بعض . [3] .

ومعلوم أن الإمام مسلم لم يكثر من اختصار الحديث ، أو تقطيعه؛ وذلك أنه - رحمه الله كما ذكر السخاوي - لم يقصد ما قصده البخاري من استنباط الأحكام ؛ فصار يورد الحديث بتمامه من غير تقطيع له ولا اختصار ،وقد يقول فيه « مثل حديث فلان أو نحوه» [4].

٤- المتابعة :

أكثر المصنف أبو مسعود - رحمه الله - من ذكر ذلك كقوله : «تابعه الحجاج بن الحجاج » وكقوله : « وأيوب بن خَوْطِ تابعه عن

---

(١) انظر : النص المحقق (ص ١٦٨ ، ١٩٨) .

(٢) (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٥) .

(٣) انظر : (علوم الحديث ص ١٩٢ ، المجموع ١ / ٦٤ ، تدريب الراوي ٢ / ١٠٣ مفاتيح علوم الحديث ص ١٣) .

(٤) (فتح المغيث م / ٢٥٦) .

قتادة)) . [١]

والمتابعة هي : أن يروي الراوي حديثاً يوافق فيه غيره في الرواية عن شيخه لفظاً أو معنى ؛ فتكون متابعة تامة .

أو شيخ شيخه فمن فوقه إلى منتهى السند ، فتكون متابعة قاصرة. [٢]

٥- الإرسال :

ورد ذكره في مواضع من الكتاب ، كقوله : ((وقال ابن سيرين - مرسلاً - أن النبي ﷺ ...)) [٣]

والإرسال ؛ لغة : الإطلاق وعدم المنع ، وفي اصطلاح أهل الحديث : ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ .ويطلق عند المحدثين بمعنى الانقطاع مطلقاً [٤]

---

(١) انظر النص المحقق ص ١٦٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٢) انظر : (علوم الحديث ص ٧٥ ، تقريب النواوي مع التدريب ١/ ٢٤١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٠٣ جواهر الأصول ص ٣٨ ، اختصار علوم الحديث ص ٥٩ ، نزهة النظر ص ٣٦ ، النكت على ابن الصلاح ٢ / ٦٨١ ، فتح المغيث ١ / ٢٠٧ ، قواعد التحديث ص ١٢٨ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٤١٨) .

(٣) انظر النص المحقق ص ١٧٩ ، ٢٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٤) انظر : (الكفاية ص ٢١ ، معرفة علوم الحديث ص ٢٥ ، علوم الحديث ص ٤٧ ، التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٤ ، النكت على ابن الصلاح ٥٤٣/٢ ، تدريب الراوي ١/ ١٩٥ الخلاصة للطيبي ص ٦٤ ، جامع التحصيل ص ٣٠ ، ٣١) .

٦- تقوّي الحديث :

قال أبو مسعود : ((وقول معاوية ...مما يقوي حديث حسين)) [١]

وقال أيضاً : ((مما يقوي حال سويد)) [٢] . وتقوي الحديث معناه : رفعه من حال الضعف إلى حال القوة بحيث يكون صالحاً للاحتجاج ، سواء كان في مرتبة الصحيح أو قصر دونها . [٣]

٧- الأصول :

قال أبو مسعود :((وحديث الصوم فله أصل عن أبي هريرة))[٤] .

ومعنى ذلك : أن الحديث وارد من رواية أبي هريرة من طريق آخر .

وقد يرد بمعنى : أن المخرّج له من أصحاب الكتب المصنفة أورده محتجاً به في أصول كتابه التي رواها مسندة معتمداً تصحيحها ، وليس مما يورده استشهاداً ومتابعة لغيره .

وذلك كقول أبي مسعود : ((وهذا حديث لم يخرجه مسلم أصلاً بحال)) . [٥] .

---

(١) انظر النص المحقق ص ١٧٩ .

(٢) انظر النص المحقق ص٣٣٩ .

(٣) انظر : (تدريب الراوي تحقيق د.عزت عطية ٢١٨/١) .

(٤) انظر النص المحقق ص ١٨٠ ، ٢١٢ .

(٥) انظر النص المحقق ص ٢٦٩ .

٨- تجويد الحديث :

قال أبو مسعود : « وقد جوّده أيضاً قتيبة وغيره »[١] وقال أيضاً: « وقد جوّده نافع عن ابن عمر قال : عن حفصة » .[٢]

والحديث الجيد بمعنى الصحيح عند ابن الصلاح والبلقيني وغيرهما، واختار الحافظ بن حجر أن الجهبذ من المحدثين لا يعدل عن (الصحيح) إلى (جيد) إلا لنكتة كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ، ويتردد في بلوغ الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بالصحيح ، وكذا القوي .[٣]

٩- التفرّد :

قال أبو مسعود : « غير أنه حديث تفرد به همام »[٤] .

والفرد لغة بمعنى المنفرد ، وفي الاصطلاح مرادف للغريب عند بعض العلماء ، واختاره ابن حجر . وغاير بينهما في الاستعمال بعض العلماء ؛ فالفرد قسمان :

أ- فرد مطلق : وهو ما ينفرد به راوٍ عن كل أحد . وقيل : هو ما كانت الغرابة في أصل سنده - أي في طبقة الصحابي - وأكثر ما

(١) النص المحقق ص ١٩٤ .

(٢) النص المحقق ص ٢١٧ ، ٢٢٧ .

(٣) انظر : (تدريب الراوي ١ / ٢١٨) .

(٤) النص المحقق ص ٢٠٦ ، ٢٩٩ .

يطلقون الفرد على هذا القسم . [1]

ب- فرد نسبي : وهو ماكان التفرد فيه بالنسبة إلى جهة معينة ، وقيل هو : ما كانت الغرابة في أثناء سنده . [2] .

١٠ - الوقف :

قال أبو مسعود : « ومسلم لم يعلم أن عبد الجبار أوقفه » [3].

والموقوف هو: ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير[4].

١١- الإسناد :

قال أبو مسعود : « فإن مالكاً كثيراً ما أرسل أشياء أسندها غيره من الأثبات » . [5]

وقال أيضاً: « وإنما أنكره لأن غير الأشجعي أسنده وهو ثقة مجوّد »[6]. وقال أيضاً : « وهذا حديث قد أسنده جماعة غير من

---

(١) انظر الحقق ص ٢٠٦ .

(٢) انظر (معرفة علوم الحديث ص ٩٦ ، علوم الحديث ص ٧٠ ، ٨٠ , التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٧ , ٢/ ٢٦٥ ، الموقظة ص ٤٣ ، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٧٠٣ ، اختصار علوم الحديث ص ٦١ ، التدريب ١ / ٢٤٨ ، ٢/ ١٨٠ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٢٧) .

(٣) انظر النص المحقق ص٢١٢ .

(٤) انظر : (عملوم الحديث ص ٦٦ ، التدريب ١ / ١٨١) .

(٥) انظر النص المحقق ص٢٢٧ .

(٦) انظر النص المحقق ص ٢٥١ .

ذكرهم مسلم » .[1].

والإسناد : ضد الإرسال ، والمسند هو : ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ .[2].

١٢- القلب :

قال أبو مسعود : « ولم يقلب مسلم اسمه »[3] .

والقلب : هو تبديل لفظ بآخر في السند أو المتن[4] .

١٣- تداخل الأحاديث :

قال أبو مسعود : « فأدخل على ابن عمر -يعني الدارقطني- لفظ حديث ابن عمر في لفظ حديث طارق حين نقله إلى تعليقه ، أو نقله من نسخة فيها خطأ من تعليق غيره ، فنسب الوهم منها إلى مسلم »[5].

١٤- الراوية والاستشهاد :

قال أبو مسعود حكاية عن الإمام الحاكم ابن البَيّع : « لا أعلم مسلماً ولا البخاري أيضاً أخرج عن واحد منهم حرفاً لا رواية ولا استشهاداً »[6].

---

(١) انظر النص المحقق ص ٢٥٨ .

(٢) انظر : (الكفاية ص ٢١ ، معرفة علوم الحديث ص ١٧ ، علوم الحديث ص ٣٩ ، النكت على ابن الصلاح ٢ / ٥٠٧ ، الخلاصة للطيبي ص ٤٩) .

(٣) انظر النص المحقق ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٣٣٠ .

(٤) انظر (علوم الحديث ص ٩١ ، مفاتيح علوم الحديث ص ٨٦) .

(٥) النص المحقق ص٢٨٠ ، وانظر ص ٢٨٤ .

(٦) النص المحقق ص ٢٩٤ .

وروايةالحديث : تبليغه وإلقاؤه على الطلاب بطريقة من طرق الأداء .[1]

والشاهد : هو الحديث الذي شارك فيه رواته رواة الحديث الذي يُظن أنه فرد مع اتحاد اللفظ والمعنى أو المعنى فقط ولكن من طريق صحابي آخر .[2]

والمراد هنا أن البخاري ومسلماً لم يرويا عن واحد منهم احتجاجاً بروايته واعتماداً لها ولا أيضاً استشهاداً بها وتقوية لغيرها من الحديث عندهما .

١٥- رسم البخاري ومسلم :

قال أبو مسعود : « وهذا من رسمه - أي مسلم - ورسم البخاري »[3]

والمراد أنه مما ينطبق عليه شرط مسلم وشرط البخاري ، فالرسم مرادف للشرط هنا .

١٦ - المعلول :

قال أبو مسعود الدمشقي : « فلا أعلم ترك له - يعني أبا الزبير المكي - حديثاً جيداً من رواية الأثبات ابن جريج وغيره إلا أخرجه ،

---

(١) انظر : (منهج النقد ص ٢٢٢)

(٢) انظر : (علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٤ ، ٧٦ ، تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ١٤١، مفاتيح علوم الحديث ص ٦٢) .

(٣) النص المحقق ص ٢٩٧ ، وانظر : ص ٢٩٨، ٣٣٣ .

إلا حديثاً معولاً أو حديثاً أخرجه من طريق آخر من غير حديث جابر »[1].

والحديث المعلول : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة .

والعلة في اصطلاح المحدثين : هي سبب غامض خفيّ يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه .[2]

١٧ – المتصل :

قال أبو مسعود : « وأخرج حديث جُدَامة مرسلاً ومتصلاً »[3].

والمتصل : هو الحديث الذي اتصل سنده إلى من نُسب إليه.[4] .

١٨– رواية الحديث بالمعنى :

قال أبو مسعود : « وهذا حديث قد روي عن رسول الله ﷺ في معناه أحاديث كثيرة »[5] .

ورواية الحديث بالمعنى : هو أداء الحديث بلفظ لراوٍ يؤدي ما

---

(١) النص المحقق ص ٢٩٩ .

(٢) انظر : (علوم الحديث ص ٨١ ، التبصرة ٢٢٦/١ ، النكت على كتاب ابن الصلاح ٧١٠/٢ ، فتح المغيث ٢٢٥/١ ، توضيح الأفكار ٢٦/٢ ، العلل في الحديث ص١٧ ، الحديث المعلل ص ١٥) .

(٣) النص المحقق ص ٣١٥ .

(٤) انظر : (تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٦) .

(٥) النص المحقق ص ٣٣٣ .

اشتمل عليه اللفظ النبوي [1] .

١٩- المشهور :

قال أبو مسعود : ((وهذا حديث مشهور)) [2] .

والحديث المشهور: هو ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يصل حد المتواتر [3].

٨- وصف نسخ الكتاب :

لقد يسر الله لي الاطلاع على نسختين من نسخ الكتاب المخطوطة ، وهما :

الأولى: النسخة المحفوظة بمكتبة الحرم المكي ، وتقع في سبع لوحات وفي كل صفحة خمسة وعشرون سطراً ، في كل سطر أربع عشرة كلمة تقريباً ، وخطها رديء وكثير من حروفه غير منقوط ، وعليها تصحيحات ، ولكن مع ذلك فيها كثير من التصحيفات ، وعليها بلاغاتُ مُقَابلةٍ ،ولكن يظهر أنها قوبلت على أصل ليس بالجيّد .

والكتاب في هذه النسخة ضمن مجموع بخط واحد ، ولم يّذكر في

---

(١) انظر : (الكفاية ٢٦٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ الإلماع ص ١٧٣ ، إكمال المعلم ١/ ٥٩ - ٦٢ علوم الحديث ص ١٩٠ ، اختصار علوم الحديث ص ١٤١ ، التدريب ٢/ ٩٨ ، فتح المغيث ٢ / ٢٤١) .

(٢) النص المحقق ص ٣٣٧ .

(٣) انظر : (علوم الحديث لابن الصلاح ٢٣٨ ، الخلاصة للطيبي ص ٥٢ ، التدريب ٢/ ١٧٣ ، المُنهل الرَّوِي ص٥٥) .

آخرها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها ، وهذا المجموع من محتويات المكتبة الصدّيقية ، التي ضمت إلى مكتبة الحرم المكي ، وهو برقم : ١٩.
وقد رمزت إليها بالحرف (ك) .

الثانية: نسخة مكتبة بتنه بالهند :

وتقع في ثلاث عشرة لوحة في كل صفحة ثمانية عشر سطراً ، وفي كل سطر سبع عشرة كلمة تقريباً .

وخطها حسن واضح جداً ، وعليها تصحيحات عديدة .

وفي آخرها بيان أن ناسخها : عبده عبد الوهاب بن محمد غوث ، وأنه فرغ من نسخها يوم الاثنين السابع من شهر صفر سنة تسع وسبعين ومائتين بعد ألف من الهجرة .

وهي محفوظة في قسم المخطوطات من المكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على شريط فلمي برقم ٨٣٤٥ .

وقد اعتمدتها أصلاً لكونها أتم وأقل أغلاطاً من النسخة الأخرى ، وقد رمزت إليها بالحرف (ت)

٩- التعريف الموجز بسند الكتاب :

جاء في أول النسختين ((بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، أخبرنا الشيخ الثقة، أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القُرشي الخُشوعي - قراءة وأنا أسمع - يوم الثلاثاء، لتسع بقين من شهر رمضان، سنة ست وتسعين وخمسمائة، بدمشق.

قيل له : « أخبركم أبو محمد عبد الكريم بن حمزة بن الحسن السلمي – قراءة عليه وأنت تسمع – في شهر ربيع الأول ، سنة تسع عشرة وأربعمائة .

أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ .

أنبأنا أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقّاق ، بقراءتي عليه في المحرم سنة أربع وعشرين وأربعمائة .

قال : قال أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي .... »

وفيما يلي تعريف موجز بكل من رجال هذا الإسناد :

أولاً : أبو طاهر الخشوعي [1]:

أ– اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، وولادته :

هو الشيخ أبو طاهر ، بركات بن إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم الدمشقي الخشوعي الأنماطي الرّفّاء الذَّهَبِي ، نسبة إلى محلة حجر الذهب .

ولد في صفر سنة عشر وخمس مائة .

ب– أبرز شيوخه :

سمع من جماعة منهم :

١– هبة الله بن الأكفاني ، وقد أكثر عنه .

---

(١) انظر ترجمته في : (النبلاء ٢١/ ٣٥٥ ، العبر ٣٠٢/٤ ، البداية والنهاية ١٣ / ٣٢ ، النجوم الزاهرة ٥/ ١٨٥ ، الشذرات ٣٣٥/٤) .

٢- عبد الكريم بن حمزة ، أبو محمد السلمي .

٣- طاهر بن سهل .

٤- علي بن أحمد بن منصور بن محمد ، أبو الحسن الغساني ، ابن قُبيس المالكي ، الفقية الدمشقي .

٥- هبة الله بن الخضر بن هبة الله بن أحمد ، أبو محمد ابن طاوس البغدادي الدمشقي.

٦- جمال الإسلام ، علي بن المسلم بن محمد بن علي ، أبو الحسن السلمي الدمشقي .

وأجاز له الحريري صاحب المقامات سنة اثنتي عشرة وخمس مائة .

جـ - أبرز تلاميذه :

قال الذهبي : «وروى الكثير وتفرد ، وتكاثروا عليه» .

وممن حدث عنه :

١- أولاده إبراهيم وعبد العزيز وعبد الله .

٢- عبد القادر الرُهاوي .

٣- أحمد بن يوسف التلّمساني .

٤- فراس ابن العسقلاني .

٥- حفيده بركات بن إبراهيم بن بركات الخشوعي .

٦- علي بن مظفر النّشْمِي .

٧- الخطيب عماد الدين ، عبد الكريم الحَرَستاني .

٨- الشيخ الفقيه اليونيني .

٤- منزلته :

قال الذهبي : الشيخ المحدث ، مسند الشام . وقال أيضاً : وقد روى كتباً كباراً بالسماع وبالإجازة . [(١)]

٥- وفاته :

مات سنة ثمان وتسعين وخمس مائة .

ثانياً : - أبو محمد السلمي : [(٢)]

أ - اسمه وكنيته ،ونسبه :

هو عبد الكريم بن حمزة بن الخضر بن العباس ، أبو محمد السلمي الدمشقي .

ب- شيوخه :

لقد سمع من جماعة من أهل العلم ، منهم :

١- أبو القاسم الحنائي .

٢- أبو بكر الخطيب البغدادي .

٣- محمد بن مكي الأزدي .

٤- عبدالدائم بن الحسن الهلالي .

٥- عبد العزيز بن أحمد الكتاني .

---

(١) سير الأعلام البنلاء ٣٥٥/٢١ .

(٢) (سير أعلام النبلاء ٦٠٠/١٩) .

٦- عبيد الله بن عبد الله الداراني .

جـ- تلاميذه :

حدّث عنه جماعة من أهل العلم منهم :

١- أبو القاسم الحَرَسْتاني .

٢- أبو طاهر الخُشوعي .

٣ - عبد الرحمن الخرفي .

٤- أبو طاهر السِّلَفي ، أحمد بن محمد الأصبهاني الجَرْواني .

٥- أبو القاسم علي بن الحسن ، ابن عساكر الدمشقي .

٦- إسماعيل الجَنزَوي .

د- منزلته :

قال الحافظ ابن عساكر : « كان شيخاً ثقة ، مستوراً سهلاً ، قرأت عليه الكثير » . وقال الحافظ الذهبي : « الشيخ ، الثقة ، المسند ».

٥- وفاته :

نقل الإمام الذهبي عن الحافظ بن عساكر أنه توفي في ذي القعدة سنة ست وعشرين وخمس مائة .

ثالثاً : الخطيب البغدادي :-[1]

أ- اسمه ، وكنيته ، ونشأته :

---

(١) نظر ترجمته في : (الأنساب ٥/ ١٥١ ، المنتظم ٨ / ٢٦٥ ، اللباب ١/٤٥٣ ، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٥، النبلاء ١٨/ ٢٧٠ ، النجوم الزاهرة ٥/ ٨٧ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣٤ ، الشذرات ٣/٣/٣١١ ، موارد الخطيب لأكرم العمري ص ١١ - ٨٤) .

هو أحمد بن علي ثـابت بـن أحمـد بـن مهـدي أبـو بكـر الخطيـب البغدادي .

ب- ولادته ، ونشأته :

ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

وكان أبوه خطيباً بقرية درزيجـان ، ومـن المعتنـين بتـلاوة القـرآن، فحضَّ ولده أحمد على السماع والفقه ؛ فسمع وهو ابـن إحـدى عشـرة سنة ، ورحل إلى البصرة ، وهو ابن عشـرين سـنة ، وإلى نيسـابور وهـو ابن ثلاث وعشرين ، ثم إلى الشام ومكة وغير ذلك .

جـ - أبرز شيوخه :

حدث - رحمه الله - وروى الكثير عن الكبار والصغار ، ومنهم:

١- أبو عمر بن مهدي الفارسي .

٢- أحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي .

٣- حسين بن الحسن الجواليقي .

٤- عبد العزيز بن محمد الستوري .

٥- سعد بن محمد الشيباني.

٦- عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي .

د- تلاميـــــذه :

حدث عنه الكثير من الأئمة -منهم بعض شيوخه -، ومن أبرزهم:

١- أبو بكر البرقاني ، وهو من شيوخه.

٢- أبو نصر بن ما كولا .

٣- هبة الله بن الأكفاني .

٤- المبارك بن الطيُوري .

٥- طاهر بن سهل الإسفراييني .

٦- أبو الحسن علي بن أحمد بن قُبَيْس المالكي .

هـ - ثناء العلماء عليه :

المطالع لترجمته - رحمه الله - يجد ثناءاً وتزكية من كثير من الأئمة في آثار يطول ذكرها فقد قال أحمد بن صالح الجيلي : « تفقه الخطيب ، وقرأ بالفرات ، وارتحل وقَرُب من رئيس الرؤساء فلما قبض عليه البساسيري استتر الخطيب ، وخرج إلى صور ، وبها عزّ الدولة أحد الأجواد فأعطاه مالاً كثيراً ، عمل نيّفاً وخمسين مصنّفاً ، وانتهى إليه الحفظ ، شيَّعه خلق عظيم ، وتصدق بمئتي دينار ، وأوقف كتبه ، واحترق كثير منها بعده بخمسين سنة » . (١)

وقال ابن ما كولا : « كان أبو بكر آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ وتفنناً في علله وأسانيده وعلماً بصحيحه وغريبه وفرده ومنكره ومطروحه ، و لم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن الدارقطني - مثله » . (٢)

---

(١) (النبلاء ١٨ / ٢٧٤) .

(٢) (النبلاء ١٨ / ٢٧٥) .

وقال أبو علي البرداني : « لعل الخطيب لم ير مثل نفسه » .[1]

وقال الإمام الذهبي: « الإمام الأوحد العلاّمة المفتي الحافظ محدث الوقت» [2].

هـ : وفاته :

روي عن مكي الرُّمَلي أنه قال: « مرض الخطيب في نصف رمضان إلى أن اشتد الحال به غرة ذي الحجة ، وأوصى إلى ابن خيرون، ووقف كتبه على يده وفرق جميع أمواله في وجوه البر وعلى المحدثين، وتوفي في رابع ساعة من يوم الاثنين سابع ذي الحجة من سنة ثلاث وستين - أي بعد أربعمائة - ثم أخرج بُكرة يوم الثلاثاء ، وعبروا به إلى الجانب الغربي ، وحضره القضاة والأشراف والخلق .

وتقدم في الإمامة أبو الحسين بن المهتدي بالله ، فكبر عليه أربعاً، ودفن بجنب قبر بِشر الحافي » .[3]

رابعاً : أبو طاهر الدقّاق :[4]

أ- اسمه ونسبه :

هو حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق ، أبو طاهر البغدادي .

---

(١) (تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٨) .

(٢) (النبلاء ١٨ / ٢٧٠) .

(٣) (سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٨٦) .

(٤) انظر ترجمته في :(تاريخ بغداد ٨/ ١٨٤، ١٨٥، العبر٣/ ١٥٥، الشذرات ٣/ ٢٢٧).

ب- ولادته :

ولد سنة ست وستين وثلاثمائة .

جـ - شيوخه :

سمع من جماعة من العلماء ، منهم :

١- أبو الحسين بن المظفر .

٢- أبو الحسن الدارقطني .

٣- أبو حفص بن شاهين .

٤- أبو بكر الخطيب البغدادي .

د - ثناء العلماء عليه :

قال البرقاني : « ما اجتمعت قط مع حمزة بن محمد ففارقته إلا بفائدة علم »[١]. وقال الخطيب «كتبنا عنه ، وكان صدوقاً فَهِماً عارفاً» [٢] .

هـ - وفاته :

قال الخطيب : « مات سنة أربع وعشرين وأربعمائة » .

---

(١) (تاريخ بغداد ٨/١٨٤) .

(٢) (تاريخ بغداد ٨/١٨٤ , ١٨٥) .

المبحث الثالث :

وجه إخراج مسلم عن بعض الضعفاء دون نزول حديثهم عنده عن درجة الصحيح ، ومدى عناية أبي مسعود بذلك في كتاب الأجوبة .



المبحث الثالث: وجهُ إخراج مسلم عن بعض الضعفاء دون نزول حديثهم عنده عن درجة الصحيح ، ومدى عناية أبي مسعود بذلك في كتاب الأجوبة :

مما تناوله الحافظ أبو مسعود الدمشقي في هذا الكتاب الإجابة عما أشكله الحافظ الدارقطني على مسلم في روايته عن بعض من نسبوا إلى الضعف ، ولكنه اختصر فاقتصر على ثلاثة منهم وفيما يلي إشارة مجملة في الاعتذار عن مسلم - رحمه الله - في ذلك .

لقد تلقّت الأمة صحيح مسلم بالقبول ، وأجمع أهلُ العلم على صحة أحاديثه ، واتّفقوا على إفادتها العلم ، وقد صرح كثير من الأئمة بذلك :

١- قال الأستاذ أبو إسحق إبراهيم بن محمد الإسفَرَاييني (ت٤١٨هـ) : « أهل الصنعة مجمعون على أنّ الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع ، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها »[1] يعني أنه لا يؤثّر ذلك على صحة متونها.

٢- وقال الامام الحافظ عثمان بن عبد الرحمن ، ابن الصلاح (ت ٦٤٣) : « جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب ؛ فهو

---

(١) (النكت علي بن الصلاح ٣٧٧/١ ، فتح المغيث ٤٧/١ ، توجيه النظر ١٢٥) .

مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه ؛ وذلك لأنّ الأمة تلّقت ذلك بالقبول، سوى من لا يُعتدّ بخلافه ووفاقه في الإجماع »[1] .

وقال أيضاً : « وهذا القسم - أي الذي اتفق عليه البخاري ومسلم - جميعه مقطوع بصحته ، والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لمن نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظّنّ ، وإنما تلقته الأمة بالقبول ؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظنِّ والظنّ قد يُخطيء .

وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويّاً ثم بان لي أنّ المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأن ظنّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطيء ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الإجماعُ المُبْتَنَى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها ، وأكثر إجماعات العملاء كذلك .

وهذه نكتة نفيسة نافعة ، ومن فوائدها القول بأنّ ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قَبيل ما يُقطع بصحته ؛ لتلقي الأمة كلّ واحد من كتابيهما بالقبول .. سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعض أهل النقد من الحفّاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ، والله أعلم »[2] .

---

(١) (صيانة صحيح مسلم ٨٥) .

(٢) (مقدمة ابن الصلاح ضمن التقييد والإيضاح ص ٤١ ، ٤٢) .

ومتقرّر أنّ الاستثناء الوارد في آخر كلامه إنما هو استثناء من الإجماع وإفادة العلم اليقيني ، وليس هو استثناء من الصحة ، كما سيتضح قريباً بإذن الله .

٣- وقد تابع الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ابن الصلاح على ما ذكره هنا ، وقرّره ، ورد على المخالف فيه وأجاب على اعتراضه ، ونقل عن الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ، ابن تيمية الحّراني (ت٧٢٨هـ) أنّ ما صار إليه ابن الصلاح هو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ، وهو الذي ذكره جمهور المُصنفين في أصول الفقه من أهل المذاهب الأربعة ، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم ، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة [1] .

ومع ما لهذا الكتاب الجليل من المرتبة العالية ، والمكانة العظيمة من حيث الصحة وتلقي الأمة له بالقبول ؛ لم يسلم هذا الكتاب من النقد ؛ إذ قد أبى الله عز وجل أن تكون عصمة لغير كتابه ، ولكن ينبغي أن يوضع هذا النقد موضعه ولا يتجاوز به حده ، وهو غير مؤثّر على صحة أحاديث الكتاب ، عند أهل هذا الشأن ، وقد أجابوا عن ذلك وذكروا وَجْهَهُ عند مسلم ، وقد سبقت الإشارة إلى جانب منه فيما يتعلق بتتبع الأحاديث ، عند المقارنة ، بين أجوبة أبي

(١) (النكت على ابن الصلاح ١/ ٣٧١ - ٣٨٠) .

مسعود وما ألف في موضوعه ، وهنا مزيد إيضاح فيما يتعلق برواية مسلم عن بعض من نسب إلى الضعف .

فقد ذكر الحافظ ابن الصلاح أنّ قوماً عابوا على مسلم - رحمه الله - روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية عند مسلم ، ممّن ليسوا من شرط الصحيح ، قال : « والجواب أنّ ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها » ثم ذكرها [1]

وقال الإمام يحيى بن شرف النّووي (المتوفي ٦٧٦ هـ) : « ولا عيب عليه في ذلك بعد جوابه من أوجه ... » [2] .

وقال الحافظ محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤ هـ) : « أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نُسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر ، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حَدّاً يردّ به حديثهم » [3] .

وقد نص الإمام مسلم نفسه على وجه إخراجه لبعض من نُسبوا إلى الضعف .

وذكر بعض الأئمة وجوهاً أخرى استنبطوها من مسلكه ومما تقرر لديهم من قواعد علم الحديث ومن ذلك ما يلي :

١ - طروء الضّعف على الراوي بعد سماع مسلم منه وإثبات حديثه في صحيحه ، حيث أخذه عنه في زمان سداده واستقامته ، وهذا

---

(١) انظر : (صيانة صحيح مسلم ص ٩٦) .

(٢) انظر : (صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٤) .

(٣) (شروط الأئمة الخمسة ص ٧٠)

الوجه قد صرّح به مسلم حين عابوا عليه إدخال أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب [1]. في صحيحه ، فقال : « إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر » [2] .

٢- أن يكون متنُ الحديث صحيحاً ثابتاً ، مشهوراً لدى أهل الشأن ، ويكون الإمام مسلم قد رَواه من طريق الثقات بنزول ، ورواه من طريق ذلك الذي نُسب إلى شيء من الضعف بعُلُوّ ، فيكتفي الإمام مسلم بذكر حديث من علا إسناده ، ولا يطوّل بإضافة النازل ، مكتفياً بمعرفة أهل الصنعة لذلك .

ومعلوم أنّ هذا لا يؤثّر على صحة متن الحديث ، وهذا الوجه أيضاً قد نص عليه مسلم - رحمه الله - حين عُوتِب على إدخال حديث أسباط بن نصر ، وقَطَن بن نُسَير ، وأحمد بن عيسى المصري، فقال: «إنما أدخلت من حديث أسْباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول ، فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات » [3] .

---

(١) صدوق تغير بأخرة ، أخرج له مسلم ، ت ٢٦٤ ، (التقريب ٨٢) .

(٢) رواه عنه ابن الصلاح في (الصيانة ص ٨) وانظر (سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٦٨) .

(٣) رواه عنه الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة ص ٧٥) وابن الصلاح في الصيانة ص ٩٩) وانظر : (سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٧١) ، وسيأتي تفصيل الكلام عليهم في آخر الكتاب ص ٣٢٩ .

وهذا قريب ممّا ذكره الحافظ أبو حاتم محمد بن حبّان البُستِي (ت٣٥٤هـ) في مقدمةصحيحه ، حيث قال : « فإذا صحّ عندي خبر من رواية مُدَلّس أنّه بيّن السماع فيه ، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر »[١] .

٣- أن يكون إخراجه لحديث الراوي الذي نُسب إلى نوع من الضعف مبنيا على الانتقاء من حديثه، حيث تيقّن صحة حديثه ذاك الذي أخرجه له في صحيحه وزالت الشبهة حوله ، وليس ذلك حكماً منه لصحة أحاديث ذلك الراوي ، وإنما هو حكم بصحة ما أخرج له منها فقط ، لهذا قال الحافظ بن الصلاح : « إنّ من حكم لشخص بمجرّد رواية مسلم عنه في صحيحه أنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ ، بل يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه ، وعلى أي وجه روى عنه »[٢] .

وقد سبق ابن الصلاح إلى تقرير ذلك بعض العلماء :

فقد ذكر الحافظ محمد بن طاهر المَقدِسي (ت ٥٠٧هـ)« أنّ مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ، أخرج مسلم أحادثهم بإزالة الشبهة .. »[٣]، ثم ذكر جماعة

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حيان ١/١٢٣) ، وانظر (تنبيه المسلم ١٦) .

(٢) (صيانة صحيح مسلم ص ١٠٠)

(٣) شروط الأئمة الستة ١٨ ، ١٩ .

منهم ، وقال [1] : « فلمّا تُكُلّم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمداً عليهم [2] تَحَرّيا ، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة ، ومثال ذلك أن سهُيل بن أبي صالح [3] تُكُلّم في سماعه من أبيه فقيل : صحيفة ، فترك البخاري هذا الأصل ، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه ، ومسلم اعتمد عليه لَمّا سبَرَ أحاديثه فوجده مرة يحدث عن عبد الله بن دينار عن أبيه ، مرة عن الأعمش عن أبيه ، ومرة يحدث عن أخيه بأحاديث فاتته من أبيه ؛ فصحّ عنده أنه سمع من أبيه ، إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الأخر ... ».

وقال الحافظ محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ) : « ... وعلى هذا يُعتَذَرُ لمسلم في إخراجه حديث حماد بن سَلَمة ، فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البُنَاني وأيوب السَّخْتياني ، وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إيّاه حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط ، وأما حديثه

(١) شروط الأئمة الستة ١٨ ، ١٩ .

(٢) أي لم يخرج لهم في الأصول ، وقد أخرج لبعضهم في الشواهد والمتابعات ، مثل سهيل بن أبي صالح الآتي ذكره في تتمة كلام المقدسي ، وانظر (هدي الساري ٤٠٨) .

(٣)صدوق تغير حفظه بأخرة ،روى له البخاري مقرونا وتعليقاً ،والباقون(التقريب ٢٥٩).

عن آحاد البصريين فإن مسلماً لم يخرج منها شيئاً ؛ لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب ، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم .

وعلى هذا ينبغي أن يُسبْرَ حال الشخص في الرواية بعد ثبوت عدالته فمهما حصل الفهمُ بحال الراوي على النحو المذكور ، وكان الراوي محتوياً على الشرائط المذكورة تَعَيَّنَ إخراجُ حديثه منفرداً كان به أو مشاركاً » [١] .

وذكر الحافظ ابن حجر نحو هذا مختصراً نقلاً عن أبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) [٢] .

٤- أن يكون الراوي ثقةَ عند الإمام مسلم ضعيفاً عند غيره ، فلا يُقبل ذلك الجرح منه إلا مع بيان سببه لمعارضته لتعديل هذا الإمام، و لم يرد جرح مفسَّر ، أو وَرَد واطلع عليه الإمام مسلم وتبيّن عدّم صحته .

قال الحافظ ابن الصلاح في أثناء إجابته لمن عاب على مسلم الإخراج عن الضعفاء : « والجواب أنّ ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها ، أحدها : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، ولا يقال إنّ الجرح مقدّم على التعديل ،وهذا تقديم للتعديل على الجرح؛ لأنّ الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسَّر السبب فإنه

---

(١) (شروط الأئمة الخمسة ص ٦٠ ، ٦١) .

(٢) نظر : (هدي الساري ٣٩٩) .

لا يعمل به ، ويحتمل أيضاً أن يكون ذلك فيما بيّن الجارح فيه السبب واستبان مسلم بطلانه »[1] .

وذكر الحافظ أحمد بن علي ، الخطيب البغدادي : أنّ ما احتج به البخاري ومسلم وغيرهما من جماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم محمولُ على أنّه لم يثبت الطعنُ المؤثّر مُفَسَّرَ السبب[2].

وقال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢ هـ) : « وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرّج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما »[3] .

وقال الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي (ت ٦١١ هـ) في الرجل يُخَرَّج له في واحد من الصحيحين « هذا جاز القنطرة » ، قال تلميذه ابن دقيق بعد أن نقل هذا القول عنه : « يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، وهكذا نعتقد، وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة ، تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما »[4]

---

(١) (صيانة صحيح مسلم ص ٩٦)، وانظر (صحيح مسلم بشرح النووي١ / ٢٥) .

(٢) (الاقتراح ص ٣٢٧) .

(٣) انظر : (الاقتراح ص ٣٢٧)

(٤) (الاقتراح ص ٥٥) وانظر : (هدي الساري ٣٨٤ ، الموقظة ص ٨٠) .

وقال الحافظ ابن حجر : « ينبغي لكلّ مُنصف أن يعلم أنّ تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان ، مقتضٍ لعدالته عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، لا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل بغير من خُرِّجَ عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما»[1].

ومعلوم أن تقرير هؤلاء الأئمة ينبغي أن يحمل على من أخرج له الشيخان في الأصول ، أما من أخرجا له أو أحدهما في المتابعات والشواهد والتعليقات فإنّ متن حديثه صحيح لاعتضاده بالأصول ، أمّا الراوي في نفسه فقد يكون فيه ضعف ، فينبغي عدم الإطلاق في تعديل جميع الرواة عندهما حتى يُعلم الوجه الذي أخرجا له به ، كما ذكر الحافظ بن الصلاح .

ومن نتائج هذا المبحث القول بأن الحديث الصحيح له مراتب ، وأنّ ما أودعه الإمام مسلم في كتابه من الصحيح له درجات متفاوتة ، وإن كان جميعه داخلاً في دائرة الحديث الصحيح ، قال الحافظ محمد بن أحمد الذهبي : « من أخرج له الشيخان على قسمين :

أحدهما : ما احتجّا به في الأصول .

وثانيهما : من خرّجا له متابعة وشهادة واعتباراً .

---

(١) (هدي الساري ٣٨٤) .

فمن احتجّا به أو أحدهما و لم يُوثَّق ولا غُمز فهو ثقة ، حديثه قوي .

ومن احتجّا به أو أحدهما وتُكُلّم فيه :

فتارة يكون الكلام فيه تَعَنُّتاً ، والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوي أيضاً .

وتارة يكون الكلامُ في تليينه ، وحِفْظِه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحطّ عن مرتبة الحسن التي قد نسميها : من أدنى درجات الصحيح .

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة ، ... نعم الصحيح مراتب ، والثقات طبقات فليس من وُثّق مطلقاً كمن تُكُلّم فيه ، وليس من تُكُلّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضَعَّفُوه ، ولا من ضعّفوه ورووا له كمن تركوه ولا من تركوه كمن اتّهموه وكذّبوه .

فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات ، وحصر الثّقات في مُصنَفَّ كالمُتَعَذّر » [1] .

وقال الحافظ ابن دقيق العيد بعد أن ذكر توثيق من احتجّ به الشيخان « نعم ، يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات فيكون من لم يُتَكَلّم فيه أصلاً راجحاً على من قد تُكُلّم فيه ، وإن كانا

(١) (الموقظة ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١)

جميعاً من رجال الصحيح ، وهذا عند وقوع التعارض »[١] .

وخلاصة القول في هذا الوجه أنّ مَن أخرج له الإمام مسلم محتجاً به وقد تكلم فيه غيره من الأئمة لا ينزل حديثه عن درجة الصحيح ، وإن لم يكن في المرتبة العليا منه .

٥- أن يكون الإمام مسلم قد أخرج لذلك الذي نُسب إلى شيء من الضعف في الشواهد والمتابعات لا في الأصول فلا أثر حينئذ لضعفه على صحة متن الحديث ، قال الحافظ بن الصلاح : « وذلك بأن يذكر الحديث أوّلاً بإسناد نظيف ، رجاله ثقات ، ويجعله أصلاً ، ثم يُتبع ذلك بإسناد آخر ، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تُنبّه على فائدة فيما قدّمه ، وبالمتابعة والاستشهاد اعتذر الحاكم أبو عبد الله في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح ، منهم : مَطَرُ الورّاق[٢]... أخرج مسلم عنهم في الشواهد »[٣].

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) : « ومن خَرَّج له البُخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء ، وفي توثيقه تردد .. »[٤] .

---

(١) (الاقتراح في بيان الاصطلاح ٥٥)

(٢) صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، علق له البخاري ، وروى له الباقون ت ١٢٥ هـ (التقريب ٥٣٤) .

(٣) صيانة صحيح مسلم ٩٦ ، ٩٧) .

(٤) (الموقظة ٨٠) .

وقال الحافظ ابن حجر « ... فأما إن خَرَّج له - أي صاحب الصحيح من الشيخين - في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره من حصول اسم الصدق لهم ... »[1] .

وعدد الرواة الذين تُكُلّم فيهم ممن أخرج مسلم ستون ومائة راو ، كما ذكر الحافظ بن حجر في هدي الساري [2] .

وهذا عدد قليل بالنسبة لعامة رجال مسلم الذين بلغ عددهم عند الإمام أحمد بن علي بن منجوبة (- ٤٢٨ هـ) في كتابه (رجال صحيح مسلم ثمانية وأربعين ومائتين وألفي راو.[3]

وبهذا يتأكد أن جميع أحاديث صحيح مسلم صحيحة ، وبعضها أصح من بعض لتفاوت مراتب الصحيح ، وأن من فيه من الرواة الذين نُسبوا إلى نوع من الضعف لا ينزل حديثهم فيه عن المرتبة الدنيا للصحيح ، للوجوه المتقدمة ، فالحمد لله على ماشرع من الدين ، وحفظه سنة سيد المرسلين .

---

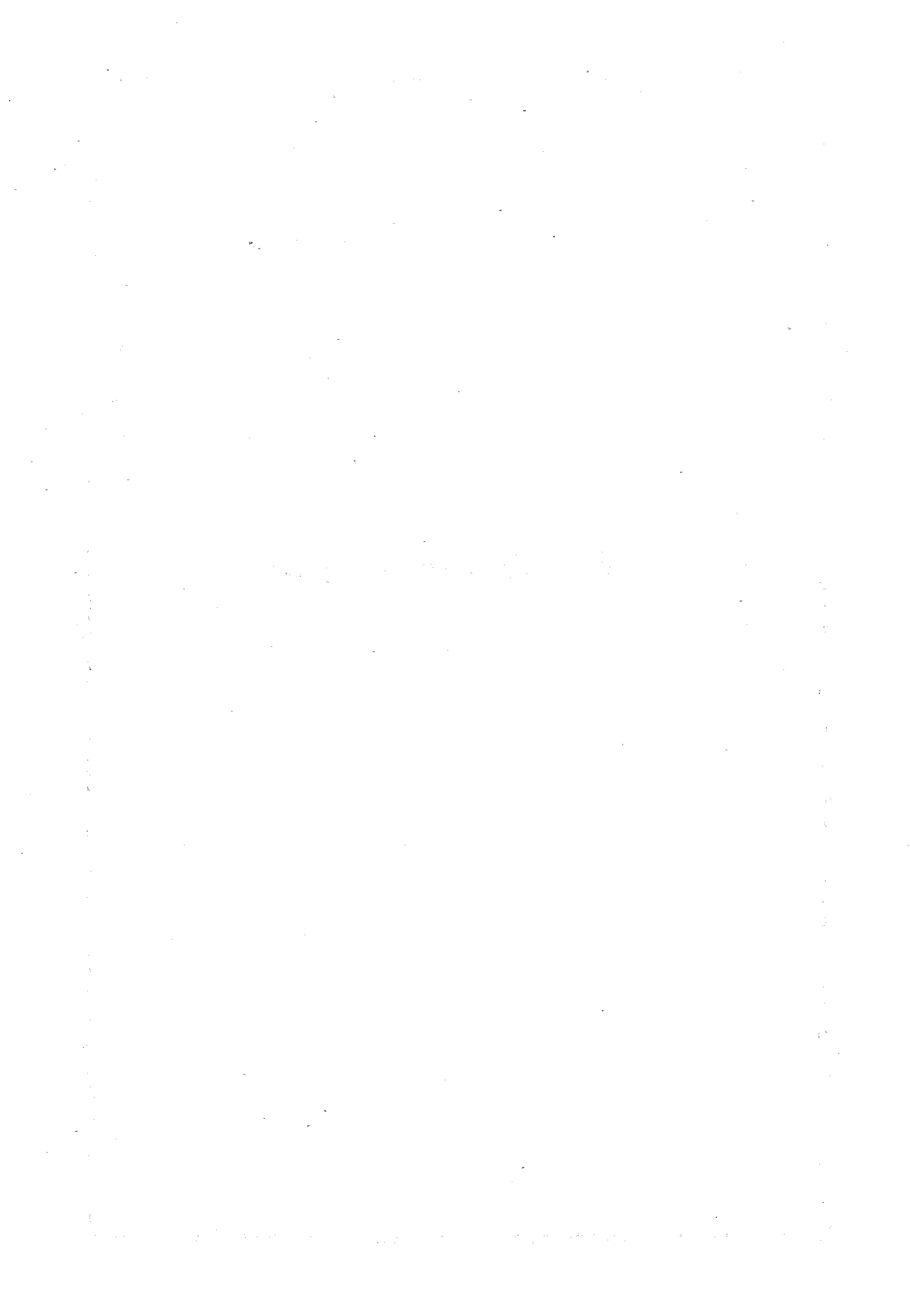
(١) (الهدي ص ٣٨٤) .

(٢) انظر : (هدي الساري ١١ ، البحر الذي زخر ٢ / ٥٨٤ ، مكانة الصحيحين ص ٢٠٦ ، ٢٠٧) .

(٣) انظر : (رجال صحيح مسلم ٢/ ٤٢٥) .



النص محققاً معلقاً عليه



جواب

أبي مسعود محمد بن إبراهيم بن عبيد الدمشقي ، لأبي الحسن الدارقطني عما بيّن فيه غلط أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري ، تغمده الله تعالى برحمته .

كان إماماً حافظاً معاصراً للدارقطني ، وبقي بعده إلى سنة إحدى وأربعمائة .

رواية بركات الخُشُوعي عن الحافظ الخطيب البغدادي عنه ، رحمهما الله تعالى .[1]

---

(١) هذا العنوان من : ك ، وليس في : ت ، بل ورد فيها مختصراً كما سيأتي .
ويلاحظ أنه كتب اسم المؤلف هنا غلطاً ، كما سيأتي في نسخة (ت) وكما سبق في ترجمته ص ٩٢ وقد نبه على ذلك الشيخ عبد الرحيم صِدّيق ، حيث علق على نسخة مكتبته ما نصه : (الصحة : إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي) .



كتاب الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج .[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

أخبرنا الشيخ الثقة، أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الفرشي[2] الخُشُوعي [3] - قراءة عليه وأنا أسمع - يوم الثلاثاء لتسع بقين من شهر رمضان سنة ست وتسعين وخمسائة بدمشق .

---

(١) هذا العنوان ليس في : ك .

(٢) في ت ، ك (الغرسي) وهو تصحيف ؛ فهو الفُرْشي نسبة إلى بيع الفُرُش ، أو القرشي ؛ لأنه قرشي النسب . انظر (النبلاء ٢١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٣) قال الذهبي كما في (العبر ٣/ ١٢١ ، ١٢٢) : والخُشُوعي مسند الشام ، وأبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الدمشقي الأنماطي ، ولد في صفر سنة عشر ، وأكثر عن هبة الله بن الأكفاني وجماعة ، وأجاز له الحَريري ، وأبو صادق المديني ، وخلق من العراقين والمصريين والأصبهانيين ، وعمر دهراً ، وبَعُدَ صيته ، ورُحِل إليه ، وكان صدوقاً ، توفي في سابع صفر - يعني من سنة ثمان وتسعين وخمسمائة - أ هـ . وقد تقدمت ترجمته في الدراسة (ص١٢١) .

قيل له أخبركم أبو محمد عبدالكريم بن حمزة بن الحسن السلمي[1] قراءة عليه وأنت تسمع في شهر ربيع الأول سنة تسع عشرة وخمسمائة .

أنبأنا أبوبكر . أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ[2] ، أنبأ أبو طاهر محمد طاهر الدقاق [3] بقراءتي عليه في المحرم سنة أربع وعشرين وأربعمائة .

قال : قال أبو مسعود[4] إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي جواباً لما أخرجه شيخنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني[5] من الأحاديث التي غلط فيها مسلم بن الحجاج :

---

(١) قال ابن العماد الحنبلي كما في (شذرات الذهب ٤ / ٧٨) : أبو محمد السلمي الدمشقي الحداد ، مسند الشام ، روى عن أبي القاسم الحَناني ، والخطيب ، وأبي الحسين بن مكي ، وكان ثقة ، توفي في ذي القعدة - يعني من سنة ست وعشرين وخمسمائة - أ هـ وقد تقدم تفصيل ترجمته في الدراسة (ص ١٢٣) .

(٢) قال الذهبي كما في التذكرة ٣/ ١١٣٥ ، ١١٣٦) : الحافظ الكبير ، الإمام محدث الشام والعراق ... صاحب التصانيف ، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ... سمع أبا الصلت الحسن بن الأهوازي ... وخلقاً كثيراً ... وروى عنه البرقاني شيخه ... وعبدالكريم بن حمزة . توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة . وقال أبو سعد السمعاني : كان الخطيب مهيباً وقوراً ثقة متحريا حجة حجة . حكاه عنه الذهبي .

وقد تقدمت ترجمته بأوسع من هذا في الدراسة (ص١٢٥) .

(٣) تقدمت ترجمته في الدراسة ص ١٢٨ .

(٤) تقدمت ترجمته في الدراسة ص ٩٢ .

(٥) تقدمت ترجمته في الدراسة ص ٦٣ .

١- الحديث الأول :

قال أبو[١] الحسن[٢] : أخرج مسلم عن ابن نُمَيْر[٣]، عن أبي أسامة، عن حبيب بن الشهيد ، عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا صلاة إلا بقراءة آية[٤]، فما أعلن به[٥] النبي ﷺ أعلنَّاه ، وما أخفى أخفيناه "[٦].

---

(١) هو علي بن عمر الدارقطني ، الحافظ المشهور ، وتقدمت ترجمته في ص ٧٥ من الدراسة ، وهو المشار إليه في كلام المصنف في هذه الأجوبة .

(٢) قال أبو الحسن الدارقطني في (التتبع ص ١٧٣ ، ١٧٤) : وأخرج مسلم عن ابن نُمَيْر عن أبي أسامة، عن حبيب بن الشهيد ، عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : (في كل صلاة قراءة ، فما أسمعناه رسول الله ﷺ أسمعناكم) . قلت : وهذا لم يرفع أوله إلا أبو أسامة .

وخالفه يحيى القطان وسعيد بن أبي عروة - صوابه عروبة - وأبو عبيدة الحداد وغيرهم، رووه عن حبيب بن الشهيد ، عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : (في كل صلاة قراءة فما أسمعناه رسول الله ﷺ أسمعناكم) جعلوا أول الحديث من قول أبي هريرة ، هو الصواب.

وكذلك رواه قتادة وأيوب وحبيب المعلم وابن جريج . أ هـ .

(٣) في ك : (ابن حمير) ، وهو تصحيف .

(٤) لفظ : (آية) ليس في : ك .

(٥) لفظ : (به) ليس في : ك .

(٦) قال مسلم في الصحيح (٢٩٧/١ ح ٣٩٦ (: حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْر ، حدثنا أبو أسامة ، عن حبيب بن الشهيد ، قال : سمعت عطاء يحدث عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : (لا صلاة إلا بقراءة) ، قال أبو هريرة : فما أعلن رسول الله ﷺ أعلناه لكم ، وما أخفاه أخفيناه لكم .

قال : الصواب في قول أبي هريرة : (لا صلاة إلى بقراءة) هو محفوظ عن أبي أسامة على الصواب .

قال أبو مسعود [1]: هو لعمري كما ذكر ، لا يعرف فيه / قال [ت ق ٥٤ ب] رسول الله ﷺ إلا من رواية[2] مسلم ، عن ابن نُمَير، [من][3] حديث أبي أسامة فقد رواه الناس على الصواب عنه، و لم أره من حديث أبن نُمَير إلا عند مسلم [4]، ولعل الوهم فيه من مسلم ، أو ابن نُمير ، أو من أبي أسامة لما حدث به ابن نُمَير ؛ لأن هذا كله يحتمل.

فأما [5] أن [6] يلزم مسلماً فيه الوهم من بينهم فلا ، حتى يوجد من غير حديث مسلم عن ابن نُمير على الصواب ، فحينئذ يلزمه الوهم وإلا فلا .

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، صاحب هذا الكتاب ، وقد تقدمت ترجمته في الدراسة ص ٥٣ .

(٢) في نسخة ك : (رواه) بدل : (رواية) .

(٣) لفظ : (من) ليس في نسخة : ت .

(٤) كذا في ت ، ك (عن مسلمة) ، والصواب : (عن مسلم) ، فبه يستقيم المعنى .

(٥) في ت :(إنما) .

(٦) في ك : (ما) .

أ- تخريجه :

أخرجه من حديث عطاء عنه مرفوعاً : (م حم عو).

مسلم (٢٩٧/١ ح ٣٩٦) عن محمد بن عبد الله بن نُمَير ، حدثنا أبو أسامة ، عن حبيب بن الشهيد ، عن عطاء به .

وأبو عوانة (٢-١٢٥) من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن ابن جريج ، عن عطاء به .

وأخرجه موقوفاً أوله من حديث عطاء عن أبي هريرة :(م د س عب حم ز عو نعيم) .

مسلم (١/٢٩٧ ح ٤٢ ، ٤٤) من طريق حبيب بن الشهيد ، حبيب المعلّم عنه .

وأبو داود (١/٢١١،٢١٢ ح ٧٩٧) من طريق حبيب المعلم ، وقيس بن سعد وعمارة ابن ميمون عنه .

والنسائي (١/ ١٦٢) من طريق رَقَبة بن مَصقَلة عنه .

وعبد الرزاق (٢/١٢١) من طريق ابن أبي ليلى عنه .

وأحمد (٢/٣٠٨،٤٣٥،٤٤٦) من طريق ابن أبي ليلى ، وحبيب بن الشهيد ، وهارون الثقفي . عنه .

والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (ص ٦) من طريق إبراهيم الصائغ عنه .

وأبو عوانة (٢/١٢٥) من طريق أبي أسامة ، عن حبيب بن الشهيد عن عطاء به .

ومن طريق يزيد بن زُرَيع ، عن حبيب المعلم ، عن عطاء به .

وأبو نعيم في المستخرج كما في الفتح (٢/٢٥٢) من طريق حسين المعلم عنه .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

أبو هريرة عنه :

١- **عطاء** ، وعنه :

أ- حبيب بن الشهيد ، وعنه :

١- أبو أسامة ، وعنه : ١- ابن نمير ، ....مرفوعاً = م

٢- يحيى بن سعيد القحطان .... موقوفاً = حم

٣- أبو عبيدة الحداد .... موقوفاً =حم

ب- ابن جريج وعنه يحيى بن الحجاج ....مرفوعاً = عو

ج- حبيب المعلم .... موقوفاً = م د

د- رقبة بن مصقلة .... موقوفاً = س

هـ- قيس بن سعد .... موقوفاً = د

و- عمارة بن ميمون .... موقوفاً = د

ز – حسين المعلم .... موقوفاً .... = نعيم.

ح – ابن أبي ليلى .... موقوفاً .... =عب حم.

ط – إبراهيم الصائغ .... موقوفاً .... = ز.

ي – هارون الثقفي .... موقوفاً .... = حم.

٢- أبو عثمان النهدي .... مرفوعاً .... = ز د قط ك هق.

٣- أبو سعيد المقبري .... مرفوعاً .... = م ت هق.

٤- عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي .... مرفوعاً .... = ز.

ب- إسناده :

– محمد بن عبد الله بن نُمَيْر ، أبو عبد الرحمن الهمداني ، الكوفي ، ثقة حافظ فاضل (– ٢٣٤ هـ) .

(الكاشف ٦٥/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢/ ٤٤٢ ، التقريب ٢ / ١٨٠).

– حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة ربما دلس ، عده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ، وهو من كبار التاسعة ، (–٢٠١ هـ)./ع

(العلل لأحمد ١٢٥/١) ، الجرح ١٢٣/٣ ، الثقات ٢٢٢/٦، النبلاء ٢٧٧/٩ ، الكاشف ٢٥٠/١ ، التقريب ١٩٥/١ ، طبقات المدلسين ص ٢٠ ، هدي الساري ص٣٩٩) .

– حبيب بن الشهيد الأزدي ، أبو محمد البصري ، ثقة ثبت ، من الخامسة (–١٤٥ هـ)، وهو ابن ست وستين . / ع.

(الكاشف ١/ ٢٠٣ ، التهذيب ٢/ ١٨٥ ، التقريب ١ / ١٤٩) .

– عطاء بن أبي رباح ، القرشي مولاهم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، عاش ثمانين سنة (٢٧ –١١٤ هـ ، وقيل إنه تغير بأخرة، و لم يكن ذلك منه./ ع.

(الكاشف ٢ / ٢٦٥ ، التهذيب ١٩٩/٧ ، التقريب ٢٢/٢) .

- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر ، على أرجح الأقوال ، وقيل : عمرو بن عامر ، وقيل غير ذلك ، الدوسي ، الصحابي الجليل ، (- ٥٧هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الجمع ٢/٦٠٠ ، الإصابة ٧/٤٢٥ ، التقريب ٢/٤٨٤ ، الرياض ٢٧٠) .

ج- درجتـــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح .

ولكن **اختلف في رفع أوله ووقفه على أبي هريرة ، وهو قوله : (في كل صلاة قراءة).**

وقد صوّب الدارقطني أنه من قول أبي هريرة لا من قول الرسول ﷺ ، إذ لم يرفعه في حديث عطاء عن أبي هريرة من أصحاب حبيب بن الشهيد إلا أبو أسامة .

وقد خالفه أصحاب حبيب بن الشهيد ، يحيى القطان ، وسعيد بن أبي عروبة ، وأبو عبيدة الحداد ، وغيرهم فرووا الجزء المذكور عن حبيب ، وجعلوه من قول أبي هريرة ، وكذلك رواه أصحاب عطاء قرناء حبيب بن الشهيد ، رووه عن عطاء من قول أبي هريرة .

وقد حكى أبو مسعود الدمشقي هذا الانتقاد عن الدارقطني ووافقه .

وقال الحافظ : ابن حجر تعليقاً على رواية البخاري لهذا الحديث موقوفاً أوله على أبي هريرة من طريق إسماعيل بن إبراهيم ابن علية ، عن ابن جريج ، عن عطاء :

وتابع ابن جريج :

١- حبيب المعلِّم عند مسلم ، وأبي داود .

٢- وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد .

٣- ورَقَبة بن مَصْقَلة عند النسائي .

٤-٥ وقيسَ بن سعد ، وعُمارة بن ميمون عند أبي داود .

٦-وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج .

ستتهم عن عطاء ، منهم من طوَّله ، ومنهم من اختصره . (الفتح ٢/ ٢٥٢) .

قلت : وكذا تابع ابن جريج عن عطاء :

٧- ابن أبي ليلى عند أحمد وعبد الرزاق .

٨- وإبراهيم الصائغ عند البخاري في جزء القراءة خلف الإمام .

٩- وهارون الثقفي عند أحمد .

ثم قال الحافظ معقباً على قوله : (في كل صلاة يقرأ) :

كذا هو موقوف ، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن شهيد ، فرواه مرفوعاً بلفظ: (لا صلاة إلا بقراءة)، هكذا أورده مسلم برواية أبي أسامة عنه ، وقد أنكر الدارقطني على مسلم ، وقال : إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج .

وكذا رواه أحمد، عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد، كلاهما عن حبيب المذكور - يعني ابن الشهيد - موقوفاً . وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة ، لكن زاد في آخره : " وسمعته يقول : (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)، وظاهر سياقه أن ضمير (سمعته) للنبي ﷺ ، فيكون مرفوعاً بخلاف رواية الجماعة. نعم قوله : (ما أسمعنا ﷺ ، وما أخفى عنا) يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ ، فيكون للجميع حكم الرفع . (الفتح ٢/٢٥٢) .

وبتتابع الرواة عن عطاء على وقفه ، وفيهم الحفاظ الأثبات يظهر صواب ما قاله الدارقطني ، ووافقه عليه أبو مسعود الدمشقي من كون أول الحديث (في كل صلاة قراءة) قولاً لأبي هريرة ، وأن من جعله من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً قد وهم في ذلك .

وقد نسب الدارقطني المخالفة إلى أبي أسامة بينما نسبها المصنف الدمشقي إلى ابن نمير ، ثم جعل الوهم متردداً بين مسلم وابن نمير وأبي أسامة .

ويؤيد ما ذهب إليه الدارقطني أنه لم يرو هذا الحديث أحد من تلاميذ أبي أسامة على وجه رواية ابن نمير عنه ، فيكون الوهم من أبي أسامة.

ومع صحة انتقاد الدار قطني وأبي مسعود لمسلم في هذا الموضوع **فهو محصور في رفع أول هذا الحديث : (في كل صلاة قراءة) من طريق عطاء ، عن أبي هريرة** ، فما رواها عطاء إلا موقوفة ، ومع ذلك فله حكم الرفع كما سبق ، وقد رُويت مرفوعة من حديث أبي

٢- الحديث الثاني :

قال أبو الحسن [1] : وعن اسحاق عن جرير ، عـن التَّيْمـي ، عـن قتادة، عن أبي غَلاَّب، عن حِطَّان، عن أبي موسى في الصلاة والتشهد ،

=هريرة من غير طريق عطاء :

١- عند البخـاري في جـزء القـراءة خلـف الإمـام (ص٢٥) ، وأبـي داود (١/١٨٨) . والدارقطني (١/٢٢١)، والحاكم (١/٢٣٩)، والبيهقي (٢/٢٧،٥٩) من حديث أبي عثمـان النَّهدي ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسـول الله ﷺ : (لا صـلاة إلا بقـرآن ، ولـو بفاتحة الكتاب) .

٢- وعند البخاري (٢/٢٧٦ ح ٧٩٣) ، ومسلم (١/٢٩٨ ح ٤٥،٤٦) ، والترمذي (٥/٥٥ ح ٢٦٩٢) ، وعند البيهقي (٢/٣٧،٦٢) ، من حديث سـعيد بـن أبـي سـعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة - إلا الترمذي فمن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة - مرفوعا: (إذ قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) .

٣- وعند البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (ص٥٦) ، من حديث العلاء بن عبـد الرحمن عن أبيه ، عن أبي هريرة .

وله أيضاً شواهد :

١- من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - عنـد البخـاري في جـزء القـراءة خلـف الإمام (ص٥٦) .

٢- ومـن حديـث رفاعـة بـن رافـع ، عنـد البخـاري في جــزء القــراءة خلــف الإمــام (ص٤٣٧)، والنسائي (٢/١٥١) ، والترمذي (١/٣٥٨) .

٣- ومن حديث عائشة عند ابن ماجه (١/٢٧٤ ح ٨٤٠) .

٤- ومن حديث أبي سعيد عند أبي نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٢٦١) .

(١) قال الدار قطني في التتبع (ص ٢١١) :=

وفيه : (وإذا قرأ فأنصتوا)[1]

قال : الصواب عن قتادة رواية[2] هشام وأبي عوانة وسعيد

=وأخرج مسلم أيضاً من حديث جرير، عن التيمي، عن قتادة ، عن أبي غَلاّب، عن حطان، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ في سنن الصلاة وتعليم النبي ﷺ إياهم ذلك فيه : (وإذا قرأ فأنصتوا) .

وقد خالف التيمي جماعة ، منهم : هشام الدستوائي ، وشعبة ، وسعيد ، وأبان ، وهمام ، وأبو عوانة ، ومعمر ، وعدي بن أبي عمارة ، رووه عن قتادة ، لم يقل أحد منهم : (إذا قرأ فأنصتوا) .

وقد روي عن عمر بن عامر ، عن قتادة متابعة التيمي . وعمر ليس بالقوي تركه يحيى القطان ، وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التيمي دليل على وهمه ، والله أعلم .أهـ

(١) قال مسلم في الصحيح (١/ ٣٠٤ ح ٦٣) :

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة .

ح وحدثنا أبو غسان المِسْمَعي، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثنا أبي .

ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن سليمان التيمي .

كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد - أي : عن أبي غلاّب، عن حِطّان، عن أبي موسى - بمثله .

وفي حديث جرير ، عن سليمان ، عن قتادة من الزيادة : (وإذا قرأ فأنصتوا) ....

قال أبو إسحاق - هو راوي صحيح مسلم عنه -: قال : أبو بكر بن أخت أبي النضر في هذا الحديث - أي طعن فيه وقدح في صحته - فقال مسلم : تريد أحفظ من سليمان؟ - أي: أن سليمان كامل الحفظ ، فلا تضر مخالفة غيره له، كما ذكر النووي - فقال له أبو بكر : بحديث أبي هريرة ؟ فقال : هو صحيح - يعني : (وإذا قرأ فأنصتوا) فقال : هو عندي صحيح . فقال : لم لم تضعه ههنا ؟ قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه .

(٢) في ك : (رواه) وهشام : هو الدستوائي .=

وغيرهم ، ليس فيه:(وإذا قرأ فأنصتوا)، وقد رواه معتمر [(١)]، والثـوري عن التيمي مثل حديث جرير [(٢)] ، وروي عن عمر بن عامر[(٣)] وسعيد .

قال أبو مسعود : وإنما أراد مسلم بإخراج حديث التيمي ليبيّن[(٤)]

=وأبو عَوانة هو الوضّاح بن يزيد اليشكُري .

وسعيد هو ابن أبي عَرُوبة .

(١) يعني جرير بن عبد الحميد ، ورواية المعتمر ، عن أبيه سليمان عند أبي داود (٢٥٦/١ ح ٩٧٣)، وعند أبي داود والدارقطني .

(٢) يعني جرير بن عبد الحميد ، ورواية المعتمر ، عن أبيه سليمان عند أبي داود (٢٥٦/١ ح ٩٧٣) ، وعند الدارقطني (٣٣٠/١ ح ١٧) .

قال أبو داود : حدثنا عاصم بن النضر ، ثنا المعتمر ، قال : سمعت أبي ثنا قتادة ، عن أبي غلاب يحدثه، عن حطان بن عبد الله الرَّقاشي بهذا الحديث ، زاد: (فإذا قرأ فأنصتوا)...

وقال أبو داود : وقوله : (فأنصتوا) ليس بمحفوظ ، لم يجيء به إلا سليمان التيمي في هذا الحديث .

ورواية الثوري عن التيمي أشار إليها الدارقطني في السنن (٣٣١/١ ح ١٧) بعد إيراده لرواية جرير عن التيمي ، ثم أشار إلى رواية هشام الدستوائي ومن معه من غير ذكر زيادة : (وإذا قرأ فأنصتوا) .

(٣) عمر بن عامر السلمي البصري، قاضيها ، صدوق ، له أوهام ، من السادسة ٠- (١٣٥هـ) ، وقيل غير ذلك . / م س .

وسعيد هو ابن أبي عَروبة ، وقد أخرج روايتهما عن قتادة مقرونين : الحافظ الدار قطني في السنن (٣٣٠/١ ح ١٦) ، وذلك من طريق سالم بن نوح ، وقال فيه : « ليس بالقوي» وأخرج رواية عمر بن عامر أيضاً: البزار من طريق سالم . (نصب الراية ١٥/٢).

(٤) كذا في : ت ، وفي ك : (تبيين) .

الخلاف في الحديث على قتادة ، لا أنه يثبته[1] ، ولا ينقطع بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التيمي قدم حديثهم ثم أتبعه بهذا .[2]

---

(١) كذا في : ت ، وفي ك : (أثبته) .

(٢) حديث حِطّان عن أبي موسى الأشعري :

أ- تخريجه :

أخرجه من طريق قتادة ، عن أبي غلاب ، عن حطان به ، وفيه زيادة : (وإذا قرأ فأنصتوا) (م د س قط) .

مسلم (١/ ٣٠٤ ح ٦٢) عن إسحاق بن إبراهيم ، عن جرير ، عن سليمان التيمي، عن قتادة به .

وأبو داود (١/ ٢٥٥ ح ٩٧٣) ، وكذا الدارقطني (١/ ٣٣٠ ح ١٦،١٧) ، من طريق معتمر بن سليمان ، عن سليمان التيمي ، عن قتادة به .

وابن ماجه (١/ ٢٧٦ ح ٨٤٧) عن يوسف بن موسى القطان ، ثنا جرير ، عن سليمان التيمي ، عن قتادة به .

ومن طريق سالم بن نوح ، عن عمر بن عامر وسعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة به .

والبيهقي في القراءة خلف الإمام (ص١٢٨) من طريق سليمان التيمي ، عن قتادة به ، ومن طرق عن قتادة ، وكذلك في السنن (٢/ ١٥٥،١٥٦) .

وأخرجه من طريق قتادة به مرفوعاً من غير ذكر الزيادة : (م عو هق) .

مسلم (١/ ٣٠٤ ح ٦٣) من طريق هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة به .

وأبو عوانة (٢/ ١٢٨) من طريق هشام الدستوائي ، عن قتادة به .

والدارقطني تعليقاً (١/ ٢٣١ ح ١٧) عن هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهمام وأبي عوانة وأبان وعدي بن أبي عمارة ، وكلهم عن قتادة به .

والبيهقي في القراءة خلف الإمام (١٢٨ - ١٣١) من طريق أبان ، وهمام وأبي عَوانة، ومعمر وعدي بن أبي عمارة ، كلهم عن قتادة به .=

= **وتوضيح ذلك حسب التالي :**

أ- أبو موسى (مع ذكر الزيادة) عنه حطان ، وعنه أبو غلاب ، وعنه قتادة وعنه :

١- التيمي ، وعنه :

أ-جرير............................ = م د س ق قط هق

ب- معتمر .... = د

ج- الثوري .... = قط

٢- عمر بن عامر وعنه سالم بن نوح .... = قط قه هقم

٣- ابن أبي عروبة وعنه سالم .... = قط هق هقم

ب- أبو موسى (من غير ذكر الزيادة) وعنه حطان ، وعنه أبو غلاب ، وعنه قتادة ، وعنه:

١- هشام الدستوائي .... = م هق (١٥٦/٢)

٢- شعبة .... = قط

٣- ابن أبي عروبه .... = م د

٤- أبان .... = هقم قط

٥- أبو عوانة .... = دقط هقم هق

٦- همام .... = دقط هقم هق

٧- معمر بن راشد .... = هقم قط هق

٨- عدي بن أبي عمارة .... = هقم قط

٩- حماد بن سلمة .... = هقم

١٠- الحجاج بن الحجاج .... = هقم هق

ج- ١- أبو هريرة ، عنه أبو صالح ، وعنه زيد بن عجلان ، وعنه ابن عجلان ، وعنه أبو خالد الأحمر، مرفوعاً ، **وفيه الزيادة** .... =د جه س حم طش قط

وخالف في ذلك كثيرون فلم يذكروا الزيادة .

ج- ٢- جابر ، عنه عبدالله بن شداد ، وعنه موسى بن أبي عائشة ، وعنه أبو حنيفة ، مرفوعاً : (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) = طش قط هق

وخالف في ذلك كثيرون فرووه مرسلاً عن ابن شداد .

ب- اسناده :

- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، ذُكر أنه تغيّر قبل موته بستة أشهر (- ٢٣٨ هـ). / خ م د ت س .

(الكاشف ١/ ١٠٦ ، التهذيب ٢١٦/١ ، التقريب (٥٤/١) .

- جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي الكوفي ، نزيل الري وقاضيها ، ثقة صحيح الكتاب ، وقيل : كان في آخر عمره يَهِم من حفظه . (١٠٧ هـ - ١٨٨ هـ) . / ع .

(تهذيب الكمال ١٨٩/١ ، التهذيب ٢ /٧٥ ، التقريب ١٢٧/١) .

- سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، نزل في التيم فنسب إليهم ، ثقة عابد من الرابعة ، (- ١٤٣ هـ) وهو ابن سبع وتسعين سنة . / ع .

(الكاشف ١/ ٣٩٦ ، التهذيب ٢٠١/٤ ، التقريب ١ / ٣١٦) .

- قتادة بن دعامة السَّدوسي ، أبو الخطاب البصري ، ثقة ثبت يدلس ، ورُمي بالقدر، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين ، مات سنة بضع عشرة ومائة . / ع .

(تهذيب الكمال ٢/ ١١٢١ ، الكاشف ٣٩٦/٢ ، التهذيب ٨/ ٣٥١ - ٣٥٦ ، التقريب ٢/ ١٢٣) .

-يونس بن جبير الباهلي ، أبو غلاَّب البصري ، ثقة من الثالثة ، مات بعد التسعين./ع .

(الكاشف ٣/ ٣٠٣ ، التهذيب ١١/ ٤٣٦ ، التقريب ٣٨٤/٢).

- حِطَّان بن عبد الله الرَّقاشي البصري ، ثقة من الثانية ، مات بعد ولاية بشر على العراق بعد السبعين / م عه .

(الكاشف ١/ ٢٣٩ ، التهذيب ٢/ ٣٩٦ ، التقريب ١٨٥/١) .

- عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى الأشعري ، صحابي مشهور (-٥٠ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الإصابة ٤/ ٢١١ ، الكاشف ١١٩/٢ ، التهذيب ٣٦٢/٥ ، التقريب ٤٤١/١).

=ج - درجتــــه :

الحديث بهذا الإسناد رجاله ثقات .

ولكن انتقد الدارقطني وغيره على مسلم رواية الحديث مع زيادة : (وإذا قرأ فأنصتوا).

وقد أجاب أبو مسعود عن قتادة الدارقطني بأن مسلماً أراد بإخراج حديث التيمي بهـذه الزيادة تبيين الخلاف في الحديث على قتادة ، ولكن يشكل عليه قول مسلم - رحمه الله - لأبي بكر بن أخت أبي النضر عندما راجعه في هذا الحديث - كما سبق في الحاشية رقم (١) من (ص ١٥٨) - : قال مسلم : أتريد أحفظ من سليمان ؟

فعذر مسلم في رواية التيمي عن اتقادة مع هذه الزيادة هو أنه أورده في المتابعات وليس في الأصول ؛ مع أن مراجعة أبي بكر وجوابه يفيد تصحيح مسلم لهذه الزيادة .

وخلاصة القول في زيادة : (وإذا قرأ فأنصتوا) :

أولاً : أن سليمان التيمي روى هذه الزيادة عن قتادة ، عن أبي غلاب ، عن حطان ، عن أبي موسى .

ثانياً : تابع سليمان على ذكر هذه الزيادة عمر بن عامر ، وسعيد بن أبي عروبة من طريق سالم بن نوح عند الدارقطني ، ولكنه قال : سالم بن نوح ليس بقوي .

ثالثاً : تابع جرير بن عبد الحميد في رواية الزيادة عن التيمي معتمر بن سليمان ، والثوري ، كما ذكر الدارقطني في السنن (٣٣١/١) .

رابعاً : خالف سليمان التيمي في ذكر هذه الزيادة جمع من الحفاظ كما يوضح ذلك الجدول التالي لتخريج الحديث .

وقد اختلف العلماء في هذه الزيادة :

أ- فذهب إلى تضعيفها والحكم بشذوذها وتوهيم سليمان في ذكرها : ابن معين ، والبخاري، وأبو داود ، وأبو حاتم ، والحاكم ، والدارقطني، وابن خزيمة، ومحمد بن يحيى االذهلي ، والحافظ أبو علي النيسابوري ، والبيهقي ، والبزار كما في (القراءة خلف الإمام ص ١٣٠ - ١٣١ ، وسنن الدار قطني ٣٣٠/١ ، ٣٣١ ، وسنن البيهقي ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، ونصب الراية ١٥/٢، ١٧ ، عون المعبود ٢٦٠/٣ ، بين الإمامين ص ١٢٧) .=

=قال البيهقي في المعرفة - كما في (نصب الراية ١٧/٢) - بعد أن روى حديث أبي هريرة وأبي موسى : « وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث : أبو داود ، وأبو حاتم وابن معين ، والحاكم ، والدارقطني ، وقالوا : إنها ليست بمحفوظة ، أو يحمل الإنصات فيه على ترك الجهر » .

ب- وصححها أحمد ، ومسلم ، والحافظ ابن حجر كما في الفتح (٢/ ٢٤٢، وانظر : (بين الإمامين ص ١٢٧) .

ج - والذي يظهر من **تطبيق قاعدة الترجيح بالكثرة وقوة الحفظ أن هذه الزيادة في حديث أبي موسى قد وهم في ذكرها سليمان التيمي** ، ومتابعة غيره له من طريق سالم بن نوح ، وهو صدوق له أوهام ، والمخالف لسليمان جمع كثير من الحفاظ يبعد أن يرووا هذا الحديث دون هذه الزيادة مع توفر الدواعي لنقلها لتعلقها بقضية من عبادة المسلم .

ولهذه الزيادة شواهد :

١- من حديث أبي هريرة عند : أبي داود (١٦٥/١ ح ٦٠٤) ، والنسائي (١٤١/٢)، وابن ماجه (٢٧٦/١ ح ٨٤٦) ، أحمد ٣٧٦/٢ ، ٤٢٠) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٧/١)، والدارقطني في السنن (٣٢٧/١، ٣٢٨، ٣٣٠ ح ١٠، ١١، ١٣)، لكن تفرد بهذه الزيادة في حديث أبي هريرة محمد بن عجلان ، وخولف فيها من غير واحد ، فهي شاذة ، قال ابن خزيمة : إن الأخبار متواترة عن أبي هريرة بالأسانيد الصحيحة الثابتة المتصلة بهذه القصة ، ليس في شيء منها : (وإذا قرأ فأنصتوا) إلا خبر أبي خالد - يعني عن ابن عجلان - ولا يعتد أهل الحديث بروايته .

(القراءة خلف الإمام ١١١) .

٢- ومن حديث جابر بن عبد الله ، عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٧/١، والدارقطني في السنن (٣٢٤/١، ٣٢٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٩/٢، ١٦٠).

قال ابن حجر في (التلخيص الحبير ٢٣٢/١) : حديث من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة ، مشهور من حديث جابر ، وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة .

وعليه فزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) لضعفها وضعف شواهدها أيضاً فلا تقوى على رفع

٣- الحديث الثالث :

قال أبو الحسن [١] :وأخرج [٢] من حديث ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن بشير ابن نَهيك ، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ في العبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه (أنه يُستَسْعى) [٣] .

=درجتها والله أعلم .

(١) أي كتاب (التتبع ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤) وهو فيه قريباً من لفظه هنا مع بعض الزيادات ، ومن ذلك زيادة (النضر بن أنس) بين قتادة وبشير .

(٢) أي مسلم بن الحجاج .

(٣) قال النووي : قال العلماء : ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق ، هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء. وقال بعضهم : هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق ، فعلى هذا تتفق الأحاديث .

(شرح النووي على مسلم ١٠ / ١٣٦ ، ١٣٧) .

وقد قال الإمام مسلم في صحيحه (١١٤٠/٢ ح ١٥٠٣) : وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : (من أعتق شِقْصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استُسعيَ العبد غير مشقوق عليه) .

وحدثنا علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - عن سعيد بن أبي عروبة بهذا الإسناد ، وزاد : (إن لم يكن له مال قوّم عليه العبد قيمة عدل ، ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه) .

حدثني هارون بن عبد الله ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي ، قال سمعت قتادة يحدث بهذا الإسناد بمعنى حديث ابن أبي عروبة، وذكر في الحديث:(قُوِّم عليه قيمة عدل)=

وتابعه[1] البخاري فأخرجه من حديث جرير بن حازم[2] عن قتادة وفيه ذكر السعاية[3] .

---

(١) أي : تابع مسلماً رحمه الله .

(٢) جرير بن حازم بن عبد الله الأزدي ، والد وهب ، (-١٧٠ هـ) . ع / .

وثّقة غير واحد كأحمد ، وابن معين في رواية عنهما ، والعجلي، والبزار ، وابن سعد ، وذكر ابن سعد ، وابن مهدي ، وأبو حاتم ، وأبو نعيم أنه اختلط قبل موته بسنة ، وضعفه في روايته عن قتادة أحمد ، وابن معين ويعقوب بن أبي شيبة ، وابن عدي ، وذلك لأنه كما ذكر أحمد والعجلي كان يوقف أشياء ، ويسند أشياء لا يوافقه عليها الناس ، وذكر أحمد البخاري ومسلم وابن حبان أن له أوهاماً إذا حدث من حفظه ، وأن ذلك ظهر في حديثه عن أيوب ، ويحيى بن سعيد الأنصاري .

ونسبه يحيى الحِمَّاني إلى التدليس وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين

وخلاصة القول فيه : أن اختلاطه لا يقدح فيما روي عنه من الحديث ؛ فقد حجبه أولاده فلم يسمع منه أحد حال اختلاطه ، ذكر ذلك ابن مهدي وأبو داود .

وأما ما ذكر من ضعفه في قتادة وبعض الوهم منه إذا حدث من حفظه فهو جرح مفسر لا يدفعه توثيق من وثقه .

وأما تدليسه فلا يضر ؛ لأنه لم يقع منه إلا نادراً .

وعلى هذا فإن جريراً ثقة في غير حديثه عن قتادة وأيوب ، وله أوهام إذا حدّث من حفظه والله أعلم .

(التاريخ ٣٤٧/٤ ، العلل ٦٧/١ ، ١٧٩ ، ١٨٠، ١٩٥ ، ٢٢٣ ، التاريخ الكبير ٢١٣/٢ الجرح ٥٠٤/٢ ، الميزان ٣٩٢/١ ، الكاشف ١٨١/١ ، المغني ١٢٩/١ ، شرح علل الترمذي ٥٠٩/٢ ، ٥١٣ ، ٥٧٢ ، ٦٢٤ ، التهذيب ٦٩/٢ ، التقريب ١٢٧/١ ، طبقات المدلسين ص ١٤ ، الخلاصة ص ٦١) .

(٣) قال البخاري : حدثنا أبو النعمان ، حدثنا جرير ، عن قتادة به ، بنحو لفظ مسلم . (الفتح ١٣٧/٥ ح ٢٥٠٤) .

والصواب حديث/ سعيد وهشام [1] عن قتادة ليس فيه السعاية ، ورواه [ك ق أ]
همام[2] عن قتادة فجعل السعاية من قول قتادة مفصولاً من كلام

=وقال أيضاً كما في (الفتح ٥/ ١٥٦ ح ٢٥٢٦) : حدثني أحمد بن أبي رجاء، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا جرير بن حازم ، سمعت قتادة ، قال : حدثني النضر بن أنس بن مالك ، عن بشير بن نَهيك عن أبي هريرة - رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : (من أعتق شقيصا من عبد ...) .

وقال كما في الحديث (٢٥٢٧) : حدثنا مسدِّد ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا سعيد، عن قتادة به ، بمثل لفظ مسلم .

وقال بعده : تابعه حجاج بن حجاج ، وأبان ، وموسى بن خلف ، عن قتادة.. اختصره شعبة .

وأخرجه أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به بمثله (٥/١٣٢ح٢٤٩٢).

(١) هو هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر - بمهملة ثم نون ثم موحدة ، وزن جعفر - أبو بكر الدَّسْتَوائي - بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح والمثناة ثم مد - ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ، من كبار السابعة ، (-١٥٤هـ) وله ثمان وسبعون سنة . / ع .

(الكاشف ٣/ ٢٢٣ ، التهذيب ٤٣/١١ ، التقريب ٣١٩/٢) .

ورواية سعيد وهشام عن قتادة من غير ذكر السعاية عند أبي داود (٢٣/٤ ح ٣٩٣٦، ٣٩٣٩) .

(٢) هو همام بن يحيى بن دينار العَوذي -بفتح المهملة، سكون الواو وكسر المعجم - أبو عبد الله ، أو أبو بكر ، البصري ، من السابعة (-١٦٤ هـ)، وقيل غير ذلك/ ع .

وثقه أكثر الأئمة واحتجوا به ، وتكلم بعضهم في حفظه ، ويمكن حمل كلام بعضهم في حفظه على أن المراد كونه أثبت في كتابه من حفظه ؛ فهو ثقة ربما وهم من حفظه .

(الجرح ١٠٨/٩ ، الثقات ٥٨٦/٧ ، شرح العلل ٥٨٨/٢ ، الميزان ٣٠٩/٤ ، تهذيب الكمال ١٤٤٩/٣ ، التهذيب ٦٧/١١ - ٧٠ ، التقريب ٣٢١/٢) .

النبي ﷺ [1] .

قال أبو مسعود : حديث همام حسن ، وعندي أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم أيضاً ، ولو وقع لهما / لحكما بقوله . [ت ق ٥٥ أ]

وقد أخرجه البخاري من حديث ابن أبي عروبة [2] ، وذكر أن شعبة اختصره .

وأخرج مسلم أيضاً من حديث شعبة وهشام مختصراً [3] ومن[4]

---

(١) أخرج حديث همام أبو داود (٤/ ٢٣ ح ٣٩٣٤) قال : حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا همام ، عن قتادة به ، أن رجلاً أعتق شقصا له من غلام ، فأجاز النبي ﷺ عتقه ، وغرمه بقية ثمنه .

وقد أشار إلى فصل الزيادة عن المرفوع الحافظ في الفتح (١٥٧/٢) ثم قال: نعم ، رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام ، فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع ، وأخرجه الإسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في (علوم الحديث ص =٤٠) والبيهقي ، والخطيب في الفصل والوصل ، كلهم من طريقه مثل رواية محمد بن كثير سواء ، وزاد : (قال : فكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعي العبد).أ هـ

وقال النسائي بعد أن ساقه في السنن الكبرى من طريق سعيد وأبان بن يزيد، قال الكلام الأخير – يعني الاستسعاء – من قول قتادة بلغني أن هماما روي الحديث فجعل هذا الكلام من قول قتادة . (تحفة الأشراف ٣٠٤/٩) .

(٢) في ك : (عمر به) ، وهو تصحيف ظاهر ، وموضع ذكر البخاري لذلك تقدمت الإشارة إليه قبل قليل في الحاشية (١) من (ص ٢١) .

(٣) أخرجه مسلم من حديث شعبة ، عن قتادة في الصحيح (١١٤٠/٢ ح ٢ ، ١٢٨٧/٣ ح ٥٢ ، ٥٣) مختصراً وليس فيه ذكر السعاية ، و لم أقف على رواية مسلم له من طريق هشام .

(٤) في ك : (من) بحذف الواو ، وهو سهو يخل بالمعنى .

حديث ابن أبي عروبة ، وفيه[1] ذكر السعاية [2] .

وقال البخاري في عقبه : حديث ابن أبي عروبة : تابعه الحجاج بن الحجاج[3] وأبان بن يزيد العطار [4]، وموسى بن أبان [5]، تابعوا ابن أبي عروبة.

وجرير بن حازم أيضاً تابعه .

وأيوب بن خوط[6] تابعه عن قتادة .

---

(١) لفظ : (وفيه) ليس في : ك ..

(٢) وذلك في كتاب العتق ، باب ذكر سعاية العبد (١١٤٠/٢ ح ٣) ، وفي كتاب الأيمان (٣/ ١٢٨٧ / ح ٥٤ ، ١٢٨٨ ح ٥٥) ، وفيه ذكر السعاية كما أشار .

(٣)هو الحجاج بن حجاج الباهلي، البصري الأحول، ثقة من السادسة ./ خ م د س ق (الكاشف ١ / ١٠٦ ، التهذيب ١٩٩/٢ ، التقريب ١ / ١٥٢) .

(٤) البصري ، أبو يزيد ، ثقة له أفراد ، قال أحمد : ثبت في كل المشايخ ، من السابعة مات في في حدود الستين ومائة . / خ م د ت س .

(الكاشف ٧٥/١ ، التهذيب ١٠١/١ ، التقريب ١ /٣١) .

(٥) كذا في ت ، ك : (ابن أبان)، وفي (التتبع) و(صحيح البخاري مع الفتح): (ابن خلف) ، وهو الصواب .

وقال الحافظ ابن حجر : وأما رواية موسى بن خلف ، فوصلها الخطيب في (كتاب الفصل والوصل) من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظفر عنه ، عن قتادة عن النضر ... (الفتح ١٥٧/٥) وهو موسى بن خلف العَمِّي - بتشديد الميم - أبو خلف البصري ، صدوق عابد له أوهام ، من السابعة . / خت د س .

(الكاشف ، التهذيب ١٠ / ٣٤١ ، التقريب ٢٨٢/٢) .

(٦) أيوب بن خَوْط - بفتح المعجمة - أبو أمية البصري ، متروك ، من الخامسة / د ق .

(التهذيب ١/ ٤٠٢ ، التقريب ٨٩/١) .

كل هؤلاء ذكروا الاستعساء ، وابن خوط ضعيف .[1]

---

(١) حديث ابن أبي عروبة عن قتادة ، عن النَّضْر بن أنس ، عن بشير بن نَهيك ، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي – ﷺ – قال : (من أعتق شقصاً له في عبد فخلاصه في ماله ، إن كان مال ، فإن لم يكن له مال ، استُسعي غير مَشقوق عليه) .

أ – تخريجــه :

أخرجــه : (خ (١٣٢/٥ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ح ٢٤٩٢ ، ٢٥٠٤ ، ٢٥٢٦)، م(١١٤٠/٢ ح ٢،٣، ١٢٨٧ ح ٥٢–٥٥) ، د (٢٢/٤ ح ٣٩٣٤) ، ت(٦٣٠/٣ ح ١٣٤٨) ، ق (٨٤٤/٢ ح ٢٥٢٧) ، س (الكبرى) كما في (التحفـة ٣٠٤/٩)، طـش (١٠٧/٣) ، قط (١٢٥/٤ ح ٨–١٢) .

وتوضيح طرقه من حديث قتادة عن بشير به ، حسب التالي :

أ– **أبو هريرة (مرفوعاً مع ذكر السعاية)** وعنه بشير بن نهيك ،وعنه النضر،وعنه قتـادة، وعنه :

١– ابن أبي عروبة .... = م.

٢– يزيد بن زريع .... = قط.

٣– جرير بن حازم .... = خ.

٤– الحجاج بن الحجاج .... =

٥– أبان بن يزيد .... =

٦– موسى بن أبان .... =

٧– أيوب بن خوط .... = الدمشقي.

٨– موسى العمي .... =

٩– الحجاج بن أرطأة .... =

ب– **أبو هريرة (يرفعه من غير ذكر السعاية)** عنه بشي، وعنه: النضر ، وعنه قتادة ، وعنه:

١– ابن أبي عروبة .... = قط.

٢– هشام الدستوائي .... = قط. =

٣- همام ، وجعله من قول قتادة

٤- شعبة .... =

ب- إسناده :

- عمرو بن بُكَيْر ، الناقد أبو عثمان البغدادي ، نزل الرقة ، ثقة حافظ ، وهم في حديث ، من العاشرة ، (- ٢٣٢ هـ) . / خ م د س .

(التقريب ٧٨/٢) .

- إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي مولاهم ، أبو بِشْر البصري ، المعروف با بن عُلَيّة ، ثقة الأئمة ، وأثنوا عليه ، ولم أجد فيه جرحاً قادحاً . (١١٠ - ١٩٣ هـ). / ع .

(الكاشف ١/ ١١٨ ، التهذيب ١ / ٢٧٧ ، التقريب ١ / ٦٥) .

- سعيد بن أبي عروبة البصري ، ثقة إمام ، لكنه اختلط آخر عمره ، وكان يدلس، ولكن احتمل تدليسه ، ولا يضر اختلاطه هنا ؛ فقد سمع منه ابن علية قبل الاختلاط ، وتابع سعيداً عن قتادة ، كما سبق في عرض طرقه مما يؤكد أنه من صحيح حديثه عنه .

(الميزان ١٥٢/٢ ، شرح العلل ٢/ ٥٦٧ ، الهدي ص ٤٠٤ ، طبقات المدلسين ص٢١ ، التقريب ١/ ٣٠٢ فتح المغيث ٣٣٥/٣) .

- قتادة بن دعامة السَّدوسي ، ثقة ثبت يدلس ، من الطبقة الثالثة ، ولا تضر عنعنته هنا ؛ فقد صرح بالسماع عند البخاري وغيره ، وقد مضت ترجمته في الحديث الثاني . وقد ذكر بينه وبين بشير في كتاب (التتبع ص ١٨٢) : النضر بن أنس ، وكذا في صحيح مسلم وغيره .

- النَّضر بن أنس بن مالك الأنصاري ، أبو مالك البصري ، ثقة من الثالثة مات سنة بضع مائة . / ع .

(التهذيب ٤٣٥/١٠ ، التقريب ٣٠١/٢) .

- بَشير بن نَهيك السدوسي ويقال : السَّلولي ، أبو الشعثاء البصري ، ثقة من الثالثة./ع.

(الكاشف ١٥٩/١ ، التهذيب ٤٧٠/١ ، التقريب ١٠٤/١) .

=- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الصحابي المشهور ، مضى في الحديث(١)

ج - درجتـــــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح ، بل هو في أعلى درجات الصحة حيث اتفق عليه الشيخان ، ولكن حصل لبعض العلماء كلام في ذكر الاستسعاء آخر الحديث، وهو قوله من الحديث : (فإن لم يكن له مال استسعي غير مشقوق عليه) .

أولاً : المُعِلُّون له :

١- قال الدارقطني : وافقه - يعني شعبة بن الحجاج - هشام الدستوائي ، فلم يذكر الاستعساء . وشعبة وهشام أحفظُ من رواه عن قتادة ، ورواه همام فجعل الاستسعاء من قول قتادة ، وفَصَلَه من كلام النبي ﷺ ورواه ابن أبي عروبة وجرير بن حازم عن قتادة فجعل الاستعساء من قول النبي ﷺ وأحسبهما وهما فيه لمخالفة شعبة وهشام وهمام إياهما. (سنن الدارقطني ١٢٥/٤ ، ١٢٦) .

٢- قال الدارقطني : سمعت النيسابوري - أبا بكر - يقول : ما أحسن ما رواه همام وضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة . (سنن الدارقطني ١٢٧/٤) .

٣- قال الإمام أحمد : ليس في الاستسعاء حديث يثبت عن النبي ﷺ ، وحديث أبي هريرة يرويه ابن أبي عروبة ، وأما شعبة وهشام الدستوائي فلم يذكراه ، وحدّث به معمر ، و لم يذكر فيه السعاية. (تهذيب ابن القيم لسنن أبي داود ٣٩٦/٥) .

٤- قال الأثرم : طعن سليمان بن حرب في هذا الحديث وضعَّفه . (تهذيب السنن ٣٩٦/٥) .

٥- وقال ابن المنذر : لا يصح حديث الاستسعاء ، وقال : حديث أبي هريرة يدور علىقتادة ، وقد اتفق شعبة وهشام وهمام على ترك ذكره ، وهم الحجة في قتادة ، والقول قولهم فيه عند جميع أهل العلم بالحديث إذا خالفهم غيرهم . (تهذيب السنن ٥/ ٣٩٧) .

٦،٧ - وقال الأصيلي وابن القصّار وغيرهما : من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها ؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر . (شرح النووي على مسلم ١٣٦/١٠) .=

= ٨- وقال الإمام الخطابي : اضطرب سعيد بن أبي عروبة في السعاية ، مرة يذكرهـا ، ومرة لا يذكرها ، فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده ، وإنما هـي مـن كـلام قتـادة وتفسيره على ما ذكره همام وبينه . (معالم السنن مع المختصر ٣٩٨/٥ ، ٣٩٩) .

٩- وقال ابن عبد البر : الذين لم يذكروا السـعاية أثبـت ممـن ذكرهـا . (النـووي علـى مسلم ١٣٦/١٥) .

١٠ - وقال الحاكم : حديث العتق ثابت صحيح، وذكر الاستعساء فيه من قول قتـادة، وقد وهم من أدرجه في كلام رسول ﷺ ، ثم استشهد على ذلك بروايـة المقـرئ عـن همـام وفيها فصل السعاية عن الحديث، وجعلها من قول قتـادة (معرفـة علـوم الحديـث ص ٤٠ ، ٤١) .

١١- وقول أبي مسعود الدمشقي :((حديث همام حسن ، وعندي أنه لم يقـع للبخـاري ولا لمسلم ، ولو وقع لهما لحكما بقوله))، يشعر بأنه يوافق الدارقطني على انتقاده.

ثانياً : المصححون لهذا اللفظ من الحديث والصائرون إلى الجمع :

وقد صحح كون هذا اللفظ من قول النبي ﷺ جمع من أهل العلم .

- فممن صححه :

١- أبو عبد الله البخاري ، فقد أخرجه في أصول صحيحه كما سبق، ولما خشي الطعن في رواية سعيد أشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كما يقول الحـافظ في (الفتـح١٥٨/٥): فإنـه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه ، وهو من أثبت الناس فيه ، وسمع منه قبل الاختلاط ثـم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعة لينفي عنه التفرد ، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ، ثم قال : اختصره شعبة . وكأنه جـواب عـن سـؤال مقـدر ، وهـو أن شـعبة أحفـظ النـاس لحديث قتادة ، فكيف لم يذكر الاستسعاء ، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً ؛ لأنـه أورده مختصراً ، وغيره ساقه بتمامه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، والله أعلم . أ هـ .

٢- مسلم بن الحجاج ، حيث أخرجه في أصول صحيحه .

٣- ابن دقيق العيد ، قال ابن حجر : وهو - أي الرفع - الذي رجحه ابـن دقيـق العيـد وجماعة (الفتح ١٥٨/٥).=

= ٤- وقال ابن المواق : والإنصاف أن لا توهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به ، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة .

قال ابن حجر : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك (الفتح ٥/١٥٨) .

٥- ابن قيم الجوزية ، فقد قال : « قال آخرون : الحديث صحيح ، وتركُ ذكر شعبة وهشام للاستسعاء لا يقدح في رواية من ذكرها ، وهو سعيد بن أبي عروبة ، ولا سيما أنه أكبر أصحاب قتادة ، ومن أَخَصِّهم به ، وعنده عن قتادة ما ليس عند غيره من أصحابه ؛ ولهذا أخرجه أصحاب الصحيحين في صحيحهما ، و لم يلتفتا إلى ما ذكر في تعليله

وأما الطعن في رواية سعيد عن قتادة - ولو لم يخالف - فطعن ضعيف ؛ لأن سعيداً عن قتادة حجة باتفاق ، وهو من أصح الأسانيد المتلقاة بالقبول التي أكثر منها أصحاب الصحيحين وغيرهم ، فكيف و لم ينفرد سعيد عن قتادة بالاستسعاء؟ بل قد رواه عن قتادة جرير بن حازم، وناهيك به ... [إلى أن قال] : فقد برئ سعيد من عهدة التفرد به .

فهؤلاء خمسة رووه عن قتادة : سعيد وجرير بن حازم ، وأبان وحجاج بن حجاج ، وموسى بن خلف .

ثم لو قُدّر تفرّد سعيد به لم يضره ، وسعيد - وإن كان اختلط في آخر عمره - فهذا الحديث من رواية يزيد بن زريع ، وعبدة ، وإسماعيل ، والجلة عن سعيد ، وهؤلاء أعلم بحديثه ، و لم يرووا عنه إلا ما كان قبل اختلاطه ، ولهذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم عنه ، فالحديث صحيح محفوظ بلا شك .

[ثم قال]: وأما تعليله برواية همام وأنه ميز كلام قتادة من المرفوع ... فهذا علة لو كان الذي رفعه دون همام ، وأما إذا كان مثله وأكثر عدداً منه ، فالحكم لهم ، والله أعلم».
(تهذيب السنن ٥/٣٩٨) .

٦- ابن حجر ، فقد قال : «والذي يظهر أن الحديثين - يعني حديث ابن عمر ، وأبي هريرة - صحيحان مرفوعان ، وفاقاً لعمل صاحبي الصحيح ، وقال : والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة و لم يطعن فيما يدل على ترك الاستعساء ، وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي : (وإلا فقد عتق منه ما عتق)، بكون=

=أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه ، ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء، فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك - أي الفصل - وهمام لم يوافقه أحد» . (الفتح ٥/١٥٨) .

وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذ كان المعتق معسراً : أبو حنيفة وصاحباه ، والأوزاعي، والثوري ، وإسحاق ، وأحمد في رواية ، وآخرون (الفتح ٥/ ١٥٩) .

ثالثاً : المتابعـــــات :

مما سبق في التخريج يتبين أنه تابع سعيد بن أبي عروبة على رفع هذا اللفظ من الحديث:

١- جرير بن حازم ، وهو ثقة في غير حديثه عن قتادة وأيوب .

٢- الحجاج بن الحجاج الباهلي ، وهو ثقة .

٣- أبان بن يزيد العطار ، وهو ثقة .

٤- موسى بن خلف العمِّي، وهو صدوق عابد له أوهام .

٥- يزيد بن زُريع البصري ، وهو ثقة ثبت .

٦- حجاج بن أرطاة النخعي ، أحد الفقهاء ، قال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ والتدليس. (-١٤٥هـ) . / بخ م عه . (التقريب ١/١٥٢) .

٧- أيوب بن خَوْط البصري ، كما ذكر أبو مسعود الدمشقي وضعفه ، وقال عنه ابن حجر: متروك .

رابعاً : الشواهد :

لذكر الاستسعاء شواهد :

قال ابن حجر : وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة .

أخرجه الطبراني من حديث جابر .

وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة ، عن رجل من بني عُذْرة .

خامساً : حاصل النظر فيـه :

مما مضى يظهر أن رفع هذا اللفظ من الحديث صحيح محفوظ كما ذكر ابن القيم وغيره، وأما رواية همام بن يحيى له مفصولاً عن الحديث، منسوباً إلى قتادة من فتواه، واختصار=

=شعبة بن الحجاج ، وهشام الدستوائي له بعدم ذكر الاستسعاء ، فلا يضر الحديث ولا يُعِلُّه؛ إذ إن راويه ثقة ، وقد تابعه على ذلك جمع من الثقات كما سبق ، واختصار الراوي له - وإن كان حافظاً - لا يدل على عدم ثبوت ما لم يذكره فيه .

ولا منافاة بين حديث ابن أبي عروبة ومن تابعه على ذكر الاستسعاء مرفوعاً إلى النبي ﷺ ورواية همام له على أنه فتياً لقتادة ؛ فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به مرة أخرى منافاة كما ذكر ابن المواق والحافظ ابن حجر .

قال ابن حجر أيضاً : وأما ما أُعِلّ به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به فمردود؛ لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ، ووافقه عليه أربعة آخرون لا نطيل بذكرهم ، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل ، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه ؛ فإنه جعله واقعة عين ، وهم جعلوه حكماً عاماً ، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي . (الفتح ٥/١٥٨) .

وأما تضعيف الاستسعاء بقوله في حديث ابن عمر : (وإلا فقد عتق منه ما عتق) أخرجه الجماعة ، فلا يستقيم ، فقد فصل أيوب السَّختياني هذا اللفظ عن الحديث ، وجعله من كلام نافع ، وتابعه على ذلك يحيى بن سعيد ، كما سبق ، وقد بسط الكلام عليه الحافظ ابن حجر في (الفتح ٥/١٥٠ - ١٥٦) ، وقبله الإمام ابن القيم في (تهذيب السنن ٥/٤٠٠ ، ٤٠١) .

قال ابن القيم : «قالوا - يعني المصححين لرفع السعاية - : وعلى تقدير الجزم بأنها - أي جملة : (وإلا فقد عتق منه ما عتق) - من كلام النبي ﷺ فلا تناقض حديث الاستسعاء؛ فإن قوله : (وإلا فقد عتق منه ما عتق) معناه : وإن لم يكن لمعتق البعض مال يبلغ ثمن باقيه عتق من العبد بإعتاقه القدر الذي أعتقه ، وأما الجزء الباقي فمسكوت عنه ، لم يذكر حكمه ، فجاء بيان ذكر حكمه في حديث أبي هريرة ، فتضمن حديث أبي هريرة ما في منطوق حديث ابن عمر وزيادة بيان ما سكت عنه ، ولا تنافي بين الحديثين ، وهذا ظاهر على أحد القولين ؛ لأن باب السعاية أنه لا يعتق بعتق الشريك ، وإنما يعتق بعد الأداء بالسعاية بخلاف الجزء الذي قد أعتقه ، فإنه قد تنجز عتقه ، وعتق الجزء الآخر منتظر موقوف على أداء ما استسعي عليه كالكتابة .=

٤- حديث .[١] :

قال أبو الحسن[٢] : وأخرج عن أبي كُرَيب ، عن حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام عن محمد ، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - فقال : قال رسول الله ﷺ : (لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام ، ولا يومها بصيام)[٣].

=ومعلوم أن قوله : (وإلا عتق منه ما عتق) لا ينافي عتقه بالسعاية على هذا الوجه ، فغاية حديث ابن عمر أن يدل بمفهومه ، فإن قوله : (عتق ما عتق) منطوقه وقوع العتق في الجزء المباشر به ، ومفهومه : انتفاء هذا العتق عن الجزء الآخر ، والمفهوم قد يكون فيه تفصيل ، فيعتق في حال ولا يعتق في حال ، كذا يقول أصحاب السعاية في أحد قوليهم: يعتق بأداء السعاية ، ولا يتنجز عتقه قبلها ، قالوا : وعلى هذا فقد وفينا جميع الأحاديث مقتضاها ، وعملنا بها كلها ، ولم نترك بعضها لبعض . (تهذيب ٥/٤٠١ ، ٤٠٢) .

(١) لفظ (حديث) مكانه بياض في : ك .

(٢) قال الدارقطني في (التتبع ص١٧٨) : وأخرج مسلم حديث حسين ، عن زائدة، عن هشام ، عن محمد، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ :(لا تختصوا يوم الجمعة بصيام، ولا ليلتها بقيام) ، قال : هذا لا يصح عن أبي هريرة وإنما رواه ابن سيرين ، عن أبي الدرداء في قصة طويلة لسلمان وأبي الدرداء / ورواه أيوب وهشام وغيرهما كذلك ، وكل من قال فيه : أبي هريرة ، وإنما رواه ابن سيرين قبل ذلك عن عوف ،وقيل : عن ابن عيينة، عن أيوب ولا يصح ذلك . أ هـ .

(٣) قال مسلم في الصحيح ٢/ ٨٠١ ح ١٤٨) : وحدثني أبو كريب ، حدثنا حسين - يعني الجعفي - عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال (لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم) .

قال : وهذا وهم فيه حسين على زائدة ، [عن هشام عن محمد ، عن أبي هريرة ، فقال : قال رسول الله ﷺ] [1]، وخالفه [معاوية] [2]بن عمرو، قال فيه : عن محمد ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ [3].

وقال ابن سيرين - مرسلا- أن النبي ﷺ قال لأبي الدرداء . قال ذلك أيوب ، وابن عون ، وهشام ، ويونس [4].

---

(١) مابين المعقوفتين ليس في : ت .

(٢) لفظة (معاوية) مطموسة في : ت .

وهو معاوية بن عمرو بن المهلب بن عمر الأزدي المعني ، أبو عمرو البغدادي ،ويعرف بابن الكرماني ، ثقة من صغار التاسعة ، (- ٢١٤هـ) ، وله ٨٦ سنة . / ع .

(تهذيب الكمال ٤٢٧/٢ ، التهذيب ٢١٥/١٠ ، التقريب ٢٦٠/٢) .

(٣) قال الدارقطني : رواه معاوية بن عوف - صوابه: ابن عمر - عن زائدة على الصواب، عن هشام ، هن محمد بن سيرين ، أن سلمان زار أبا الدرداء ، فذكر الحديث بطوله ، فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائماً فنهاه عن ذلك ، فارتفعا إلى النبي ﷺ ، فقصا عليه ، فقال النبي ﷺ : (عويمر ، سلمان أفقه منك ، ثم ذكر ذلك . (العلل للدارقطني ج٣ ق١٢ ب) .

(٤) أيوب : هو ابن أبي تميمة : كيسان السَّختياني ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت حجة الكبار الفقهاء ، من الخامسة ، (-١٣١هـ) وله ٦٥ سنة . / ع .

(الكاشف ١٤٥/١ ، التهذيب ٣٩٨/١ ، التقريب ٨٩/١) .

- وابن عون هو : عبد الله بن عون بن أَرْطَبان ، أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة .(- ١٥٠ هـ) على الصحيح ./ ع.

(الكاشف ١١٦/٢ ، التهذيب ٣٤٦/٥ ، التقريب ٤٣٩/١) .

- وهشام هو : ابن أبي عبد الله الدستوائي ، ثقة ثبت . مضى في الحديث (٣) .

قال أبو مسعود : وحسين الجعفي من الأثبات الحفاظ، وقول معاوية عن زائدة ، عن هشام ، عن محمد ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ ومما[1] يقوي حديث حسين .

وحديث الصوم فله أصل عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أخرجه مسلم والبخاري من حديث أبي صالح ، عن أبي هريرة [2].

وقد أخرجا حديث النبي ﷺ : نهى عن / صوم يوم الجمعة من حديث [ت ق ٥٥ ب] جابر [3].

- ويونس هو : ابن عُبيد بن دينار العبدي ، أبو عبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة . (- ١٣٩ هـ) . / ع .

(الكاشف ٢/ ٣٠٤ ، التهذيب ١١/ ٤٤٢ ، التقريب ٢/٣٨٥) .

وقد أشار إلى روايتهم أبو زرعة وأبو حاتم كما ذكر ابن أبي حاتم في (العلل ١ / ١٥٨) حيث قالا : هذا - أي وصل الحديث - وهم ، إنما هو عن ابن سيرين ، عن النبيﷺ ليس فيه ذكر أبي هريرة ، رواه أيوب ، وهشام ، وغيرهما ، كذا مرسل . قال ابن أبي حاتم لهما : الوهم ممن هو ؟ من زائدة أو من حسين ؟ فقالا : ما أخلقه أن يكون الوهم من حسين. أ هـ .

(١) في : ت ، ك : (بما) ، وهو تصحيف .

(٢) قال : سمعت النبي ﷺ يقول:(لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده) أخرجه البخاري (٤/٢٣٢ح ١٩٨٥) ومسلم (٢/٨٠١ ح ١٤٧) ، وأبو داود (٢/٣٢٠ ح ٢٤٢٠) ، والترمذي (٣/١١٨ ح ٧٤٢) ، وابن ماجه (١/٥٤٩ ح ١٧٢٣)، وابن أبي شيبة (٣/٤٣) ، أحمد (٢/٤٩) ، وابن خزيمة (٣/٣١٥ ح ٢١٥٨) ، والبيهقي (/٣٠٢) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عنه .

(٣) أخرجه البخاري (٤/٢٣٢ ح ١٩٨٤) ، ومسلم (٢/٨٠١ ح ١٤٦) ، وابن

وهذا ما يبين أن الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ ، فإن له أصلاً وإنما أراد مسلم إخراج حديث هشام عن[1] محمد بن سيرين لتكثر طرق الحديث [2] .

=ماجه (٥٤٩/١ ح ١٧٢٤)، وأحمد (٤٩/١) ، وعبد الرزاق (٢٨١/٤ ح ٧٨٠٨) ، والداقطني (٣٥١/١)، والبيهقي (٣٠١/٤ ، ٣٠٢) .

كلهم من طريق محمد بن عباد بن جعفر ، أنه قال : سألت جابراً رضي الله عنه : أنهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم . وهذا لفظ البخاري .

(١) لفظ : عن مطموس في : ك .

(٢) حديث أبي كريب ، عن حسين الجعفي ، عن زائد ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً : (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم) .

أ- تخريجــــه :

١- أخرجه من حديث ابن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، مع ذكر قيام ليلة الجمعة: (م س) .

مسلم (٨٠١/٢ ح ١٤٨) عن أبي كريب ، عن حسين ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين به .

والنسائي في الكبرى كما في (التحفة ٣٥١/١٠) من طريق زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين به .

٢- وأخرجه مقطوعاً على ابن سيرين : (ش) .

ابن أبي شيبة (٤٥/٣) عن وكيع ، عن سفيان عن عاصم ، عن ابن سيرين ، قوله في الصيام والقيام .

٣- وأخرجه عن ابن سيرين مرسلاً : (حاتم).

ابن أبي حاتم في العلل (١٥٨/١) من طريق هشام ، عن ابن سيرين يرفعه .

٤- وأخرجه من حديث ابن سيرين عن أبي الدرداء مرفوعاً مع ذكر قيام ليلة الجمعة: (عب حم ابن سعد) :

عبد الرزاق (٢٧٩/٤) عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين به .

وأحمد (٤٤٤/٦) عن أسود بن عامر ، عن إسرائيل ، عن عاصم ، عنه به .

وابن سعد في الطبقات (٨٥/٤) عن إسحاق بن يوسف ، عن ابن عون ، عنه به .=

٥- وأخرجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً من غير ذكر قيام ليلة الجمعة :(خ م د ق ش حم خز) كما سبق في الحاشية (٢) ص (٣٥) .

وكذا الحميدي (٤٤٣/٢)، وعبدالرزاق (٢٨٠/٤) ، والطحاوي في معاني الآثار (٧٨/٢،٧٩) .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

١- أبو هريرة، عنه : ابن سيرين، عنه :

أ- هشام .... = م س حاتم

ب- عوف الأعرابي .... = قط في العلل

ج - أيوب .... = قط في العلل

٢- ابن سيرين مقطوعاً عليه ، وعنه :

عاصم ، وعنه : سفيان .... = ش

٣- ابن سيرين يرفعه ، عنه :

أ - هشام .... = حاتم في العلل

ب- أيوب .... = حاتم في العلل

ج - ابن عون .... = الدمشقي

د- يونس .... = الدمشقي

٤- أبو الدرداء ، وعنه ابن سيرين ، عنه :

أ - هشام .... = قط في العلل

ب- عاصم الأحوال، وعنه الثوري وإسرائيل .... = قط في العلل، وصوبه حم

ج- يونس .... = الدمشقي

د- أيوب .... = عب

هـ- ابن عون .... = ط ابن سعد

٥- أبو هريرة مع عدم ذكر قيام ليلة الجمعة ، وعنه :

أ- أبو صالح .... = خ م د ق ش حم خز

ب- أبو رافع .... = طش

ج- عبدالله بن عمر القاري .... = حميدي ، عب

د - زيادة المحاربي .... = ش حم

هـ - عامر بن لُدين الأشقري .... = طش

و - أبو سلمة .... = طش

ز - مجاهد .... = ش

ح- صاحب قتادة ، وعنه قتادة .... = حم

ب- إســـــناده :

- محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني ، أبو كريب الكوفي ، مشهور بكنيته ثقة حافظ، من العاشرة ، (-٢٤٧هـ) ، هو ابن سبع وثمانين سنة . / أ ع .

(المدخل ص ٥٣٩ ترجمة ١٥٨٦ ، تهذيب الكمال ١٢٥٥/٣ ، التقريب ١٩٧/٢) .

- حسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي المقري ، ثقة عابد ، من التاسعة (- ٢٠٣ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(تهذيب الكمال ٢٩٢/١ ، الكاشف ٣٥٧/٢ ، التهذيب ٣٥٧/٢ ، التقريب ١/ ١٧٧).

- زائدة بن قدامة الثقفي ، أبو الصلت ، ثقة ثبت صاحب سنة (- ١٦٠هـ) . /ع.

(الكاشف ٣١٧/١ ، التهذيب ٣٠٦/٣، التقريب ٢٥٦/١).

- هشام بن حسان الأزدي القَرْدُوسي - بالقاف وضم الدال - أبو عبد الله البصري، (- ١٤٧ هـ) أو (-١٤٨هـ) . / ع .

وثّقه بعض الأئمة وتكلم بعضهم في روايته عن الحسن وعطاء .

والحاصل : أنه كما قال ابن حجر : ثقة وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه كان يرسل عنهما .

وقد قدم أحمد ، وابن المديني ، والبرديجي، والدارقطني أيوب وابن عون عليه في ابن سيرين.

وقد علل ابن المديني تأخيره لهشام في ابن سيرين بأنه رفع أحاديث موقوفة .

(التاريخ ٢١٩/٤ ، رواية الدقاق عن ابن معين ص ٣٣ ، العلل ١٣٤/١ ، العلل لابن المديني ص٦٤، المعرفة والتاريخ ٥٣/٢، ٥٩ ، ٣٢٨، ٧٨١ ، التاريخ الكبير ١٩٧/٨ ، الجرح ٥٤/٩ ، الميزان ٢٩٥/٤ ، المغني ٧٠٩/٢ ، الديوان ٣٢٤، الكاشف ٢٢١/٣ ، التهذيب ٣٤/١١ ، التقريب ٣١٨/٢ ، الهدي ص ٤٤٨) .

- محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، (-١١٠ هـ) . / ع .

(الكاشف ٥١/٣ ، التهذيب ٩/ ٢١٤ ، التقريب ١٦٩/٢).

ج- درجته :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح ، ولكن وقع الخلاف في إرساله عن ابن سيرين ، وفي رفعه من حديث أبي الدرداء ، وفي ثبوت النهي عن تخصيص ليل الجمعة بقيام من حديث أبي هريرة .

أولاً : المعِلُّون له :

١- أعلّه أبو حاتم ، وأبو زرعة بأن حسين الجعفي وهم فيه فجعله من حديث أبي هريرة وهو من مراسيل ابن سيرين . (العلل لابن أبي حاتم ١٥٨/١) .

٢ - أعلّه الدارقطني بأن عوفاً الأعرابي خالف أصحاب ابن سيرين حيث رواه عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، وأصحاب ابن سيرين يروونه عن ابن سيرين عن أبي الدرداء.

كما أعلّه أيضاً بأن حسيناً الجعفي خالف معاوية بن عمرو ، فروى الحديث عن زائدة

من حديث أبي هريرة ، ورواه معاوية بن عمرو ، عن زائدة ، عن ابن سيرين من حديث أبي الدرداء وهو الثواب عنده . (علل الدارقطني ج ٣ ق ١٣ أ) .

ثانياً : المصححون له :

١- الإمام مسلم ، حيث أورد هذا الحديث بهذا السياق في صحيحه .

٢- قال النووي : هكذا وقع في الأصول : (لا تختصوا ليلة الجمعة ، ولا تخصوا يوم الجمعة) بإثبات تاء في الأول بين الخاء والصاد وبحذفها في الثاني ، وهما صحيحان .

ثم قال بعد ذلك : وفي هذا الحديث النهي الصريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلاة بين الليالي ، ويومها بصوم . أ هـ .

ولم يوهم أحداً في ذكر النهي عن قيام ليلة الجمعة من حديث أبي هريرة .

(شرح النووي على مسلم ١٩/٨ ، ٢٠) .

٣- وذكر ابن حجر هذا الحديث بهذا السياق واللفظ وسكت عنه . (الفتح ٢٣٣/٤) .

ثالثاً : حاصل النظر فيه :

أولاً : أن وصل الحديث بلفظ النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام ويومها بصيام، مع رفعه من حديث أبي هريرة حاصل من راويين :

أ - حسين بن الوليد الجعفي ، عن زائدة ، به ، من حديث أبي هريرة ، مقابل جعل معاوية بن عمر ، له عن زائدة به من حديث أبي الدرداء .

وكل من حسين ومعاوية ثقة ، غير أن رواية حسين مع مخالفته لقرينة معاوية فهي أيضاً مخالفة لرواية جمع من تلامذة ابن سيرين ، فهم يروون الحديث عنه بهذا اللفظ من حديث أبي الدرداء .

ب- عوف بن أبي جميلة الأعرابي ، وهو ثقة كما في : (التقريب ٨٩/٢) ، ولكن خالفه جمع من الحفاظ كما سبق في التخريج، رووه عن ابن سيرين من حديث أبي الدرداء.

وبهذا يتبين أن الحديث بهذا السياق ضعيف من حديث أبي هريرة ؛ لشذوذ رواية حسين وعوف، حيث خالفهم غيرهما من الرواة ، وهم عدد كثير من الثقات .

٥- حديث :

قال أبو الحسن(١) : وأخرج عن قتيبة (٢) ، عن الدراوردي ، عن

=حسين وعوف، حيث خالفهم غيرهما من الرواة ، وهم عدد كثير من الثقات .

وأن الراجح ثبوته من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه .

ثانياً:أن جزء الحديث الثاني في النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصيام، له شواهد عدة:

١- من حديث أبي هريرة ، وقد مضى تخريجه / كما في الحاشية (٢من ص ١٧٩) .

٢- من حديث جابر ، وقد مضى تخريجه / كما في الحاشية (٣من ص ١٧٩) .

٣- من حديث ابن عباس عند أحمد (٢٨٨/١) .

٤- من حديث عبد الله بن عمر ، عند ابن أبي شيبة (٤٣/٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٨/٢) .

٥- من حديث جُنادة الأزدي عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٧٩/٢) .

٦- من حديث جويرية عند البخاري (٢٣٢/٤ ح ١٩٨٥) .

٧- من حديث ليلى امرأة بشير ، عند الإمام أحمد (٢٢٥/٥) .

ثالثاً : أن جزء الحديث الأول في النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام لم أقف له على شاهد ، وهو في ثبوته غير مفتقر إليه ، فسنده من طريق معاوية بن عمرو وطريق غيره أيضاً صحيح ولا يشكل على ذلك أنه ورد مرسلاً عن ابن سيرين من طريق أيوب ، وابن عون ، وهشام ، ويونس ، كما ذكر ذلك أبو مسعود عن الدارقطني على فرض صحته ، وذلك أنه رواه غيرهم من الثقات كعاصم الأحول ، وهم رووه أنفسهم موصلاً كما سبق والوصل مقدم على الإرسال في هذه الحال ، مع أن ما وقفت عليه من روايتهم جاء موصولاً كما سبق ، وما نقله أبو مسعود هنا يختلف عما قاله الدارقطني في التتبع والعلل ، إذ يفيد ما فيها إعلال رواية حسين بجعله من حديث أبي هريرة ، وصوابه من حديث أبي الدرداء فعل ما ذكره أبو مسعود عن الدارقطني فَهْمٌ له من كلامه أخطأ فيه ، والله أعلم .

(١) لم أقف على قوله هنا في كتاب التتبع .

(٢) في ك : (عقبة) وهو تصحيف .

ثور ، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، (خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فلم نغنم ذهباً ولا فضة)[1]، يعني حديث مِدْعم [2].

فأخرجه البخاري أيضاً [3]من حديث معاوية بن عمرو [4] ،

---

(١) قال مسلم في(الصحيح ، كتاب الإيمان ، باب : ٤٨ ١٠٨/١ ، حديث:٨٣): ح وحدثنا قتيبة بن سعيد - وهذا حديثه - حدثنا عبد العزيز - يعني ابن محمد - عن ثور، عن أبي الغيث ، عن أبي هريرة ، قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، ففتح الله علينا ، فلم نغنم ذهباً ولا وَرِقاً ، غنمنا المتاع والطعام والثياب ، ثم انطلقنا إلى الوادي ، ومع رسول الله ﷺ عبد له وهبه له رجل من جذام يُدعى رفاعة بن زيد ، من بني الضبيب ، فلما نزلنا الوادي قام عبد رسول الله ﷺ يحل رحله ، فرمي بسهم ، فكان فيه حتفه ،فقلنا: هنيئاً له الشهادة يا رسول الله ! ، قال رسول الله ﷺ : (كلا والذي نفس محمد بيده ، إن الشملة لتلتهب عليه ناراً ، أخذها من الغنائم يوم خيبر ، لم تصبها المقاسم ... الحديث) .

(٢) هو عبد أسود ، أهداه رفاعة بن زيد للنبي ﷺ وقتل بخيبر بعد إصابته بسهم طائش، وقد وقع التصريح باسمه بأنه (مِدْعم) في الموطأ (٢٤٩/٢،٢٥٠)، وصحيح البخاري (٤٨٨/٧ ،ح ٤٣٣٤، ٥٩٢/١١ ح ٦٧٠٧).

(الاستيعاب ٤٦٨/٣، الإصابة ٣٧٤/٣، التمهيد ٣/٢ ، الأسماء المبهمة ص ٢٨٩ ، الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات ص ٥٩٠ ،المستفاد من مبهات المتن والإسناد ص٨١) .

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٤٨٧/٧ ح ٤٢٣٤) ، وشيخ البخاري في سنده عبد الله ابن محمد ، عن معاوية .

وقد أخرجه في كتاب الأيمان والنذور ٥٩٢/١١ ح ٦٧٠٧ من طريق مالك ، عن ثور ابن يزيد الذيلي .

(٤) ابن المهلب الأزدي ، ثقة ، مضى في الحديث (٤) .

عن أبي إسحق الفزاري [١] ، عن مالك [٢] ، عن أبي غيث ، عن أبي هريرة .

قال [٣]: وقال موسى بن هارون [٤]: وهم في هذا الحديث ثور بن يزيد[٥]؛ لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ ؛ فإنما قدم المدينة بعد خروج النبي إلى خيبر[٦] ، وأدرك النبي ﷺ / وقد فتح خيبر . [ك ق ٢أ]

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاري ، ثقة حافظ ، له تصانيف ، من الثامنة . (- ١٨٥ هـ) . / ع .
(الكاشف ٨٩/١ ، التقريب ٤١/١) .

(٢) هو مالك بن أنس الأصبحي ، أبو عبد الله المدني ، إمام دار الهجرة ،
(١٧٩ هـ) . /ع.
التهذيب ١٠ /٥ ، التقريب ٢٢٣/٢) .

(٣) القائل هو : الدارقطني ، وموسى هو : ابن هارون .

(٤) هو موسى بن هارون القيسي ، البُرْدي الكوفي ؛ صدوق ربما أخطأ ، من العاشرة ،
(-٢٢٤ هـ) . /خ د س .
(التهذيب ٣٧٥/١٠ ، التقريب ٢٨٩/٢) .

(٥) في ت ، ك : (يزيد) ، وهو خطأ . انظر : (التمهيد ٣/٢ ، النووي على مسلم ٨٢٨/٢ ، الفتح ٤٨٨/٧) .

(٦) اسم الموضع المشهود ، غزاها النبي ﷺ سنة سبع للهجرة ، وقيل سنة ثمان ، وهي على ثمانية برد من المدينة لن يريد الشام ، ويطلق الاسم على الولاية ، وتشتمل على سبعة حصون ومزارع ونخل كثير ، وخيبر في لسان اليهود هو الحصن .
=(معجم البلدان ٤٠٩/٢ ، مراصد الاطلاع ٤٩٤/١) .

قال أبو مسعود : إنما أراد البخاري ومسلم من تبيين هذا الحديث قصة مِدْعم في غلول [1] الشملة [2] التي لم تصبها المقاسم [3]، فإن النبي ﷺ قال : (إنها لتشتعل عليه نارا) .

وقد روى الزهري عن عنبسة بن سعيد [4] ، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال : " أتيت النبي ﷺ خيبر بعد ما استفتحها [5]، فقلت : (أسهم لي) [6].

---

(١) الغُلول : هو الخيانة في المغنم خاصة .
(غريب الحديث لأبي عبيد ١/١٩٨، النهاية ٣/٣٨٠ ، التعريفات الفقهية ص ٤٠٢، تفسير الطبري ٤/١٥٤).

(٢) الشَّمْلة ، قيل : هي كساء يؤتزر به . (غريب الحديث لأبي عبيد ٤/٢٥٦ ، غريب الحديث للخطابي ١/٦١٧ ، الصحاح ٢/٤٤٧) .

(٣) في ك : (القاسم) ، وهو تصحيف .

(٤) عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي ، ثقة من الثالثة ، (- ١٠٠ هـ)/ خ م د . (التهذيب ٨/١٥٥ ، التقريب ٢/٨٨) .

(٥) في ك : جاء لفظ استفتحها على صورة (اسجعها) وهو تصحيف .

(٦) قال ابن حجر بعد ذكره كلام الدار قطني وأبي مسعود : قلت : وكأن محمد بن إسحاق صاحب المغازي استشعر بوهم ثور بن يزيد في هذه اللفظة ، فروى الحديث عنه بدونها ، أخرجه ابن حبان والحاكم وابن منده من طريقه بلفظ : (انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى (الفتح ٧ / ٤٨٨) .

وحديث عنبسة بن سعيد عن أبي هريرة أخرجه :

ورواه [1] أيضاً عمرو بن سعيد بن العاص ، عن جده ، عن أبي هريرة [2].

ولا يشك أحد من أهل العلم أن أبا هريرة كان [3]شهد قسم النبي

البخاري في كتاب الجهاد (٣٩/٦ باب : ٢٨ ، حديث ٢٨٢٧) قال : حدثنا الحميدي ، حدثنا سفيان ، حدثنا الزهري به ، ٤١٩/٧، حديث ٤٢٣٨ ، قال / ويذكر عن الزبيدي، عن الزهري ، به .

وأبو داود ، كتاب الجهاد ، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، ٧٣/٣ ، ح ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٤ ، جاء فيه : أن أبا هريرة قال : " أتيت رسول الله ﷺ وهو بخيبر بعد ما افتتحوها، فقلت : يا رسول الله أسهم لي " ؟.

(١) في ك : (وروه) .

(٢) في (الصحيح مع الفتح ٤٠/٦ ح ٢٨٢٧) : قال سفيان : وحدثنيه السعيدي، عن جده ، عن أبي هريرة .

قال أبو عبد الله : السعيدي هو عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص .

وأخرجه البخاري في (المغازي ٧/ ٤٩١ ح ٤٢٣٩) قال : حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني جدي ، أن أبان بن سعيد أقبل إلى النبي – ز – فسلم عليه ، فقال أبو هريرة : يا رسول الله الحديث ، وفيه ما يفيد شهود أبي هريرة قسمة غنائم خيبر .

وعمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو الأموي ، أبو أمية السعيدي المكي ، ثقة من السابعة . / خ ق التقريب ٨١/٢ .

وجده سعيد بن عمرو بن سعيد بن أ[ي العاص الأموي المدني ثم الدمشقي ثم الكوفي ثقة من صغار الثالثة . / خ م د س ق .

التقريب ٣٠٢/١) .

(٣) في ك : (قال) .

[ت ق٥٦أ] ﷺ غنائم خيبر ، هو وجعفر بن أبي طالب ، وجماعة من مهاجرة / الحبشة الذين قدموا في السفينة [١].

فإن كان ثور وهم في قوله : " خرجنا " [٢] فإن [٣] القصة المرادة [٤] من نفس الحديث صحيحة [٥].

---

(١) قال ابن كثير: وقدم على النبي ﷺ في غزوة خيبر بعد فراغهم من القتال جعفر بن أبي طالب وأصحابه ممن بقي مهاجراً بأرض الحبشه ، وصحبتهم أبو موسى الأشعري في جماعة من الأشعريين يزيدون على السبعين ، وقدم عليه أبو هريرة وآخرون رضي الله عنهم أجمعين، فأعطاهم ﷺ من المغانئم كما أراد الله عز وجل ، وقد قال ﷺ لجعفر : (لا أدري بأيهما أنا أسر ؟ أبفتح خيبر أم بقدوم جعفر ؟)، ولما قدم عليه قام وقبل ما بين عينيه .

(الفصول في اختصار سيرة الرسول ص ١٦٩) ، وانظر : (خ ٧/٤٨٤ ح ٤٢٣١)،م(ح ٢٥٠٢ ، ٢٥٠٣) ، د (ح ٢٧٤٥) ، ت (ح ١٥٥٩) ، زاد المعاد (٣/٣٣٢) .

(٢) في ك : (أخرجنا) .

(٣) في ت ، ك : (بان) ، وصوبته من نقل ابن حجر عن أبي مسعود في (الفتح ٧/٤٨٨) ، وبه يستقيم المعنى .

(٤) في ت ، ك : (المادة) ، وهو تصحيف .

(٥) نقل المزي كلام أبي مسعود هنا بطولة في (تحفة الأشراف ٩/٤٥٩) .

وحديث سالم أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة في خروجه مع النبي ﷺ إلى خيبر.

ونسوق الكلام عليه حسب التالي :

أ - تخريجه :

أخرجه (خ١١/ ٥٩٢ ح ٦٧٠٦) ، م (١/١٠٨ ح ١٨٣) ، د (٣/ ٦٨ ح =

٢٧١١) ، س (الكبرى باب : ١١١) كما في التحفة (٤٥٩/٩)، كلهم من طريق مالك، عن ثور بن يزيد به ..

وأخرجه (خ ٣٩/٧ ح ٢٨٢٧ ، ٤٩١/٧ ح ٤٢٣٨، د ٧٣/٣ ح ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٤، طش ٣/ ٢٤٤) ، من طريق سفيان والزبيدي ، عن الزهري ، عن عنبسة بن سعيد ، عن أبي هريرة .

وفيه أن قدوم أبي هريرة إلى خيبر بعد فتحها ، وقبل قسمة غنائمها .

وأخرجه كذلك كما ذكر ابن حجر في (الفتح ٤٨٩/٧) حم خز حب ك) من طريق خثيم بن عراك بن مالك ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

ب- إسناده :

- قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ، أبو رجاء البغلاني ، ثقة ثبت ، لم أجد فيه جرحاً إلا ما قيل من غلطه في رواية حديث معاذ بن جبل في الجمع بين الصلاتين ، (-٢٤٠ هـ)/ع.

(الجرح ٧/ ١٤٠ ، الكاشف ٣٩٧/٢ ، التهذيب ٣٥٨/٨ ، التقريب ١٢٣/٢) .

- عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ، أبو محمد الجهني مولاهم المدني ، من الثامنة ، (- ١٦٨ هـ وقيل ١٨٧ هـ) . / ع .

قال أحمد : كان معروفاً بالطلب ، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح ، وإذا حدّث من كتب الناس وَهِم ، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله العمري . أ هـ .

ووثقه مالك وابن سعد وزاد أنه يغلط . وابن معين في رواية ، والعجلي ،وابن المديني ، وقال ابن معين في رواية والنسائي : ليس به بأس ، زاد النسائي : حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر . وقال أبو حاتم: لا يحتج به . وقال أبو زرعة :سيء الحفظ ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ . وقال النسائي مرة : ليس بالقوي . وقال الساجي : كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم .

والحاصل: أنه صدوق إذا حدّث من حفظه، أما إن حديث من كتابه فهو ثقة، ويتقى من حديث ما رواه عن عبيد الله العمري من أحاديث فإنها مقلوبة، وأصلها لعبد الله العمري.=

=(التاريخ لابن معين ٣/ ٢٣٠، ٢٣١ ، التاريخ الكبير ٢٥/٦، الجرح ٣٩٥/٥، الثقات ١١٦/٧، الكاشف ٢٠١/٢، الميزان ٦٣٣/٢، المغني ٣٩٩/٢، التهذيب ٣٥٣/٦ ، التقريب ٥١٢/١) .

- ثور بن زيد الدِّيلي - بكسر المهملة بعدها تحتانية - المدني ، ثقة من السادسة . (-ن ١٣٥ هـ) ز / ع .

(تهذيب الكمال ١/ ١٧٦، الكاشف ١٧٥/١ ، التهذيب ٣١/٢، التقريب١٢٠/١).

- سالم أبو الغيث ، مولى ابن مطيع ، ثقة من الثالثة . / ع .

(الكاشف ٣٤٦/١ ، التهذيب ٤٤٥/٣ ، التقريب ٢٨١/١) .

ج - درجتـــــه :

مما مضى يظهر أن هذا الحديث بهذا الإسناد حسن ، لكن تابع الدراوردي مالك فيكون صحيحاً لغيره ، ولكن استشكل الدارقطني وغيره قول أبي هريرة فيه : (خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر) مع كونه لم يدرك النبي ﷺ إلا بعد فتح خيبر ، ونسبوا الوهم في ذلك إلى ثور بن زيد ، وأن الزهري رواه عن عنبسة على الصواب إلا بعد فتح خيبر، ونسبوا الوهم في ذلك إلى ثور بن زيد ، وأن الزهري رواه عن عنبسة على الصواب.

وقد أجاب مسعود عن ذلك بأن مقصود مسلم وكذا البخاري من إيراد الحديث في الصحيح هو الاستدلال والاحتجاج بقصة مِدعم في غلول الشملة ، وأنها تشتعل عليه ناراً، فلا يؤثر وهم ثور أو غيره بذكر هذا اللفظ عن أبي هريرة في صحة القصة .

وقال ابن حجر : وكأن محمد بن إسحاق صاحب المغازي استشعر بوهم ثور بن زيد في هذه اللفظة - أي : وقوله :(افتتحنا خيبر و لم نغنم ذهباً ولا فضة) - فروى الحديث عنه بدونها، أخرجه ابن حبان ، والحاكم ، وابن منده من طريقه بلفظ : (انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى) . ورواية أبي إسحاق الفزاري التي في هذا الباب تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل قوله : (افتتحنا) أي : المسلمون وقد تقدم نظير ذلك قريباً .

وروى البيهقي في الدلائل من وجه آخر عن أبي هريرة قال : (أخرجنا مع رسول الله ﷺ من خيبر إلى وادي القرى) ، فلعل هذا أصل الحديث.=

٦- حديث[١] :

قال أبو الحسن[٢] : وأخرج حديث ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - عن النبي ﷺ (بسم الله أرقيك) من حديث الدَّرَاوَرْدي متصلاً [٣].

=وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والنبي ﷺ بخيبر ، أخرجه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم من طريق خثيم بن عراك بن مالك ، عن أبيه، عن أبي هريرة ، قال: « قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر، وقد استخلف سباع بن عرفطة » فذكر الحديث وفيه: « فزودنا شيئاً حتى أتينا خيبر ، وقد افتتحها النبي ﷺ فكلّم المسلمين فأشركونا في سهامهم » .

ويجمع بين هذا وبين الحصر الذي في حديث أبي موسى الذي قبله - يعني قوله : «قدمنا على النبي ﷺ بعد أن افتتح خيبر ، فقسم لنا ، ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا» - أن أبا موسى أراد أنه لم يسهم لأحد لم يشهد الواقعة من غير استرضاء أحد من الغانمين إلا لأصحاب السفينة ، وأما أبو هريرة وأصحابه فلم يعطهم إلا عن طيب خواطر المسلمين، والله أعلم .

(الفتح ٤٨٨/٧ ، ٤٨٩) .

(١) في ك بدل لفظ (حديث) : بياض .

(٢) لم أقف على قول الدارقطني في كتاب (التتبع) .

(٣) قال مسلم (١٧١٨/٤) : حدثنا محمد بن أبي عمر المكي ، حدثنا عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي ، عن يزيد - وهو ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد - عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كان إذا اشتكى رسول الله ﷺ رقاه جبريل قال : «باسم الله يبريك ، ومن كل داء يشفيك ، ومن شر حاسد إذا حسد ، وشر كل ذي عين» .

وقد خالفه نافع بن يزيد [1]، وزهير بن محمد ، [عن] [2]ابن الهاد ، عن محمد عن عائشة ، لم يذكر أبا سلمة [3].

قال أبو مسعود : وقد جَوَّده أيضاً قتيبة وغيره [4]وبكر بن مضر [5] عن ابن الهاد كرواية الدَّرَاوَرْدي، وبكرٌ من الأثبات .

---

(١) نافع بن يزيد الكَلاعي ، أبو يزيد المصري ، يقال : إنه مولى شُرَحبيل بن حَسنة، ثقة ، من السابعة . (-١٦٨ هـ) . / خت م د س ق .

(التهذيب ١٠ / ٤١٢ ، التقريب ٢/ ٢٩٦) .

(٢) لفظ : (عن) ليس في : ت ، ك ، وأثبته كما في مسند أحمد ، وطبقات ابن سعد، كما سيأتي .

وزهير بن محمد هو : أبوالمنذر التميمي الخراساني ، سكن الشام ثم الحجاز ، وثّقه جمع من الأئمة كابن معين وأحمد ، وضعَّفه بعضهم في رواية أهل الشام عنه ، قال ابن رجب : ثقة متفق على تخريج حديثه مع أن بعضهم ضعفه . وقال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه . وهو من السابعة . (- ١٦٢ هـ) . / ع .

(المدخل ت : ٣٠٦٣ ، الكامل ١٠٦٣/٣ ، من تُكلِّم فيه وهو موثق ل ١٤ ب ، الميزان ٨٥/٢ ، المغني للذهبي ترجمة : ٢٢١٨ ، شرح علل الحديث لابن رجب ٢٨/١ ، ٦١٤/٢، ٦١٨ ، التهذيب ٣٤٨/٣ ، التقريب ٢٦٤/١) .

(٣) أخرجه أحمد (١٦٠/٦) ، وابن سعد في الطبقات (ص٢١٣) ، عن أبي عامر العَقَدي عبدالملك بن عمرو ، عن زهير بن محمد ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عائشة ، كان النبي ﷺ إذا اشتكى رقاه جبريل - عليه السلام - فقال : (بسم الله أرقيك ... الحديث).

(٤) وذلك كسليمان بن بلال عند ابن مسعود في الطبقات كما سيأتي .

(٥) بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري ، وأبو محمد أو أبو عبد الله ، ثقة ثبت، من الثالثة ، (- ١٧٣ هـ) ، أو (١٧٤ هـ) ، وله نيف سبعون . / خ م د ت س .

وابـن الهـاد فأثبت[1] عند أصحاب الحديث من زهير بدرجات، فيحكم لابن الهاد عليهما [2]، ولا يحكم لهما عليه .

وقد أخرج مسلم هذا الحديـث مـن حديـث أبـي نضـرة عـن أبـي سعيد [3]. عن النبي ﷺ . [4]

---

(١) كذا في ت، ك : (فأثبت) بزيادة الفاء أوله ، والصواب حذفها إلا أن يكـون في الكلام سقط ، والتقدير : (وأما ابن الهاد فأثبت) .

(٢) أي يحكم له على نافع بن يزيد ، وزهير بن محمد .

ويبدو أن الكلام مضطرب ، فزهير ونافع ليسا قرينين لابن الهاد حتى يحكم له عليهمـا، بل هما من تلاميذه ، والشأن في خلافهما مع الدراوردي ، فلعل صحة العبارة (والدَّرَاوَرْدي أثبت عند أصحاب الحديث ... الخ) ، أو أن هذا السطر مدخل من غيره .

(٣) قال الإمام مسـلم في (كتـاب السـلام مـن صحيحـه ، بـاب: ١٦ ، ١٧١٨/٤ ح ٢١٨٦): حدثنا بشر بـن هـلال الصـواف ، حدثنـا عبـد الـوارث ، حدثنـا عبـد العزيـز بـن صهيب، عن أبي نضـرة ، عـن أبـي سـعيد ، أن جـبريل أتـى النبي ﷺ فقـال : يـا محمـد ، أشتكيت؟ فقال: (نعم) ، قال : (باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك ، مـن شـر كـل نفس أو عين حاسد ، الله يشفيك ، باسم الله أرقيك) . كمـا أخرجـه أحمـد (٣/ ٢٨ ، ٥٦،٥٨) ، وابن سعد (ص٢١٣) ، وابـن ماجـه (١١٦٤/٢ ح ٣٥٢٣) ، والطحـاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٩/٤) ، ومشكل الآثار (٧٩/٤) ، وابن السني في عمل اليوم والليلـة (ص ١٥٣).

(٤) **حديث ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن عائشة :**

أ- تخريجـــــه :

أخرجه (م ١٧١٨/٤ ح ٣٩) ، وابن سعد في الطبقات (ص ٢١٣) ، مع ذكر أبي سلمة ، من طريقِ أبي بكر بن عبد الله بـن أبي أويـس ، عـن سليمان بـن بـلال ، وطريـقِ إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس عن الدراوردي ، كلاهما عن يزيد بن الهاد .

وأخرجه أحمد (٦/١٦٠) ، وابن سعد في الطبقات (ص ٢١٣) ، مع عدم ذكـر أبـي سلمة من طريق أبي عامر العقدي، عن زهير بن محمد ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد به .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

أ- عائشة، وعنها أبو سلمة وعنه محمد بن إبراهيم وعنه يزيد بن الهاد، وعنه:

١- الداوردي (**مع ذكر أبي سلمة**).......... -م

٢- قتيبة (**مع ذكر أبي سلمة**) .... - الدمشقي

٣- بكر بن مضر (**مع ذكر أبي سلمة**) ..... - الدمشقي

ب-عائشة = وعنها : محمد بن إبراهيم، وعنه يزيد بن الهاد، وعنه :

١- نافع (**مع حذف أبي سلمة**) .... -قط

٢- زهير(**مع حذف أبي سلمة**) .... - حم قط

ب- إسناده :

- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، نزيل مكة ، ويقال : إن أبا عمـر كنيـة يحيـى ، صدوق ، صنف المسند ، وكان قد لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيـه غفلـة . من العاشرة . (-٢٤٣هـ) . / م ت س ق .

(التهذيب ٥٢٠/٩ ، التقريب ٢١٨/٢) .

- عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، ثقة إن حدَّث من كتابـه ، وإلا فصـدوق ، مضـى في الحديث (٥) .

- يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ، أبـو عبـد الله المدنـي، ثقـة مكـثر ، مـن الخامسة. (-١٣٩ هـ) / ع.

(تهذيب الكمال ١٥٣٦/٣ ، الكاشف ٣/ ٢٨١ ، التهذيب ٣٣٩/١١ ، التقريب ٢/ ٣٦٧) .

- محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي ، أبو عبد الله المدني ، ثقـة لـه أفراد ، قال ابن حجر : حديثه عن عائشـة عنـد مـالك ، والترمذي وصححـه ، وهـو مـن الرابعـة. (- ١٢٠ هـ) على الصحيح . / ع .

٧- حديث [١] :

قال أبو الحسن [٢] : وأخرج عن داود بن رُشَيد ، عن الوليد ، عن الأوزاعي [٣]، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : " كانت الصلاة تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يخرج رسول الله ﷺ " [٤] .

(الكاشف ١٥/٣ ، الكامل ٢١٤٣/٦ ، التهذيب ٩/٥ ، التقريب ٢٤٠/٢) .

- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : إسماعيل ثقة مكثر ، من الثالثة ، (-٩٤هـ) ، وكان مولده سنة بضع وعشرين . / ع .

(الكاشف ٣٤٢/٣ ، التهذيب ١٢/ ١١٥ ، التقريب ٤٣٠/٢) .

ج - درجتـــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد حسن ، لكن تابع محمد بن أبي عمر المكي : إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس ، وسليمان بن بلال ، فيكون صحيحاً لغيره .

وتعقب الدارقطني على الإمام مسلم لا يسلم له ؛ لما ذكر أبو مسعود رحمهم الله ، فالحديث صحيح ، ولا يقدح فيه مخالفة نافع بن يزيد وزهير بن محمد للداوردي؛ لأنه قد وافقه ثقان: بكر بن مضر ، وقتيبة بن سعيد .

وعليه فالحديث - كما سبق - حسن ؛ لما قيل في شأن محمد بن أبي عمر المكي ، ولكنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره لمتابعة سليمان بن بلا ل ، وإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس له ، والله أعلم .

(١) لفظ : (حديث) مكانه في ك : بياض .

(٢) لم أقف على قول الحافظ أبي الحسن الدارقطني في كتابه (التتبع) .

(٣) في ت : (الأوزعي) .

(٤) قال مسلم في صحيحه (٤٢٣/١ ح ١٥٨ ، ١٥٩) بعد إيراده الحديث من طريق ابن وهب ، وعن يونس ، عن الزهري، عن أبي سلمة به ، بلفظ : أقيمت الصلاة،=

قال : ويقال هذا الاختصار وهمٌ لعله من الوليد ؛ لأن غيره يرويه عن الأوزاعي بإسناده : " أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاة وقد أقيمت الصلاة ، فذكر أنه جنب ، فاغتسل ثم خرج إلى الناس " .

كذا كان مكتوباً بخط أبي الحسن، عن [1] يحيى بن أبي كثير صح بخطه .

[ت ق ٥٦ ب] قال أبو مسعود : وأظن علي بن / عمر علّق هذا الحديث من حفظه أو من تعليق فيه خطأ ، و لم يتأمله .

فأما الحديث الذي ذكره المختصر فهو حديث تفرد به الوليد.

وقد أخرجه مسلم عن إبراهيم بن موسى، لا عن داود [2]، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مثله سواء .

= فقمنا فعدّلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فانصرف ، وقال لنا : (مكانكم) ، فلم نزل قياماً ننتظره حتى خرج إلينا وقد اغتسل ، ينطف رأسه ماء ، فكبر فصلى بنا .

قال وحدثني زهير بن حرب، حدثنا الوليد ابن مسلم ، حدثنا ابن مسلم حدثنا أبو عمرو - يعني الأوزاعي - حدثنا الزهري ، عن أبي هريرة بنحوه ، من غير الإشارة إلى أنه ذكر ، ومع زيادة ذكر الإيماء بيده (أن مكانكم) .

ثم قال : وحدثني إبراهيم بن موسى ، وأخبرنا الوليد بن ملسم، عن الأوزاعي ، عن الزهري، قال : حدثني أبو سلمة ، عن أبي هريرة ، أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه .

(١) كذا ، بإثبات الواو قبل (عن) ، ولعل الصواب حذفها .

(٢) مضى تخريجه من صحيح مسلم قريباً .

والحديث يعيد داود بن رشيد [١] ، ومحمد بن وزير[٢]، والناس عن الوليد - كما رواه مسلم ، عن إبراهيم بن موسى ، عن الوليد .

والحديث الثاني / الذي زعم أنه الصواب فمشهور ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، لا عن يحيى بن أبي كثير . [ك ق ٢ ب]

فرواه الوليد والناس كلهم من أصحاب الأوزاعي ، عن الأوزاعي.

قال أبو مسعود[٣] : قوله « أخرجه عن داود » خطأ ، وقوله فيه : « عن يحيى ابن أبي كثير »[٤] فخطأ أيضاً ، إنما الحديثان معروفان من حديث الأوزاعي ، عن الزهري [٥] .

---

(١) داود بن رُشَيد - بالتصغير - الهاشمي مولاهم ، الخوارزمي، نزيل بغداد ، ثقة ، من العاشرة . (٢٣٩هـ) . خ م د س ق .

(الكاشف ٢٨٨/١ ، التهذيب ١٨٤/٣ ، التقريب ٢٣١/١) .

(٢) هو محمد بن الوزير بن الحكم السلمي الدمشقي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، (- ٢٥٠ هـ) / د .

(تهذيب الكمال ١٢٨٣/٣ ، التهذيب ٥٠٠/٩ ، التقريب ٢١٥/٢) .

(٣) في ت : (ابن مسعود) ، وهو تصحيف .

(٤) في ك : (بي كثير) .

(٥) وقوله : (عن الزهري) ليس في : ك .

وحديث الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي مسلمة ، عن أبي هريرة .

أ- تخريجه :

أخرجه (خ م د س حم قط) .=

-البخاري (٣٨٣/١ ح ٢٧٥) عن عبد الله بن محمد ، عن عثمان بن عمر ، عن يونس، عن الزهري، به بمعنى لفظ مسلم .

(٢١٢/٢ ح ٦٣٩) عن عبدالعزيز بن عبدالله ، عن إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري به ، بمعناه .

ومسلم (٤٢٢/١ ح ١٥٧) عن هارون بن معروف ، وحرملة بن يحيى ، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري به .

(٤٢٣/١ ح ١٥٨) عن زهير بن حرب ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، به بمعناه مختصراً .

(٤٢٣/١ ح ١٥٩) عن إبراهيم بن موسى ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، به بمعناه.

وأبو داود (٦١/١ ح ٢٣٥) من طريق الزبيدي ، ويونس ومعمر ، والأوزاعي ، عن الزهري ، به بمعناه ، مع زيادة ذكر الانتظار حتى خرج .

(١٤٨/١ ح ٥٤١) حدثنا محمود بن خالد ، ثنا الوليد ، قال : قال أبو عمرو .

ح وحدثنا داود بن رُشَيد ، ثنا الوليد - وهذا لفظه - عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يأخذ النبي ﷺ .

والنسائي (٨١/٢) عن عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي والوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري به بمعناه .

وأحمد (٢٣٧/٢) قال : ثنا الوليد ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني الزهري ، به بمعناه .

(٢٥٩/٢) قال : ثنا عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، به .

(٢٨٣/٢) قال : ثنا إبراهيم بن خالد ، عن رباح ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : أخبرني أبو سلمة به بمعناه .

والدارقطني (٣٦١/١ ح ١) عن سعيد بن محمد بن أحمد الحناط ، والحسين بن إسماعيل، قالا : نا محمد بن عمر بن أبي مذعور ، ثنا وكيع ، عن أسامة بن زيد ، عن-

=عبد الله بن يزيد ، عن ابن ثوبان ، عن أبي هريرة بمعناه ، وفيه أنه انصرف بعد ما كبر .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

أبو هريرة عنه :

١- أبو سلمة ، وعنه الزهري وعنه:

١- يونس وعنه :

أ- ابن وهب .... = .

ب- عثمان بن عامر .... =م .

٢- صالح بن كيسان وعنه إبراهيم بن سعد .... = خ .

٣- معمر، وعنه :

أ- خالد بن رباح .... =حم .

ب- عبدالأعلى .... =حم .

٤- الأوزاعي وعنه:

أ- معمر .... = د .

ب- الزبيدي .... = دس .

ج- الوليد بن مسلم وعنه :

١- محمود بن خالد .... = د .

٢- داود بن رشيد .... = د .

٣- إبراهيم بن موسى ...... = م .

٤- زهير بن حرب .... = م .

٢- ابن ثوبان عنه : ١-عبد الله بن يزيد عنه:

- أسامة بن زيد ، عنه : وكيع ...... = قط .

ب- دراسة إسناده :

- داود بن رُشَيْد : ثقة ،كما مضى قريباً ، وليس هو في سند مسلم كما سيأتي .

- زهير بن حرب بن شداد ، أبو خيثمة النسائي ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت . روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث ، وهو من العاشرة ، (٢٣٤ هـ) . / خ م د س ق .

(الكاشف ٣٢٦/١، التهذيب ٣٤٢/٣، التقريب ٢٦٤/١).

- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، ثقة كثير التدليس ، وبخاصة عن الأوزاعي ، من الثامنة ، مات آخر سنة ١٩٤ هـ أو أول سنة ١٩٥هـ / ع .

(العلل ٨٤/١ ، التاريخ الكبير ١٥٢/٨ ، الجرح ١٦/٩ ، المغني ٧٢٥/٢ ، الكاشف ٢٤٢/٣ ، التهذيب ١٥١/١١ ، التقريب ٢/ ٣٣٦ ، الهدي ص ٤٥٠ ، طبقات المدلس ص ١٣٤) .

- عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو الفقيه ، ثقة جليل ، من السابعة، (- ١٥٧ هـ) . / ع .

(الكاشف ١٧٩/٢ ، التهذيب ٢٣٨/٦ ، التقريب ٤٩٣/١) .

- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم ، أبو نصر اليمامي ، ثقة لكنه يدلس ويرسل . ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية ، وهو من الخامسة . (-١٣٢هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الميزان ٤٠٢/٤ ، التذكرة ١٢٧/١ ، التهذيب ٢٦٨/١١ ، التقريب ٢/ ٣٥٦ ، اتحاف ذوي الرسوخ ص ٥٥) .

- أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري : ثقة مكثر ، مضى في الحديث ٠(٦) .

ج - درجته :

مما مضى يتبين أن الحديث بهذا السياق غلط ، كما ذكر أبو مسعود الدمشقي .

فرواية داود بن رشيد عند أبي داود من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن أبي سلمة .

وقد تابعه على ذلك محمود بن خالد ، وإبراهيم بن موسى ، وزهير بن حرب ، وليس ليحيى بن أبي كثير ذكر في هذا السند ، بل ليس لداود بن رشيد ذكر في سند مسلم في الصحيح ، وهذا يؤكد وهم الدارقطني في الاعتراض على مسلم .

٨- حديــــث :

قال أبو الحسن[١] : وأخرج مسلم ، عن أحمد بن عبدة ، عن حماد ابن زيد ، عن أيوب، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : ((أن النبي ﷺ لم يعتمر من الجعرانة)) .

=وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والنبي ﷺ بخيبر ، أخرجه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم من طريق خثيم بن عراك بن مالك ، عن أبيه، عن أبي هريرة ، قال: ((قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر، وقد استخلف سباع بن عرفطة)) فذكر الحديث وفيه:

ومما يجدر التنبه له أن الدارقطني حين أورد الحديث في سننه أورده من طريق غير طريق داود - كما سبق - و لم يذكره في العلل .

والمتن صحيح ثابت من حديث الأوزاعي ، عن الزهري ، عند مسلم وغيره كما سبق.

(١) لم أقف على قول الدارقطني في كتاب (التتبع)، لكن نقل ابن حجر في الفتح عن الدارقطني أنه قال: وحديث حماد بن زيد مرسل، وحديث جرير بن حازم موصول ، وحماد أثبت في أيوب من جرير ، فأما رواية معمر الموصولة فهي في قصة النذر فقط دون قصة الجاريتين ، قال : وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجاريتين فوصله عنه قوم ، وأرسله آخرون . (الفتح ٢٥٣/٦) .

والجِعرانة : جاء في معجم البلدان أنها : بكسر الجيم إجماعاً ، وأن أصحاب الحديث يكسرون عينه ويشددون راءه ، وأهل الإتقان والأدب يخطّئونهم ويسكّنون العين ويخفّفون الراء .

قال ياقوت : إلى هنا مما نقلته ، والذي عندنا أنهما روايتان جيدتان .

وهي ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب ، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مَرجعه من غزوة حنين ، وأحرم منها ﷺ، وله بها مسجد ، وبها بئار متقاربة . (معجم البلدان ١٤٢/٢) .

قال : يقال : تفرد به أحمد بن عبدة ، عن حماد ، و لم يتابع عليه ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه اعتمر من الجعرانة .

قال أبو مسعود : وهذه اللفظة في هذا الحديث قوله :" أن النبي ﷺ لم يعتمر من الجِعرانه" فهي لفظة تفرد بها حماد بن زيد لا أحمد بن عبدة، وإنما أخرجه مسلم في النذور عن أحمد بن عبدة بإسناده أن عمر - رضي الله تعالى عنه - قال : « يا رسول الله ، عليَّ اعتكاف يوم ».

وفيه هذه اللفظة [1]، و لم يخرجه في الحج .

وقد أخرجه البخاري أيضاً بطولة في كتاب الخُمُس[2] ، عن أبي

---

(١) قال الإمام مسلم في الصحيح ، كتاب : الأيمان والنذور ، باب النهي عن الإصرار على اليمين ، (١٢٧٨/٣ ح ٢٨ جـ) : وحدثنا أحمد بن عبدة الضبي ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب ، عن نافع ، قال : ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجِعرانه فقال : لم يعتمر منها . قال : وكان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ، ثم ذكر نحو حديث جرير بن حازم ومعمر عن أيوب . وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، حدثنا حجاج بن المنهال ، حدثنا حماد عن أيوب .

ح وحدثنا يحيى بن خلف ، حدثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، كلاهما عن نافع ، عن ابن عمر بهذا الحديث في النذر ، وفي حديثهما جميعاً اعتكاف يوم .

(٢) باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه ، (٢٥٠/٦ ح ٣١٤٤) ، قال البخاري : حدثنا أبو النعمان ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : يارسول الله ، إنه كان علي اعتكاف يوم في الجاهلية ، فأمره أن يفي به ، قال : وأصاب عمر جاريتين من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة ، قال : فَمَنَّ رسول الله ﷺ على سبي حنين ، فجعلوا يسعون في السكك ، فقال عمر : يا عبد الله ، انظر ما هذا ؟ قال : مَنَّ رسول الله ﷺ على السبي ؛=

النعمان[1]،/عن حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عـن عمـر رضـي [ت ق ٥٧ أ]
الله تعالى عنه • قال: يا رسول الله ... الحديث .

وفيه: قال نافع: ((ولم يعتمر النبي ﷺ مـن الجِعرانـة ، ولـو اعتمـر لم يخف على عبد الله)) .

=قال: اذهب فأرسل الجاريتين . قال نافع : ولم يعتمـر رسـول الله ﷺ مـن الجعْرانـة ، ولـو اعتمر لم يَخْفَ على عبد الله .

وزاد جرير بن حازم عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وقال : (من الخمس).

ورواه معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر في النذر ، ولم يقل : (يوم) .

وفي كتـاب المغـازي ، بـاب : ٥٤ ، ٣٤/٨ ح ٤٣٢٠ ، قـال البخـاري : حدثنـا أبـو النعمان ، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب ، عن نافع ، أن عمر قال : يا رسول الله .

ح وحدثني محمد بن مقاتل ، أخبرنا معمر ، عن أيوب ، نافع ، عن ابـن عمـر ، رضـي الله عنهما – قال : ((لما قفلنا من حنين سأل عمر النبي ﷺ عن نذر – كان نذره في الجاهلية – اعتكاف، فأمره النبي ﷺ بوفائه)).

وقال بعضهم : حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر .

ورواه جرير بن حازم ، وحماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمـر ، عـن النبي ﷺ.

(١) أبو النعمان هو محمد بن الفضل السدوسي البصـري ، يعـرف بعـارم ، ثقـة ثبـت، تغـير بـأخرة ، وسمـاع البخـاري منـه سـنة ثـلاث عشـرة ومـائتين قبـل اختلاطـه، وقـد قـال الدارقطني: تغير بِأخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . وهو من صغـار التاسعة . (-١٢٤هـ) وقيل غير ذلك ./ع.

(الميزان ٨/٤ ، الكاشف ٨٩/٣ ، التهذيب ٤٠٢/٩ ، التقريب ٢٠٠/٢ ، الكواكـب النيرات ص ٣٩٣).

قال أبو مسعود : وهذا [1] يتابع أحمد بن عبده ، وإن كان الحديث مرسلاً .

وقد رواه جرير بن حازم ، ومعمر ، وحماد بن سلمة[2]، وأيوب[3] مسنداً مُجَوَّداً، و لم يأتوا بهذه اللفظة التي أتى بها حماد بن زيد . [4]

قال أبو مسعود : وقوله : وقد صح عن النبي ﷺ بخلافه فهو كما قال، غير أنه حديث تفرّد به همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أنس رضي الله تعالى عنه : أن النبي ﷺ اعتمر أربعاً وفسّره . [5]

---

(١) يعني : أبا النعمان محمد بن الفضل السدوسي وذلك في نفي اعتماره ﷺ من الجِعرانة ، لكن فيه أن النافي لذلك نافع ، بينما في رواية أحمد بن عبدة أن النافي ابن عمر .

(٢) رواية جرير بن حازم ومعمر في البخاري كما تقدم قريباً ، وكذا رواية حماد بن سلمة عند البخاري تعليقاً كما تقدم في الحاشية (٢، من ص ٢١٧) ، كلهم عن أيوب ، وانظر: (تغليق التعليق ٣/٤٨٠) .

(٣) كذا في : ت ، ك : (وأيوب) ، ولعل المراد (عن أيوب) .

(٤) المراد باللفظة هنا نفي الاعتمار من الجعرانة .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العمرة ، باب : كم اعتمر النبي ﷺ ، ٣/٦٠٠ ، حديث: ١٧٧٨ ، حدثنا حسان بن حسان ، حدثنا همام ، عن قتادة « سألت أنساً رضي الله عنه : كم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال : أربع ، عمرة الحديبية في ذي القعدة ، حيث صدّه المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم، وعمرة الجِعرانة إذ قسم غنيمة – أراه– حنين ، قلت : كم حج ؟ قال: واحدة » .=

ورواه مجاهد عن عائشة ، و لم يفسر من أين اعتمر النبي[1] صلى

وحديث : ١٧٧٩ ، حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، حدثنا همام ، عن قتادة قال : سألت أنساً – رضي الله عنه – فقال : " اعتمر النبي ﷺ حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، عمرة في ذي القعدة ،وعمرة مع حجته " .

وحديث ١٧٨٠ : قال البخاري : حدثنا هدبة ، حدثنا همام ، وقال : اعتمر أربع عمر في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجته ، عمرته من الحديبية ، ومن العام المقبل ومن الجعرانة، حيث قسم غنائم حنين وعمرة مع حجته .

وحديث : ٤١٤٨ قال البخاري / حدثنا هدبة بن خالد ، حدثنا همام ، عن قتادة أن أنساً أخبره قال : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر ، كلهنّ في ذي القعدة ، إلا التي كانت مع حجته ، عمرة من الحديبية في ذي القعدة ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة من الجِعْرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته .

وحديث ٣٠٦٦ عن هدبة بن خالد به ، بلفظ : « اعتمر النبي ﷺ من الجِعرانة حيث قسم غنائم حنين » .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العمرة، باب كم اعتمر النبي ﷺ ٥٩٩/٣، حديث ١٧٧٥، حدثنا قتيبة ، حدثنا جرير ، عن منصور ، عن مجاهد ، قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما – جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى ، قال : فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة . ثم قال له : كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ فقال : أربعاً ، إحداهن في رجب فكرهنا أن نرد عليه .

قال : وسمعنا استنان عائشة أم المؤمنين – أي حس مرور السواك على أسنانها في الحجرة ، فقال : عروة : يا أماه ، يا أم المؤمنين ، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالت : ما يقول ؟ قال يقول ؟ إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمرات ، إحداهن في رجب ، قلت : يرحم الله أباعبد الرحمن، ما اعتمَر عمرة إلا هو شاهده ، وما اعتمر في رجب قط.

وفي سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب العمرة ٢٠٥/٢ ح ١٩٩٢ : حدثنا النفيلي ، ثنا زهير ، ثنا أبو إسحاق ، عن مجاهد ، قال : سئل ابن عمر : كم اعتمر رسول

الله تعالى عليه وسلم [1].

الله ﷺ ؟ فقال : مرتين ، فقالت عائشة : لقد علم ابن عمر أ، رسول الله ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها بحجة الوداع .

(١) حديث حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر –رضي الله عنهما – أن النبي ﷺ لم يعتمر من الجِعرانة .

أ– تخريجـــــه :

أخرجه (خ م س) .

البخاري (٦/٢٥٠ ح ٣١٤٤) عن أبي النعمان ، عن حماد به مرسلاً .

(٨ / ٣٤ ح ٤٣٢٠) عن أبي النعمان ، عن حماد به مرسلاً ، وعن محمد بن مقاتل ، عن معمر ، عن أيوب به موصولاً ، وأورده تعليقاً عن جرير بن حازم ، وحماد بن سلمة ، ورجل مبهم عن أيوب به موصولاً .

ومسلم (١٢٧٨/٣ ح ٢٨ جـ) عن أحمد بن عبدة الضبي ، عن حماد بن زيد به موصولاً .

وعن عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي ، عن حجاج بن مِنْهال ، عن حماد به ، موصولاً .

وعن يحيى بن خلف ، عن عبد الأعلى ، عن محمد بن اسحاق، عن نافع به موصولاً .

(١٢٧٧/٣ ح ٢٧،٢٨ أ ، ب) من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وحفص بن غياث، وشعبة ، عن عبيد الله ، عن نافع به ، لكن قال حفص (عن عمر) . واقتصر فيه على ذكر الاعتكاف .

ومن طريق أبي الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثنا جرير بن حازم ، عن أيوب ، عن نافع ، ولم يذكر العمرة .

والنسائي في كتاب الأيمان والنذور (٧/٢١) عن إسحاق بن موسى ، عن سفيان، عن أيوب، به .

وعن محمد بن عبد الله بن يزيد ، عن سفيان ، عن أيوب به .

وعن أحمد بن عبد الله بن الحكم ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عـن عبيـد الله ، عن نافع به، و لم يذكر فيه سوى نذر الاعتكاف .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٣/١) من طريق عبيد الله بن عمـر ، وأيـوب ، عن نافع به ، واقتصر فيه على ذكر نذر الاعتكاف .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

ابن عمر ، عنه نافع ، وعنه :

١- أيوب وعنه :

أ- حماد بن زيد وعنه :

١- أحمد بن عبدة الضبي (مع نفي الاعتمار من الجعرانة من قبل ابن عمر)........ = م

٢- أبو النعمان (مع نفي الاعتمار منها من قبل نافع) لكن مرسلا .... = خ

٣- حجاج ، عنه الدارمي (من غير نفي الاعتمار منها) .... = م

ب- معمر ، وعنه : ١- عبدالرزاق وعنه عبد بن حميد (من غير ذكر العمرة) .... = م

٢- محمد بن مقاتل (من غير ذكر العمرة) .... = خ

ج- جرير بن حازم وعنه :

١- ابن وهب ، عنه أبو الطاهر (من غير ذكر العمرة)............ = م

٢- (من غير ذكر العمرة) معلقاً............................... = خ

د- حماد بن سلمة (من غير ذكر العمرة) معلقاً .... = خ

هـ سفيان، عنه :

محمد بن موسى ومحمد بن عبد الله (من غير ذكر العمرة) .... = س

٢- محمد بن إسحاق وعنه:

عبد الأعلى ، عنه : يحيى بن خلف (من غير ذكر العمرة) .... = م

٣- عبيد الله بن عمر وعنه :

أ - شعبة (من غير ذكر العمرة) .... = م س

ب- يحيى بن سعيد القطان (من غير ذكر العمرة) .... = م طش

ج - حفص بن غياث ، لكن قال (عن عمر) (من غير ذكر العمرة) .... = م طش

ب- ترجمة إسناده :

- أحمد بن عبدة الضبي ، أبو عبد الله البصري ، وثّقة أبو حاتم والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : حجة ، وهو من العاشرة . (-٢٤٥هـ) . / م عه .

(الكاشف ٦٤/١ ، التهذيب ٥٩/١ ، التقريب ٢٠/١) .

- حماد بن زيد بن دِرْهم الأزدي الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، (- ١٧٩هـ) ، وله إحدى وثمانون سنة . / ع .

(الطبقات ٧/ ٢٨٦، الكبير ٢٥/٣ ، الجرح ١٧٦/١ ، النبلاء ٤٥٦/٧، التهذيب ٩/٣، التقريب ١٩٧/١).

- أيوب بن أبي تيمية السَّختياني ، ثقة ثبت حجة ، تقدم في الحديث (٤)

- نافع ، أبو عبدالله المدني ، مولى ابن عمر ، ثقة ثبت فقيه مشهور ، من الثالثة ، (-١١٧هـ) وقيل بعد ذلك . / ع .

(الكاشف ١٩٧/٣ ، التهذيب ٤١٢/١٠، التقريب ٢٩٦/٢) .

عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أبو عبد الرحمن العدوي ، أحد المكثرين من الصحابة، (-٧٣هـ) ./ ع.

(الإصابة ١٨١/٤ ، الجمع ٢٣٨/١ ، التقريب ٤٣٥/١) .

ج - درجته :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح ، لكن نفي اعتمار النبي ﷺ من الجِعرانة تفرد به حماد بن زيد ، عن أيوب ، وقد اختلف عليه في ذلك كما سبق .

وقد ثبت اعتماره ﷺ من الجِعرانة ، من حديث أنس عند البخاري كما سبق .

وله شاهد من حديث ابن عباس ، عند ابن سعد في الطبقات (١٧١/٢) .

ومن حديث مُحرش الكعبي عند أبي داود (٢٠٦/٢ ح ١٩٩٦ ، والترمذي (٢٧٣/٢ ح٣٥)، وابن سعد (١٧١/٢) ، والنسائي (١٩٩/٥).

ومن حديث عبدالله بن الزبير عند الواقدي في المغازي (٨٥٤/٢) .=

٩-حديث :

قال أبو الحسن [١] : وأخرج عن عبد الجبار ، عن ابن[٢] عيينـــة، عن الزهري ، عن أبي عبيد : « شهدت العيد مع علي بن أبي طالب -رضي الله عنه - فقال : إن النبي ﷺ نهى أن نأكل لحوم نسكنا بعد ثلاث »[٣].

قال : وهذا وهم[٤] فيه عبد الجبار ، خالفه فيه الحميدي وأصحاب

=وورود نفي الاعتمار في صحيح مسلم مع شذوذه يجاب عنه بأنه أروده في المتابعات وليس في الأصول .

ثم إنه-كما ذكر أبو مسعود -لم يورده في كتاب الحج، بل في الأيمان والنذور ، مما يؤكد أن قصد مسلم من ذلك الإشارة إلى الاختلاف على أيوب ، وليس الاحتجاج بهذه اللفظة .

وربما كان الوهم من ابن عمر في نفي اعتماره من الجعرانه ، كما في رواية أحمد ابن عبدة الضبي عند مسلم مثلما وهم في إثبات عمرته ﷺ في رجب ، وصححت له ذلك عائشة فسكت ، كما سبق في الحاشية (٢من ص٢٠١) .

(١) كتاب (التتبع ص٣٧١ ، ٣٧٢) ، وهو فيه بهذا المعنى مع تفصيل وزيادة لفظ : « وأما البخاري فأخرجه من حديث يونس وحده ، ولم يعرض لحديث ابن عيينة » أ هـ . وذلك في آخره .

(٢) في ك : (أبي) بدل (ابن) .

(٣) قال مسلم في الصحيح (٣/١٥٦٠ح ٢٤) : حدثني عبد الجبار بن العلاء ، حدثنا سفيان ، حدثنا الزهري ، عن أبي عبيد ، قال : شهدت العيد مع علي بن أبي طالب، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وقال : إن رسول الله ﷺ نهانا أن نأكل من لحوم نسكنا بعد ثلاث ثم أورده من طريق يونس ، وابن أخي الزهري ، وصالح ، ومعمر ، عن الزهري به مرفوعاً نحوه .

(٤) في ت : (يهم)

ابن عيينة فوقفوه[1] ، وقد رفعه مالك وغيره ،عن الزهري[2].

قال أبو مسعود: وهذا كما قال ، غير أن مسلماً أخرجه أيضاً من حديث يونس، وصالح بن كيسان[3]، وابن أخي الزهري ومعمر مسنداً[4] وأخرجه عن عبدالجبار كما[5] قال .

قال أبو مسعود : ومسلم لم يعلم أن عبد الجبار [أوقفه][6] من حديث ابن عيينة والله أعلم ، وإن كان الحديث له أصل ثابت من غير

---

(١) قال الدارقطني كما نقله عنه النووي (١٢٨/١٣) : وهذا مما وهم فيه عبد الجبار؛ لأن الحميدي وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبا بكر بن أبي شيبة وأبا خيثمة وابن أبي عمر وقتيبة وأبا عبيد الله وغيرهم وقفوه عن ابن عيينة .

(٢) ممن رواه عن الزهري ، عن أبي عبيدة ، عن علي مرفوعاً :

١- مالك و لم أقف على روايته في الموطأ .

٢- صالح بن كيسان (م ١٥٦٠/٣ ح ٢٤ ، س ٢٣٢/٧) .

٣- معمر (خ ٢٤/١٠ ح ٥٥٧٣ ، م ١٥٦٠/٣ ، س ٢٣٣/٧، حم ٧٨/١، ١٤٠، ١٤١ ، طش ١٨٤/٤ ، هق ٢٩٠/٩) .

٤- يونس (خ وأبو نعيم كما في الفتح ٢٩/١٠ ، م ١٥٦٠/٣) .

٥- ابن أخي الزهري (م ١٥٦٠/٣، حم ١٠٣/١ ، عو ٢٣٢/٥) .

٦- عقيل ، أخرجه : (طش ١٨٤/٤) .

٧- سفيان بن حسين ، أخرجه : (حم ١٤٩/١) .

(٣) في ك : (ليسان) .

(٤)صحيح مسلم ١٥٦٠/٣ ح ٢٥) .

(٥) في ك : (لما) .

(٦) في ك ، ت : (أوثقه) .

حديث ابن عيينة [1] .

---

(١) **حديث ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي عبيد ، عن علـي أن رسـول الله ﷺ نهانا أن نأكل لحوم نسكنا بعد ثلاث .**

أ - تخريجـــــه :

أخرجه من طريق ابن عيينة ، عن الزهري ، به مرفوعاً : (م س) .

مسلم (٣ / ١٥٦٠ ح ٢٤) .

والنسائي في الصيام من الكبرى (باب : ٦١ ، ح ٢) عن إسحاق بن إبراهيـم ، عـن سفيان به ، من حديث عمر . كما في التحفة (٨ / ١٢٠ ح ١٠٦٦٣) .

وأخرجه من طريق ابن عيينة به موقوفاً :

الشافعي في المسـند (كمـا في ترتيـب مسـنده ١٦١/١ ح ٤٧٠) عـن ابـن عيينـة بـه موقوفاً على علي رضي الله عنه .

وأخرجه من طريق غير ابن عيينة عن الزهري به من حديث علي -رضي الله عنه- مرفوعاً : (خ م ت س حم عو طش هق) كما سبق في الحاشية (٢) من صفحة (٢١٢) .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

علي رضي الله عنه، عنه : ١- أبو عبيدة الزهري، عنه الزهري، عنه :

١- ابن عيينة، وعنه : أ- عبد الجبار مرفوعاً ....= م

ب- إسحاق بن إبراهيم مرفوعاً من حديث عمر..= س

ج- الشافعي موقوفاً ....= شع

د- أحمد ومن ذكرهم الدارقطني موقوفاً أيضاً = حم

٢- مالك مرفوعاً ....= قط

٣- صالح بن كيسان مرفوعاً ....=م س

٤- معمر بن راشد مرفوعاً ....= خ م س حم طش هق

٥- يونس مرفوعاً .... = خ م

٦- ابن أخي الزهري مرفوعاً .... = م حم عو

٧- عقيل مرفوعاً .... = طش

٨- سفيان بن حسين مرفوعاً .... = حم

ب- ترجمة إسناده :

- عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار البصري ، أبو بكر ، نزيل مكة ، وثّقه الأكثرون ، ولم أجد فيه جرحاً ، وهو من صغار العاشرة ، (- ٢٤٨ هـ) / م ت س .

(الكاشف ١٤٨/٢ ، التهذيب ١٠٤/٦ ، التقريب ٤٦٦/١) .

- سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي ، أبو محمد الكوفي ، ثم المكي ، ثقة إمام حافظ حجة إلا أنه تغيّر حفظه بأخرة ، وكان ربما دلس ولكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، كان من أثبت الناس في عمرو بن دينار ،(- ١٩٨ هـ) ، وله ٩١ سنة ./ع.

(الكاشف ٣٧٩/١، التهذيب ١١٧/٤ ، التقريب ٣١٢/١ ، الكواكب ص ٢٢٠ ، ٢٣٥) .

- محمد بن مسلم بن عبيد الله ، ابن شهاب الزهري ، أبو بكر الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وحفظه وإتقانه ، (- ١٢٥ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(التهذيب ٩ / ٤٤٥ ، التقريب ٢٠٧/٢) .

- سعد بن عبيد الزهري ، مولى عبد الرحمن بن أزهر ، يكنى أبا عبيد ، ثقة من الثانية، وقيل : له إدراك . / ع .

(التهذيب ٣/ ٤٧٧ ، التقريب ١/ ٣٨٨) .

- علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي -رضي الله عنه- ، مات في رمضان سنة أربعين ./ ع

(الجمع ٣٥٢/١ ، التحفة ٢٤٦/٧ ، الإصابة ٥٦٤/٤ ، التقريب ٣٩/٢) .

جـ - درجته :

مما مضى يظهر أن الحديث رجال إسناده ثقات وأنه تفرد برفعه من طريق ابن عيينة عبدالجبار بن العلاء ، وقد خالفه الحميدي، وابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو خيثمة ، وابن أبي عمر ، وقتيبة ، وأبو عبيد الله، وغيرهم ، وقفوه عن ابن عيينة ، على علي رضي الله عنه فتكون رواية عبد الجبار على هذا الوجه شاذة ، حيث خالف أصحاب شيخه ابن عيينة .

١٠ - حديث :

قال أبو الحسن [(١)]: وأخرج عن محمد / بن عباد، عن ابن عيينة، [ت ق ٥٧ ب
عن عمرو، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة - رضي الله

ولعل عذر مسلم في روايته مرفوعاً من طريق ابن عيينة أنه لم يطلع على رواية من خالف عبد الجبار فأورده مرفوعاً من طريقه ، وإلا لنبه على مخالفته لهم بإيراده في المتابعات مثلاً ، فضلاً عن أن يورده في أصول صحيحه ، وقد وهَّم مسلم غير واحد في كتابه التمييز بالمخالفة. انظر: (كتاب التمييز له مثلاً ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٩، ٢٢٠) .

ولكن متن الحديث صحيح ، كما ذكر الدارقطني والنووي، فقد رواه عن الزهري مرفوعاً غير واحد سوى ابن عيينة كما سبق .

وقد خرجه مسلم في صحيحه من طرق أخرى غير طريق ابن عيينة كما سبق ، وأخرجه البخاري في صحيحه .

وله شواهد :

من حديث الزبير بن العوام عند أحمد (١٦٦/١) .

ومن حديث ابن مسعود عند (حم ٤٥٢/١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٨٥/٤).

ومن حديث ابن عمر عند مسلم (١٥٦٠/٣) ، والترمذي ٩٤/٤.

فالمتن صحيح بلا إشكال ، والانتقاد متعلق بوهم عبدالجبار في الإسناد ، حيث رفعه ، ولا يبعد أن يكون مسلم أخرجه في الصحيح لما له من متابعات وشواهد، ولما احتف به من قرائن تقوّيه ، فيكون تصحيحه له من حيث مجموع طرقه .

(١) لم أقف على قول الدارقطني في كتابه (التتبع)، كما لم أقف عليه في مظنته من كتابه العلل .

[ك ق ١٢ أ] تعالى عنها - أن النبي ﷺ/كان إذا أضاء لـه الفجر صلّى ركعتين [١]

قال أبو مسعود: ورواه أيضاً ابن منيع [٢] عن سريج [٣] بن يونس . عن ابن عيينة كرواية ابن عباد سواء .

وحدّث به ابن منيع أيضاً في موضع آخر، عن سريج[٤] ، وأبي عبدالله المخزومي[٥] ، قرنهما عن ابن عيينة كذلك بإسناد ابن عباد سواء .

---

(١) قال مسلم في الصحيح (١/٥٠٠ ح ٨٩) : حدثنا محمد بن عباد ، حدثنا سفيان، عن عمرو عن الزهري، عن سالم ، عن أبيه ، أخبرتني حفصة «أن النبي ﷺ كان إذا أضاء له الفجر صلى لله ركعتين» .

(٢) هو أحمد بن منيع بن عبدالرحمن ، أبو جعفر البغوي ، نزيل بغداد ، الأصم، ثقة حافظ من العاشرة (-٢٤٤هـ) ، وله ٨٤ سنة . / ع .
(الكاشف ٧١/١، التهذيب ٨٤/١ ، التقريب ٢٧/١) .

(٣) في ت : (شريح) بالشين المعجمة ، وهو تصحيف ، فهو سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث ، مروزي الأصل، ثقة عابد ، من العاشرة، (-٢٣٥هـ) . / خ م س
(تهذيب الكمال ٤٦٦/١ ، الكاشف ٣٤٩/١، التهذيب ٤٥٧/٣، التقريب ٢٨٥/١).

(٤) في ت : (شريح) بالشين المعجمة ، والحاء مهملة ، وهو تصحيف كما سبق .

(٥) في ك : (المحرومي) ، وهو سعيد بن عبد الرحمن بن حسان ، أبو عبدالله - كذا في التقريب، وفي المجتبى وتهذيب الكمال : أبو عبيد الله - المخزومي ، ثقة من صغار العاشرة / (-٢٤٩هـ) . / ت س . (الكاشف٣٦٥/١ ، تهذيب الكمال ٤٩٦/١، سنن النسائي ٤٠/٣ ، التهذيب ٥٤/٤ ، التقريب ٣٠٠/١) .

وهذا يدل على أن ابن عيينة حدّث مرة هكذا ومـرة هكـذا إلا أنّ الوهم من ابن عباد، وقد جَوَّدَه نافع عن ابن عمر ، قال : ((عن حفصة)). كذلـك رواه عبيـد الله بـن عمـر[1]،وأيـوب السَّختياني[2]، ومـالك[3]، وزيد[4]بن محمد بن نافع [5].

---

(١) أخرجه مسلم (١/٥٠٠ح٨٧ب) ، قال : ح وحدثني زهير بن حـرب، وعبـد الله ابن سعيد ، قالا : حدثنا يحيى بن عبيد الله - أي : عن نافع به - .

وكذا أخرجه الدارمي (١/٢٧٦ ح ١٤٥٠) ، وابن أبي شيبة (٢/٢٤٤) مـن طريـق عبيد الله ، عن نافع به .

(٢) أخرجه مسلم ١/٥٠٠ح ٨٧ ب ، والترمذي (٢/٢٩٨ ح ٤٣٣) من طرق ، عن أيوب ، عن نافع به .

(٣) أخرجـه البخـاري (٢/١٠١ ح ٦١٨) ، ومسـلم (١/٥٠٠ ح ٨٧) والنسـائي (٢/٢٥٥) ، ومالك في الموطأ (١/١٢٧ ح ٢٩) وأحمد (٦/٢٨٤)، والطحـاوي (١/٢٩٦) من طرق ، عن مالك عن نافع به .

(٤)أخرجه مسلم (١/٥٠٠ ح ٨٨) ، والبيهقـي (٢/٤٦٥) مـن طـرق عـن زيـد بـن محمد ، عن نافع به .

(٥) حديث ابن عمر عن حفصة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ كـان إذا أضـاء له الفجر صلى ركعتين .

أ- تخريجـــه :

أخرجه من طريق سالم عن أبيه به (م عب س) .

مسلم (١/٥٠٠ ح ٨٩) .

وعبدالرزاق (٣/٥٦ ح ٤٧٧١) عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم به .

والنسائي (٣/٢٥٦) عن الحسين بن عيسى، قـال: حدثنـا سـفيان ، عـن عمـرو ، عـن الزهري ، عن سالم به .

وأخرجه من طريق نافع عن ابن عمر عن حفصة (خ م ت س ط ش مي حم طش هق) ، كما سبق ذكره قريباً .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

أ–حفصة وعنها ابن عمر وعنه : ١– سالم وعنه:١– الزهري وعنه :

١– عمرو وعنه ابن عيينة وعنه :

أ– محمد بن عباد........= م

ب– سريج بن يونس.... أبو مسعود

ج– أبو عبيد الله .... أبو مسعود

د– الحسين بن عيسى...= س

٢– معمر ، عنه : عبد الرزاق= س(٢٥٦/٣)

عب تم

٢– نافع عنه : أ– مالك بن أنس ....= خ م س حم طش

ب– أيوب السختياني .....= م ت

ج– عبيد الله بن عمر .....= م ش مي

د– زيد بن محمد بن نافع . = م هق

هـ– موسى بن عقبة ..... = طش

و– الليث .... = س (٢٥٥/٣)

ز– جويرية بنت أسماء ... = س (٢٥٥/٣)

ب– حفصة وعنها صفية ، عنها : نافع ، عنه : عبد الحميد بن جعفر ، عنه : خالد عنه :

محمد بن إبراهيم ....= س

ب– ترجمـــة إسناده :

– محمد بن عباد بن الزبرقان المكي ، نزيل بغداد ، صدوق من العاشرة ، (–٢٣٤هـ). / خ م ت س ق .

(تهذيب الكمال ١٢١٦/٣ ، التهذيب ٢٤٤/٩ ، التقريب ١٧٤/٢) .

– سفيان بن عيينة المكي ، ثقة حافظ ، مضى في الحديث (٩) .=

١١- حديث :

قال[1] : وأخرج من حديث حَبَّان بن هلال ، عن أبان ، عن يحيى

- عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الأثرم الجُمحي مولاهم ، ثقة ثبت ، من الرابعة (- ١٢٦ هـ) . / ع . (الكاشف ٢/٣٢٨ ، التهذيب ٨/٢٨ ، التقريب ٢/٦٩) .

- محمد بن مسلم ، ابن شهاب الزهري ، متفق على جلالته وإتقانه ، مضى في الحديث(٩).

- سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً . (- ١٠٦ هـ) . / ع .(التهذيب ٣/ ٤٣٦) ، التقريب (١/ ٨٠) .

- عبد الله بن عمر بن الخطاب الصحابي المشهور مضى في الحديث (٨) .

- حفصة بنت عمر بن الخطاب ، أم المؤمنين ، تزوجها ﷺ بعد خنيس بن حذافة سنة ثلاث (- ٤٥ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الجمع ٢/ ٦٠٦ ، التحفة ١١/٢٧٨ ، الإصابة ٨/٥٨١ ، التقريب ٢/٥٩٤) .

ج- درجتـــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد حسن ، وقد تابع محمد بن عباد غير واحد ، كسريج بن يونس ، وأبي عبيد الله المخزومي ، فيكون صحيحاً لغيره .

وأما انتقاد مسلم بروايته عن محمد بن عباد من حديث سالم عن أبيه ، بدلاً عن نافع فغير مُسَلَّم ؛ إذ تتابع بعض تلاميذ ابن عيينة على روايته من طريق سالم ، ومتابعة عبد الرزاق لابن عيينة يدل على أن الحديث روي على الوجهين ، مرة من طريق سالم ، ومرة من طريق نافع ، كما ذكر أبو مسعود ؛ لكن قوله : " إلا أن الوهم من ابن عباد " لم يظهر لي وجهه ، إذ لم يتفرد بذلك حتى ينسب إليه الوهم وحده على فرض صحة وقوع الوهم ، فكيف والقول بالوهم دعوى يعوزها الدليل .

وبكل حال متن الحديث صحيح لا يؤثر في ثبوته إبدال ثقة مكان ثقة آخر في إسناده لو ثبت الخطأ في ذلك.

(١) أي : الدارقطني وقوله هذا في (التتبع ص ١٩٦ ، ١٩٧) بمعناه .

ابن أبي كثير ، عن زيد بن سلاّم [1]، عن أبي سلاّم ، عن أبي مالك ، قال : قال : قال رسول الله ﷺ: (الوضوء شطر الإيمان) بطولـه[2] وهذا مرسل .

وقد رواه معاوية بـن سلاّم [3]، عن زيد، عن أبي سـلام، عـن عبد[الرحمن] [4]بن غنم ، عن أبي مالك [5].

---

(١) في ت : (أسلم) .

(٢) قال مسلم في كتاب الطهارة من صحيحه ، باب: فضل الوضـوء (١/٢٠٣ح١): حدثنا إسحاق بن منصور ، حدثنا حَبَّان بن هلال، حدثنا أبان، حدثنا يحيى؛ أن زيداً حدثـه أن أبا سلام حدثه عن أبي مـالك الأشعري ؛ قـال : قـال رسـول الله ﷺ: (الطهـور شـطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تمـلآن أو تمـلأ مـا بـين السـماوات والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء، والقـرآن حجـة لـك أو عليـك ، كل الناس يغدو فبايع نفسه ، فمعتقها أو موبقها).

(٣) معاوية بن سلاّم – بالتشديد – بن أبي سلام ممطور الحبشي ، أبو سلام الدمشقي، وكان يسكن حمص ، ثقة من السابعة . (١٧٠ هـ) . / ع .

(الجرح الكاشف ، التهذيب ٢٠٨/١ ، التقريب ٢٥٩/٢).

(٤)في ت ، ك : (عبـد الله) ، وفي (التتبـع ص ١٩٧) ، و (شـرح النـووي علـى مسلم نقلاً عن الدارقطني ١٠٠/٣) : (عبدالرحمن) ، وكذا في مصادر ترجمته .

وهو عبد الرحمن بن غَنْـم – بفتـح المعجمـة وسـكون النـون – الأشـعري ، مختلـف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين ، (– ٧٨ هـ) . خت عه .

(الكاشف ١٨١/٢ ، التهذيب ٢٥٠/٦ ، التقريب ٤٩٤/١) .

(٥) **حديث أبي سلام عن أبي مالك مرفوعاً : (الطهور شطر الإيمان ....)**

أ - تخريجــــه :

أخرجه من طريق يحيى بن أبي كثير ، أن زيداً حدثه أن أبـا سـلاّم حدثـه ، عـن أبـي مالك الأشعري به : (م ت س سي حم ش سعد مي عو طب) .

مسلم (٢٠٣/١ ح ١) عن إسحاق بن منصـور ، حدثنـا حَبَّـان بـن هـلال ، حدثنـا أبان، حدثنا يحيى به .

والترمذي (٥٣٥/٥ ح ٣٥١٧) بمثل لفظ مسلم وسنده ، لكن قـال : (الوضـوء) بـدل (الطهور) .

والنسائي في عمل اليوم والليلـة (ص٢١٥ ح ١٦٨) عـن عمـرو بـن علـي ، عـن عبـد الرحمن، عن أبان عن يحيى به مختصراً .

وأحمد (٣٤٢/٥،٣٤٣) عن يحيى بن إسحق وعفان ، عن أبان عن يحيى به بنحو لفـظ مسلم.

وابن أبي شيبة (٦/١) عن عفان ، عن أبان ، عن يحيى به مختصراً .

وابن سعد في الطبقـات (٣٥٨/٤) أخبرنـا موسـى بـن إسمـاعيل ، عـن أبـان بـن يزيـد العطار، عن يحيى به مختصراً .

والدارمي (١٣٣/١) عن مسلم بن إبراهيم ، عن أبان ، عن يحيى به بنحوه .

وأبو عوانة (٢٢٢/١، ٢٢٣) من طريق مسلم بـن إبراهيـم ، عـن أبـان عـن يحيـى بـه بنحوه .

والطبراني (٣٢٢/١) من طريق مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل ، عن أبان ، عن يحيى به بنحوه .

وأخرجه أحمد (٣٤٤/٥) عن سريج بن النعمان ، عن يحيى بـن ميمـون العطـار ، عـن يحيى ، به من حديث عبدالرحمن الأشعري .

وأخرجه من طريق معاوية بن سلاّم ، عن زيد بن سلاّم ، أخبرني أبو سـلام الحبشـي عن عبد الرحمن بن غَنم ، أن أبا مالك الأشعري حدثه به : (سي عو) :-

النسائي في عمل اليوم والليلة (ص٢١٦ ح ١٦٩) عن عيسى بن مُسَاور، عن محمد ابن شعيب ، عن معاوية به بنحو لفظ مسلم .

وأبو عوانة (٢٢٣/١) من طريق محمد بن شعيب ، عن معاوية بن سلاّم ، به بنحو لفظ مسلم .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

أ-أبو مالك الأشعري وعنه: ١- أبو سلام وعنه زيد بن سلام وعنه يحيى بن أبي كثير وعنه أبان ابن يزيد وعنه :

١- حبان بن هلال............ = م ت

٢- عفان .... = حم ش

٣- يحيى بن إسحاق .... = حم

٤- مسلم بن إبراهيم .... = مي عو طب

٥- موسى بن إسماعيل .... = طب سعد

٦- عبد الرحمن .... = سي

٢- عبد الرحمن بن غنم وعنه أبو سلام وعنه زيد بن سلام

وعنه معاوية بن سلام عنه محمد بن شعيب ... = سي عو طب

ب- عبد الرحمن الأشعري، وعنه : أبو سلام، عنه : زيد عنه يحيى عنه يحيى بن ميمون العطار، عنه:

سريج بن النعمان .... = حم

ب- ترجمه إسناده :

- إسحاق بن منصور بن بَهرام - بفتح الباء- الكَوْسج، أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشر، (-٢٥١هـ). / خ م ت س ق .

(الكاشف ١١٣/١، التهذيب ٢٤٩/١ ، التقريب ٦١/١) .

- حبّان بن هلال ، أبو حبيب البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، (- ٢١٦ هـ)./ع.

(تهذيب الكمال ٢٢٣/١ ، الكاشف ٢٠٠/١ ، التهذيب ١٧٠/٢ ، التقريب ١٤٦/١) .

- أبان بن يزيد العطار البصري ، ثقة له أفراد ، مضى في الحديث (٣) .=

=- يحيى بن كثير الطائي مولاهم ، ثقة ثبت يدلس ويرسل ، ولكن احتمل تدليسه ، وليس هذا الحديث من مرسلاته، فقد صرح بتحديث زيد بن سلام عند مسلم والطبراني (٣/٣٢٢ح ٣٤٢٣) ، وهو من الخامسة (-١٣٢ هـ) ، وقيل غير ذلك . /ع .

(التذكرة ١/١٢٧، الميزان ٤/٤٠٢، التهذيب ١١/٢٦٨، التقريب ٢/٣٥٦).

- زيد بن سلاّم بن أبي سلاّم - ممطور - الحبشي المهملة والموحدة والمعجمة - ثقة من السادسة . / بخ م عه .

(الكاشف ١/٣٣٩، التهذيب ٣/ ٤١٥، التقريب ١/٢٧٥) .

- أبو سلاّم ممطور الأسود الحبشي - نسبة إلى بطن من حمير - ثقة يرسل ،وهو من الثالثة./ بخ م عه .

(الكاشف ٣/١٧٣ ، التهذيب ١٠/٢٩٦ ، التقريب ١/٢٧٥) .

- أبو مالك : هو الحارث بن الحارث الأشعري، صحابي شامي، كناه أبو نعيم والأزدي أبا مالك، قال ابن حجر : وقد خلطه غير واحد بأبي مالك الأشعري ، فوهموا ، فإن أبا مالك المشهور بكنيته المختلف في اسمه متقدم الوفاة على هذا ، وهذا مشهور باسمه وتأخر حتى سمع منه أبو سلاّم، وذكر في التقريب أن أبا مالك الأشعري مات في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة.

وقال في (التهذيب) : أبو مالك الأشعري الذي روى عنه أبو سلاّم الأسود، وشَهْر ابن حوشب ، ومن في طبقتهما هو الحارث بن الحارث الأشعري، وقدمت في ترجمته ما يدل على ذلك ، وبينت أنه تأخرت وفاته ، وأما أبو مالك الأشعري هذا فهو آخر قديم ، وقد أورد ابن الأثير في ترجمة الحارث حديثاً فيه تصريح أبي سلام بتحديث الحارث الأشعري له.

وأخرج ابن خزيمة (٩٣٠) ، وابن حبان (ص ٢٩٨ ح ١٢٢٢) في صحيحيهما ، وكذا الحاكم في المستدرك عن أبي سلام قال : حدثني الحارث الأشعري، وذكر حديث: (إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات ...) .

وأورد الطبراني حديث : (الطهور شطر الإيمان) ، وحديث : (أمر الله يحيى بن زكريا بخمس كلمات) في ترجمة (أبو سلام عن الحارث الأشعري) ، وفي سندهما تصريح يحيى بن أبي كثير بالسماع من شيخه، وتصريح أبي سلام بالسماع من الحارث الأشعري.=

-(أسد الغابة ٣١٩/١، ٣٢٠ ، الطبقات ٣٥٨/٤، ٤٠٠/٧، المستدرك ١١٧/١ ، ١١٨ ، الموضح ٣٢٩/٢ ، الإصابة ١/ ٥٦٦، ٢٥٦/٧، التهذيب ٢١٨/١٢، جامع التحصيل ص ١٦١ ، ٣٥٣) .

جـ - درجته :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد أعله الدارقطني ومن تابعه كابن القطان وابن رجب بالانقطاع بين أبي سلاّم ، وأبي مالك الأشعري . (فيض القدير ٢٩٢/٤ ، جامع العلوم والحكم ص ١٨٥) .

واستدل لذلك بأن أخا زيد بن سلاّم معاوية قد خالف يحيى بن أبي كثير ، فروى الحديث عن زيد بن سلاّم عن أبي سلام ، عن عبد الرحمن بن غَنّمْ .

ولا يظهر وجه واضح لتقديم رواية معاوية على رواية يحيى بن أبي كثير إلا أن يكون قريب الرجل أدرى بروايته من غيره فيكون معاوية أدرى برواية أخيه .

ولكن هذه المخالفة من معاوية بن سلاّم لا تقتضي ضعف رواية يحيى بن أبي كثير، إذ إن أبا سلام قد سمع الحديث من أبي مالك الحارث الأشعري، كما سمعه من عبد الرحمن بن غنم / كما سبق في ترجمته أبي مالك ، فيكون رواه على الوجهين ، كما ذكر النووي (شرح مسلم ١٠٠/٣) .

وأما قول العلائي - بعد ذكر انتقاد الدارقطني وإجابة النووي بأن مسلماً علم سماع أبي سلام للحديث - : «ورجح بعضهم قول الدارقطني بأن أبا مالك الأشعري توفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة ، وقد قالوا في رواية أبي سلام عن علي وحذيفة وأبي ذر أنها مرسلة ، فروايته عن أبي مالك أولى بالإرسال .

فقد أجاب عنه نفسه بما وقع في كتابي الترمذي والنسائي من طريق أبي سلام هذا ، قال : حدثني الحارث الأشعري، فذكر حديث : (إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات ..) الحديث .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه هكذا بلفظ(حدثنا)، ثم قال عقبة: «الحارث الأشعري هذا هو أبو مالك الحارث بن مالك الأشعري؛ فعلى هذا لا تكون رواية أبي سلام عن-

قال الخطيب أبو بكر[1] - رضي الله تعالى عنه - : لم يذكر أبو مسعود في هذا الحديث شيئاً .

= أبي مالك مرسلة .

قال : ولكن في هذا نظر ؛ فقد خالف ابن حبان جماعة ، منهم ابن عبدالبر، فقالوا : الحارث هذا في حديث يحيى بن زكريا - عليهما السلام - هو الحارث بن الحارث الأشعري، وهو غير أبي مالك ، متأخر عنه» أهـ . (جامع التحصيل ص ١٦٢) .

قلت : وإذا كان الحارث بن الحارث أبا مالك المشتهر باسمه دون كنيته غير أبي مالك المشتهر بكنيته ، المختلف في اسمه ، وإذا كان متأخراً عنه بعد احتمال الانقطاع بين الحارث وأبي سلام المعدود من الطبقة الثالثة من التابعين ، كيف وقد صرح أبو سلام بسماعه هذا الحديث من الحارث كما سبق في ترجمة صحابي هذا الحديث أبي مالك .

ومن هنا يظهر ما يلي :

١- أن إعلال إسناد مسلم بالانقطاع غير مُسَلَّم .

٢- أن الدارقطني ومن وافقه في انتقاده على غير صواب في الحكم على سند مسلم بالانقطاع.

ولعل هذا الانتقاد حاصل بسبب عدم التفريق بين أبي مالك المختلف في اسمه ، وأبي مالك الحارث الأشعري المتأخرة وفاته .

٣- أن أبا سلام قد ثبت إدراكه للحارث وسماعه منه .

٤- أنه لا مؤاخذة على مسلم - رحمه الله - في إيراده هذا الحديث بهذا الإسنادفي أصول صحيحه .

٥- أن سند هذا الحديث صحيح لذاته ، **وله شواهد تزيده قوة :**

أ - من حديث عبد الرحمن الأشعري عند (أحمد ٣٤٤/٥) .

ب- ومن حديث رجل من بني سليم عند (الترمذي ٥٣٦/٥ ح ٣٥١٩)

(١) في ك : (قال الخطيب أبي بكر) ، وفي ت : (قال خطب أبي بكر رضي الله تعالى عنه) .=

١٢- حديث :

قال [١]: وأخرج حديث عبدة، عن عبيد الله، عن[٢] عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله تعالى عنها: (أن أسماء[٣] نفست [٤]بذي الحليفة).

والصواب - فيما يقال[٥] - رواية مالك، عن عبد الرحمن ، عن أبيه ، أن أسماء ليس فيه عائشة .

=ويظهر أن هذا تعليق على نسخة متقدمة ، فأدخله أحد النساخ سهواً في صلب الكلام مع تحريفه .

ولم يتيسر لي الاطلاع على كتاب الخطيب (الفصل للوصل المدرج في النقل) .

(١) القائل هو الدارقطني ، وقوله في (التتبع ص ٤٥٩) .

(٢) لفظ (عن) ليس في : ك .

(٣) أسماء بنت عُمَيْس الخثعمية ، صحابية تزوجها جعفر بن أبي طالب، ثم أبو بكر ، ثم علي، وولدت لهم ، وهي أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأمها، ماتت بعد علي . / خ عه .

(التهذيب ٣٩٨/١٢ ، التقريب ٥٨٩/٢) .

(٤) قال مسلم في كتاب الحج من صحيحه (٨٦٩/٢ح ١٠٩) : حدثنا هناد بن السري، وزهير بن حرب ، وعثمان بن أبي شيبة، كلهم عن عبدة ، قال زهير : عبدة بن سليمان ، عن عبيد الله بن عمر، عن عبدالرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر يأمرها أن تغتسل وتهل)) .

(٥) جاء في كتاب (التتبع ص٤٥٩) : قال أبو الحسن: خالفه مالك عن عبد الرحمن عن أبيه مرسلاً ، ليس فيه عائشة وهو الصواب ، وحديث عبدة خطأ . أ هـ ففيه الجزم من الدارقطني .

قال أبو مسعود : إذا جَوَّد عبيد[1] الله إسناد حديث لم يحكم لمالك عليه فيما أرسله، فإن مالكاً كثيراً ما[2] أرسل أشياء / أسندها [ت ق ٥٨ أ] غيره من الأثبات ، وعبدة بن سليمان فثقة ثبت[3].

---

(١) في ت ، ك : (عبد) ، وهو تصحيف .

(٢) في ت : (كثير مما) .

(٣) **حديث عبيد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة :**

أ - تخريجه :

أخرجه من طريق عبيد الله (م د ق) .

مسلم كما سبق .

وأبو داود في المناسك (٢/١٤٤ ح ١٧٤٣) عن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا عبدة به بنحو لفظ مسلم .

وابن ماجه في المناسك (٢/ ٩٧١ ح ٢٩١١) عن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عبدة به بنحو لفظ مسلم .

والدرامي (١/٣٦٤) عن عثمان بن محمد ، ثنا عبدة به ، نحو لفظ مسلم .

والبيهقي (٥/٣٢) من طريق عثمان بن أبي شيبة ، وهناد بن السري، عن عبدة به نحوه، وقال: وجوده عبيد الله بن عمر بن عبدالرحمن ، وهو حافظ ثقة .

وأخرجه من طريق عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه ، عن أسماء :

الإمام مالك في الموطأ (١/٣٢٢ ح ١) عن عبد الرحمن بن القاسم به أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء ، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال: (مرها فلتغتسل ثم لتهل).

وحديث : ٢ عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أسماء بنت عميس، ولدت محمد بن أبي بكر بذي الحليفة فأمرها أبو بكر أن تغتسل ثم تهل .

ب- ترجمة إسناده :

- هنّاد بن السري بن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي، ثقة من العاشرة، (-٢٤٣) وله ٩١ سنة . / عخ م عه =.

=(الكاشف ٢/ ٢٢٦ ، التهذيب ١١/ ٧٠ ، التقريب ٢/ ٣٢١) .

- عبدة بن سليمان الكلابي ، أبو محمد الكوفي ، يقال : اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت، من صغار الثامنة . (- ١٨٧ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ٢/٢٢٣ ، التهذيب ٦/٤٥٨ ، التقريب ١/٥٣٠).

- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم على عائشة على الزهري، عن عروة عنها ، مات سنة بضع وأربعين ومائة . / ع .

(التاريخ الكبير ٣/٣٩٥، العلل ومعرفة الرجال ص ٥٦ ، النبلاء ٦/٣٠٤، تذكرة الحفاظ ١/١٦٠، التهذيب ٧/٣٨ ، التقريب ١/٥٣٧) .

- عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، أبو محمد المدني ، ثقة جليل، من السادسة ، (-١٢٦هـ) وقيل بعدها . / ع .

(الكاشف ٢/١٨١ ، التهذيب ٦/٢٥٤، التقريب ١/٤٩٥) .

- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة من كبار الثالثة ، (-١٠٦ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ٢/٣٩٣ ، التهذيب ٨/٣٣٣، التقريب ٢/١٢٠) .

- عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين رضي الله عنهما ، أفقه النساء، وأفضل أزواج النبي بعد خديجة على خلاف في ذلك ، قال ابن حجر : ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح.

(الجمع ٢/١٠٩ ، التحفة ١١/٣٤٨، الإصابة ٨/١٦ ، التقريب ٢/٦٠٦) .

جـ - درجتـــــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد ضعفه الدارقطني بهذا الإسناد من أجل أن مالكاً خالف عبيد الله بن عمر فرواه مرسلا من غير ذكر عائشة في الإسناد كما سبق .

ولعل هذا حاصل من الدارقطني بناء على ترجيح مالك على عبيد الله في الرواية .=

١٣- حديث :

قال[1] : وأخرج حديث هشيم ، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت - رضي الله تعالى عنهم - في بيع التمر[2]حتى يبدو صلاحها، وبيع العرايا [3]، ويقال: إن هشيم وهم فيه،

=وقد رد هذا أبو مسعود بأن إرسال مالك له لا يقتضي ضعف رواية عبيد الله فهو ثقة، وقد جوده ، وأن مالكاً كثيراً ما يرسل أشياء يسندها غيره .

وإذا كان الأمر كما ذكر أبو مسعود ظهر رجحان رواية عبيد الله بن عمر المتصلة على رواية مالك المرسلة لما يلي :

١- أن الوصل زيادة من ثقة حفظها عبيد الله ، وفاتت مالكاً أو شك فيها فتركها .

٢- أن عبيد الله لا يقل في الحفظ والإتقان عن مالك ، بل قدمه عليه في نافع أحمد ابن صالح ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري .

وأما متن الحديث فهو صحيح ، حتى بالسند الذي انتقده الدار قطني .

وله شاهد صحيح من حديث جابر عند مسلم (٨٨٧/٢) ، والنسائي (١٦٧/٥)وابن ماجه (٩٧٢/٢) .

(١) أي : الدارقطني ، ولم أقف على قوله هذا في (التتبع) .

(٢) في ت : (الثمر) بالمثلثة .

(٣) العرايا : جمع عريّة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، من عراه يعروه إذا قصده ، ويحتمل أن تكون فعيلة فاعلة من عرى يعرى إذا خلع ثوبه، كأنها عريت من جملة التحريم فعريت أي : خرجت ، قيل: إنه لما نهى عن المزابنة، وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، رخّص من جملة المزابنة في العرايا، وهو أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعياله ، ولا نخل له بطعمهم منه ، ويكون قد فضل له من قوته تمر ، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: بعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر، فيعطيه=

وأوله عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - عن النبي ﷺ ، عن زيد رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ في العرايا فقط[1] .

قال أبو مسعود : أما حديث هشيم فقال : ثنا يحيى بن يحيى ، ثنا هشيم، عن يحيى بهذا الإسناد، ولم يزد على هذا .

ومثله حديث عبدالوهاب الثقفي[2] ، عن يحيى ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ في العرايا فقط .

=ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس ، ورخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق . (النهاية ٣/٢٢٤) .

(١) قال الإمام مسلم في كتاب البيوع من صحيحه (١١٦٩/٣ حديث ٦١ ، ٦٢):
وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد ، أخبرني نافع ، أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه، أن رسول الله ﷺ ، رخّص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمراً يأكلونها رطباً .

وحدثناه محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أخبرني نافع بهذا الإسناد مثله .

وحدثناه يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، غير أنه قال: ((والعرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرا)) .

(٢) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي ، أبو محمد البصري ، ثقه احتج به ، وتكلم فيه بعض الأئمة لاختلاطه في آخر عمره ، ولكنه لم يحدث زمن تغيره كما ذكرذلك أبو داود، والذهبي ، وهو من الثامنة، (- ١٩٤ هـ) / ع .

(العلل ١٢١/١، الكبير ٩٧/٦، الجرح ٧١/٦ ، الثقات ١٣٢/٧، تاريخ الضعفاء للعقيلي ٧٥/٣، تاريخ بغداد ١٨/١١، الكاشف ٢٢١/٢، النبلاء ٢٣٧/٩، الميزان ٢٨١/٢، المغني ٤١٢/٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢١ ، التهذيب ٤٤٩/٦، التقريب ٥٢٨/١).

وألغى مسلم حديث الأول [1]، والذي وهم فيه هشيم فلم يخرجه، إنما أخرجه في عقب حديث زيد، عن النبي ﷺ في العرايا ، فلم يتأمل علي[2] بن عمر هذا، ولو تأمله لم ينسب إلى الوهم فيه [3].

---

(١) كذا في : ت ، م ، والمراد جزء الحديث الأول ، حيث اشتمل على النهي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحها في أوله ، وعلى الترخيص في بيع العرايا في آخره .

ويحتمل أن يكون المراد الحديث الأول المشتمل على الأمرين .

وربما كان المقصود بالأول هشيم، وبالثاني عبد الوهاب، والله أعلم .

(٢) في ت، ك : (ابن) ، بإثبات الألف في أثناء السطر بين علمين، والمراد الحافظ الدارقطني .

(٣) حديث هشيم، عن يحيى بن سعيد عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت في العرايا :

أ- تخريجه :

أخرجه (خ م ت س ق) .

البخاري (٣٩٠/٤ح٢١٩٢) عن محمد ، هو ابن مقاتل ، أخبرنا عبد الله ، أخبرنا موسى بن عقبة ، عن نافع به : (أن رسول الله ﷺ رخّص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا...).

ومسلم (١١٦٩/٣ح٥٩-٦٦) من طريق سالم ومالك ويحيى بن سعيد وعبيد الله وأيوب عن نافع به ، بمعنى لفظ البخاري.

والترمذي (٥٩٤/٣ح١٣٠٠) عن هناد، حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن نافع به بلفظ : (نهى عن المحاقلة والمزابنة ، إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها،

وقال: حديث زيد بن ثابت هكذا روى محمد بن إسحاق هذا الحديث .

وروى أيوب وعبيد الله بن عمر ومالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن النبي ﷺ نهى عن المحافظة والمزابنة .

وبهذا الإسناد عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت ، عن النبي ﷺ، أنه رخص في العرايا.=

=وهذا - أي : رواية أيوب وعبيد الله ومالك - أصح من حديث محمد بن إسحاق .

(٣/٥٩٥ح١٣٠٢) عن قتيبة. حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، به نحوه .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والنسائي (٧/٢٦٦،٢٦٧) من طريق الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر به نحوه .

وابن ماجه (٢/٧٦٢ حديث : ٢٢٦٨) عن هشام بن عمار ومحمد بن الصباح ، قالا: ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه به بمعناه .

وحديث : ٢٢٦٩ عن محمد بن رمح ، أنبأنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد ، به نحوه. ومالك في الموطأ (٢/٦١٩ح١٤) عن نافع ، به نحوه .

وأحمد (٥/١٨٦) عن عبدالرحمن ، ثنا مالك ، عن نافع ، به نحوه .

والطبراني (٥/١١٦-١١٨ حديث : ٤٧٥٧-٤٧٦٢) من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه به بمعناه .

وأحاديث : ٤٧٦٣-٤٧٦٩ من طريق يحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر ، ومالك، وأيوب، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، ومفضل بن فضالة ، وأبي الزناد، وموسى بن عقبة، عن نافع به بمعناه .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

زيد بن ثابت عنه : ابن عمر ، عنه :

أ- نافع ، عنه :

١- يحيى بن سعيد وعنه: أ- هشيم.............. = م

ب- عبدالوهاب الثقفي......... = م

ج- الليث بن سعد .... =ق

٢- موسى بن عقبة .... = خ طب

٣- عبيد الله .... = م طب

٤- أيوب .... = م ت طب

٥- محمد بن إسحاق ....= ت

٦- مالك .... = م حم

٧- إسماعيل بن إبراهيم .... = طب

٨- مفضل بن فضالة .... = طب

٩- أبو الزناد .... = طب

ب- سالم ، عنه : الزهري .... = س ق طب

ب- ترجمة إسناده :

- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني ، أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن من كبار التاسعة ، (- ١٨٣هـ) ، وقيل غير ذلك ، وله ٩٣ سنة . / ع.

(الكاشف ٢٥٥/٣، التهذيب ٢٠٨/١١ ، التقريب ٣٤٧/٢) .

- هُشَيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ، توفي سنة ١٨٣ هـ . / ع .

وأقوال الأئمة فيه كثيرة ، حاصلها أنه ثقة إمام ، إلا أنه لين في الزهري خاصة ، وذلك أنه كتب ما سمعه منه في صحيفة فرمتها الريح فلم يجدوها، ولم يحفظ هشيم منها سوى تسعة أحاديث ، وقيل أربعة.

وقد وصف بكثرة التدليس والإرسال الخفي، وصفه بذلك أحمد ، وابن معين، وابن أبي حاتم، وغيرهم، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال : لم يخرج له البخاري إلا ما صرح فيه بالتحديث، وليس له في الصحيحين شيء عن الزهري ، وقال ابن عدي: وإذا حدث عن ثقة فلا بأس به ، وربما يؤتى، ويوجد في بعض أحاديثه منكر إذا دلس عن غير ثقة .

(التاريخ ٣٨٠/٤،٣٩٥، التاريخ الكبير ٢٤٢/٨ ، الجرح ١١٥/٩، العلل ٦١/١٠، ٩٨،١٠٣،١١٧،٢٢٠،٢٦٨،٣١٧-٣٢٦،٣٢٩-٣٣٣، تاريخ بغداد ٨٥/١٤ ، الكامل ٢٥٩٨/٧، جامع التحصيل ص ١٢٨، التهذيب ٥٩/١١، التقريب ٣٢٠/٢، طبقات المدلسين ص ٣٤،١١٥).

- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، ثقة من الخامسة، (-١٤٤هـ) وقيل بعدها . ع/ .

(الكاشف ٢٥٦/٣، التهذيب ٢٢١/١١، التقريب ٣٤٨/٢).

- نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٨) .

١٤- حديـــــــث :

قال [١]: وأخرج عن قتيبة، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن علي ابن الحسين ، عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه : أن النبي ﷺ

- عبد الله بن عمر ، الصحابي المشهور ، مضى في الحديث (٨) .

- زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان الأنصاري النجاري، أبو سعيد وأبو خارجـــة ، كتب الوحي، (-٤٥هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الاستيعاب ٢/ ٥٣٥، الجمـــع ١/١٤٣، التحفـــة ٣/٢٠٥ ، ٢/٥٨٩، التقريـــب ١/٢٧٢، الرياض ٨٤) .

جـ درجتــــــــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح ، ولا تضر عنعنة هشيم ، فهي عن ثقــة كما ذكر ابن عدي ، وقد تابعه غير واحد كسليمان بن بلال وعبد الوهاب الثقفي والليـــث بن سعد .

ولا يلحق الإمام مسلما في إخراجه هذا الحديث من طريق هشيم عيب .

وانتقاد الدارقطني له في ذلك بحجة أن هشيما وهم في رواية النهي عن بيع الثمرة قبـــل بدو صلاحها مع الترخيص في العرايا من حديث زيد بن ثابت لا يسلم له ذلك .

وذلك أن مسلما كما ذكر أبو مسعود إنما أخرج من طريق هشيم رواية الـــترخيص في العرايا من حديث زيد بن ثابت ، ولم يورد من طريقه النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحـــه من حديث زيد .

فانتقاد الدارقطني لمسلم في هذا الموضع وهم منه رحمه الله .

(١) أي : الدارقطني، وذلك في كتاب (التتبع ص٣٦٥)، وهو فيه بسياق طويل، حيث قال: وفي مسند على بن أبي طالب أخرج مسلم حديث قتيبة ، عن ليث، عن عقيـــل، عـــن الزهري، عن علي بن الحسين، عن الحسن بن علي، عن علي، أن النبي ﷺطرقه وفاطمة ليلا.

طرقه[1] وفاطمة " [2].

والصواب: عن الحسين ، وإنما وهم فيه الليث، / على اختلاف [ك ق ٣ ب]

عليه فيه.

=وقد تابع مسلماً عن قتيبة: الخشني، وإبراهيم بن نصر النهاوندي، وخالفهم موسى، والنسائي، والسراج عن قتيبة ، إلا أن موسى قال : حدثناه من غير كتابه ، وكان هو في كتابه : (الحسن) .

وقد رواه أبو صالح ، وحمزة بن زياد، والوليد بن صالح ، عن الليث، فقالوا فيه : (الحسن بن علي) .

وقال يونس المؤدب ، وأبو المؤدب ، وأبو النضر وغيرهما عن ليث : (الحسن بن علي) .

وكذلك قال أصحاب الزهري ، منهم : صالح بن كيسان، وابن أبي عتيق، وابن جريج ، وإسحاق بن راشد، وزيد بن أبي أُنَيسة، وشعيب، وحَكيم بن حَكيم، ويحيى بن أبي أنَيسة، وعقيل ، من رواية ابن لهيعة عنه، وعبد الرحمن بن إسحاق، وعبدالله ابن أبي زياد، وغيرهم.

وأما معمر فأرسله عن الزهري، عن علي بن الحسن .

وقوله من قال عن الليث: (الحسن بن علي) وهم، والله أعلم .

(١) قوله : (طرقه وفاطمة) أي : أتاهما ليلاً ، قيل: أصل الطروق من الطرق، وهو الدق، وسمي الآتي بالليل طارقاً؛ إلى دق الباب . (النهاية ١٢١/٣) .

(٢) قال الإمام مسلم في صحيحه (٥٣٧/١ح٢٠٦): وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن عقيل، عن الزهري، عن علي بن حسين، أن الحسين بن علي حدثه عن علي بن أبي طالب ، أن النبي ﷺ طرقه وفاطمة، فقال: (ألا تصلون؟) . فقلت : يارسول الله ، إنما أنفسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك ، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه ويقول: (وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً) .

قال أبو مسعود: أما مسلم فما قال فيه إلا عن الحسين، ورواه جماعة عن قتيبة على الوجهين معاً [(١)]، وعن الليث على الصواب .

وكذلك قال محمد[(٢)] أبو عبدالله بن يوسف الدَّويري ، والحسن بن سفيان[(٣)]، ومحمد بن إسحاق الثقفي[(٤)]، عن قتيبة قالوا فيه: (عن الحسين).

---

(١) لم أقف أثناء تخريج الحديث على من رواه عن قتيبة من حديث الحسن والحسين معاً .

(٢) في ت : (أبو محمد بن عبد الله بن يوسف التنيسي)، وهو سهو، فهو كما في ك، وتهذيب الكمال (١١٢٣/٢)، وكتاب الأنساب للسمعاني (٣٧٣/٥) : أبو عبد الله ابن يوسف بن خرشيد الدّويري النيسابوري، قال السمعاني: حدث عن قتيبة بن سعيد البلخي، ومحمد بن رافع الطوسي، ومحمد بن أبان، وإسحاق بن راهويه، روى عنه: أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بلال البزار، وتوفي سنة سبع وثلاثمائة.

(٣) هو الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء ، الإمام الحافظ الثبت، أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي، صاحب المسند ، ولد سنة بضع وثمانين ومائتين ، وهو أسن من بلديِّه الإمام أبي عبدالرحمن النسائي، وماتا معاً في عام واحد .
(الجرح ١٦/٣، تهذيب الكمال ١١٢٣/٢، الميزان ٤٩٢/١، التذكرة ٧٠٣/٢، النبلاء ١٥٧/١٤).

(٤) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السرّاج، والإمام الحافظ الثقة، شيخ الإسلام، محدث خراسان، أبو العباس الثقفي مولاهم الخراساني النيسابوري، صاحب المسند الكبير على الأبواب والتاريخ، ولد سنة ست عشرة ومائتين. قال أبو يعلى الخليلي : ثقة متفق عليه من شرط الصحيح .
(الجرح ١٩٦/٧ ، تاريخ بغداد ٢٤٨/١، التذكرة ٧٣١/٢، النبلاء ٣٨٨/١٤) .

وكذلك رواه علي بن محمد المصري[1]، عن حسن بن عرفة[2]، عن ابن بكير[3]، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن علي بن [ت ق ٥٨] الحسين، والحسين مقيد[4].

وكذلك حديث قتيبة مقيد[5] من رواية مسلم، وهؤلاء الثلاثة الذين ذكرت روايتهم عن قتيبة، عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن علي بن الحسن، عن الحسين[6].

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) هو الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، صدوق، من العاشرة، (ـ ٢٥٧هـ ـ) وقد جاوز المائة ت س ق.
(الجرح ٣/ ٣١، ٣٢، تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٤، الكاشف ١/ ٢٢٣، النبلاء ١١/ ٥٤٧، التهذيب ٢/ ٢٩٣، التقريب ١/ ١٦٨).

(٣) لعله يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، وقد نسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، وهو من كبار العاشرة، (ـ ٢٣٧هـ ـ)، وله ٧٧ سنة. خ م ق.
(التهذيب ١١/ ٢٣٧، التقريب ٢/ ٣٥٢).

(٤) في ك من غير نقط.

(٥) في ك من غير نقط.

(٦) حديث الزهري، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي عن علي:

أ ـ تخريجه:

أخرجه من طريق الزهري به: (خ س حم ر عم مر حز هق).

البخاري في كتاب التهجد (٣/ ١٠٠ حديث: ١١٢٧)، عن أبي اليمان، أنا شعيب، عن الزهري به نحوه.

وفي التفسير (٨/ ٤٠٧ حديث : ٤٧٢٤) عن علي بن عبدالله ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، به مختصرا .

وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (١٣/ ٣١٣ حديث : ٧٣٤٧) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب، عن الزهري به .

وعن محمد بن سلام ، أخبرنا عتاب بن بشير، عن إسحاق، عن الزهري به بنحوه.

وفي كتاب التوحيد (١٣/ ٤٤٦ح٧٤٦٥) عن أبي اليمان ، أخبرنا شعيب، عن الزهري به. وعن إسماعيل، حدثني أخي عبد الحميد، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب به نحوه.

ومسلم (١/ ٥٣٧ ح ٢٠٦) عن قتيبة بن سعيد ، به ، كما سبق في الحاشية (٣) من صفحة (٩٤) .

والنسائي (٣/ ٢٠٥) بمثل مسلم سندا ومتنا .

وعن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم ناعمي، ثنا أبي ، عن ابن إسحاق، حدثني حَكيم بن حَكيم بن عباد، عن الزهري به نحوه.

وأحمد (١/ ٩١) عن يعقوب ، ثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، حدثني حكيم بن حيكم بن بعاد، عن الزهري به نحوه .

رواه ابنه عبدالله(١/ ٧٧) عن قتيبة به بلفظه.

والمروزي كما في مختصر قيام الليل (ص٨٥،٨٦) عن محمد بن يحيى، ثنا أبو اليمان ، أنا شعيب ، عن الزهري ، به بنحوه.

وابن خزيمة (٢/ ١٧٩ ح ١١٤٠) عن محمد بن رافع، نا حسين بن المثنى، ثنا الليث ، به بلفظه .

والبهيقي (٢/ ٥٠٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري به بنحوه .

وتوضيح ذلك في ضوء التخريج وكلام الدارقطني وأبي مسعود حسب التالي:

١- علي يرفعه ، عنه :

أ- الحسن بن علي، وعنه علي بن الحسين، وعنه الزهري، وعنه عقيل وعنه ليث ، وعنه :

١- قتيبة بن سعيد وعنه : أ - مسلم .... = قط

ب- الخشني .... = قط

ج - إبراهيم بن نصر .... = قط

٢- أبو صالح.. = الطبري كما في النكت ٣٦٣/٧

٣- حمزة بن زياد .... = قط

٤- الوليد بن صالح ....= قط

ب- الحسين بن علي عنه علي بن الحسين وعنه الزهري وعنه:

١- عقيل وعنه :

أ - ليث بن سعد وعنه :

١- قتيبة ، عنه :

أ- موسى .... = قط

ب- النسائي..................... = قط

ج -السراج..................... = قط

د- الدرويري..................... = الدمشقي

هـ الحسن بن سفيان............. = الدمشقي

و- محمد بن إسحق............... = الدمشقي

٢- يونس المؤدب .... = قط

٣- أبو النضر .... = قط

٤- ابن بكير .... = الدمشقي

٥- الحسين بن المثنى........................... = خز

ب- عبد الله بن لهيعة .... =

٢- صالح بن كيسان .... = خ عو (٣١٩/٢)

٣- ابن أبي عتيق ....= خ

٤- ابن جريج .... = قط

٥- إسحاق بن راشد .... = خ

٦- زيد بن أبي أنيسة .... = عو (٢/ ٣١٩)

٧- شعيب بن أبي حمزة ....= خ هق

٨- حكيم بن حكيم ....= س

٩- يحيى بن أبي أنيسة ....= قط

١٠- عبد الرحمن بن إسحاق .... = قط

١١- عبيد الله بن أبي زياد .... = قط

٢- عن الحسين مرسلا ، عنه : علي بن الحسين ، عنه : الزهري ،

عنه : معمر .... = قط

ب- إســـناده :

- قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٥).

- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه، الإمام المشهور ، من السابعة . (- ١٧٥ هـ) / ع .

(الكاشف ١٤/٣ ، التهذيب ٤٥٩/٨ ، التقريب ١٣٨/٢) .

- عقيل بن خالد بن عقيل - بفتح العين - الأيلي، أبو خالد الأموي مولاهم ، ثقة ثبت ، سكن المدينة ثم الشام ، ثم مصر ، من السادسة . (- ١٤٤هـ) وقيل غير ذلك ./ع

(الكاشف ٢٧٥/٢ ، التهذيب ٢٥٥/٧ ، التقريب ٢٩/٢) .

- محمد بن مسلم ، ابن شهاب الزهري ، متفق على جلالته ، مضى في الحديث (٩)

- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، زين العابدين ، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور ، قال ابن عيينة عن الزهري : ما رأيت قرشياً أفضل منه ، من الثالثة .(- ٩٣ هـ) ، وقيل غير ذلك / ع .

(الكاشف ٢٨٢/٢ ، التهذيب ٣٠٤/٧ ، التقريب ٣٥/٢) .

- الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، سبط رسول الله ﷺ وريحانته ، وقد صحبه وحفظ عنه ، مات شهيداً بالسم ، سنة ٤٩هـ ، وهو ابن سبع وأربعين وقيل : بل مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . / عه .

(الكاشف ٢٢٤/١ ، التهذيب ٢٩٥/٢ ، التقريب ١/ ١٦٨) .

- حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو عبد الله المدني ، سبط رسول الله ﷺ وريحانته ، حفظ عنه ، استشهد يوم عاشوراء سنة ٦١ هـ ، وله ٥٦ سنة . / ع .

(الكاشف ١/ ٢٣٢ ، التهذيب ٣٤٥/٢ ، التقريب ١٧٧/١) .

علي بن أبي طالب ، ابن عم رسول الله ﷺ ، مضى في الحديث (٩) .

جـ - درجتــــه :

الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد وهَّم الدارقطني الإمام مسلماً فيه بحجة أنه أورده عن قتيبة من حديث الحسـن بـن علـي -رضي الله عنه - عن أبيه ، والصواب أنه من حديث الحسـين ، كمـا رواه الأكـثرون مـن أصحاب الزهري ، وكما رواه بعض أصحاب قتيبة .

ولكن هذا الانتقاد من الدارقطني مدفوع بأن مسلماً كما ذكر أبو مسـعود إنمـا رواه عن قتيبة من حديث الحسين عن أبيه ، **ويؤيد ذلك** ما يلي :

١- أن أبا مسعود الدمشقي قد جزم بعبـارة صريحة بـأن مسـلماً إنمـا قـال فيـه :(عـن الحسين)، وهذا الجزم منه له أهمية ؛ لأمور :

أولها : أن أبا مسعود معاصر للدارقطني ، ويبعد أن يخفى عليه شيء من نسـخ صحيـح مسلم مع مخالفته لما ادعاه الدارقطني .

ثانيها : أن له سعة اطلاع ، فقـد رحـل ولـه عنايـة بـالصحيحين ، حيـث عمـل لهمـا الأطراف ، واعتنى بالجواب عن الاستدراك عليهما ، وهـذا يدفعـه إلى البحـث والتـأكد مـن حقيقة ما في نسخ صحيح مسلم ، مما يعطي جزمه بما انتهى إليه من نتيجة أهمية خاصة .

٢- أن النووي قال بعد أن ساق إسناد حديث مسلم عن قتيبة كما في (شـرحه علـى مسلم ٦٤/٦) قال : هكذا ضبطناه أن الحسين بن علي _ بضم الحاء على التصغير - وكـذا في جميع النسخ التي في بلادنا مع كثرتها .

ثم قال بعد نقل استدراك الدارقطني : هذا كـلام الدارقطـني، وحاصلـه أن يقـول : أن الصواب من رواية ليث بالتصغير ، وقد بيّنا أنه الموجود في روايات بلادنا ، والله أعلم .

وبناء على هذا الجزم من هذيـن العـالمين (الدمشـقي والنـووي) بعـد دراسـة ومزيـة تخصص وعناية بالصحيحين ، بناء على ذلك ، وعلـى واقـع نسـخ صحيـح مسـلم الموجـودة يتأكد أن مسلماً لم يقل (عن الحسن) ، بل قال : (عن الحسين) .

ولعل انتقاد الدارقطني هذا راجع إلى اعتماده على نسخة أخطأ ناسـخها ، أو تعويلـه على حفظ صدره ، والأول أقرب .

١٥ - حديث :

قال أبو الحسن[١] : وحديث الاحتلام هو عن عبد الله بن مسافع وقال : هو مسافع بن عبد الله قلب اسمه .

قال أبو مسعود : هو حديث :« أن امرأة[٢] قالت : يا رسول الله، هل تغتسل المرأة إذا رأت ...» .

---

(١) لم أقف على قوله هذا في كتاب (التتبع) ، وقد جاء في العلل ج ٥ ق ٣٦أ) : وسئل عن حديث عروة ، عن عائشة ، أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقال : يرويه الزهري وهشام بن عروة ، واختلف عنهما .

فأما الزهري فرواه عنه عقيل بن خالد ، ويونس بن يزيد ، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وصالح بن أبي الأخضر ، فاتفقوا على أنه عن عروة عن عائشة .

واختلف عن ابن أعين الزهري ، عن عبد العزيز بن أبي سليمان ، عن ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، متابعة من قدمنا ذكره .

(٢) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٢٢٠/٣) : واختلفوا في اسمها ، فقيل : سهلة ، وقيل : مليكة ، وقيل : رميثة ، وقيل : أنيفة ، ويقال : الرميصا ، والغميصا، وكانت من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن، وهي أخت أم حرام بنت ملحان رضي الله عنهما ، والله أعلم .

وممن صرح بأن المرأة السائلة أم سليم: البخاري (٢٢٨/١ ح ١٣٠ ، ٣٨٨/١ ح ٢٨٢ ، ٦/ ٣٦٢ ح ٣٣٢٨ ، ٥٠٤/١٠ ح ٦٠٩١ ، ٥٢٣/١٠ ح ٦١٢١) من حديث أم سلمة ، ومسلم (٢٥٠/١ ح ٣٢ من حديث أنس ، حديث : ٣٠ عن أم سليم، وحديث: ٣٢ عن أم سلمة وعائشة) وأبو داود (١٦١/١ ح ٢٣٧ عن عائشة). والنسائي(١١٢/١ عن أنس وعائشة) . وابن ماجه (١٩٧/١ ح ٦٠٠ عن أم سلمة، وحديث : ٦٠١ عن أنس) ، ومالك (٥١/١ ح ٨٤ عن عروة بن الزبير ، وحديث:٨٥ عن أم سلمة) والدارمي (١٦٠/١ ح ٧٦٩ عن عائشة ، وحديث : ٧٧٠ عن أنس)،=

الحديث رواه مسلم عن إبراهيم بن موسى الرازي [1]،وسهل بن عثمان ، وأبي كريب ، واللفظ لأبي كريب ، قال سهل : حدثنا ، وقال الآخران : أنبأ ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن مصعب بن شيبة، عن مسافع بن عبد الله ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة بهذا . [2]

قال أبو مسعود : وكذلك حدثونا أيضاً عن عبد الله بن شيرويه ، عن أبي كريب ، قالا : ثنا ابن أبي زائدة ، عن مصعب بن شيبة ، عن مسافع بن عبد الله .

وحدثناه أبو أحمد الحافظ [3] نازلا ، حدثني أبو عبد الله محمد بن

=وأحمد (٩٠/٢ عن ابن عمر ، ١٢١/٣ ، ١٩٩ ، ٢٨٢ عن أنس ، ٣٠٢/٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ عن أم سلمة ، ٣٧٦/٦ / ٣٧٧ عن أم سليم)،وأبو يعلى كما في المقصد العلي (ص ٢٤٧ عن ابن عمر) .

(١) في ت، ك : (الداري) .

(٢) قال مسلم في كتاب الحيض من صحيحه (٢٥١/١ ح ٣٣) : حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وسهل بن عثمان ، وأبو كريب ، - قال سهل : حدثنا ، وقال الآخران : أخبرنا - ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن مصعب بن شيبة ، عن مسافع بن عبد الله ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، أن امرأة قالت لرسول الله ﷺ : هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء ؟ فقال : (نعم) . فقالت لها عائشة : (تربت يداك وألت) . قالت : فقال رسول الله ﷺ : (دعيها ، وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك ، إذا علا ماؤها ماء رجل أشبه الولد أخواله ، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه) .

(٣) لعله أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، الإمام الحافظ العلامة الثبت ، الحكم الكبير ، مؤلف كتاب " الكنى " ولد في حدود سنة ٢٩٠ هـ ، ومات في ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة عن ثلاث وتسعين سنة .=

يعقوب[1] ، حدثني إبراهيم بن محمد[2]، ثنا أبو كريب ، بإسناده سواء مثله.

فكذلك حدثونا عن أبي يعلى[3]، وابن منيع [4]، عن سويد[5]، عن ابن أبي زائدة .

=(النبلاء ٣٧٠/١٦ ، التذكرة ٩٧٦/٣ ، طبقات ص ٣٨٨) .

(١) لعله : ابن الأخرم ، الإمام الحافظ الكبير المتقن الحجة ، أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري . شيخ الحاكم النيسابوري ، كان من أئمة هذا الشأن ، قال الحاكم : كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقي ، يحفظ ويفهم، وصنف كتاب (المستخرج على الصحيحين)، وصنف : (المسند الكبير) وسأله أبو العباس السراج أن يخرج له كتاباً على (صحيح مسلم) ففعل . (٢٠٥ هـ - ٣٤٤ هـ) .

(النبلاء ٤٦٦/١٦ ، التذكرة ٨٦٤/٣ - ٨٦٦ ، طبقات الحفاظ ص ٣٥٠) .

(٢) لعله إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة بن اليزيد بن النعمان بن علجة ، الحافظ الكبير المجود ، أبو إسحاق القرشي الشامي ، (١٦٠ - ٢٣١ هـ) . / م .

(الجرح ١٣٠/٢ ، النبلاء ٤٧٩/١١ ، العبر ٣٢١/١ ، الميزان ٥٦/١ ، ٥٧ ، التذكرة ٤٣٥/٢، التهذيب ١٥٥/١) .

(٣) هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، أبو يعلى الموصلي، الإمام الحافظ ، شيخ الإسلام ، محدث الموصل ، وصاحب المسند والمعجم ، (٢١٠هـ- ٣٠٧ هـ).

(النبلاء ١٤ / ١٧٤ ، تذكرة الحفاظ ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ ، طبقات الحفاظ ص ٣٠٦) .

(٤) أحمد بن منيع ، أبو جعفر البغوي ، ثقة حافظ ، مضى في الحديث (١٠) .

(٥) هو سويد بن سعيد بن سهل ، أبو محمد الهروي ، ثم الحدَثاني ، من قدماء العاشرة، (-٢٤٠ هـ)./ م ق . =

قال أبو مسعود : وكذلك يقول ابن أبي زائدة ، عن أبيه، عن مصعب، عن مسافع بن عبد الله ، ولم يقلب مسلم اسمه، وإنما نسب علي بن عمر مسلماً إلى الوهم في هذا ؛ لأنه لم يتأمل طرد هذا الحديث على ابن أبي زائدة ، وأظنه إنما أراد أن يجرح أسماء من صحت عنهم الرواية نظر [1] في تاريخ البخاري؛ لأن البخاري قال في تاريخه : باب من / اسمه عبد الله ، قال : عبد الله بن مسافع بن شيبة بن عثمان بن [ت ق ٥٩ أ] عبد الدار القرشي ، هو أرى عبد الله بن مسافع بن عبد الله بن شيبة[2]

يخرج صح

=أ- وثقّه أحمد في رواية عنه ، ومسلمة ، والعجلي ، وقال الدارقطني: ثقة ، ولما كبر ربما قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه . وقال أبو زرعة : أما كتبه فصحاح ، وكنت أتتبع أصوله فأكتب منه ، فأما إذا حدث من حفظه فلا .

ب- وقد تكلم فيه الأكثرون من جهة ما أتى وحدث من الأحاديث المنكرة .

ج - والحاصل : أنه ضابط لكتابه ، فيحتج بأصوله المعتبرة ، ومسلم إنما اعتمده في غير ما غمز فيه .

قال الذهبي : كان من أوعية العلم ، ثم شاخ وأنقص حفظه ، فأتى في حديثه أحاديث منكرة، فنرى مسلماً يتجنب تلك المناكير ويخرج له .

(الجرح ٤/ ٢٤٠ ، المجروحين ٣٥٢/١ ، الميزان ٢٤٨/٢ ، التهذيب ٢٧٢/٤ ، التذكرة ٤٥٥/١) .

(١) كذا في ت ، ك . والمراد : (فنظر) بإثبات الفاء أوله ؛ لربط الجمل ، أو على معنى : (لما أراد أن يجرح ... نظر) .

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢١٠/٣ ، ٢١١) .

قال : وقال محمد [١] أخبرنا عبد الله [٢] ، وأخبرنا محمد بن عبدالرحمن[٣]، عن منصور الحجبي[٤] ، حدثني عبد الله بن مسافع [٥]، ولم يذكر البخاري في التاريخ حديث أبي زائدة هذا في هذا الموضع ، ولا في باب من اسمه : مسافع .

[وإنما تعلق علي بن عمر بهذا من تاريخ البخاري، ولم ينظر في حديث ابن أبي زائدة هذا][٦]، فنسب مسلماً إلى أنه قلب اسمه ، ولم

---

(١) محمد هو : الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

(٢) هو عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي ، مولى بني حنظلة ، أحد الأئمة ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد (- ١٨١ هـ) . / ع .

(تهذيب الكمال ١٢٣١/٣ ، الكاشف ١٢٣/٢ ، التهذيب ٣٨٢/٥) .

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدي ، أخو منصور ، ضعيف ، من السابعة . / د .

(الجرح ٣٢٣/٧ ، التهذيب ٢٩٨/٩ ، التقريب ١٨٣/٢) .

(٤) منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدري الحجبي المكي ، وهو ابن صفية بنت شيبة ، ثقة من الخامسة أخطأ ابن حازم في تضعيفه ، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومائة . / خ م د س ق .

(الجرح ١٧٤/٨ ، التهذيب ٣١٠/١٠ ، التقريب ٢٧٦/٢).

(٥) في تهذيب الكمال (١٣٧٦/٣) أن منصور الحَجبي روى عن مسافع بن شيبة وليس عبد الله بن مسافع.

ولم أجد من سماه عبد الله بن مسافع غير البخاري في التاريخ الكبير .

(٦) ما بين المعقوفتين مكرر في : ك .

يقلبه ، إنما هو اسم مختلف فيه ، وهكذا يقول ابن أبي زائدة [1].

---

(١) حديث ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن مصعب بن شيبة ، عن مسافع بن عبدالله عن عروة ، عن عائشة.

أ- تخريجه :

أخرجه (م د س مي حم) .

مسلم (٢٥١/١ ح ٣٣) بالسند الذي ذكره أبو مسعود كما سبق .

وأبو داود (٦١/١ ح ٢٣٧) عن أحمد بن صالح ، ثنا عنبسة ، ثنا يونس ، عن ابن شهاب، قال : قال عروة ، عن عائشة أن أم سليم ... الحديث بمعناه .

وقال : وكذلك روى عقيل ، والزبيدي ، ويونس ، وابن أخي الزهري ، عن الزهري، وإبراهيم بن أبي الوزير ، عن مالك ، عن الزهري .

ووافق الزهري مسافع الحجبي ، قال : عن عروة عن عائشة .

وأما هشام بن عروة فقال : عن عروة ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة ، أن أم سليم جاءت ... الحديث .

وقد أخرج حديث هشام بهذا السياق : الطبراني (٣٤١/٢٣ ح ٧٩٤) .

والنسائي (١١٢/١) عن كثير بن عبيد ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن عروة به بمعناه .

والدارمي (١٦٠/١ ح ٧٦٩) عن عبد الله بن صالح ، حدثني الليث ، حدثني عقيل، عن ابن شهاب ، حدثني عروة به بمعناه .

وأحد (٩٢/٦) عن قتيبة ، ثنا يحيى ، عن ابن زكريا ، عن أبيه ، عن مصعب بن شيبة، عن نافع بن عبد الله الحجي - كذا وصوابه : مسافع بن عبد الله - عن عروة به بنحوه .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

١- عائشة ، وعنها : عروة وعنه:

أ- مسافع بن عبد الله ، وعنه :

١- مصعب بن شيبة ، وعنه أبو زائدة .... =حم

٢- ابن أبي زائدة وعنه :

أ- إبراهيم بن موسى الرازي.................... = م

ب- سهل بن عثمان .... = م

ج- أبو كريب عنه ١- ابن شيرويه .... = الدمشقي

٢- إبراهيم بن محمد .... = الدمشقي

د- سويد ....= الدمشقي

ب- الزهري ، عنه ١- يونس .... = د

٢- عقيل .... = الدمشقي

٣- الزبيدي .... = الدمشقي

٤- ابن أخي الزهري .... = الدمشقي

ج - نافع بن عبد الله وعنه مصعب بن شيبة وعنه زكريا وعنه ابن زكريا وعنه يحيى وعنه قتيبة كذا في مسند أحمد ، وصوابه إن شاء الله : قتيبة عن يحيى بن زكريا ، عن زكريا بن أبي زائدة ، عن مصعب بن مسافع .

٢ - أم سلمة عنها : **عروة بن الزبير** ، عنه : هشام بن عروة .

ب- إسناده :

- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي ، أبو إسحاق الفراء الرازي ، يلقب بالصغير ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات بعد العشرين ومائتين . / ع .

(الكاشف ٩٤/١ ، التهذيب ١٧٠/١ ، التقريب ٤٤/١) .

- سهل بن عثمان بن فارس الكندي ، أبو مسعود العسكري ، نزيل الري، أحد الحفاظ ، له غرائب وليس هذا الحديث منها ، وهو من العاشرة ٢٣٥هـ). /م .

(الكاشف ٤٠٨/١ ، التهذيب ٢٥٥/٤ ، التقريب ٣٣٧/١).

- محمد بن العلاء ، أبو كريب الكوفي ، ثقة حافظ ، مضى في الحديث (٤) .

- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني ، ثقة متقن ، مضى في الحديث (١٣) .

- زكريا بن أبي زائدة : خالد ، ويقال : هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي ثقة احتمل تدليسه ، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة .

(الجرح ٥٩٤/٣، التهذيب ٣٢٩/٣، التقريب ٢٦١/١، طباقات المدلسين ص٦٢،ت ٤٧).=

=- مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكـي الحجبي ، وثّقه ابن معين ، والعجلي ، ولّينه الباقون كأبي حاتم والنسائي ، والدار قطني ، قال ابن عدي : تكلموا في حفظه ، والحاصل أنه ليس بالحافظ كما ذكر الدارقطني ، فلا يحتج بما انفرد به ، وهو من الخامسة . / م عه .

(الجرح ٣٠٥/٨ ، ترتيب ثقات العجلي ص ٤٣٠ ، الميزان ١٢٠/٤ ، من تكلم فيه وهو موثق ترجمة : ٣٢٨ ، التهذيب ١٦٢/١٠ ، التقريب ٢٥١/٢) .

- مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان العبدري ، أبو سليمان الحجبي ،وقد ينسب لجده ، ثقة من الثالثة ، قيل: قتل يوم الجمل ، ولا يصح ذلك ، بل تأخر إلى خلافة الوليد./ م د ت

(الجرح ٤٣٢/٨ ، التاريخ الكبير ٢١٠/٣ ، تهذيب الكمال ٣/ ١٣١٨ ، التهذيب ١٠ / ١٠٢ ، التقريب ٢٤١/٢) .

- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ، أبو عبد الله المدني ، ثقة فقيه ، مشهور ، من الثانية، (-٩٤ هـ) . /ع .

(الكاشف ٢٦٢/٢ ، التهذيب ٧/ ١٨٠ ، التقريب ١٩/٢) .

- عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين رضي الله عنها ، مضت في الحديث (١٢) .

جـ - درجتـــه :

مما مضى يظهر أن الحديث **بهذا الإسناد ضعيف** ، لوروده من طريق مصعب بن شيبة، ولكنه لم ينفرد به ، بل تابعه يونس وعقيل والزبيدي وغيرهم ، **فيكون صحيحاً لغيره** .

وقد انتقد الدارقطني مسلماً بأنه قلب اسم عبد الله بن مسافع في هذا السند ، فقال : مسافع بن عبد الله .

وقد أجاب عن ذلك أبو مسعود بأن توهيم مسلم في ذلك غير مُسَلَّم ، وأن الدارقطني حصل منه ذلك بسبب تعلّقه بترجمة البخاري لمسافع في التاريخ الكبير ، حيث سمّاه عبدالله=

١٦ – حديث :

قال أبو الحسن[1] : وحديث الأشجعي عن مالك بن مِغول ، عن طلحة ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

=ابن سافع ، **وأنه لاحجة في ذلك** ، حيث لم يورد البخاري هذا الحديث في ترجمة عبد الله ابن مسافع .

ويؤيد كونه مسافعاً وليس عبد الله أن من يروي عنه مصعب بن شيبة مسافع ، كما في (تهذيب الكمال ١٣٣٣/٣) .

ولم أجد من سماه عبد الله بن مسافع غير البخاري في التاريخ الكبير .

وعبد الله بن مسافع شخص آخر ترجم له المزي في تهذيب الكمال (٧٤٠/٢) . وذكر أن له حديثاً واحداً عند أبي داود والنسائي في سجود السهو ، وأورده .

وعلى هذا فالوهم من الدارقطني وليس من مسلم رحمهما الله .

ومتن الحديث له شواهد عدة :

١- من حديث أم سلمة عند البخاري (٢٢٨/١ ح ١٣٠ ، ٣٨٨/١ ح ٢٨٢)، وفي مواضع أخرى .

٢- ومن حديث أنس عند النسائي (١١٢/١) ، وابن ماجه (٦٠١) ، والدارمي (٧٧٠).

٣- ومن حديث أم سليم عند أحمد (٣٧٧/٦) .

٤- ومن حديث خولة بنت حكيم عند أحمد(٤٠٩/٦)، والطبراني جـ ٢٤ ح ٦١٠ ، ٦١٢) .

٥- ومن حديث سهلة بنت سهيل عند الطبراني (جـ ٢٤ ح ٧٤٣) .

(١) في كتاب (التتبع ص ١٧٢) ، ولفظه : وأخرج مسلم حديث الأشجعي ، عن مالك بن مغول ، عن طلحة ، عن أبي هريرة ، كنا في سفرة فنفدت أزواد القوم ، قال:= تابعه مسروق ، عن أبيه ، عن مالك .

قال أبو مسعود : والحديث مع رسول الله ﷺ في مسيره فنفذت أزواد القوم [1]، وإنما أنكره ؛ لأن غير الأشجعي أسنده ، والأشجعي وهوثقة مُجَوِّد فإذا جَوَّد ما قصّر به / غيره علِّم له به . [ك ق ٤ أ]

ومع هذا فهو حديث له أصل ثابت عن رسول الله ﷺ .

أخرجه مسلم من حديث الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد مسنداً عن النبي ﷺ .

=وخالفهما أبو أسامة وغيره ، رووه عن مالك ، عن طلحة ، عن أبي صالح .

وأخرجه أيضاً من حديث الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

واختلف فيه عن الأعمش وقيل : عن أبي صالح ، عن جابر أيضاً .

وكان الأعمش يشك فيه .

(١) قال الإمام مسلم في صحيحه (١/٥٥ ح ٤٤) : حدثنا أبو بكر بن النضر بن أبي النضر ، قال : حدثني أبو النضر هاشم بن القاسم ، حدثنا عبيد الله الأشجعي ، عن مالك ابن مِغول ، عن طلحة بن مُصَرِّف عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال كنا مع النبي ﷺ في مسيره ، قال : فنفذت أزواد القوم ، قال :حتى همّ بنحر بعض حمائلهم، قال: فقال عمر : يارسول الله ، لو جمعت ما بقي من أزواد القوم ، فدعوت الله عليها ، قال : ففعل. قال : فجاء ذو البُرّ ببره ، وذو التمر بتمره ، قال : (وقال مجاهد : وذو النواة بنواه)، قلت: وماكانوا يصنعون بالنوى ؟ قال : كانوا يمصونه ويشربون عليه الماء . قال : فدعا عليها حتى ملأ القوم أزودتهم ، قال : فقال عند ذلك : (أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، لا يلقي الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة) .

ح : ٤٥ ، حدثنا سهل بن عثمان ، وأبو كريب محمد بن العلاء ، جميعاً عن أبي معاوية ، قال أبو كريب : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد – شك الأعمش – قال : لما كان غزوة تبوك أصاب الناس مجاعة. قالوا: يا رسول الله ، لو أذنت لنا فنحرنا نواضحنا ... وذكر الحديث .

وهو أيضاً عند يزيد بن أبي عبيد[1]، وإياس بن سلمة [2]، عن سلمة بن الأكوع[3] ، عن رسول الله ﷺ [4].

---

(١) يزيد بن أبي عبيد الأسلمي ، مولى سلمة بن الأكوع ، ثقة من الرابعة ، مات سنة بضع وأربعين ومائة./ع .

(التهذيب ٣٤٩/١١ ، التقريب ٣٦٨/٢) .

(٢) إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي ، أبو سلمة ، ويقال : أبو بكر المدني ، ثقة من الثالثة ، (-١١٩هـ (،) وهو ابن سبع وسبعين سنة . / ع .

(الكاشف ١٤٣/١ ، التهذيب ٣٨٨/١ ، التقريب ٨٧/١) .

(٣) هو سلمة بن الأكوع : سنان بن عبد الله بن قشير بن خزيمة بن مالك ، أبو مسلم، وقيل : أبو عامر، وقيل : أبو إياس الأسلمي، شهد بيعة الرضوان، (-٧٤ هـ)./ ع .

(الجمع ١/ ١٩٠ ، التحفة ٤/ ٣٥، الإصابة ١٥١/٣ ، التقريب ٣١٨/١) .

وحديثه هذا :

أخرجه البخاري (١٢٨/٥ ح ٢٤٨٤ ١٢٩/٦ ح ٢٩٨٢) عن بشر بن مرحوم ، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن يزيد بن أبي عبيد ، به بمعنى لفظ مسلم .

(٤) حديث عبيد الله الأشجعي ، عن مالك بن مِغول ، عن طلحة ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة :

أ- تخريجـــة :

أخرجه (م س حم عو هقد بغ) .

مسلم (٥٥/١ ح ٤٤) عن أبي بكر بن النضر ، حدثني أبو النضر هاشم بن القاسم ، حدثنا عبيدالله الأشجعي به ، وحديث : ٤٥ عن سهل بن عثمان وأبي كريب ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش عن أبي صالح به ، لكن شك الأعمش فقال : أو عن أبي سعيد .

والنسائي في الكبرى ، عن أبي بكر بن أبي النضر بمثل سند مسلم . وعن موسى ابن عبدالرحمن المسروقي ، عن أبي أسامة ، عن مالك بن مِغول ، عن أبي صالح مرسلاً. و لم يذكر أبا هريرة . (التحفة ٤٢٧/٩ ح ١٢٨٠٦).=

=وأحمد (١١/٣) عن أبي معاوية ، ثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد أو عن أبي هريرة - شك الأعمش - بمعناه .

وأبو عَوانة (٧/١ ، ٨ ، ٩) عن مسلم، ثنا سهل بن عثمان وأبو كريب به بلفظه .

وعن عباس بن محمد الدوري ، قال: ثنا علي بن بحر بن بري القطان ،قال ثنا قتادة ابن الفضل ، قال : سمعت الأعمش يحدث عن أبي صالح به ، من غير شك ، بمعناه.

وعن محمد بن صالح ، كيلجة، قال : ثنا محمد زُنبور، قال : ثنا عبد العزيز ابن أبي حازم ، عن سهيل، عن الأعمش به من غير شك ، نحوه .

ومن طريق : عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي ، والحسن بن زياد ، والمَرزبان عن مالك بن مغول به بمعناه.

والبيهقي في دلائل النبوة (٢٢٨/٥ ، ٢٢٩) من طريق أبي بكر بن أبي النضر بمثل سند مسلم ولفظه ، ومن طريق عبد الله بن زيدان قال : حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا أبو معاوية به بنحوه .

والبغوي في شرح السنة (٩٧/١ ، ٩٨) من طريق إبراهيم بن عبدالله العبسي ، أنا وكيع ، عن الأعمش به ، مع الشك ، مختصراً .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

١- أبو هريرة عنه أبو صالح عنه أ- طلحة بن مصرف عنه مالك بن مغول وعنه:

١- عبيد الله الأشجعي .... = م عو

٢- الحسن بن زياد .... = عو

٣- المرزبان.................. = عو

(أبو هريرة أو أبو سعيد) **ب- الأعمش** وعنه :

١- أبو معاوية مع شك الأعمش بقوله (أو أبي سعيد)...= م حم هق.

٢- وكيع مع شك الأعمش بقوله (أو أبي سعيد)..... = بغ.

٣- قتادة بن الفضل من غير شك ....= عو.

٤- سهيـــل ، من غير شك .... = عو.

ج - مالك بن مغول ، وعنه :

موسى بن عبد الرحمن المسروقي (مرسلاً) ..... = س.

ب- إسنـــاده :

- أبو بكر بن النضر بن أبي النضر البغدادي ، وقد ينسب لجده ، اسمه وكنيته واحد ، وقيل: اسمه محمد وقيل : أحمد ، وهو ثقة من الحادية عشرة ، (- ٢٤٥ هـ). / م د ت س.

(الكاشف ٣١٧/٣ ، التهذيب ٤٢/١٢ ، التقريب ٤٠٠/٢) .

- هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم ، أبو النضر البغدادي ، مشهور بكنيته ، ولقبه قيصر ، ثقة ثبت من التاسعة ، (- ٢٠٧ هـ) وله ٧٣ سنة . /ع .

(التهذيب ١١/ ١٨ ، التقريب ٢/ ٣١٤) .

- عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، ثقة مأمون ، أثبت الناس كتاباً في الثوري ، من كبار التاسعة ، (-١٨٢ هـ) . / خ م ت س ق .

(الكاشف ٢٣٠/٢ ، التهذيب ٣٤/٧ ، التقريب ٥٣٦/٢) .

- مالك بن مِغول - بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو - أبو عبد الله الكوفي ، ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، (- ١٥٩ هـ) . / ع .

(ترتيب ثقات العجلي ص ٤١٩ ، الكاشف ١١٦/٣ ، التهذيب ٢٢/١٠ ، التقريب ٢/ ٢٢٦) .

- طلحة بن مُصرِّف - بضم ففتح فكسر مع التشديد - بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي ، ثقة قارئ فاضل ، من الخامسة ، (- ١١٢ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ٢/ ٤٥ ، التهذيب ٢٥/٥ ، التقريب ٣٧٩/١) .

- أبو صالح ذكوان السمَّان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، كان يجلب الزيت إلى الكوفة / من الثالثة ، (- ١٠١ هـ) . / ع .

(الكاشف ١/ ٢٩٧ ، التهذيب ٢١٩/٣ ، التقريب ٢٣٨/١) .

- أبو هريرة ، عبد الرحمن بن صخر، صاحب رسول الله ﷺ، مضى في الحديث(١) .

- سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري ، أبو سعيد الخدري ، له ولأبيه صحبة ، استصغر يوم أحد ، ثم شهد ما بعدها ، وروى الكثير (٥٣هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(التقريب ٢٨٩/١ ، الرياض ص ١٠٠) .

ج- درجـــته :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد انتقد الدارقطني الإمام مسلماً في رواية هذا الحديث في صحيحه من جهتين :

الأولى : أن الإسناد الأول قد وقع فيه الاختلاف بين أصحاب مالك بن مِغول ، فعبيد الله الأشجعي يرويه عنه متصلاً ، وتابعه على ذلك مسروق بن المَرزبان عـن أبيه ، في حـين أن أبا أسامة وآخرين يروون الحديث عن مالك مرسلاً .

الثانية : إن إسناد مسلم الثاني من طريق الأعمش فيه علتان:

أ- كونه اختلف فيه على الأعمش ، فقيل : عن أبي صالح ، عن جابر أيضاً .

ب- شك الأعمش هل يروي أبو صالح الحديث عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد .

وقد أجاب أبو مسعود الدمشقي وابن الصلاح والنووي على انتقاد الدارقطني رغم أنـه أورد تعقبه هذا من غير ترجيـح صريـح بما حاصلـه أن الوصـل مقـدم علـى الإرسـال ، وأن الحديث الذي رواه بعض الثقات موصولاً وبعضهم مرسلاً فإن الحكم لرواية الوصل ، سـواء كان روايها أقل عدداً من راوي الإرسـال أو مسـاوياً ؛ لأنهـا زيـادة ثقـة ، والأشـجعي ثقـة مُجَوِّد، وقد تابعه غيره ، **فتقدم روايته الموصولة على المرسلة** .

ونسب النووي ذلك إلى الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققين .

وأما الاختلاف على الأعمش بروايتـه عنـه مـن حديـث جـابر ، وشـكه في صحابيّـه ، فأجاب عنه ابن الصلاح بأنه غير قادح في متن الحديث فإنه شك في عـين الصحـابي الـراوي له، وذلك غير قادح ؛ لأن الصحابة كلهم عدول .

وذكر النووي أن ذلك متقرر لدى المحدثين في الثقات من الرواة عامة ، فكيف والانتقاد متعلق بالصحابة ، وهم كلهم عدول ؛ فلا ضرر في عدم تعيين الراوي منهم .

انظر : (صيانـة صحيـح مسـلم ص ١٧٧ ، إكمـال إكمـال المعلـم ١/ ١١٤ ، مكمـل إكمال الإكمـال ١/ ١١٤ ، شـرح النـووي علـى مسـلم ١/ ٢٢٣ ، المنهـاج ١/ ٢٢٣ ، بـين الإمامين ص١٢) .=

١٧- حديث :

قال[١] : وأخرج عن عمرو بن مسلم ، عن ابن المسيب ، عن أم سلمة - رضي الله تعالى عنها[٢] - عن النبي ﷺ إذا دخل العشر .

وصوابه موقوف ، وقد[٣] تركه البخاري .

قال أبو مسعود : وهذا : أخرجه [من حديث][٤] غندر ويحيى بن أبي كثير[٥] عن شعبة ، عن مالك مسندا مُجَوَّدا [٦]، وإنما كان مالك

وبهذا يتعين أنه ليس لانتقاد الدارقطني لمسلم على هذا الحديث أثر في سنده ولا في متنه.

(١) أي الدارقطني ، ولم أقف على قوله هذا في كتاب (التتبع) .

(٢) قوله : (عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها) ليس في : ك .

(٣) لفظ (قد) : ليس في ك .

(٤) لفظ (من حديث) : ليس في : ت ، وأثبته من : ك .

(٥)كذا في ت ، ك : (يحيى بن أبي كثير) ، وهو سهو ، ففي صحيح مسلم ، وسنن ابن ماجه وسنن الدار قطني : يحيى بن كثير بن درهم العنبري ، وهو الموافق لمصادر ترجمته، فهو يحيى بن كثير بن درهم العنبري مولاهم ، أبو غسان البصري ،(- ٢٠٦ هـ) . / ع . (التهذيب ٢٦٦/١١ ، التقريب ٣٥٦/٢) .

(٦) قال الإمام مسلم في كتاب الأضاحي من صحيحه (١٥٦٥/٣) حديث : ٤١ : وحدثني حجاج بن الشاعر ، حدثني يحيى بن كثير العنبري أبو غسان ، حدثنا شعبة ، عن مالك بن أنس ، عن عمر بن مسلم، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة ؛ أن النبي ﷺ قال:(إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي، فليمسك عن شعره وأظفاره).

قال : وحدثنا أحمد بن عبد الله بن الحكم الهاشمي ، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن مالك بن أنس ، عن عمر أو عمرو بن مسلم ، بهذا الإسناد نحوه .

بآخره لا يسنده . [1]

وأخرجه أيضاً من حديث سعيد بن أبي هلال[2] ، ومحمد بن عمرو[3] ، عن عمرو بن مسلم - عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - عن النبي ﷺ .

---

(١) قال مسلم (٣/ ١٥٦٥ ح ٣٩) : حدثنا ابن أبي عمر المكي ، حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أم سلمة ؛ أن النبي ﷺ قال : (إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي ؛ فلا يمس من شعره وبشره شيئاً) .

قيل لسفيان : فإن بعضهم لا يرفعه . قال : لكني أرفعه .

ثم قال : وحدثناه إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا سفيان ، حدثني عبد الرحمن بن حميد ابن عبد الرحمن بن عوف ، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة ، ترفعه ، قال : (إذا دخل العشر ، وعنده أضحية يريد أن يضحي ، فلا يأخذن شعراً ، ولا يقلمن ظفراً).

(٢) هو سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم ، أبو العلاء المصري ، وثقه الأكثرون ، من السادسة ، (- ١٣٥ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ١/ ٣٧٤ ، التهذيب ٤/٩٤ ، التقريب ١/٣٠٧ ، الهدي ص ٤٠٦).

(٣) قال مسلم في صحيحه (١٥٦٦/٣ ح ٤٢) : وحدثني عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي ، حدثنا محمد بن عمرو الليثي ، عن عمر بن مسلم بن عمار بن أكيمة الليثي، قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول : قال رسول الله ﷺ : (من كان له ذبح يذبحه ، فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذن من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي) .

ثم قال مسلم : حدثني الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا أبو أسامة ، حدثني محمد بن عمرو حدثنا عمرو بن مسلم بن عمار الليثي، قال : كنا في الحمام، قبيل الأضحى، فأطلى فيه ناس -يعنى أزالوا الشعر بالنورة- فقال بعض أهل الحمام : إن سعيد بن المسيب يكره=

وكذلك أخرجه من حديث ابن عيينة ، عن عبد الرحمن بن حميد ابن عبد الرحمن بن عوف [1]، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ .

قال أبو مسعود : وهذا حديث قد أسنده جماعة غير من ذكرهم مسلم ، ووثقه جماعة . [2]

=هذا أو ينهى عنه ، فلقيت سعيد بن المسيب ، فذكرت ذلك له ، فقال : يا ابن أخي ، هذا حديث قد نسي وترك . حدثتني أم سلمة ، زوج النبي قالت : قال رسول الله ﷺ .... بمعنى حديث معاذ عن محمد بن عمرو .

ثم قال : وحدثني حرملة بن يحيى ، وأحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب، قالا: حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني حيوة ، أخبرني خالد بن يزيد ، عن سعيد ابن أبي هلال، عن عمر بن مسلم الجُنْدعي ، أن ابن المسيب أخبره ، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرته . وذكر النبي ﷺ بمعنى حديثهم .

- ومحمد بن عمرو هو : ابن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، ذكر الذهبي أن حديثه في عمر أو الحسن ورواية مسلم عنه في المتابعات ، وهو من السادسة (- ١٤٥ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الجرح ٨/٣٠ ، الكبير ١/١٩١ ، العلل ١/٢٣٦ ، المدخل ت : ٣٠٣٨ ، الميزان ٨/٣٠ ، االنبلاء ٦/ ١٣٦ ، الكاشف ٨٤/٣٣، التهذيب ٩/٣٧٥ ، التقريب ٢/١٩٦) .

(١) الزهري المدني ، ثقة من السادسة ، (- ١٣٧ هـ) . / ع .

(الكاشف ٢/١٦٢ ، التهذيب ٦/١٦٤، التقريب ١/٤٧٨) .

(٢) حديث عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة :

أ- تخريجــه :

أخرجه : (م د ت س ق مي حم طش قط هق) .=

=مسلم في كتاب الأضاحي من صحيحه ، من طريق عبد الرحمن بن حميد ، وعمر بن مسلم ، عن ابن المسيب به كما سبق .

وأبو داود (٩٤/٣ ح ٢٧٩١) عن عبيد الله بن معاذ ، ثنا أبي ، ثنا محمد بن عمرو، ثنا عمرو بن مسلم به .

والترمذي (١٠٢/٤ ح ١٥٢٣) عن أحمد بن الحكم البصري ، حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة ، عن مالك بن أنس ، عن عمرو ، أو عمر بن مسلم به .

والنسائي (٢١١/٧ ، ٢١٢) عن سليمان بن سلم البلخي ، قال : حدثنا النضر وهو ابن شميل ، قال : أنبأنا شعبة ، عن مالك بن أنس به . وعن محمد بن عبد الله بن عبدالحكم، عن شعيب ، قال : أنبأنا الليث ، قال : حدثنا خالد بن يزيد عن أبي هلال، عن عمرو بن مسلم به. وعن علي بن حجر قال : أنبأنا شريك ، عن عثمان الأحلافي، عن سعيد بن المسيب مقطوعاً به. وعن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني عبدالرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن سعيد بن المسيب به.

وابن ماجه (١٠٥٢/٢ ح ٣١٤٩) عن هارون بن عبدالله الحمال ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الرحمن بن حميد ، عن ابن المسيب به . وحديث : ٣١٥٠ من طريق محمد ابن بكر البرساني ، وأبي قتيبة ، ويحيى بن كثير ، كلهم عن شعبة ، عن مالك بن أنس ، عن عمرو بن مسلم به .

والدارمي (٣/٢ ح ١٩٥٣ ، ١٩٥٤) من طريق سعيد بن أبي هلال ، وعبد الرحمن ابن حميد ، عن سعيد بن المسيب به .

وأحمد (٢٨٩/٦) عن سفيان بن عيينة ، عن عبد الرحمن بن حميد ، سمع سعيد بن المسيب به .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٨١/٤) عن إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا بشر ابن ثابت البزاز ، قال : ثنا شعبة ، عن مالك بن أنس ، عن عمرو بن مسلم به . وعن ربيع الجيزي ، قال : ثنا أبو صالح ، ، قال : ثنا الليث ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن عمرو بن مسلم به .=

=ورجح حديث عائشة – وفيه فتل قلائد الهدي مع عدم اجتناب الرسول شيئاً مما يجتنبه المحرم – على حديث أم سلمة ، وذكر أنه قد طعن في إسناد حديث مالك ، فقيل : إنه موقوف على أم سلمة رضي الله عنها.

والدارقطني (٢٨٧/٤ ح ٢٦) من طريق يزيد بن سنان ، نا يحيى بن كثير بن درهم ، نا شعبة ، عن مالك بن أنس ، عن عمرو بن مسلم به .

وتوضيح طرق الحديث من خلال ما سبق حسب التالي :

١– أم سلمة ، عنها : ابن المسيب ، عنه :

أ– عمرو بن مسلم ، عنه :

١– محمد بن عمرو .... = م د

٢– مالك بن أنس ، عنه : شعبة .... = م ت س ق طش قط

٣– سعيد بن أبي هلال .... = م س مي طش

ب– عبدالرحمن بن حميد ، وعنه : سفيان بن عيينة .... = م س ق مي حم

٢– **ابن المسيب عنه عثمان الأحلاقي** ، وعنه : شريك ، مقطوعا على سعيد = س

٣– **أم سلمة موقوفاً عليها** : قال الطحاوي : بل قد طعن في إسنادحديث مالك ، فقيل : إنه موقوف على أم سلمة رضي الله عنها .

ب – إسنـــــاده :

– أحمد بن عبد الله بن الحكم بن أبي فروة الهاشمي ، يعرف بابن الكردي ، أبو الحسين البصري ، ثقة من العشرة . (– ٢٤٧ هـ) . / م ت س .

(الكاشف ٦١/١ ، التهذيب ٤٧/١ ، التقريب ١٨/١) .

– محمد بن جعفر المدني البصري ، المعروف بغندَر ، ثقة صحيح الكتاب ، من أثبت الناس في شعبة إلا أن فيه غفلة ، من التاسعة ، (– ١٩٣ هـ) أو (– ١٩٤ هـ) . / ع .

(الكاشف ٩٣/٣، التهذيب ٩٦/٩، التقريب (١٥١/٢).

– شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم ، أبو بِسْطَام ، الواسطي ثم البصري قال الثوري : هو أمير المؤمنين في الحديث ، (– ١٦٠ هـ) . / ع .

(الكاشف ١١/٢ ، التهذيب ٣٣٨/٤ ، التقريب ٢٥١/١) .

– مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، مضى في الحديث (٥) .=

=- عمرو بن مسلم بن عمارة بن أُكَيمة - بالتصغير - الجندعي الليثي المدني ، وقيل : اسمه عمر .

وقد أسند الخطيب في (الموضح) عن ابن معين أنه قال : عمرو بن مسلم ، وعمر ، وعمار، يختلفون في اسمه .

وذكر ابن حجر أن ابن حبان ادعى أن الذي روى عنه الزهري اسمه عمرو بن مسلم ابن أكيمة ، وأن الذي روى عنه مالك وغيره أخوه عمر بن مسلم ، ثم قال : ولم يوافقه أحد علمته على ذلك .

ونقل ابن حجر أيضاً أن ابن خزيمة قال : قال لنا محمد بن يحيى - يعني الذهلي - : ابن أكيمة هو عمار ، ويقال : عامر ، والمحفوظ عندنا عمار ، وهو جد عمرو بن مسلم الذي روى عنه مالك بن أنس ، ومحمد بن عمرو بن علقمة حديث أم سلمة :(إذا دخل العشر) . أ هـ .

وقد وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق من السادسة . /م عه .

(الجرح ٢٥٩/٦ ، رجال مسلم ل ٧ أ ، الموضح ٢٨٧/٢ ، الإكمال ١٠٩/١ ، الكاشف ٣٤٣/٢ ، التهذيب ٤١١/٧ ١٠٤/٨، التقريب ٧٩/٢) .

- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو القرشي المخزومي ، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية ، اتفقوا على أن مرسلاته من أصح المراسيل ، مات بعد التسعين ، وقد ناهز الثمانين / ع .

= (الكاشف ١/ ٣٧٢ ، التقريب ٣٠٦/١) .

- أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن المغيرة بن مخزوم المخزومية أم المؤمنين ، تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة سنة أربع ، وقيل ثلاث ، وعاشت بعد ذلك ستين سنة (٦٢ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الاستيعاب ١٩٣٩/٤، الكاشف٤٨٣/٣ ، الإصابة ٢٢١/٨ ، التقريب ٦١٧).=

١٨ - حديث :

قال أبو الحسن[١]: وكان في الكتاب مما تركه ، كان قد أخرج في الطهارة عن عمر الرِّياحي ، عن يزيد بن زُرَيع ، عن روح بن القاسم ،

ج - درجتـــه :

مما مضى يظهر أن الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد استدرك الدارقطني على مسلم بأن الصواب وقفه ، وأن البخاري قد ترك ذكره في صحيحه من أجل ذلك .

وأجاب أبو مسعود بأنه روى عن مالك نفسه مسنداً مجوداً ، وأنه إنما كان بآخره لا يسنده، كما أنه أسنده جماعة غيره .

ولو لم يسنده غير مالك بل أسنده بعض أصحابه دون بعض ، والمسند له ثقة كان رفعه زيادة من ثقة يعمل بها ، فكيف وجماعة من الثقات يروونه مرفوعاً .

وبهذا يتبين أن انتقاد الدارقطني على مسلم لا صحة له .

أماأن البخاري ترك ذكره في صحيحه فلا حجة فيه على مسلم ؛ لأمرين :

الأول : أن البخاري لم يذكره أيضاً موقوفاً والدارقطني قد صحح وقفه ، وعلى فرض صحة وقفه فله حكم الرفع ؛ لأن المنع من أخذ الشعر في أيام العشر مع الحث على ذلك في الأصل من شأن الشارع ﷺ .

الثاني : أن البخاري لم يلتزم بإخراج كل حديث صحيح حتى يكون تركه لرواية حديث دليلاً على عدم صحته ، وذلك مقرر في كتب المصطلح .

(١) قال الدارقطني في كتابه (التتبع ص ١٦٨) : أخرج مسلم عن أحمد بن الحسن بن خراش ، عن يزيد بن زُريع ، عن رَوح بن القاسم ، عن سهيل ، عن الرياحي عمر ابن عبد الوهاب ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها .=

عن سهيل [1]، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ (إنما أنا لكم مثل الوالد) [2].

قال : وقد وهم فيه الرياحي ، خالفه أميه بن بِسطام [3]، رواه عن يزيد بن زريع ، عن روح ، عن ابن عجلان [4]وهو الصواب .

=قال : وهذا غير محفوظ عن سهيل ، وإنما هو حديث ابن عجلان ، حدث به الناس عنه، منهم : روح بن القاسم ، كذلك قال أمية بن يزيد .

ويلاحظ : أن في السند تقديماً وتأخيراً ، وصوابه سياق السند في صحيح مسلم ، كما أن قوله : (أمية بن يزيد) مصحفة عن (أمية عن يزيد) .

(١) في ت : (سهل) ، وما أثبته من : ك ، وصحيح مسلم .

(٢) قال مسلم في صحيحه (١/٢٢٤ ح ٦٠) : وحدثنا أحمد بن الحسن بن خِراش ، حدثنا عمر بن عبد الوهاب ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا روح ، عن سهيل ، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : (إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها)

وقد أورده شاهداً لحديث سلمان وأبي أيوب .

(٣) هو أمية بن بِسطام العيشي ، أبو بكر البصري ، ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه الذهبي ، قال أبو حاتم : محله الصدق ،ومحمد بن مِنهال أحب إلي منه ،(-٢٣١ هـ) . خ م س . (الكاشف ١/١٣٨ ، التهذيب ١/٣٧٠ ، التقريب ١/٨٣) .

(٤) هو محمد بن عجلان المدني القرشي ، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة ، ثقة، ولكن يُتقى من حديثه ما قال فيه : عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، لاختلاط حديث المقبري عليه ، كما يتقى حديثه عن نافع ؛ لا ضطرابه فيه ، كما قال القطان والعقيلي، وهو من الخامسة (- ١٤٨ هـ) . / خت م عه .=

قال أبو مسعود : هذا لم يروه في كتابه بحال ، وإذا كان قد تركه كما قال ؛ فلا معنى لنسبته إلى الوهم في هذا . [1]

=(العلل ١/٣٥ ، ٢١٣ ، ٢٧٣ ، التاريخ الكبير ١/١٩٦ ، التاريخ لابن معين ٣/١٩٥ ، الجرح ٨/٤٩، الثقات ٧/٣٨٦ ، المغني ٢/٦١٣، الميزان ٣/٦٤٤ ، ٢/ ١٩٠ ، طبقات المدلسين ص ٣٢) .

(١) حديث عمر الرياحي ، عن يزيد ، عن روح بن القاسم ، عن سهيل ، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً :

أ- تخريجه :

أخرجه (م د س ق مي شفع حم حميدي خز طش حب هق بغ) .

مسلم كما سبق .

وأبو داود (١/٣ ح ٨) عن عبد الله بن محمد النفيلي ، ثنا ابن المبارك ، عن محمد بن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ: (إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم ، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، ولا يستطب بيمينه) ، وكان يأمر بثلاثة أحجار ، وينهى عن الروث والرِمَّة .

والنسائي (١/٣٨) عن يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا يحيى -يعني ابن سعيد - عن محمد بن عجلان ، قال : أخبرني القعقاع به ، بمثل لفظ أبي داود .

وابن ماجه (١/١١٤ ح ٣١٣) عن محمد بن الصباح ، أنا سفيان بن عيينة ، عن ابن عجلان عن القعقاع به نحوه .

والدارمي (١/١٣٨ ح ٦٨٠) عن زكريا بن عدي ، ثنا ابن المبارك ، عن ابن عجلان، عن القعقاع به نحوه .

والشافعي ، كما في ترتيب مسنده (١/٢٨ ح ٦٤) عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم به بنحوه .

وأحمد (٢/٢٤٧) عن سفيان ، ثنا ابن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم به نحوه ، لكن لم يذكر فيه الأحجار والروث والرمة .=

=و(٢٥٠/٢) عن يحيى بن سعيد ، ثنا ابن عجلان حدثني القعقاع بن حكيم به نحوه .

والحميدي (٤٣٤/٢ ح ٩٨٨) عن سفيان ، قال : ثنا محمد بن عجلان ، عن القعقاع به بلفظه .

وابن خزيمة (٤٣/١ ح ٨٠) عن محمد بن بشار ، نا يحيى بن سعيد ، نا ابن عجلان، عن القعقاع به بمعناه .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢١/١) عن ابن أبي داود ، قال : ثنا ابن أبي مريم / قال : ثنا أبو غسان ، قال : حدثني ابن عجلان ، عن القعقاع به في الأمر بالاستجمار بثلاثة أحجار .

وعن علي بن عبدالرحمن بن محمد بن المغيرة الكوفي ، قال : ثنا عفان ، قال : ثنا وهيب ، عن ابن عجلان ، قال : ثنا القعقاع بن حكيم به في الأمر بالاستجمار بثلاثة أحجار .

ومن طريق ابن عيينة ووهيب وصفوان ، عن ابن عجلان ، عن القعقاع به في النهي عن الاستجمار بروث أو رِمَّة .

وابن حبان كما في (الموارد ص ٦٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠) من طريق يحيى بن سعيد ، ووهيب ، وحيوة والليث ، عن ابن عجلان ، عن القعقاع به .

والبيهقي (٩١/١) من طريق أبي النضر ، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، عن ابن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم به نحوه .

والبغوي في شرح السنة (٣٥٦/١ ح ١٧٣) من طريق الشافعي بسنده نحوه ، وقال : هذا حديث صحيح .

وتوضيح ذلك حسب التالي :

أبو هريرة ، وعنه أبو صالح ، وعنه القعقاع ، عنه :

أ- سهيل = روح بن القاسم وعنه يزيد بن زريع وعنه الرياحي .... = م

ب- محمد بن عجلان وعنه : ١- روح بن القاسم .... = قط

٢- عبد الله بن المبارك .... = د

٣- يحيى بن سعيد .... = س خز حب . =

٤- ابن عيينة .... = ق شفع حم حميدي بغ

٥- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار .... = هق

٦- وهيب .... = طش حب

٧- حيوة .... = حب

٨- الليث .... = حب

٩- أبو غسان .... = طش

١٠ - صفوان - هو ابن عيسى .... = طش

ب- إسنـــاده :

أحمد بن الحسن بن خِراش البغدادي ، أبو جعفر ، وثقه الخطيب ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وهو من الحادية عشرة ، (-٢٤٢ هـ) ، وله ستون سنة . / م ت .

(الجرح ٤٨/٢ ، الكاشف ٥٥/١ ، التهذيب ٢٤/١ ، التقريب ١ /١٣) .

- عمر بن عبدالوهاب بن رياح بن عبيدة - بفتح أوله - الرياحي البصري ، ثقة من العاشرة . (- ٢٢١/هـ). / م س .

الكاشف (- ٣١٧/٢ ، التهذيب ٤٧٩/٧ ، التقريب ٦٠/٢) .

- يزيد بن زريع البصري ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٣) .

- رَوح بن القاسم التميمي العنبري ، أبو غياث البصري ، ثقة حافظ ، من السادسة، (-١٤١ هـ) ، وقيل غير ذلك . / خ م د س ق .

(الكاشف ٣١٤/١ ، التهذيب ٢٩٨/٣ ، التقريب ٢٥٤/١).

- سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ، أبو يزيد المدني .

وثّقة بعض الأئمة مطلقاً كابن سعد ، وأحمد ، وجرّحه بعضهم كابن معين ، وقيد بعضهم جرحه بحال الاختلاط ، حيث ساء حفظه آخر عمره وهو في العراق .

وعلى هذا فهو ثقة في حديثه قبل الاختلاط ، وحديثه في العراق بعد الاختلاط ، وقد روى له البخاري مقروناً بغيره وتعليقاً .

وذكر الحاكم أبو عبد الله أن مسلماً جهد في إخراجه ، وقرنه في أكثر رواياته بحافظ لا يدافع حفظه ، فسلم بذلك من قول من نسبه إلى سوء الحفظ ، وهو من السادسة ، مات في خلافه المنصور سنة ١٣٨ هـ ، وقيل بعد ذلك . / ع . =

= (التاريخ ٣/٢٣٠ ، الجرح ٤/٢٤٦ ، الكبير ٤/١٠٤ ، الثقات ٦/٤١٦ ، المدخل، ترجمه : ٣٠٤٥ ، الميزان ٢/٢٤٣ ، ٤/٣٠١ ، المغني ١/٢٨٩ ، الكاشف ١/٤٠٩، التهذيب ٤/٢٦٣ ، التقريب ١/٣٣٨ ، الاغتباط ص ٣٧٥ ، الكواكب ص ٢٤١) .

- القعقاع بن حكيم الكناني المدني ، ثقة من الرابعة . / بخ م عه .

(الكاشف ٢/٤٠٢ ، التهذيب ٨/٣٨٣ ، التقريب ٢/١٢٧) .

- أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (١٦) .

- أبو هريرة الصحابي الشهير ، مضى في الحديث (١) .

ج - درجته :

مما مضى يظهر أن الحديث رجال إسناده ثقات ، سوى سهيل بن أبي صالح ، فنسب إلى الاختلاط آخر عمره .

لكن الدراقطني رجح أنه غير محفوظ ، وأن الصواب كونه من حديث ابن عجلان، وليس من حديث سهيل بن أبي صالح .

وقد نقل النووي في شرحه على مسلم (٣/١٥٨) عن أبي الفضل حفيد أبي سعيد الهروي أن الخطأ فيه من عمر بن عبد الوهاب الرياحي ؛ لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان ، عن القعقاع ، وليس لسهيل في هذا الحديث ذكر ، رواه أمية بن بسطام ، عن يزيد بن زريع على الصواب ، عن روح ، عن ابن عجلان ، عن القعقاع به .

وقد أجاب عن ذلك أبو مسعود الدمشقي بأن مسلماً لم يروه في كتابه بحال وأنه إذا كان مسلم ترك روايته لا معنى لنسبته إلى الوهم .

بينما أجاب النووي بأن ما ذكره الدارقطني لا يظهر قدحه ، إذ إنه محمول على أن سهيلاً وابن عجلان سمعاه جميعاً ، واشتهرت روايته عن ابن عجلان ، وقَلَّت عن سهيل .

ولعل الراجح أن ماذهب إليه الدارقطني وأبو الفضل هو الصواب وما ذكره النووي احتمال وإن كان وارداً إلا أن كون أكثر من عشرة من الرواة لا يرونه إلا عن ابن عجلان ولا يذكرون سهيل بن أبي صالح فيه، ومنهم أئمة حفاظ كابن عيينة وابن المبارك ويحيى=

١٩ - حديث :

[قال][1] أبو الحسن[2] : وأخرج أيضاً عن غُندر ، عن شعبة ، عن قتادة ، زرارة ، عن سعد[3] بن هشام : أن النبي ﷺ أمر بقطع الأجراس .

وقال : ليس هذا عند شعبة ، إنما هو سعيد ، هكذا كتبه بخطه ، وبيّض بين سعد والنبي .

=ابن سعيد القطان ، يُشْعِر بأن في سند مسلم خطأ ، ذكر أبو الفضل أنه من عمر ابن عبدالوهاب الرياحي .

ولكن متن الحديث في غاية الصحة من طريق ابن عجلان ، وله عدة شواهد من حديث أبي أيوب الأنصاري عند مسلم (١/٢٢٤ ح ٥٩) ، والشافعي كما في ترتيب مسنده (١/٢٨ ح ٦٢) .

ومن حديث جابر عند مسلم (١/٢٢٤ ح ٥٨) ، وأبي عوانة (١/٢١٧) .

ومن حديث سلمان ، عند مسلم (١/٢٢٣ ، ٢٢٤ ح ٥٧) ، وأحمد (٥/٤٣٧ ، ٤٣٨).

وأما جواب أبي مسعود بأن مسلماً لم يروه في كتابه ، ونقله عن الدارقطني أنه قال : (وكان في الكتاب مما تركه) ، وأنه لا معنى لنسبة مسلم إلى الوهم وقد تركه ، فلعل ذلك راجع إلى تعدد نسخ صحيح مسلم ، وحذف هذا الحديث من بعضها دون بعض ، والعلم عند الله تعالى .

ومما يحسن التنبيه إليه أن مسلماً - رحمه الله - أورد هذا الحديث بهذا الإسناد شاهداً لما قبله من أحاديث سلمان ، وجابر ، وأبي أيوب ، ولم يعتمده وحده .

(١) لفظ (قال) من : ك .

(٢) لم أقف على قول الدارقطني هذا في (التتبع) .

(٣) في ت ، ك : (سعيد) ، ولعله سهو أو تصحيف من النساخ . =

قال أبو مسعود : وهذا حديث لم يخرجه مسلم أصلا بحال . وقد أخرج هذا الباب في كتاب اللباس[1] فأخرج حديث سهيل[2] عن أبيه، /عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ : (لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس) . [ت ق ٦٠ أ]

وأخرج في عقبه [3]حديث العلاء[4] ، عن

---

(١) باب : كراهة الكلب والجرس في السفر (٣/١٦٧٢ ح ١٠٣) .

(٢) في ت ، ك (سهل) بحذف ياء التصغير .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب اللباس ، باب كراهة الكلب والجرس في السفر (٣/١٦٧٢ ح ١٠٤) قال : وحدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، فقالوا : حدثنا إسماعيل - يعنون ابن جعفر - عن العلاء به .

وقد أخرجه أيضاً : أبو داود (٣/٢٥ ح ٢٥٥٦) عن محمد بن رافع ، ثنا أبو بكر ابن أبي أويس ، حدثني سليمان بن بلال ، عن العلاء به نحوه .

والنسائي في السير من الكبرى كما في التحفة (١٠/٢٢٢) عن علي بن حجر به .

وابن حبان كما في الإحسان (٧/١٠٢) من طريق ابن وهب ، عن سليمان بن بلال، عن العلاء به نحوه .

(٤) هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - أبو شبل المدني ، اختلف فيه ، فوثقه أكثر الأئمة كأحمد، وابن سعد والعجلي، والترمذي، وابن معين في رواية ،ولينه بعضهم كابن معين في رواية ، وأبي زرعة ، قال الخليلي : مدني مختلف فيه ؛ لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها .

والحاصل : أن جرحه متجه إلى ضبطه بانفراده أحياناً بأحاديث لا يتابع عليها لكنها قليلة كما تشير عبارات بعض الموثقين، فهو ثقة ربما وهم ، وهو من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين ومائة . / ز م عه . =

أبيه [1]، عن أبي هريرة رضي الله عنه ﷺ الجرس من مزامير الشيطان.

وأخرج في عقبة حديث أبي بشير الأنصاري[2] رضي الله تعالى عنه كنا مع النبي ﷺ فقال: (لا تبقين في رقبة بعير قلادة [3]من وتَر[4] إلا

=(التاريخ ٣/ ٢٦٢ ، تاريخ الدرامي ص ١٧٣ ، رواية الدقاق ص ١٠٧ ، الجرح ٣٥٧/٦ ، ترتيب ثقات العجي ص ٣٤٣ ، الثقات ٢٤٧/٥ ، الميزان ١٠٢/٣ ، الكاشف ٣٦١/٢ ، التهذيب ١٨٦/٨ ، التقريب ٩٣/٢) .

(١) هو عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني ، مولى الحرقة ، ثقة له أوهام ،من الثالثة. / ز م عه .

(الكاشف ١٩١/٢ ، التهذيب ٣٠١/٦ ، التقريب ٥٠٣/١) .

(٢) أبو بشير الأنصاري ، قيل اسمه : قيس بن عبيد ، صحابي ممن شهد الخندق، ومات بعد الستين ، يقال : جاوز المائة . / خ م د س . (التقريب ٣٩٥/٢)

(٣) أخرجه مسلم في باب : كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير من كتاب اللباس (١٦٧٢/٣ ح ١٠٥) ، قال : حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبدالله ابن أبي بكر ، عن عباد بن تميم ، أن أبا بشير الأنصاري أخبره ، أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، قال : فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً- قال عبد الله بن أبي بكر حسبت أنه قال - والناس في مبيتهم - :(لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت)، قال مالك: أرى ذلك من العين .

وعلق المحقق محمد فؤاد عبد الباقي : بأن معناه أن الراوي شك هل قال : قلادة من وتر أو قلادة فقط ، و لم يقيدها بالوتر ، وأشار إلى أنه هكذا بالشك في جميع النسخ .

وقد أخرجه أيضاً (البخاري ٦/ ١٤١ ح ٣٠٠٥) ، وأبو داود ٢٤/٣ ح ٢٥٥٢)، مالك (٩٣٧/٢ ح ٣٩) عن عبد الله به ، وأحمد (٢١٦/٥) مثل لفظ مسلم .

(٤) في ت ، ك : (وبَر) بالباء الموحدة ، وفي صحيح مسلم وغيره كما سبق (وتر) بالتاء المثناة ، وقد قال ابن حجر : قوله : (وتر) بالمثناة في جميع الروايات ، قال ابن الجوزي: ربما صحف من لا علم له بالحديث ، فقال : (وبر) بالموحدة ، قلت - أي ابن=

قطعت) . هذا جميع ما في الباب .

ولم يخرج حديث قتادة ، عن زرارة بحال لا [1]في هذا الموضع ولا في غيره من الكتاب .

قال أبو/ مسعود : وهذا حديث اختلف فيه على قتادة . [ك ق ٤ ب]

فرواه محمد بن بكر[2] ، وخالد بن الحارث[3] ، وغُنْدَر ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن سعد ،

=حجر - : حكى ابن التين أن الداودي جزم بذلك ، وقال : هو ما ينتزع من الجمال يشبه الصوف . قال ابن التين : فصحف . قال ابن الجوزي : وفي المراد بالأوتار ثلاثة أقوال : أحدها : أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتار القسي لئلا تصيبها العين بزعمهم ، فأمروا بقطعها بأن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئاً ، وهذا قول مالك . (الفتح ٦/ ١٤١ ، ١٤٢) .

(١) في ت ، ك : (إلا) ، والصواب حذف الهمزة في الأول ليستقيم المعنى .

(٢) هو محمد بن بكر بن عثمان البُرساني ، أبو عثمان البصري ، وثقة جمع من الأئمة كابن معين ، وأبي داود ، والعجلي ، وابن سعد ، وابن قانع ، وهو من التاسعة . (-٢٠٤ هـ) . / ع .

(تهذيب الكمال ١١٧٨/٣ ، التهذيب ٧٧/٩ ، ٧٨ ، ١٤٨/٢) .

(٣) في ت : (ابن الخلي) ، وفي ك : (الحري) ، وفي التحفة (١١ /٤٠٩) نقلا عن سنن النسائي الكبرى (ابن الحارث) ، وهو الموافق لما في تهذيب الكمال (٤٩٩/١،٣٥٢) من رواية خالد بن الحارث ، عن سعيد بن أبي عروبة ، دون خالد بن خلي ، فلم يذكر أنه روى عن سعيد ؛ فهو خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي ، أبو عثمان البصري ثقة ثبت ، (١٢٠هـ - ١٨٦ هـ) . / ع .

(الكاشف ٢٦٦/١ ، التهذيب ٨٢/٣ ، التقريب ٢١١/١) . =

عن عائشة[1] .

وتابع الجماعة سعيد بن بكير[2] ، عن قتادة في إسناده مثله .

ورواه الأنصاري[3] ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن زرارة،

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى كما في التحفة (١١/٤٠٩) عن أبي الأشعث ، عن خالد بن الحارث ، عن سعيد بن أبي عروبة به أن النبي ﷺ أمر بقطع الأجراس .

وأخرجه أحمد (٦/١٥٠) قال : ثنا محمد بن جعفر ، ثنا سعيد به ، أن رسول ﷺ أمر بالأجراس أن تقطع من أعناق الإبل يوم بدر .

(٦/٢٤٢) قال : ثنا ابن جريج ، عن بنانة مولاة عبد الرحمن بن حيان الأنصاري عن عائشة مرفوعاً بلفظ : (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس ، ولا تصحب رفقة فيها جرس)، ومعه قصة .

وابن حبان كما في الإحسان (٧/١٠٠ ، ١٠١) عن الحسن بن سفيان الشيباني، قال: حدثنا محمد بن المثنى ، قال حدثنا محمد بن جعفر ، مثل سند أحمد ولفظه .

(٢) في ت ، ك : (ابن بكير) ، ولعلها تصحفت عن بشير، إذ لم يذكر المزي فيمن روى عن قتادة من اسمه (سعيد بن بكير) بل ذكر (ابن بشير) ، وهو : سعيد بن بشير الأزدي مولاهم ، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشامي ، أصله من البصرة ، أو واسط ، أكثر من الرواية عن قتادة ، وهو ضعيف ، من الثامنة ، ذكر ابن حبان أنه كان رديء الحفظ، فاحش الغلط، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه ، (-١٦٨ أو ١٦٩ هـ) . / عه .

(النبلاء ٧/١٠٤ ، الكاشف ١/٣٥٦ ، التهذيب ٤/٩ ، التقريب ١/٢٩٢)

(٣) هو محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري ، القاضي ، ثقة من التاسعة ، (- ٢١٥ هـ) /ع .

(تهذيب الكمال ٣/١٢٢٥ ، الكاشف ٣/٦٤ ، التهذيب ٩/٢٧٤، التقريب ٢/١٨٠).

عن أبي هريرة ، أنبا أبو عمرو بن حمدان [1]، أنبا الحسن بن سفيان [2]، ثنا محمد بن المثنى[3] ، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، ثنا سعيد ، عن قتادة زرادة ، عن ابي هريرة - رضي الله عنه - قال : (لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس) .

عن زرارة صح

ورواه هشام الدستوائي[4] ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة تابع فيه الأنصاري ، عن سعيد . ووقفه العقدي[5] ، عن هشام .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيري ، الإمام المحدث الثقة النحوي البارع ، أكثر من الرواية عن الحسن بن سفيان ، (- ٢٨٣ - ٣٧٦ هـ).

(النبلاء ١٦ / ٣٥٦ ، الميزان ٤٥٧/٣ ، لسان الميزان ٣٨/٥ ، شذرات الذهب ٨٧/٣)

(٢) الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء ، الإمام الحافظ الثبت ، أبو العباس الشيباني الخراساني ، صاحب المسند ، (-٣٠٣ هـ) .

(الجرح ١٦/٣ ، التذكرة ٧٠٣/٢ ، الميزان ٤٩٢/١ ، لسان الميزان ٢١١/٢ الشذرات ٢٤١/٢) .

(٣) هو محمد بن المثنى بن عبيد العنزي ، أبو موسى البصري ، المعروف بالزَّمن، ثقة ثبت ، (١٦٠ هـ - ٢٥٢ هـ) . وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ٩٣/٣ ، التهذيب ٤٢٥/٩ ، التقريب ٢٠٤/٢) .

(٤) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٣) .

(٥) هو عبد الملك بن عمرو القيسي ، أبو عامر العَقَدي ، ثقة من التاسعة ، (-٢٠٤ هـ) وقيل : (٢٠٥هـ) . / ع .

(الكاشف ٢١٢/٢ ، التهذيب ٤٠٩/٦، التقريب ٥٢١/١).

وأسنده عبد الصمد[1] ، عن هشام [2].

---

(١) هو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم التنوري ، أبو سهل البصري ثقة وبخاصة في شعبة ، وهو من التاسعة . (- ٢٠٧ هـ / ع .

(الكاشف ١٩٦/٢ ، التهذيب ٣٢٧/٦ ، التقريب ٥٠٧/١) .

(٢) حديث الأمر بقطع الأجراس ، وأن الملائكة لا تصحب رفقة فيها كلب أو جرس.

أ - تخريجه :

أخرجه من حديث قتادة ، عن زرارة ، عن سعد بن هشام ، عن عائشة : (س حم حب) كما سبق في الحاشية (١) من صفحة (٢٨٥) .

وأخرجه من حديث سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : (م د ت ش حم حب) .

مسلم (١٦٧٢/٣ ح ١٠٣) من طرق بشر بن المفضل ، وجرير ، وعبد العزيز الدراوردي، عن سهيل به ، بلفظ : (لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس) ,

وأبو داود ٢٥/٣ ح ٢٥٥٥) عن أحمد بن يونس ، ثنا زهير ، ثنا سهيل به مثل لفظ مسلم والترمذي (٢٠٧/٤ ح ١٧٠٣) عن قتيبة ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن سهيل به مثل لفظ مسلم . وابن أبي شيبة (٢٢٨/١٢ ح ١٢٦٣٨) عن وكيع ، قال : ثنا شريك، عن سهيل به نحوه .

وأحمد (٢٦٣/٢ ، ٥٣٧) عن أبي كامل وهاشم ، قالا : ثنا زهير ، ثنا سهيل به نحوه.

(٣١١/٢) عن خلف بن الوليد ، ثنا خالد ، عن سهيل به نحوه .

(٣٢٧/٢) عن عبد الصمد ، ثنا حماد ، عن سهيل به نحوه من غير ذكر الكلب .

(٣٤٣/٢) عن عفان ، ثنا أبو عوانة ، عن سهيل به نحوه .

(٣٩٢/٢) عن أسود بن عامر ، ثنا شريك ، عن سهيل به نحوه ، دون ذكر الكلب .

(٤٤٤/٢) عن وكيع ، قال : حدثني شريك ، عن سهيل به نحوه .=

=وابن حبان كما في الإحسان (١٠١/٧) عن الفضل بن الحباب ، قال : حدثنا مسدد ابن مسربل ، قال : حدثنا خالد بن عبدالله ، عن سهيل به نحوه .

وأخرجه من حديث قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن أبي هريرة /: (د ش حم) .

أبو داود (٦٨/٤ ح ٤١٣٠) عن محمد بن بشار ، ثنا أبو داود ، ثنا عمران ، عن قتادة به بلفظ : (لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر) .

وابن أبي شيبة (٢٢٩/١٢ ح ١٢٦٤٣) عن وكيع ، قال / ثنا هشام الدستوائي ، عن قتادة به بلفظ / (الملائكة لا تصحب رفقة فيها جرس) .

وأحمد (٣٨٥/٢ ، ٤١٤) عن علي ، وعفان عن معاذ بن هشام ، ثنا أبي ، عن قتادة به بلفظ : (لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس) .

وأخرجه من حديث العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة (م د س حب) كما سبق في الحاشية (٦) من صفحة (٢٦٣) .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

أ- عائشة وعنها: ١- سعد بن هشام مرسلا عنه زرارة عنه قتادة شعبة عنه غندر =قط.

٢- سعد بن هشام موصولاً وعنه زرارة وعنه قتادة وعنه :

أ- ابن أبي عروبة وعنه :

١- محمد بن بكر .... = الدمشقي.

٢- خالد بن الحارث .... = س.

٣ - غندر .... = حم حب.

ب- سعيد بن بشير .... = الدمشقي

٣- بنانة مولاة عبد الرحمن الأنصاري ، وعنها : ابن جريج.....= حم

ب- أبو هريرة وعنه: ١- أبوصالح وعنه سهيل بن أبي صالح وعنه :

أ- بشر بن المفضل .... = حم

ب- جرير ....= حم

ج- عبد العزيز الدراوردي ....= حم

د- زهير ، عنه : أبو كامل وعلي .... = حم د

هـ- خالد ، عنه : خلف بن الوليد .... = حم

و- حماد ، وعنه : عبد الصمد .... = حم

ز- أبو عوانة ، وعنه : عفان .... = حم

ح- شريك ، عنه : أسود بن عامر ووكيع .... = حم

٢- عبد الرحمن الحرقي وعنه ابنه العلاء وعنه:

أ = إسماعيل بن جعفر .... = م س

ب- سليمان بن بلال .... = حب

٣- زرارة ، وعنه : قتادة ، وعنه :

أ - ابن أبي عروبة وعنه :

١- محمد الأنصاري .... = قط

٢- هشام الدستوائي ، وعنه :

أ - أبو عامر العقدي موقوفاً .... = قط

ب- عبد الصمد موصول....= قط

ب- عمران ....=

ج- هشام الدستوائي = ١- وكيع ....= حم

٢- معاذ بن هشام ..= حم

ب- إسنـــاده :

١- الإسناد الذي انتقده الدارقطني :

- غُنْدَر محمد بن جعفر البصري ، ثقة صحيح الكتاب ، من أثبت الناس في شعبة ، مضى في الحديث (١٧) .

- شعبة بن الحجاج الواسطي ، أمير المؤمنين في الحديث ، مضى في الحديث (١٧) .

- قتادة بن دعامة السَّدوسي ، ثقة ثبت يدلس ، مضى في الحديث (٢) .

- زُرَارة بن أوفى العامري الحرَشي ، أبو حاجب البصري قاضيهـا ، ثقـة عـابد ، من الثالثة / مات فجأة في الصلاة سنة ٩٣ هـ . / ع .

(الكاشف ٣٢١/١ ، التهذيب ٣٢٢/٣ ، التقريب ١/ ٢٥٩) .

- سعد بن هشام بن عامر الأنصاري المدني، ثقة من الثالثة، استشهد بأرض الهند./ع.

(الكاشف ٣٥٤/١ ، التهذيب ٤٨٣/٣ ، التقريب ٢٨٩/١) .=

=٢- الإسناد الذي أخرجه مسلم :

- بشر بن المفضَّل بن لاحق الرَّقاشي ، أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثامنة ، (-١٨٦ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ١٥٧/١ ، التهذيب ٤٥٨/١ ، التقريب ١٠١/١) .

- سهيل بن أبي صالح ، أبو يزيد المدني ، ثقة في حديثه قبل الاختلاط ، مضى في الحديث (١٨) .

- أبو صالح ذكوان السَّمان المدني ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (١٦) .

- أبو هريرة ، الصحابي الجليل ، مضى في الحديث (١) .

ج - درجته :

رجال كلا الإسنادين ثقات ، غير أن الإسناد الأول مرسل .

و لم أقف عليه مرسلاً ، بل وجدته مرفوعاً عن قتادة به من حديث عائشة كما سبق في الحاشية (١) من الصفحة (٢٨٥) ، وقد عنعن قتادة .

وقد اختلف فيه - كما ذكر أبو مسعود - على قتادة .

فرواه عنه موصولاً من حديث أبي هريرة : ابن أبي عروبة ، وعمران ، وهشام الدستوائي.

ورواه عنه مرسلاً : شعبة ، كما نقل الدارقطني . وقد ذكر في (تهذيب الكمال ٤٢٨/١) أن زرارة بن أوفى روى عن عائشة ، وأن المحفوظ أن بينهما سعد بن هشام .

وأما الاختلاف عليه في صحابي الحديث فلا يقتضي ضعف الحديث ؛ لعدالة جميع الصحابه، ولاحتمال حصول روايته على الوجهين ، يؤيد ذلك اختلاف لفظ حديث أبي هريرة عن لفظ حديث عائشة ، ففي الأول نفي صحبة الملائكة من معهم جرس أو كلب، وفي الثاني الأمر بقطع الأجراس .

لكن قتادة عنعن وهو مدلس ، مما يقتضي ضعف رواية قتادة .

وقد صحح هذا الحديث الإمام الترمذي ، وأخرجه مسلم في صحيحه من غير طريق قتادة .=

٢٠ - حديث :

قال أبو الحسن[(١)] : وحديث طارق الأشجعي رضي الله تعالى عنه : (أمرت أن أقاتل الناس) صوابه : (من وحد الله) .

قال / أبو مسعود : هذا مما أوهم فيه ابن عمر على مسلم، إنما أخرج مسلم في كتاب الإيمان حديث شعبة ، عن واقد بن محمد بن زيد [ت ق ٦٠ ب]

=وقال الشيخ الألباني في الأحاديث الصحيحة (٤/٤٩٤): وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، يعني حديث سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، به .

وأما انتقاد الدارقطني لمسلم بأنه أخرجه من حديث شعبة عن قتادة ، وهو من حديث سعيد، عن قتادة ، **فلا يسلم له** ، كما ذكر أبو مسعود ، إذ لم يخرجه مسلم من رواية قتادة فالوهم من الدارقطني ، والانتقاد عليه .

وأما متن الحديث فهو صحيح من حديث أبي هريرة وله عدة شواهد تزيده قوة :

١- من حديث أم حبيبة مرفوعاً : عند أبي داود (٣/٢٥ ح ٢٥٥٤) ، أحمد (٦/٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧) ، وابن أبي شيبة (١٢/٢٢٨ ح ١٢٦٣٧) ، وابن حبان كما في الإحسان (٧/١٠١ ح ٤٦٨٠) ، والطبراني في الكبير ج ٢٣ ح ٤٧٣ ، ٣٧٩ ، ٤٨٧ ، ٦٩٣) .

٢- ومن حديث أنس عند ابن حبان ، كما في الإحسان (٧/١٠١ح ٤٦٨١).

٣- ومن حديث ابن عمر عند النسائي (٨ / ١٨٠) ، وأحمد (٢/٢٧) ، وابن حبان كما في الإحسان (٧/١٠٢ ح ٤٦٨٥) .

٤- ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير (٢٣ / ٣٧٩ ح ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٢٣/٤٠٢ ح ٩٦١ ، ٢٣/٤١٥ ح ١٠٠١) .

(١) لم أقف عليه في التتبع ، ولا العلل .=

ابن عبدالله بن عمر[1]، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ...) الحديث[2] .

ثم قال في عقبه[3] : ثنا سويد بن سعيد وابن أبي عمرقالا : ثنا مروان ، عن أبي مالك ، عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه، وحسابه على الله) .

قال أبو مسعود : كذا رواه الناس عن مروان ، وهو غير حديث: (أمرت أن أقاتل الناس) .

ثم قال مسلم في عقبه[4] : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة[5] ، ثنا أبو

---

(١) في ت ، ك : (عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر ، عن أبيه عبد الله بن عمر) وهو سهو من الناسخ .

(٢) قال مسلم في صحيحه (٥٣/١ ح ٣٦) : حدثنا أبو غسان المِسمَعي مالك بن عبد الواحد ، حدثنا عبد الملك بن الصباح ، عن شعبة ، عن واقد بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله) .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ٥٣/١ ح ٣٧) .

(٤) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ٥٣/١ ح ٣٨) .

(٥) هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبة : إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر ابن شيبة الكوفي ، ثقة حافظ ، صاحب تصانيف ، من العاشرة ، (-٢٣٥ هـ) . / خ م د س ق . (الكاشف ١٢٤/٢ ، التقريب ٤٤٥/١) .

خالد الأحمر[١] . وحدثني زهير بن حرب[٢] ، ثنا يزيد بن هارون[٣]، كلاهما عن أبي مالك ، عن أبيه ، أنه سمع النبي ﷺ يقول : (من وحد الله).

ثم ذكر مثله - يعني مثل حديث مروان ، عن أبي مالك .

واسم أبي مالك : سعد بن طارق بن أشيم الأشجعي ، فدخل على ابن عمر لفظ حديث ابن عمر في لفظ حديث طارق حين نقله إلى تعليقه أو نقله من نسخة فيها خطأ من تعليق غيره ، فنسب الوهم منها إلى مسلم[٤] .

---

(١) هو سليمان بن حيان الأزدي ، أبو خالد الأحمر الكوفي ، وثّقه الأكثرون ، وهو من الثامنة ، (- ١٩٠ هـ) أو قبلها ، وله بضع وسبعون . / ع .

(الكاشف ٣٩٢/١ ، التهذيب ١٨١/٤ ، التقريب ٣٢٣/١) .

(٢) هو أبو خيثمة النسائي ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٧) .

(٣) هو يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم ، أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، (-٢٠٦ هـ) ، وقد قارب التسعين . / ع .

(الكاشف ٢٨٧/٣، التهذيب ٣٦٦/١١، التقريب ٣٧٢/٢).

(٤) حديث طارق الأشجعي (من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله) :

أ - تخريجه :

أخرجه من طريق أبي مالك سعد بن طارق ، عن أبيه (م حم س) .

مسلم (٥٣/١ ح ٣٧) عن سويد بن سعيد وابن أبي عمر ، قالا : حدثنا مروان يعنيان الفزاري - عن أبي مالك ، به بلفظ : (من قال لا إله إلا الله) الحديث .

وحديث ٣٨ من طريق أبي خالد الأحمر ، ويزيد بن هارون ، كلاهما عن أبي مالك به بلفظ : (من وحّد الله ....) الحديث .=

=وأحمد (٣ / ٤٧٢ ، ٣٩٤/٦) عن يزيد بن هارون ، أنا أبو مالك به بلفظ : (من وحد الله تعالى ...) الحديث .

(٣٩٤/٦ ، ٣٩٥) عن إسماعيل بن محمد ، قال : ثنا مروان بن معاوية ، قال : ثنا أبو مالك ، به لفظ : (من وحد الله) .

وابن أبي شيبة (١٠ /١٢٣) عن أبي خالد الأحمر ، عن أبي مالك ، به بلفظ : (من وحد الله) .

والطبراني (٣٨١/٨ ح ٨١٩٠) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ، ثنا فضيل بن سليمان ، عن أبي مالك الأشجعي به بلفظ : (من قال لا إله إلا الله) .

(٣٨٢/٨ ح٨١٩٢ ، ٨١٩٣ ، ٨١٩٤)من طريق خلف بن خليفة ، مروان معاوية، ويزيد بن هارون ، كلهم عن أبي مالك به بلفظ : (من وحد الله) .

وحديث : ٨١٩١ عن أحمد بن عمرو البزاز ، ثنا عمار بن خالد الواسطي ، ثنا القاسم بن مالك المزني ، عن أبي مالك به بلفظ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقه ، وحسابهم على الله) .

وأخرجه من حديث واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله ، عن أبيه ، عن ابن عمر : (خ م).

البخاري (٧٥/١ ح ٢٥) عن عبد الله بن محمد المُسندي ، قال : حدثنا أبو روح الحرمي بن عمارة ، قال : حدثنا شعبة ، عن واقد ، به بلفظ : (أمرت أن أقاتل الناس) .. الحديث، نحو لفظ مسلم .

ومسلم (٥٣/١ ح ٣٦) كما سبق في الحاشية (٣) من صفحة (٢٧٢) .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

أ-طارق عنه أبو مالك عنه:

١- مروان الفزازي بلفظ : (من قال لا إله إلا الله) ....= م حم طب.

٢- أبو خالد الأحمر بلفظ :(من وحد الله) ....= م ش.

٣- يزيد بن هارون بلفظ : (من وحد الله) .... = م حم طب.

٤- فضيل بن سليمان بلفظ:(من وحد الله) .... = طب

٥- خلف بن خليفة بلفظ:(من وحد الله) .... = طب

٦- القاسم بن مالك بلفظ:(أمرت أن أقاتل الناس) .... = طب

ب- ابن عمر عنه محمد بن زيد عنه واقد عنه شعبة ، بلفظ:(أمرت أن أقاتل الناس) .....= خ م

ب- <u>إسنـــــاده</u> :

١- إسناد حديث طارق الأشجعي :

- سويد بن سعيد ، أبومحمد الهروي ، ضابط لكتابه ، اعتمده مسلم في غير ما غمز فيه ، مضى في الحديث (١٥) .

- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، صدوق ، مضى في الحديث (٦) .

- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري ، أبو عبد الله الكوفي ، نزيل مكة ثم دمشق ، ثقة حافظ ، يدلس تدليس الشيوخ ، ذكره ابن حجر الطبقة الثالثة ، وهو من الثامنة ، (-١٩٣هـ) . / ع .

(التاريخ الكبير ٣٧٢/٧ ، التاريخ ٤٥٦/٣ ، ٣/٤ ، تاريخ الدارمي ص ٢٠٣ ، الجرح ٢٧٢/٨ ، التذكرة ٢٩٥/١ ، الميزان ٩٣/٤) .

- أبو مالك الأشجعي ، سعد بن طارق بن أشيم الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ، مات في حدود سنة ١٤٠ هـ . / خت م عه .

(الكاشف ٣٥٢/١ ، التهذيب ٤٧٢/٣ ، التقريب ٢٨٧/١) .

- طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي ، والد مالك ، صحابي ، له أحاديث ، قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه . / بخ م ت س ق .

(الجمع ١ / ٢٣٤ ، الإصابة ٥٠٥/٣ ، التقريب ٣٧٦/١) .

٢- إسناد حديث ابن عمر :

- مالك بن عبد الواحد ، أبو غسان المِسمَعي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، (- ٢٣٠ هـ) . / م د .

(التهذيب ٢٠/١٠ ، التقريب ٢٢٥/٢) .

٢١- حديث :

قال أبو الحسن [١] : وفي باب : أي الإسلام خير ؟ عن أبي طاهر، عن ابن وهب ، عن عمرو [٢] ، عن أبي الخير ، عن عبد الله بن

- عبد الملك بن الصباح المِسمعي ، أبو محمد الصنعاني ، ثم البصري ، صدوق ، من التاسعة، (- ٢٠٠ هـ) ، وقيل قبلها . / خ م س ق .

(الكاشف ٢/٢١٠ ، التهذيب ٦/٣٩٩ ، التقريب ١/٥١٩) .

- شعبة بن الحجاج الواسطي ، أمير المؤمنين في الحديث ، مضى في الحديث (١٧) .

- واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، العدوي المدني ، ثقة ، من السادسة . / خ م د س .

(التهذيب ١١/١٠٧ ، التقريب ٢/٣٢٩) .

- محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني ، ثقة ، من الثالثة . / ع .

(التهذيب ٩/١٧٢ ، التقريب ٢/١٦٢) .

- عبد الله بن عمر بن الخطاب ، صحابي ، مضى في الحديث (٨) .

ج - درجتـــه :

مما مضى يظهر أن الحديث صحيح من حديث طارق ، وابن عمر .

وانتقاد الدارقطني على مسلم وهم من الدارقطني كما ذكر أبو مسعود .

ولعل سبب وهمه ما ذكره أبو مسعود من دخول لفظ حديث ابن عمر على لفظ حديث طارق منه أو من نسخة فيها خطأ .

ولعل مما يؤكد كونه منه أنه ورد لفظ (أمرت أن أقاتل الناس) من رواية القاسم المزني لحديث طارق فانقدح في ذهنه أن مسلماً اختار إخراج رواية القاسم على رواية غيره ممن سبق ذكرهم ، والله أعلم .

(١) لم أقف على قول الدارقطني هذا في (التتبع) ، ولا في مظنته من (علل الدارقطني).

(٢) في ت، ك (عن عمرو ، عن أبي الخير) ، وفي صحيح مسلم : (عن عمرو بن

[ت ق ٦١ أ] عمرو[١] - رضي الله عنه - أن رجلاً قال : يا رسول الله / أي الإسلام خير؟

صوابه : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده .

وقال أبو مسعود : وهذا أيضاً مما دخل على علي بن عمر الوهم في نقله فنسب الوهم إلى مسلم ، وإنما أخرج مسلم في كتاب الإيمان[٢] عن قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي [ك ق ٥ أ] الخير ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي / الإسلام خير ؟ قال: (تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف).

ثم قال في عقبه[٣] : حدثني أبو طاهر أحمد بن عمرو ، ثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أي المسلمين خير ؟ قال : (من سلم المسلمون من لسانه ويده) .

فدخل على علي بن عمر حديث في حديث لما نقله ، فنسب الوهم فيه إلى مسلم[٤].

=الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير) ، فلعله سقط سهوا من الناسخ .

(١) في ت ، ك : (بن عمر) بحذف الواو ، والصواب إثباتها كما في صحيح مسلم وغيره

(٢) باب : بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (٦٥/١ ح ٦٣) .

(٣) صحيح مسلم (٦٥/١ ح ٦٤) .

(٤) **حديث عبد الله بن عمرو في: أي الإسلام خير ؟ وأي المسلمين خير ؟**

أ- تخريجـــــه :

١- أخرجه من حديـث الليـث ، عـن يزيـد بـن أبـي حبيـب، عـن أبـي الخـير بـه : (خ م د س ق).

البخاري (١/٥٥ ح ١٢) عن عمرو بن خالد ، قال : حدثنا الليث بـه بلفـظ : (أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير ؟ قال : تطعم الطعام ، وتقرأ السلام علـى مـن عرفـت ومن لم تعرف) .

(١/٨٢ ح ٢٨) عن قتيبة ، قال : حدثنا الليث به مثله .

(١١ / ٢١ ح ٦٢٣٦) عن عبد الله بن يوسف ، حدثنا الليث به مثله .

ومسلم (١/٦٥ ح ٦٣) عن قتيبة ، ومحمد بن رمح ، عن الليث ، كما سبق .

وأبو داود (٤/٣٥٠ ح ٥١٩٤) عن قتيبة بن سـعيد ، ثنـا الليـث بـه لفـظ والنسائي (٨/١٠٧) عن قتيبة به مثله .

وابن ماجه (٢/١٠٨٣ ح ٣٢٥٣) عن محمد بن رمح ، أنبأنا الليث بن سعد ، به مثله.

٢- واخرجه من حديث ابن وهب ، عن عمرو بن يزيد ، عن أبي الخير به :(م).

مسلم (١/٦٥ ح ٦٤) عن أبي طاهر أحمد بن عمرو ، أخبرنا ابن وهـب بـه بلفـظ : (أي المسلمين خير ؟ قال : من سلم المسلمون من لسانه ويده) .

وأخرجه من غير طريق أبي الخير من حديث عبد الله بن عمرو : (خ د حم) .

البخاري (١/٥٣ ح ١٠) من طريق الشعبي عنه نحوه أول حديث .

(١١/٣١٦ ح ٦٤٨٤) عن أبي نعيم ، حدثنا زكريا ، عن عامر قال : سمعت عبدالله ابن عمرو يرفعه ، نحوه مع زيادة .

وأبو داود ٣/٤ ح ٢٤٨١) عن مسدد ، ثنا يحيى ، عن إسماعيل بـن أبـي خـالد ، ثنـا عامر عنه نحوه .

وأحمد (٢/١٦٣) عن يحيى ، عن اسماعيل ، ثنا عامر ، عنه نحوه .

(٢/١٩٥) من طريق رشيد الهجري ، عن أبيه ، عنه نحوه) .

(٢/٢١٢) عن أبي نعيم مثل سند البخاري ولفظه .

ب- ترجمـــة إسناديهما :

- قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت، مضى الحديث (٥) .

- محمد بن رُمح بن الهاجر ، التُّجيبي مولاهم ، المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة (-٢٤٢ هـ) م ق .

(التهذيب ١٦٤/٩ ، التقريب ١٦١/٢) .

- الليث بن سعد المصري ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (١٤) .

- أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح ، أبو الطاهر المصري ، ثقة ، من العاشرة، (- ٢٥٥ هـ) م د س ق .

(تهذيب الكمال ٣٢/١ ، الكاشف ٦٦/١ ، التهذيب ٦٤/١ ، التقريب ٢٣/١) .

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المصري ، ثقة حافظ ، (- ١٩٧ هـ) . / ع .

(الكاشف ١٤١/٢ ، التهذيب ٧١/٦ ، التقريب ٤٦٠/١) .

- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري ، أبو أيوب ، ثقة حافظ، ذكر أحمد أنه له مناكير ، وأنه يروي عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويخطئ ، وهو من السابعة ، (- ١٤٨ هـ) . / ع .

(تهذيب الكمال ١٠٢٨/٢ ، الكاشف ٢٢٦/٢ ، التهذيب ١٤/٨ ، التقريب ٦٧/٢) .

- يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، ثقة ، من الخامسة ، (- ١٢٨هـ) وقد قارب الثمانين . / ع .

(الكاشف ٢٧٥/٣ ، التهذيب ٣١٨/١١ ، التقريب ٣٦٣/٢) .

- مَرثد بن عبد الله اليزني ، أبو الخير المصري ، ثقة فقيه، من الثالثة ،(-٩٠هـ) ./ع.

(ترتيب ثقات العجلي ص ٤٢٣ / الكاشف ١٣٠/٣ ، التهذيب ٨٢/١٠ ، التقريب ٢٣٦/٢) .

[فصل في ذكر أحاديث يلزم مسلماً إخراجها]

٢٢- قال أبو الحسن [١]:

أ- وقد ترك مسلم من الصحيح على ما أخرج من رسمه [٢] أحاديث كثيرة ، منها نسخة أبي هانئ [٣] ، عن أبي عبد الرحمن

- عبد الله بن عمروبن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد السهمي ، أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الرحمن ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء ، مات في ذي الحجة ليالي الحَرّة على الأصح بالطائف على الراجح ، سنة ٦٥ هـ . / ع.

(الجمع ٢٣٩/١ ، الإصابة ١٩٢/٤ ، التقريب ٤٣٦/١) .

ج - درجتهما .

مما مضى يظهر أن الحديثين بهذين الإسنادين صحيحان في أعلى درجات الصحة ، فقد اتفق على إخراجهما الشيخان .

وانتقاد الدارقطني لمسلم غير مستقيم مع واقع صحيح مسلم ، فهو وهم من الدارقطني كما ذكر أبو مسعود ، رحم الله جميعهم .

(١) لم أقف على أقوال الدارقطني التي أجاب عنها أبو مسعود هنا ، في كتاب الإلزامات للدارقطني المطبوع .

وأنبه هنا بأن هذه الإلزمات من حيث المبدأ لا تلزم ؛ لأن مسلماً لم يلتزم بإخراج كل ما صح عن رسول الله ، حتى يلزم بإخراج ما لم يخرجه ، كما سبق في الدراسة (ص٧٣) .

ولذا سأكتفي هنا بما سبق تقريره هناك .

(٢) قوله: (من رسمه) : أي من شرطه ، وقد مضى بيان ذلك في المقدمة (ص٣٧) .

(٣) هو حميد بن هانئ ، أبو هانئ الخولاني المصري، أكبر شيخ لابن وهب ، وهو من الخامسة ، (١٤٢هـ) . / بخ م عه .

وثقه ابن يونس ، والدارقطني ، والذهبي ، وابن حجر ، وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في ثقات .

الحُبُلي[١] ، عن فضالة بن عبيد[٢] ، هي عند المصريين ، وأخرج بهذا الإسناد حديثين .

وقال النسائي : ليس به بأس ، وكذا قال ابن حجر في التقريب ، وقال أبو حاتم : صالح . وقال ابن عبد البر : هو عندهم صالح الحديث لا بأس به .

وعلى هذا فالأئمة متفقون على تعديله ، لكن بعضهم أطلق توثيقه ، والبعض منهم جعله في مرتبة تالية من مراتب التعديل ، بل جعله أبوحاتم في أدناها بقوله : (صالح) ، لكن يلاحظ أن أبا حاتم استعمل هذه اللفظة فيمن وصفه أكثر الأئمة بالتوثيق المطلق، بل أحياناً فيمن قال فيهم نفسه : ثقة ، كما في ترجمة : جبلة بن سحيم الكوفي ، وإسحاق بن سويد العدوي، والحسن بن الحكم النخعي ، والحسن بن مسلم المكي ، وحنش الصنعاني، في (الجرح ٥٠٨/٢ ، ٥٠٩ ، ٢١٢ ، ٧/٣ ، ٣٦/٣ ، ٢٩١) ، وفي غيره من كتب الجرح التي ترجمت لهم .

وهذا يؤكد ما ذكر عن أبي حاتم من التعنت والشدة في الجرح .

والحاصل : أن حميد بن هانيء ثقة صحيح الحديث ، فالذين أنزلوه عن درجة الثقة من التعديل لم يذكروا سبباً لذلك ، فيقدم عليه مطلق التوثيق ، وقول النسائي : «ليس به بأس» يستعمله فيمن وثقه الأئمة مطلقاً .

(التاريخ الكبير ٣٥٣/٢ ، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٩١ ، المعرفة والتاريخ ٤٥٥/٢، ٧٦/٣ ، الجرح ٢٣١/٣ ، الثقات ١٤٩/٤ ، تاريخ أسماء الثقات ص ١٠٦ ، سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٢٣، تهذيب الكمال ٤٠١/٧ - ٤٠٣ ، الكاشف ٢٥٨/١ ، التهذيب ٥٠/٣ التقريب ٢٠٤/١) .

(١) هو عبد الله بن يزيد المعافري، أبو عبد الرحمن الحُبلي - بضم المهملة والموحدة - ثقة ، من الثالثة ، (- ١٠٠ هـ) بأفريقية . / بخ م عه .

(الكاشف ١٤٤/٢ ، التقريب ٤٦٢/١ ، التهذيب ٨١/٦) .

(٢) هو فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس الأنصاري الأوسي ، أول ما شهد أحداً ، ثم نزل دمشق وولي قضاءها ، (- ٥٨ هـ) ، قيل غير ذلك . / بخ م عه .

قال أبو مسعود : أما النسخة التي ذهب إليها فهي عن أبـي هـانيء، عـن أبي علـي عمـرو بـن مـالك الجَنبي[1] ، عـن فضالـة، لا عـن أبـي عبدالرحمن الحُبُلي عن فضالة ، ولا يعرف لأبي هـانيء حميـد بـن هـانيء عن أبي عبد الرحمن عن فضالة شيء[2]، بل عند أبي هانيء ، عـن أبـي عبدالرحمن ، عن عبد الله بن عمرو[3] ، أحاديث أربعة أخرجها[4].

(الجمع ٤١٧/٢ ، التحفة ٢٥٨/٨ ، الإصابة ٣٧١/٥ ، التقريب ١٠٩/٢) .

(١) هو عمرو بـن مـالك الهمداني ، أبـو علي الجَنبي ، المصـري ، ثقـة مـن الثالثـة ، (- ١٠٣ هـ) وقيل غير ذلك . / بخ عه .

(ترتيب ثقات العجلي ص ٣٦٩ ، التهذيب ٩٥/٨ ، التقريب ٧٧/٢) .

(٢) انظر : تحفة الأشراف (٨ /٢٥٨ - ٢٦٣) .

(٣) هـو عبـد الله بـن عمـرو بـن العـاص السـهمي ، صحـابي شـهير ، مضـى في الحديث(٢١) .

(٤) **الحديث الأول** : أخرجـه مسـلم في كتـاب القـدر ، بـاب حجـاج آدم وموسـى عليهما السلام، (٢٠٤٤/٤ ح ١٦) من طريق أبي طاهر ، وحيوة ونـافع بـن يزيـد ، عـن أبي هانيء عن أبـي عبـد الرحمـن بـه مرفوعـاً : (كتـب الله مقـادير الخلائـق قبـل أن يخلـق السماوات والأرض بخمسين سنة ، قال : وعرشه على الماء) .

الثاني : أخرجه مسلم في كتاب القدر ، باب : تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء (٢٠٤٥/٤ ح ١٧) عن زهير بن حرب وابن نمير ، عن المقرئ قال ، قال : حدثنا حيوة ، أخبرني أبو هانيء به مرفوعاً بلفظ : (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء) .

الثالث : أخرجه مسلم في كتاب الزهـد والرقـائق ، (٤ / ٢٢٨٥ ح ٣٧) عـن أبـي الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني أبـو هـانيء بـه مرفوعـاً بلفـظ : (إن فقـراء المهـاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً) ، وذكر معه قصة .

وحديث آخر عن أبي هانيء ، عـن أبـي عبـد الرحمـن ، عـن أبـي سعيد الخدري [1].

[ت ق ٦١ ب] وأما الحديثان / الذي قال: «وأخرج مسلم بهذا الإسناد حديثين»، فهما بغير هذا الإسناد .

إنما أخرج من حديث ابن وهب[2] ، عن أبي هانئ ، عن علي بن رباح[3]، عن فضالة [4]رضي الله عنه قال : أُتي النبي ﷺ وهو بخيبر

الرابع : أخرجه مسلم في كتاب الإمارة (١٥١٤/٣ ، ١٥١٥ ح ١٥٣ ، ١٥٤) من طريق حيوة بن شريح ونافع بن يزيد ، عن أبي هانيء .

وأبو داود في كتاب الجهاد باب في السرية تخفق ، (٨/٣ ح ٢٤٩٧) ، عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة ، ثنا عبد الله بن يزيد ، ثنا حيوة وابن لهيعة قالا : ثنا أبو هانيء به مرفوعاً، ولفظه : (ما مِنْ غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون غنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ...) الحديث .

وقد أخرج هذه الأحاديث غير من ذكرت. انظر :(تحفة الأشراف ٣٥٠/٦ - ٣٥٥).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب بيان ما أعده الله للمجاهد في الجنة من الدرجات ، (١٥٠١/٣ ح ١١٦) عن سعيد بن منصور ، حدثنا عبد الله بن وهب ، حدثني أبو هانئ الخولاني به مرفوعاً ، ولفظه : (يا أبا سعيد ، من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وجبت له الجنة ...) الحديث .

(٢) هو عبد الله بن وهب المصري ، ثقة حافظ مضى في الحديث (٢١) .

(٣) في ك : (رياح) بالياء المثناة ، وهو تصحيف ، فهو علي بن رباح بن قصير اللخمي ، أبو عبد الله البصري ، ثقة ، من صغار الثالثة ، وقال ابن حجر : المشهور فيه (عُلَيّ) - بالتصغير - وكان يغضب منها، مات سنة بضع عشرة ومائة . / بخ م عه .

(الكاشف ٢/ ٢٨٤ ، التهذيب ٣١٨/٧ ، التقريب ٣٦/٢ ، ٣٧) .

(٤) هو فضالة بن عبيد ، مضى قريباً .

بقلادة فيها ذهب وخرز تباع ، وهي من الغنائم ، فأمر بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ، وقال :(الذهب بالذهب وزنا بوزن)[1].

وأخرج أيضاً هذا الحديث بعينه من حديث حنَش الصنعاني[2]، عن فضالة من طرق عن حنَش[3] .

والحديث الثاني فهو من حديث ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث[4] ، عن ثمامة بن شفي أبي علي[5] ، قال : كنا مع فضالة

---

(١) أخرجه مسلم ، في كتاب المساقاة ، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب، (١٢١٣/٣ ح ٨٩) عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني أبو هانيء به مثله .

(٢) هو حنَش بن عبد الله ، ويقال : ابن علي بن عمرو السَّبائي - بفتح المهملة والموحدة بعدها همزة - أبو رِشدين الصنعاني ، نزيل أفريقية ، ثقة من الثالثة ، (- ١٠٠ هـ) م عه.

(الجرح ٢٩١/٣ ، الكاشف ٢٦٠/١ ، التهذيب ٥٧/٣ ، التقريب ٢٠٥/١) .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، (١٢١٣/٣ ، ١٢١٤ ح ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢) من طريق خالد بن أبي عمران ، والجلاح أبي كثير ، وعامر بن يحيى المعافري عن حنش به.

(٤) هو عمر بن الحارث الأنصاري ، ثقة حافظ ، مضى قريباً في الحديث (٢١) .

(٥) هو ثُمَامة بن شَفي ، أبو على الهمداني الأُحروجي ، ويقال : الأصبحي ، المصري، نزل الاسكندرية ، وثّقه الفسوي والذهبي وابن حجر ، وذكره ابن حبان في الثقات . / م د س ق .

(الجرح ٤٦٦/٢ ، التاريخ الصغير ٢٦٢/١ ، الكنى والأسماء لمسلم ٥٥٣/١ ، الثقات ٩٧/٤ ، الجمع ٦٨/١ ، الأنساب ١٢١/١ ، الكاشف ١٧٤/١ ، التهذيب ٢٨/٢ ، التقريب ل ٣٢ ، التقريب تحقيق عوامة ص ١٣٤) .

بأرض الروم[١] فتوفي صاحب لنا ، فأمر بقبره فسوي ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها [٢].

هذا جميع ما أخرجه لفضالة بن عبيد ، ولم يخرج له البخاري، ولا أعلمه أخرج لعمرو بن مالك الجَنبي حرفاً، لا هو ولا مسلم ، ولا أعلم روى عن أبي علي عمرو بن مالك الجَنبي أحد غير أبي هانيء [٣].

وبرواية أبي هانيء وحده لا يرتفع عنه اسم الجهالة إلا أن يكون معروفا في قبيلته ، أو يروي عنه أحد معروف مع أبي هانيء فيرتفع عنه اسم الجهالة [٤].

---

(١) في صحيح مسلم (٦٦٦/٢) : ((بأرض الروم برودس)) ، ورودس جزيرة بأرض الروم.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب الأمر بتسوية القبر ، (٦٦٦/٢ ح ٩٢) عن أبي الطاهر ، وهارون بن سعيد الأبلي ، عن ابن وهب به .

(٣) روى عنه حميد بن هانيء الخولاني ، ومحمد بن شُمير الرّعيني عند النسائي كما في (تهذيب الكمال ١٠٤٨/٢) .

(٤) المجهول على نوعين :

الأول : مجهول العين ، وهو المقصود في كلام أبي مسعود .

الثاني : مجهول الحال .

وقد عرف أبو بكر الخطيب البغدادي الأول كما في الكفاية له (ص ١٤٩) بقوله: (المجهول عند أصحاب الحديث : هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد).=

قال ابن البيع محمد [1]: أسماء من أخرج عنهم مسلم: عمرو بن مالك،

=ثم قال: (وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك ... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ، وزعم قوم أن عدالته تثبت بذلك).

وقرر بعض المتأخرين كابن القطان ، والذهبي، وابن حجر ارتفاع الجهالة وثبوت العدالة لمن زكّاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه ، قال ابن حجر : فإن سُمِّي الرواي وانفرد راو واحد بالرواية عنه ، فهو مجهول العين كالمبهم - أي في عدم قبول حديثه - إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح ، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك) . (نخبة الفكر مع شرحها ص ٢٤) .

وقد ذكر العراقي في التبصرة (٣٢٤/١) جملة أقوال في حكم رواية مجهول العين ، فقال : (وفيه أقوال :

١- الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يقبل .

٢- والثاني: يقبل مطلقاً ، وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام .

٣- والثالث: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ، ويحيى ابن سعيد ومن ذكر معهما ، اكتفينا في التعديل بواحد قبل ، وإلا فلا ، وهو قول ابن عبد البر...

٤- إن زكّاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل ، وإلا فلا ،وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والإبهام) . أ هـ .

ولمزيد تفصيل ذلك راجع: (الثقات ١٣/١، شرح مسلم للنووي ٢٨/١، المجموع شرح المهذب ٢٧٧/٦، علوم الحديث ص ٩٨، فتح المغيث ٦٠٦/٢، هدي الساري ص ٣٨٤).

وعمرو بن مالك الجنبي لم ينفرد بالرواية عنه أبوهانيء كما سبق ، وقد وثّقه ابن معين ، والعجلي ، والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات كما في (التهذيب ٩٦/٨) .

وقد مضت ترجمته قريباً .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي=

يطلق ولم يبين من هو ؟ وعمرو بن مالك ثلاثة أناس لا أعلم مسلماً ولا البخاري أيضاً أخرج عن واحد منهم حرفاً/لا روايةً ولا استشهاداً[1]. [ك ق ٥ ب]

ب- قال أبو الحسن : وترك أيضاً من نسخة العلاء[2] عن أبيه[3]، عن أبي هريرة من رواية الأثبات عنه ، مثل إسماعيل بن

=الطهماني، الحاكم الحافظ النيسابوري ، المعروف بابن البيِّع ، صاحب (المستدرك) ، و(التاريخ) ، و(معرفة علوم الحديث) ، و(المدخل) ، و (الإكليل) ،وغير ذلك . (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) سمع من ألفي شيخ ، وحدث عنه الدارقطني ، والبيهقي ، وخلائق، كان إمام عصره، صالحاً ، ثقة ، صاحب تصانيف .

(تاريخ بغداد ٤٧٣/٥، التذكرة ١٠٣٩/٣ ، الميزان ٦٠٨/٣ ، طبقات الحفاظ ص ٤٠٩ - ٤١١) .

(١) لم أقف على هذا القول لابن البيع الحاكم النيسابوري في مظانه من كتابه :المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين

(٢) العلاء : هو ابن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرقي، أبو شبل المدني ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومائة . / ز م عه .

أ- وثّقه بعض الأئمة كأحمد ، وابن معين في رواية عنه ، والترمذي ، والفسوي .

ب- وتكلم بعضهم فيه ، قال الخليلي : مدني مختلف فيه ؛ لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها كحديثه : (إذا كان النصف من شعبان فلا تصوموا) .

ج- والحاصل أن جرحه متجه إلى ضبطه بانفراده أحياناً بأحاديث لا يتابع عليها، لكنها قليلة ، فهو ثقة له أوهام.

(التاريخ ٢٦٢/٣ ، تاريخ الدارمي ١٧٣ ، الجرح (٣٥٧/٦ ، العلل ٢١٣/١، التاريخ الكبير ٥٠٨/٦ ، المعرفة والتاريخ ٣٤٩/١ ، الثقات ٢٤٧/٥ ، الكاشف ٣٦١/٢، الميزان ١٠٢/٣) .

(٣) هو عبد الرحمن بن يعقوب المدني ، ثقة له أوهام ، مضى في الحديث (١٩) .

جعفر[1]، ومحمد بن جعفـر[2] ، وروح بـن القاسـم[3] ، وغـيرهم ، عـن العلاء أحاديث أخرج مثلها ولم يخرج ذلك البخاري[4] .

جـ- قال: وترك أيضاً أحاديث من رواية الثقات عن أبي الزبيـر[5]

---

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزُّرقي ، أبو إسحاق القارئ، ثقة ثبت، من الثامنة ، (- ١٨٠ هـ) . / ع .

(الكاشف ١/١٢٠ ، التهذيب /٢٨٧ ، التقريب ١/٦٨).

(٢) محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهـم ، المدنـي ، أخـو إسماعيل ، وهـو الأكبر ، ثقة من السابعة . /ع .   (التهذيب ٤/٩٤ ، التقريب ٢/١٥٠).

(٣) روح بن القاسم التميمي ، ثقة حافظ مضى في الحديث (١٨م .

(٤) انظر : (تحفة الأشراف ١٠/٢٢١ - ٢٣٩).

(٥) هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس - بفتح المثناة وسكون الدال المهملـة وضـم الـراء - الأسدي مولاهم ، أبو الزبير المكي ، (- ١٢٦ هـ) . / ع .

أقوال الأئمة فيه كثيرة جداً ، حاصلها : أنـه ثقـة وُصـف مـن البعـض - كالنسـائي- بالتدليس فيما عدا كتاب الليث عنه ، فلا يحتج من حديثه إلا بما صرح فيه بالسماع ، ومن ذلك كتاب الليث عنه ، فقد أعلم على سماعه فيه ، وقد عده ابن حجر في المرتبة الثالثـة مـن مراتب التدليس .

ولعل حجة من وصفه بالتدليس قصة الليث بن سعد في إعـلام أبـي الزبـير علـى بعـض الأحاديث من حديثه عن جابر بأنه سمعها دون غيرها ، ونفي سماعه من بعض الصحابة كابن عباس وعائشة .

واعترض ذلك البعض كما يفهم من كـلام الذهـبي في (سـير أعـلام النبـلاء ٥/٣٨٣) حيث أشار إلى أن تلك الأحاديث مناولة ، وأشار إلى تضعيف القول بتدليسه في رسالة (من تكلم فيه وهو موثق ترجمة : ٣١٧) ، فقال : قيل يدلس .

كما أنه يشكل على الاستدلال بنفي سماعه مـن البعـض علـى تدليسـه بـأن الأقـرب أن يكون ذلك من قبيل المرسل الخفي لا التدليس .

[ك ق ٦ أ] عـــن جابـــر أحـــاديث / مـــن روايـــة ابـــن جريـــج[1] ،

=ويؤيد رجحان عدم تدليسه أن شعبة بن الحجاج - مع تشدده في التدليس - أكثر من الرواية عنه كما في: (الضعفاء للعقيلي ١٣١/٤،نكت الحافظ على ابن الصلاح٦٣٠/٢).

كما أن كثيراً من أئمة الجرح كابن معين ، وابن المديني ، وأحمد ،والبخاري ، ومسلم، وابن أبي حاتم لم يذكروه بتدليس .

ويؤيد ذلك أيضاً رواية مسلم عنه وإن عنعن ، مع قوله : إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه .

وقد قال الحاكم في (معرفة علوم الحديث ص ١١١) : أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم .

وسبقه إلى قول نحو ذلك الإمام الشافعي ، كما في (شرح العلل للترمذي ص ٢٢٦).

(الجرح ٨/ ٧٥،٧٦، الميزان ٣٧/٤ ، النبلاء ٣٨١/٥ ، جامع التحصيل ص ١٢٦ ، التهذيب ٤٤٠/٩ - ٤٤٣ ، التقريب ٢٠٧/٢ ، طبقات المدلسين ص ٣٢ ، تنبيه المسلم ص ٢٧ - ٤٩) .

(١) ابن جريج هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ، وهو من السادسة ، (-١٥٠ هـ) أو بعدها ، وقد جاوز السبعين . / ع .

أ - وثّقه يحيى القطان ، وابن معين - في كل ما روي عنه من الكتاب ، وفي غير روايته عن الزهري - كما وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات .

ب- وقال أحمد : ابن جريج ثبت صحيح الحديث ، وهو مدلس . وقال أيضاً : إذا قال ابن جريج : قال فلان ، وقال فلان ، وأخبرت ، جاء بمناكير ، وإذا قال : أخبرني وسمعت فحسبك به . ووصفه أيضاً بالتدليس : يحيى القطان ، والنسائي ، وابن حبان. وقال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج ، فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن يحيى ، وموسى بن عبيدة ، وغيرهما .

وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين.=

والثوري[1] ، وغيرهما ، وهذا من رسمه .

د- قال : وترك أيضاً أحاديث من رواية الثقات عن سهل[2]،عن أبيه[3] عن أبي هريرة [4]، هذا من رسمه ، ولم يخرجه البخاري .

هـ - [قال][5] : وترك أشياء من رواية معمر[6] عن

=ج- وعلى هذا فهو ثقة يدلس ويرسل .

(الجرح ٣٥٦/٥ ، التاريخ الكبير ٤٢٢/٥ ، النبلاء ٣٢٥/٦ ، الكاشف ٢١١/٢، الميزان ٦٥٩/٢ ، جامع التحصيل ص ١٢٣ ، التهذيب ٤٠٣/٦ ، طبقات المدلسين ص ٣٠ ، التقريب ٥٢٠/١) .

(١) هو سفيان بن سعيد الثوري ، ثقة حافظ ، احتمل تدليسه ، مضى قريباً في الحديث (٢٢) .

(٢) هو سهل بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري المدني ، نزيل مصر، ثقة من الخامسة ، مات بالإسكندرية . / م عه .

(التحفة ٢٣٦/١ ، الكاشف ٤٠٦/١ ، التهذيب ٢٤٦/٤ ، التقريب ٣٣٥/١)

(٣) هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ، أبو أمامة ، معروف بكنيته ، معدود في الصحابة ، له رؤية ، ولم يسمع من النبي ﷺ ، قيل لأبي حاتم : هو ثقة ؟ فقال : لا يسأل عن مثله ، هو أجل من ذلك . ووثقه ابن سعد (-١٠٠هـ) وله ثنتان وتسعون سنة ./ع .

(الكاشف ١١٦/١ ، التهذيب ٢٦٣ ، التقريب ٦٤/١) .

(٤) انظر : (تحفة الأشراف ٢٩٥/٩) .

(٥) لفظ (قال) من : ك .

(٦) هو مَعْمَر بن راشد الأزدي مولاهم ، أبو عروة البصري ، من كبار السابعة ، (-١٥٤ هـ) وهو ابن ٥٨ سنة . / ع .

وثّقه أحمد، وابن معين والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات .

همام [1] عن أبي هريرة وهذا من رسمه ورسم البخاري [2] .

و- وترك أيضاً من حديث مالك [3] ، عن أبي الزناد [4] ، عن أبي الأعرج [5] ، عن أبي هريرة ، وهذا من رسمه .

ولكن مع ثقته فله أوهام احتملت في سعة ما أتقن ، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه ولم تكن معه كتبه فحدث من حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط . قال ابن معين : معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام .

وعلى هذا فما حدث من كتابه فهو فيه ثقة ، وما حدث من حفظه فله فيه أوهام وممن أخذ عنه من كتبه هشام وعبد الرزاق .

(الجرح ٧/٢٢٥ ، التاريخ الكبير ٧/٣٧٨ ، المعرفة والتاريخ ١/١٣٩ ، ١٤٠ ، ٢/١٤١ ، ١٤٢ ، الثقات ٧/٤٨٤ ، الكاشف ٣/١٦٤ ، الميزان ٤/١٥٤ ، التذكرة ١/١٩٠ ، النبلاء ٧/٥ ، التهذيب ١٠/٢٤٣ ، التقريب ٢/٢٦٦ ، الهدي ٤٤٤ ، الخلاصة ٣٨٤).

(١) هو همام بن مُنَبِّه بن كامل الصنعاني ، أبو عتبة ، أخو وهب ، ثقة من الرابعة ، (-١٣٢ هـ) على الصحيح . / ع .

(التحفة ١٠ /٣٩٣ ، التهذيب ١١/٦٧ ، التقريب ٢/٣٢١) .

(٢) انظر : (تحفة الأشراف ١٠ / ٣٩٣ - ٤١٢) .

(٣) هو مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، مضى في الحديث (٥) .

(٤) هو عبد الله بن ذَكْوَان ، مولى بني أمية ، أبو عبد الرحمن المدني ، يعرف بأبي الزناد ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، (١٣٠ هـ) وقيل بعدها . / ع .

(الكاشف ٢/٨٤ ، التهذيب ٥/٢٠٣ ، التقريب ١/٤١٣) .

(٥) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، أبو داود المدني ، مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت عالم من الثالثة ، (١١٧ هـ . / ع .

(الكاشف ٢/١٨٩ ، التهذيب ٦/ ٢٩٠ ، التقريب ١/٥٠١) .

قال أبو مسعود : أما قوله : ترك الأحاديث من نسخة العلاء من رواية الأثبات عنه ، من [1]رواية سهل أيضاً عن أبيه ، فأكثر ما أخرجه من حديث العلاء من رواية الثقات أكثره في المتابعات لغيره بما يتعلق به الأحكام .

فأما من حديث العلاء مما ينفرد به فلم يخرج إلا شيئاً من رواية الثقات من الأحاديث الرقاق[2] .

وكذلك حديث سهل يجري هذا المجرى [3].

وأما حديث أبي الزبير عن جابر ، فلا أعلم ترك له حديثاً جيداً من رواية الأثبات ابن جريج وغيره إلا أخرجه ، إلا حديثاً معلولاً أو حديثاً أخرجه من طريق آخر من غير حديث جابر فاستغنى بذلك [4].

---

(١) كذا في : ت ، ك ، والعبارة فيها نقص ، ولعله سقط سهواً حرف الواو ، أي : (وترك الأحاديث من رواية سهل أيضاً عن أبيه) .

(٢) قال الحاكم : اعتمده مسلم في كل ما يصح عنه من الرواية عن أبيه وغيره إذا كان الراوي عنه ثقة ... وقد أعرض عنه البخاري في الجامع جملة ، والله أعلم . (المدخل ترجمة : ٣٠٧٩) .

وقال ابن حجر : وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ . (التهذيب ١٨٧/٨) .

وانظر : (تحفة الأشراف ١٠ /٢٢١ - ٢٣٩) ، ففيها ما يؤيد أن مسلماً اعتمده في الأحكام وغيرها .

(٣) انظر : (تحفة الأشراف ٢٩٥/٩) .

(٤) انظر : (تنبيه المسلم ص ٦٢ - ١٠٣) ففيه إيراد أحاديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، مما يلقي الضوء على ما يقابل ذلك .

وأما حديث معمر عن همام ، عن أبي هريرة ، وحديث أبي الزناد عن الأعرج ، فما تركا [1] منها شيئاً من رواية الثقات إلا أخرجاه إلا حديثاً أخرجاه من حديث همام من غير حديث الأعرج عن أبي هريرة، فاقتصرا على بعض الطرق دون بعض[2].

ومن نسخة همام[3] أحاديث أخرجها البخاري دون مسلم ، وأحاديث أخرجها مسلم دون البخاري مشهورة .

فأما أفراد البخاري التي أخرجها من رواية همام عن أبي هريرة ففيها أحاديث يلزم مسلما [4] إخراجها .

---

(١) في ت ، ك (تركنا) ، وهو تصحيف .

(٢) انظر :(تحفة الأشراف١٠/١٦٥، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ٣٩٦، ٣٩٨، =٤١٠، ٤١١) .

(٣) قال الذهبي في (النبلاء ٥/٣١١) : صاحب تلك الصحيفة الصحيحة ، التي كتبها عن أبي هريرة ، وهي نحو مائة وأربعين حديثاً .

وقد قال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول في صحيفة همام : أدركه معمر أيام السودان ، فقرأ عليه همام حتى إذا مل أخذ معمر فقرأ عليه الباقي ، وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قرئ عليه مما قرأه هو ، وهي نحو مائة وأربعين حديثاً . (النبلاء ٥/٣١٢).

وقد رواها الإمام أحمد في المسند عن عبدالرزاق. انظر : (المسند بتحقيق أحمد شاكر ١٦ /١١) .

كما رواها أحمد بن يوسف السلمي عن عبد الرزاق ، وقد نشرها المجمع العملي بدمشق بتحقيق الدكتور حميد الله . انظر : (معمر بن راشد الصنعاني، للدكتور : محمد رأفت سعيد ص ١١٠ وما بعدها ، تحفة الأشراف مقدمة ج ١٠/١٣ ، ١٤) .

(٤) كذا في : ت ، ك : (مسلم) بالرفع ، الصواب (مسلماً) بالنصب ، فهو مفعول (يلزم) .

ز- قال / أبو الحسن : و لم يخرج لعكرمة[1] إلا حديثا واحداً عن [ت ق ٦٢ ب] غير ابن عباس في المستحاضة ، وأخرج له البخاري نحوا من ستين حديثاً.

قال أبو مسعود: أما حديث المستحاضة الذي ذكرهما فإنما أخرجه البخاري دون مسلم، وهو عن عكرمة، عن عائشة، أن النبي ﷺ اعتكف مع بعض نسائه[2] وهي مستحاضة، أخرجه البخاري من حديث

(١) هو عكرمة أبو عبد الله ، مولى ابن عباس، أصله بربري ، احتج به البخاري وأصحاب السنن ، وتركه مسلم لكلام مالك ، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير ، وهو من الثالثة ، (-١٠٧هـ) وقيل بعد ذلك . / ع .

وأقوال الأئمة فيه كثيرة ، **حاصلها** : أنه وثقه بعض الأئمة كأبي حاتم ، وابن معين، والعجلي ، والنسائي ، ووهّاه آخرون بسبب رميه بالكذب ، وأنه كان يرى رأي الخوارج، وبأنه كان يقبل جوائز الأمراء .

وقد أجاب ابن حجر عن كل ذلك ، وانتهى إلى توثيقه ، فقال في التقريب : ثقة ثبت عالم التفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا يثبت عنه بدعة .

(الجرح ٧/٧ ، الطبقات ٢٨٧/٥ - ٢٩٣ ، الميزان ٩٣/٢ ، الكاشف ٢٧٦/٢ ، التهذيب ٢٦٣/٧ ، الهدي ص ٤٢٥ ، التقريب ٣٠/٢) .

(٢) جاء في سنن سعيد بن منصور : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا خالد هو الحذاء ، عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي ﷺ كانت معتكفة وهي مستحاضة . قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة ، وربما جعلت الطست تحتها .

قال ابن حجر : وهذا أولى ما فسرت به هذه المرأة لاتحاد المخرج .(الفتح١/ ٤١٢).

معتمر[١]، ويزيد بن زُرَيع[٢]، وخالد بن عبد الله[٣]، عـــن خـالد الحذّاء[٤]

---

(١) هو معتمر بن سلميان التيمي ، أبو محمد البصري ، يلقب بالطفيل ، وثّقه الأكثرون ، وهو من كبار التاسعة ، (-١٨٧ هـ) وقد جاوز الثمانين . /ع .

(تهذيب الكمال ١٣٥١/٣ ، الكاشف ١٦١/٣ ، التهذيب ٢٢٧/١٠ ، التقريب ٢٦٣/٢) .

(٢) يزيد بن زريع ، أبو معاوية البصري ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٣).

(٣) هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي المزني مولاهم ، ثقة ثبت، من الثامنة ، (١١٠ - ١٨٢ هـ)) وقيل غير ذلك . / ع .

(الكاشف ٢٧٠/١ ، التهذيب ١٠١/٣ ، التقريب ٢١٥/١) .

(٤) هو خالد بن مِهران ، أبو المنازل البصري الحذاء، قيل له ذلك ؛ لأنه كان يجلس عند الحذائين ، وقيل: لأنه كان يقول : احذوا على هذا النحو، وهو ثقة ، من الخامسة ، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم الشام ، وعاب عليه البعض دخوله في عمل السلطان ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به .

وما ذكره حماد بن زيد من تغيره بالآخر لا ينزله عن درجة الثقة ، فهي متفاوتة، والثقة المكثر قد ينكر حفظه بأخرة من غير أن ينزله عن حدّ الثقة ، والجرح بدخول عمل السلطان لا يؤثر في عدالة الراوي ولا ضبطه على التحقيق ، كما في (الهدي ص٣٨٥) ، وقول أبي حاتم غير معتد به ؛ لإبهامه ، ولما اشتهر عنه من التعنت ، قال ابن تيمية في الفتاوي (٣٥٠/٢٤) : «وأما قول أبي حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم» . وقال الذهبي في المغني : «ثقة جبل، والعجب من أبي حاتم يقول : لا أحتج بحديثه» .

وعلى هذا فهو – كما سبق – ثقة إمام صحيح الحديث .==(تاريخ الدارمي ص ١٠٤ ، الطبقات ٢٥٩/٧ ، الجرح ٣٥٣/٣ ، سؤلات السجزي للحاكم ٢٤٩ ، الميزان ٦٤٣/١، المغني ٢٠٦/١ ، الكاشف ٢٧٤/١، من تكلم فيه وهو موثق ترجمة : ١٠٢ ، النبلاء =

عن عكرمة [1].

فأما مسلم فلا أعلمه أخرج لعكرمة غير حديث واحد ، وهو عن عكرمة عن ابن عباس مُقْرَن بحديث طاوس[2] عن ابن عباس في قصة ضُباعة : «حجي واشترطي»/[3] ولم يكن إخراجه محتجاً بعكرمة على [ك ٦ أ] مذهبه، وإنما احتج فيه بطاوس .

والحديث قد[4] أخرجه البخاري في باب نكاح الأكفاء – ولم يخرجه في الحج – من حديث أبي أسامة [5]

=١٩٠/٦ ، التذكرة ١٤٩/١ ، الهدي ص ٤٠٠ ، التقريب ٢١٩/١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض ، باب الاعتكاف للمستحاضة (٤١١/١١ ح ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١) ، وفي كتاب الاعتكاف (٢٨١/٤ ح ٢٠٣).

(٢) هو طاوس بن كيسان اليماني ، أبو عبد الرحمن الحِميري مولاهم ، الفارسي ، يقال : اسمه ذكوان ، وطاوس لقب، ثقه فقيه فاضل ، من الثالثة ،(١٠٦ هـ) وقيل بعد ذلك./ ع .

(سؤالات الآجري لأبي داود ص ٢٢١ ، الكاشف ٤١/٢ ، التهذيب ٨/٥ ، التقريب ٣٧٧/١) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، (٨٦٨/٢ ح ١٠٦) مقروناً بطاوس ، (٢/ ٨٦٩ ح ١٠٧) مقروناً بسعيد بن جبير .

(٤) في ك : (فقد)

(٥) هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم ، أبو أسامة الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة ربما دلّس ، عدّه ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين . / ع .

=(تاريخ الدارمي ٩٢، العلل ١٢٥/١ ، التاريخ الكبير ٢٨/٣ ، الجرح ١٣٢/٣ ، الثقات ٢٢٢/٦ ، النبلاء ٩ / ٢٧٧ ، الكاشف ٢٥٠/١ ، طبقات المدلسين ص ٢٠ ، التهذيب ٢/٣ ، التقريب ١/ ١٩٥) .

ومعمر[1] ، عن هشام[2] ، عن أبيه[3] ، عن عائشة رضي الله تعالى عنها[4] ، ومن حديث معمر، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة في الحج[5] .

---

(١) معمر ، هو ابن راشد ، مضى قريباً .

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة فقيه ربما دلّس ، من الخامسة ، (-١٤٥ هـ) أو (- ١٤٦ هـ) . / ع .

(الكاشف ٢٢٣/٣ ، التهذيب ٤٩/١١ ، التقريب ٣١٩/٢ ، طبقات المدلسين ص ٤٦) .

(٣)عروة بن الزبير ، أبو عبد الله المدني ، مضى في الحديث (١٥) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين (١٢٣/٩ ح ٥٠٨٩).

(٥) سياق كلام أبي مسعود يشعر بأن البخاري أخرج حديث معمر عن الزهري في كتاب الحج ، ولم أقف عليه فيه .

وذكر ابن حجر ما يفيد عدم إخراج البخاري له ، حيث قال : وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي ، فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن هشام ، فرقهما - أي حديث أبي أسامة ومعمر - كلاهما عن عروة عن عائشة.

٢٣- حديث :

قال أبو الحسن[١] : وأخرج حديث أم سلمة رضي الله عنها (إن شئت سبَّعْتُ لك) مسنداً من حديث الثوري وعبد الواحد بن أيمن[٢] ، ومرسلاً عن مالك[٣] ، وحفص[٤] ابن غياث ، ولم يخرج ذلك

---

(١) كتاب (التتبع ص ٣١٩) ، وهو فيه بنحو هذا اللفظ ، ولكن لم يشر إلى عدم إخراج البخاري له .

(٢) هو عبد الواحد بن أيمن المخزومي مولاهم ، أبو القاسم المكي ، ثقة من الخامسة. / م ت س .

(الكاشف ٢١٧/٢ ، التهذيب ٤٣٣/٦ ، التقريب ٥٢٥/١) .

(٣) هو مالك بن أنس إمام دار الهجرة

(٤) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي ، أبو عمر الكوفي القاضي ، (- ١١٧ هـ - ١٩٤ أو ١٩٥هـ) . / ع.

أ- وثقه أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، والنسائي , وابن سعد , وابن المديني ، والفسوي ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ، ويتقى بعض حفظه .

ب- ولَيَّنه عبد الله بن إدريس ، وابن معين في رواية ، وابن المديني ، قال أبو داود: كان حفص بأخرة دخله نسيان وقال داود بن رشيد : حفص بن غياث كثير الغلط . وقال ابن عمار : كان لا يحفظ حسنا . ووصفه أحمد بالتدليس ، ذكره ابن حجر في الأولى . .

ج - والحاصل أنه ثقة صحيح الحديث فيما حدث به قبل تغيره بسبب تولي القضاء ، وأما حديثه بعد توليه القضاء، فإن كان موافقاً لما في كتابه أو لغيره من الثقات فهو صحيح ، وإن خالف فلا يحتج به ، وعند الانفراد لا يبتعد أن يكون حديثه حسنا ؛ لكون تغيره غير شديد.

البخاري [1].

قال أبو مسعود : هذا حديث أخرجه مسلم من حديث يحيى القطان ، عن الثوري ، عن محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبيه، عن أم سلمة[2] .

وأخرجه أيضاً من حديث حفص بن غياث مسنداً لا مرسلاً، عن عبد الواحد بن أيمن، عن أبي بكر ، عن أم سلمة مجوداً [3].

وقد جوّده أيضاً عبد الله بن داود[4] ، عن عبد الرحمن ابن

=(الطبقات ٣٩٠/٦ ، التاريخ لابن معين ١٢٢/٢ ، المعرفة والتاريخ ٦٤٦/٢ ، والجرح ١٨٥/٢ ، الثقات ٢٠٠/٦ ، التذكرة ٢٩٧/١ ، النبلاء ٢٢/٦ ، الكاشف ٢٤٣/١، الميزان ٥٦٧/١ ، التهذيب ٤١٥/٢ ، التقريب ١٨٩/١ ، الهدي ٣٩٨) .

(١) انظر : (تحفة الأشراف ٣٧/١٣ ، ٣٨) .

(٢) قال مسلم في صحيحه ١٠٨٣/٢ ح ٤١) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد ابن حاتم ، ويعقوب بن إبراهيم – واللفظ لأبي بكر – قالوا : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان عن محمد بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن أم سلمة ، أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً، وقال : (إنه ليس بك على أهلك هوان إن سبَّعت لك ، وإن سبّعت لك سبّعت لنسائي).

(٣) قال مسلم في صحيحه (١٠٨٣/٢ ح ٤٣) : حدثني أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا حفص – يعني ابن غياث – عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أم سلمة ، ذكر أن رسول الله ﷺ تزوجها ، وذكر أشياء هذا فيه ، قال : (إن شئت أن أسبّع لك وأسبّع لنسائي، وإن سبّعتُ لكِ سبعت لنسائي) .

(٤) لعله : عبد الله بن داود بن عامر الهمداني ، أبو عبد الرحمن الخُرَيبي، ثقة عابد ، من التاسعة ، (– ٢١٣ هـ) وله ٨٧ سنة ، أمسك عن الرواية قبل موته ؛ فلذلك لم يسمع منه البخاري . / خ م عه .

أيمن[1].

فأما الحديث المرسل فلم يخرجه من حديث حفص، وإنما أخرجه من / حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، أن النبي ﷺ مرسل[2]. [ت ق ٦٣ أ]

عن[3] القعنبي[4] عن سليمان بن بلال[5].

= (الكاشف ٨٣/٢ ،التهذيب ١٩٩/٥ ، التقريب ١ / ٤١٢) .

(١) لعله : عبد الرحمن بن أيمن ، ويقال مولى أيمن المخزومي مولاهم ، المكي ، قال ابن حجر : لا بأس به، من الثالثة ، له ذكر بلا رواية . / م د س .

(تهذيب الكمال ٧٧٦/٢ ، التهذيب ١٤٢/٦ ، التقريب ٤٧٣/١) .

وربما كان المراد عبد الواحد بن أيمن المخزومي ، فحصل سهو أو تصحيف ، وهو الأقرب ، إذ ليس لعبد الرحمن بن أيمن رواية ، وقد روى عن عبد الواحد عبدُ الله بن داود الخريبي ، كما روى عنه حفص ، والله أعلم .

(٢) قال مسلم في صحيحه (١٠٨٣/٢ ح ٤٢ ب) : وحدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك ابن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ؛ أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة فدخل عليها ، فأراد أن يخرج أخذت بثوبه ، فقال رسول الله ﷺ : (إن شئت زدتك وحاسبتك به ، للبكر سبع وللثيب ثلاث)

(٣) في ت ، ك : (وعن) بزيادة الواو في أوله ، والصواب حذفها .

(٤)هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة ، وسكنها مدة ، ثقة عابد ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً وهو من صغار التاسعة ، (-٢٢١هـ) . / خ م د ت س .

(الكاشف ١٣١/٢ ، التهذيب ١٣١/٦ ، التقريب ٤٥١/١) .

(٥) سليمان بن بلال التيمي مولاهم ، أبو محمد ، وأبو أيوب المدني ، ثقة ، من الثامنة، (-١٧٧ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

وعن يحيى بن يحيى [١]، عن أبي ضمرة أنس[٢] كليهما [٣] ، عن عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر ،أن النبي ﷺ مرسل أيضاً [٤].

وإذا جوّده ثقات وقصّر به ثقات أيضاً وبينه فلا يلزمه عيب في ذلك [٥].

=(الكاشف ٣٩١/١ ، التهذيب ١٧٥/٤ ، التقريب ٣٢٢/١) .

(١) يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي ، أبو زكريا النيسابوري، ثقة ثبت إمام من العاشرة ، (-٢٢٦ هـ) على الصحيح . / خ م ت س .

(الكاشف ، التهذيب ٢٩٦/١١ ، التقريب ٣٦٠/٢) .

(٢) أبو ضمرة أنس بن عياض بن ضمرة ، أو عبد الرحمن الليثي ، أبو حمزة المدني ، ثقة ، سمح بكتبه ، من الثامنة ، (-٢٠٠ هـ) وله ٩٦ سنة . / ع .

(الكاشف ١٤٠/١ ، التهذيب ٣٧٥/١ ، التقريب ٨٤/١) .

(٣) أي سليمان بن بلال ، وأبي ضمرة .

(٤) صحيح مسلم (١٠٨٣/٢ ح ٤٢ ج) .

(٥) **حديث أم سلمة (إن شئت سبعت لك) :**

أ - تخريجه :

أخرجه من طريق يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن محمد بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أم سلمة : (م د س ق عب ش حم سعد طش طب هق) .

مسلم (١٠٨٣/٢) كما سبق .

وأبو داود (٢٤٠/٢ ح ٢١٢٢) عن زهير بن حرب ، عن يحيى ، به .

والنسائي في عشرة النساء من الكبرى (ص ٦٦ ح ٣٩) عن يعقوب بن إبراهيم ومحمد ابن بشار قالا : ثنا يحيى به .=

=وابن ماجه (٦١٧/١ ح ١٩١٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة ، ثنا يحيى بن سعيد به .

والدارمي (٦٨/٢ ح ٢٢١٦) عن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، ثنا يحيى بن سعيد، به.

وأحمد (٦ / ٢٩٢) عن يحيى به .

وابن سعد (٨/ ٩٤) عن علي بن عبد الله بن جعفر ، حدثنا يحيى بن سعيد به .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩/٣) عن أبي أمية قال : ثنا علي بن عبد الله بن جعفر ، قال / ثنا يحيى بن سعيد به .

والطبراني (ج ٢٣ ح ٥٩٢) من طريق يحيى بن سعيد به .

والبيهقي (٣٠١/٧) من طريق ابن أبي شيبة ، عن يحيى به ، وقال : قال سليمان - يعني الطبراني - : لم يرو هذا الحديث مجود الإسناد إلا يحيى بن سعيد القطان .

وابن أبي شيبة (٢٧٧/٤) عن يعلى بن عبيد ، عن محمد بن أبي بكر ، به .

وأخرجه أيضاً :

مالك في الموطأ (٥٢٩/٢ ح ١٤) ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة ، مرسلاً .

وعبد الرزاق (٢٣٩/٦ ح ١٠٦٤٥) عن ابن عيينه، عن عبد الله بن أبي بكر به مرسلاً ، فلم يذكر أم سلمة .

وحديث : ١٠٦٤٦ عن الثوري ، عن محمد بن أبي بكر به مرسلاً ، فلم يذكر أم سلمة .

(٦ / ٢٣٨ ح ١٠٦٤٤) عن ابن جريج ، قال : أخبرني حبيب بن أبي ثابت ، أن عبدالحميد بن عبد الله بن أبي عمرو ، والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن يخبر أن أم سلمة أخبرته .. الحديث .

وابن سعد في الطبقات (٩١/٨) عن الفضل بن دكين ومحمد بن عبد الله الأسدي ، قالا : ثنا عبد الواحد بن أيمن قال : حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن ،مرسلاً ، فلم يذكر أم سلمة.=

=(٩٣/٨) عن روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج ، بمثل سند عبد الرزاق الأخير .

وعن أنس بن عياض الليثي ، حدثني عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك بن أبي بكر ابن الحارث مرسلاً، فلم يذكر أم سلمة .

(٩٠/٨) عن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبو حيان التيمي ، عن حبيب بن أبي ثابت ، قال : قالت أم سلمة فذكره مع قصة .

(٨٩/٨) عن عفان بن مسلم ، حدثنا حماد بن سلمة ، أخبرنا ثابت البناني ، قال : حدثني ابن عمر بن أبي سلمة بمعنى عن أبيه أن أم سلمة قالت .. فذكره مع قصة .

وابن حبان كما في الموارد (ص ٣١٢ ح ١٢٨٢) من طريق حماد بن سلمة به مثل سند ابن سعد الأخير.

وكذا رواه أحمد (٦/ ٢٩٥) عن يزيد ، عن حماد بن سلمة به .

(٦/٣٢٠ ، ٣٢١) عن وكيع ، ثنا إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير ، قال : حدثني عبد العزيز ابن بنت أم سلمة ، عن أم سلمة .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨/٣ ، ٢٩) عن يونس ، عن سفيان ، عن عبدالله بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر مرسلاً . وعن القعنبي ، وعن يونس قال: أخبرنا ابن وهب ، كلاهما عن مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، مرسلاً .

ومن طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن حبيب ، أن عبد الحميد بن عبد الله ابن أبي عمرو ، والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن به مسنداً.

وعن ابن داود ، قال : ثنا آدم بن أبي اياس ، قال : ثنا سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن عمر ابن أبي سلمة ، مرسلاً .

والدارقطني (٢٨٣/٣ ح ١٤٢) من طريق محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسلاً .

(٣/ ٢٨٤ ح ١٤٣) عن الواقدي وعبد العزيز بن عياش ، عن أبي بكر بن حزم ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أم سلمة .

ومن طريق مالك بن أنس ، عن عبد الله بن أبي بكر حزم ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن أم سلمة .

والحاكم (٢/ ١٧٨ ، ١٧٩) من طريق يزيد بن هارون ، أنبا حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني ، حدثني عمر بن أبي سلمة ، عن أمه أم سلمة مرفوعاً .

والطبراني (٢٣/٢٥٠ ح ٥٠٦) من طريق أبي عمر الضرير عن حماد بن سلمة ، عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة ، عنها ، (ج ٢٣ ح ٥٨٦) من طريق ابن المديني ، عن سفيان ، عن ابن جريج ، عن حبيب ، عن أبي بكر عنها ، (ج ٢٣ ح ٥٩١) عن إسحاق بن إبراهيم ، عن عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن محمد بن أبي بكر ، عن عبدالملك بن أبي بكر، عن أبيه مرسلاً .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

أم سلمة وعنها :

أ – أبو بكر بن عبد الرحمن ، وعنه :

١– القاسم بن محمد وعنه : حبيب بن أبي ثابت وعنه ابن جريج،

وعنه عبد الرزاق ....(مسند)............. = عب طش.

٢– عبد الحميد بن عبد الله وعنه حبيب بن أبي ثابت ، وعنه ابن جريج ،

وعنه روح بن عبادة ....(مسند).............. = سعد.

٣– عبد الواحد بن أيمن وعنه:

أ– حفص بن غياث ، وعنه محمد بن العلاء ....(مسند)............... = م.

ب– الفضل بن دكين ، مرسلا عن أبي بكر ....(مرسلا)..............= سعد .

ج – محمد بن عبد الله الأسدي ، مرسلا عن أبي بكر ...(مرسلا) .... = سعد.

د– مروان بن معاوية = ابن معين ....(مسند) .... = طب ج ٢٣ ح ٥٨٧ .

هـ – عبد الله بن داود ....(مسند) .... = الدمشقي.

٤– عبد الملك بن أبي بكر ، وعنه :

أ– محمد بن أبي بكر ، وعنه:

١– سفيان ، وعنه يحيى بن سعيد... = م د س ق مي حم سعد طش طب

٢- يعلى بن عبيد ....(مسند)........... = ش .

٣- الثوري وعنه: ١- عبدالرزاق ، مرسلاً عن محمد .... = عب .

٢- عبد الرزاق، وعنه إسحاق، مرسلاً عن أبي بكر........ = طب .

ب- عبد الله بن أبي بكر وعنه :

١- مالك ، مرسلاً عن ابي بكر ....(مرسل) .... = ط طش .

٢- مالك ، مرسلاً عن عبد الملك ....(مرسل)............ = م.

٣- مالك ، مسنداً ....(مسند)............ = قط .

٤- سفيان ، مرسلاً عن عبد الملك ....(مسند).......... = سعد طش .

٥- ابن عيينه ، مرسلاً عن عبد الله بن أبي بكر ....(مرسل)........... = عب.

ج- عبد الرحمن بن حميد وعنه :

١- أنس بن عياض ، مرسلاً عن عبد الملك .....(مرسل).......... = سعد.

٢- سليمان بن بلال ، مرسلاً عن أبي بكر .....(مرسل) .... = م.

٥- حبيب بن أبي ثابت ، وعنه :

أ- ابن جريج وعنه سفيان وعنه ابن المديني ، مسنداً.....(مسند)...........= طب ج ٢٣ ح ٨٦.

ب- أبو حيان وعنه ابن نمير، مسند دون ذكر أبي بكر.......(مسند)........... = سعد.

ب- عمر بن أبي سلمة وعنه : ثابت البناني وعنه :

١ - حماد بن سلمة وعنه :

أ - عفان بن مسلم ....(مسند)............ = سعد حب.

ب- أبو عمر الضرير .... (مسند)............. = طب ٢٣ح ٥٠٦ .

٢- سليمان بن المغيرة وعنه:

آدم بن أبي إياس.............. (مسند).............. = طش.

ج- عبد العزيز بن بنت أم سلمة ، وعنه : إسماعيل بن عبد الملك ، وعنه :

وكيع ....(مسند) .... = حم.

ب- إســـناده :

- عبد الله بن محمد ، أبو بكر بن أبي شيبة ، ثقة حافظ ، مضى في الحديث (٢٠) .

- يحيى بن سعيد القطان ، أبو سعيد التميمي ،إمام قدوة ، (- ١٩٨هـ) . / ع .
(التقريب ٣٤٨/٢) .

- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة حافظ ، احتمل تدليسه ،وهو من رؤوس الطبقة السابعة ، (- ١٦١ هـ) . / ع .

(تهذيب الكمال ٥١٢/١ ، التهذيب ١١١/٤ ، التقريب ٣١١/١) .

- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني ، أبو عبد الملك القاضي، ثقة من السادسة, (- ١٣٢ هـ) . / ع .

(التهذيب ٨٠/٩ ، التقريب ١٤٨/٢) .

- عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات في أول خلافة هشام . / ع .

(الكاشف ٢٠٨/٢ ، التهذيب ٣٨٧/٦ ، التقريب ٥١٧/١) .

- أبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي ، المدني ، قيل : اسمه محمد ، وقيل غير ذلك ، أحد الفقهاء ، ثقة فقيه عابد ، من الثالثة ، (-٩٤هـ) وقيل غير ذلك . / ع.

(الكاشف ٣١٥/٣ ، التهذيب ٣٠/١٢ ، التقريب ٣٩٨/٢) .

- أم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية ، أم المؤمنين ، مضت في الحديث (١٧) .

ج - درجتــــه :

الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد تعقب الحافظ الدارقطني الإمام مسلماً في إخراجه هذا الحديث في صحيحه ؛ لأن فيه اختلافاً على عبد الملك بن أبي بكر بين أصحابه في وصل هذا الحديث وإرساله .

فوصله محمد بن أبي بكر ، وعبد الواحد بن أيمن .

وأرسله عبدالله بن أبي بكر ، وعبد الرحمن بن حميد .

وأجاب عن هذا الانتقاد أبو مسعود بأن الثوري وعبد الواحد بن أيمن قد روياه مجوداً، وكذا جوّده عبد الله بن داود ، عن عبد الرحمن بن أيمن .

كما أنه أرسله آخرون .

وأنه إذا جوّده ثقات وقصر به ثقات وبين ذلك مسلم فلا يلزمه عيب في ذلك .

وأيد ذلك القاضي عياض ، حيث نفى حصول تتبع على مسلم في هذا الحديث ، إذ قد بين علته ، وأن هذا يدل على ما ذكره في أول كتابه (إكمال المعلم) من أن ما وعد به مسلم من علل الحديث قد وفى به ، وذكره في الأبواب ، (الإكمال ٥٠٢٤٥ ٨) .

وتعقب النووي الدارقطني في انتقاده هذا فقال: ((وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد ، لأن مسلماً – رحمه الله – قد بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققي المحدثين أن الحديث إذا ورى متصلاً ومرسلاً حكم بالاتصال ، ووجب العمل له ، لأنها زيادة ثقة ، وهي مقبولة عند الجماهير ، فلا يصح استدراك الدارقطني ، والله أعلم)) . (شرح النووي على مسلم ١٠/٤٣) .

وبهذا يتبين أنه لا انتقاد على مسلم في إخراجه هذا الحديث ؛ لأمور :

الأول : أنه بين هذا الاختلاف الذي احتج به الدارقطني في انتقاده ، وذلك بإيراد الحديث على الوجهين .

الثاني : أن كلاً من الوصل والإرسال صحيح عن عبد الملك بن أبي بكر ، وذلك أن الرواة عنه من أرسل الحديث ومن وصله ثقات ، بل إن بعض من أرسله أو وصله ممن سمى الدارقطني ورد عنه أيضاً موصولاً أو مرسلاً ، كعبد الله بن أبي بكر ، ذكر الدارقطني أنه أرسله، وقد ورد عنه موصولا في سنن الدارقطني . وكمحمد بن أبي بكر ذكر الدارقطني أنه وصله، وقد ورد عنه مرسلاً عند عبدالرزاق والطبراني كما سبق .وكذا عبد الواحد بن أيمن.

مما يؤيد أن عبد الملك كان يرويه تارة موصولاً ، وتارة مرسلاً .

الثالث : أنه في حال صحة وروده على الوجهين ، فإن الوصل زيادة من ثقة يجب قبولها والعمل بها ، ولا يصح اعتبار الإرسال مؤثراً في صحة الوصل ومن باب أولى إذا قيل بشذوذ الإرسال .

ومع ذلك فقد تابع عبد الملك بن أبي بكر ، وعبد الواحد بن أيمن على الوصل:

١– عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو ، عند ابن سعد .=

٢٤- حديث :

قال أبو الحسن[(١)] : وأخرج حديث جُدامة مرسلاً ومتصلاً ، و لم يخرجه البخاري.

قال أبو مسعود : أما حديث جُدامة بنت وهب فما أخرجه أصلاً إلا متصلاً و لم يخرجه مرسلاً ، أخرجه من حديث مالك وسعيد بن أبي أيوب [(٢)]، ويحيى بن أيوب[(٣)] ، عن أبي الأسود ، عن عائشة ، عن جُدامة [(٤)].

=٢- والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن عند عبد الرزاق والطحاوي في شرح معاني الآثار .

٣- وحبيب بن أبي ثابت عند الطبراني .

وله طريقان آخران عن أم سلمة .

أ- طريق عمر بن أبي سلمة عند ابن سعد وابن حبان .

ب- طريق عبدالعزيز بن بنت أم سلمة عند أحمد ، وعبد العزيز مجهول .

وللحديث شاهد من حديث أنس ، عند : البخاري (٣١٣/٩ ح ٥٢١٣) ، وأبي داود (٢٤٠/٢ ح ٢١٢٣) وغيرهما .

(١) لم أقف على قوله هذا في كتاب (التتبع)

(٢) هو سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم ، المصري ، أبو يحيى بن مقلاص ، ثقة ثبت ، من السابعة ، (١٠٠هـ - ١٦١هـ) .

(الكاشف ٣٥٦/١ ، التهذيب ٧/٤ ، التقريب ٢٩٢/١) .

(٣) يحيى بن أيوب الغافقي ، أبو العباس المصري ، من السابعة ، (-١٦٨هـ أو١٦٣هـ)، استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايته عن حميد الطويل ما له عنده غيرها سوى حديث واحد في صفة الصلاة بمتابعة الليث وغيره ، واحتج به باقي الجماعة.=

=أ- وقد وثّقه ابن معين في رواية ، البخاري ، ويعقوب بن سفيان ،وإبراهيم الحربي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي مرة : ليس به بأس . وقال ابن عدي : ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً ، وهو عندي صدوق لا بأس به .

ب- وقال النسائي مرة : ليس بذاك القوي . وقال ابن سعد : منكر الحديث . وقال أحمد بن صالح : وربما أخل في حفظه .وقال مرة : له أشياء يخالف فيها . وقال أبو أحمد الحاكم : في بعض حديثه اضطراب .

ج- والحاصل : أنه ضابط لكتابه ، وفي حفظه ضعف أدى إلى إتيانه بالمناكير والمخالفات ؛ فيحتج من كتابه دون حفظه ، ومسلم روى له هنا متابعة .

(الجرح ١٢٨/٩ ، الثقات ٦٠٠/٧ ، التهذيب ١٨٧/١١ ، التقريب ٣٤٣/٢ ، شرح علل الترمذي ٥٩٩/٢)

(٤) حديث أبي الأسود ، عن عائشة عن جدامة :

أ – تخريجـــــه :

أخرجه من حديث أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن ، عن عروة عن عائشة ، عنها : (م د ت س ق ط حم) .

مسلم (١٠٦٦/٢ ح ١٤٠) عن خلف بن هشام ، حدثنا مالك ، وعن يحيى بن يحيى قرأت على مالك ، عن محمد بن عبد الرحمن به أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : (لقد هممت أن أنهى عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم).

قال مسلم : وأما خلف فقال : عن جذامة الأسدية ، والصحيح ما قاله يحيى بالدال .

(١٠٦٦/٢ ح ١٤١) عن عبيد الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر قالا : حدثنا المقرئ حدثنا سعيد بن أبي أيوب ، حدثني أبو الأسود به بنحوه ، مع زيادة : (ثم سألوه عن العزل، فقال رسول الله ﷺ (ذلك الوأد الخفي) .

وحديث : ١٤٢ عن أبي بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن إسحاق ، حدثنا يحيى بن أيوب، عن محمد بن عبد الرحمن به ، بمثل حديث سعيد بن أبي أيوب في العزل والغيلة غير أنه قال : (الغيال) .

وأبو داود (٩/٤ ح ٣٨٨٢) عن القعنبي ، عن مالك ، عن محمد بن عبد الرحمن به بلفظه ، وفي آخره : (قال مالك : الغيلة أن يمس الرجل امرأته وهي ترضع) .

والترمذي (٤٠٥/٤ ح ٢٠٧٦) عن أحمد بن منيع ، حدثنا يحيى بن إسحاق ، حدثنا يحيى بن أيوب ، عن محمد بن عبد الرحمن به نحوه .

وحديث ٢٠٧٧ عن عيسى بن أحمد ، حدثنا ابن وهب ، حدثني مالك عن أبي الأسود به نحوه ، وقال في الأول : حديث حسن صحيح ، وفي الثاني : حديث حسن غريب صحيح .

والنسائي (١٠٦/٦، ١٠٧) عن عبيد الله وإسحاق بن منصور ، عن عبد الرحمن عن مالك، عن أبي الأسود به مثله .

وابن ماجه (٦٤٨/١ ح ٢٠١١) عن أبي بكر بن أبي شيبة ، ثنا يحيى بن إسحاق ، ثنا أيوب ، عن محمد بن عبد الرحمن به نحو حديث سعيد .

ومالك (٦٠٧/٢ ح ١٦) عن محمد بن عبد الرحمن به مثله .

وأحمد (٣٦١/٦) عن ابن مهدي ، عن مالك ، عن أبي الأسود به ، وعن أبي سلمة الخزامي ، عن مالك ، عن محمد بن عبد لرحمن به .

(٤٣٤/٦) عن عبد الله بن يزيد ، ثنا سعيد بن أبي أيوب ، قال : حدثني أبو الأسود به نحوه .

والطبراني (٢٠٨/٢٤ ، ٢٠٩ ح ٥٣٤، ٥٣٥ ، ٥٣٦) من طريق مالك وسعيد بن ابي أيوب ويحيى بن أيوب ، عن أبي الأسود به .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

جدامة ، وعنها : عائشة وعنها عروة ، وعنه :

أ- مالك ، وعنه :

١- خلف بن هشام .... = م.

٢- القعنبي.............................. = د.

٣- ابن وهب .... = ت.

٤- عبدالرحمن بن مهدي .... = س حم.

٥- عبد الله بن عبد الحكم .... = طب.

٦- عبد الله بن يوسف .... = طب.

ب- سعيد بن أبي أيوب عنه :

١- أبو عبدالرحمن المقريء .... = م طب.

٢- عبدالله بن يزيد .... = حم.

ج- يحيى بن أيوب عنه :

١- يحيى بن اسحاق .... = م ت ق.

٢- عمر بن الربيع بن طارق .... = طب.

ب- إسنـــــاده :

- خلف بن هشام بن ثعلب البزار، المقرئ البغدادي ، ثقة ، من العاشرة ، (١٠٥ - ٢٢٩ هـ) . / م د ز .

(الكاشف ٢٨٢/٢ ، التهذيب ١٥٦/٣ ، التقريب ٢٢٦/١) .

- مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، مضى في الحديث (٥) .

- محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ، أبو الأسود الأسدي المدني ، يتيم عروة ، ثقة من السادسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومائة . / ع .

(الكاشف ٧٠/٣ ، التهذيب ٣٠٧/٩ ، التقريب ١٨٥/٢) .

- عروة بن الزبير ، أبو عبد الله المدني ، ثقة فقيه ، مضى في الحديث (١٥) .

- عائشة أم المؤمنين ، مضت في الحديث (١٢) .

جُدامة بنت وهب ، ويقال : جندل ، الأسدية ، أخت عكاشة بن مِحْصَن لأمه ، صحابية لها سابقة وهجرة , قال الدراقطني : من قالها بالذال المعجمة صحّف ، وذكر ابن القيسراني أن عائشة أم المؤمنين روت عنها عند مسلم دون البخاري .

(الجمع ٦٠٣/٢ ، الإصابة ٥٥١/٧ ، التقريب ٥٩٢/٢ ، تبصير المنتبه ٢٤٦/١) .

ج- درجتــــه :

الحديث بهذا الإسناد صحيح .

وقد انتقد الدارقطني الإمام مسلماً بأنه أخرج هذا الحديث مرسلاً ، ومتصلاً .

وأجاب أبو مسعود بأن مسلماً لم يخرجه أصلاً إلا متصلاً .=

والذي يظهر من واقع صحيح مسلم أنه لم يخرج هذا الحديث مرسلاً لافي الأصول=

٢٥ - حديث :

قال أبو الحسن[(١)]: وأخرج حديث ابن بُحَيْنَة ، عن القعنبي ، عن إبراهيم بن سعد . وقال: مالك بن بحينة[(٢)] أصلاتان معاً ؟ [(٣)]

قال أبو مسعود: وهذا أخرجه مسلم، عن القعنبي ، عن [(٤)] إبراهيم ابن سعد ، عن أبيه ، عن حفص بن عاصم ، عن عبدالله بن مالك بن بُحَينة

=لا في المتابعات ، بل أورده متصلا أصلاً من طريق مالك ، ومتابعة من طريق سعيد ابن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب، كلهم عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة، عن جدامة كما سبق.

وبهذا يتبين أنه لا انتقاد على مسلم في إخراج هذا الحديث فليس كل حديث أخرجه مسلم لا بد أن يخرجه البخاري، كما أنه قد أخرج البخاري أحاديث لم يخرجها مسلم .

قال النووي بعد أن نقل أن في غين الغَيلة : الفتح والكسر ، قال:((واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث ، وهي الغيل ، فقال مالك في الموطأ ، والأصمعي وغيره من أهل اللغة : أن يجامع امرأته وهي مرضع ،يقال منه : غالت وأغيلت . قال العلماء : سبب همه ﷺ بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع ، قالوا : وأطباء يقولون : إن ذلك اللبن داء ، والعرب تكرهه وتتقيه ، وفي الحديث جواز الغيلة ، فإنه ﷺ لم ينه عنها ، وبيّن سبب ترك النهي ، وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ، وبه قال جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز ، لتمكنه من الوحي ،والصواب الأول)) .(شرح النووي على مسلم ١٠،١٦)

(١) لم أقف على قول الدرقطني هذا في كتاب (التتبع)

(٢) لفظ: (وقال مالك بن بحينة): ليس في ت، وأثبته من : ك ، والقائل هو القعنبي .

(٣) هذا اللفظ من الحديث عند عبد الرزاق (٤٣٧/٢) كما سيأتي من حديث جعفر ابن محمد ، عن أبيه .

(٤) في ت، ك : (عن القعنبي وإبراهيم ، وصوابه : (القعنبي عن إبراهيم) كما في=

رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ مرّ برجل يصلي[1] ، الحديث رواه البخاري عن عبد العزيز بن عبد الله[2] ، عن إبراهيم بن سعد كذلك[3].

ثم قال مسلم في آخر حديثه عن القعنبي قال: قال القعنبي عن عبدالله بن مالك بن بحينة، عن أبيه. قال مسلم: (وقوله: (عن أبيه)

=صحيح مسلم وغيره .

(١) وتكملته : وقد أقيمت صلاة الصبح ، فكلمه بشيء لا ندري ما هو ، فلما انصرفنا أحطنا نقول : ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال : قال لي : (يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعاً).

قال القعنبي : عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه .

قال أبو الحسين مسلم : وقوله : عن أبيه في هذا الحديث خطأ . (صحيح مسلم ١/٤٩٣ ، ٤٩٤ ح ٦٥).

والرجل المبهم في الحديث هو عبدالله بن مالك ، ابن بحينة ، قال ابن حجر : هو عبدالله الراوي ،كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي ﷺ مرّ به وهو يصلي ، وفي رواية أخرى له : (خرج وابن القشب يصلي). إلى أن قال: (ووقع نحو هذه القصة لابن عباس ، قال : كنت أصلي ، وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجذبني النبي ﷺ وقال: (أتصلي الصبح أربعاً؟). أخرجه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والبزار، والحاكم وغيرهم، فيحمل تعدد القصة. (الفتح ٢/١٥٠) .

(٢) هو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن أبي سرج الأويسي، أبو القاسم المدني ، ثقة من كبار العاشرة . / خ د ت ق كن.

(التهذيب ٦/٣٤٦ ، التقريب ١/٥١٠) .

(٣) وذلك في كتاب الأذان من الصحيح (٢/١٤٨ ح ٦٦٣) ، وأخرجه أيضاً من طرق أخرى كما سيأتي في تخريجه .

خطأ).

وأسقط مسلم (عن أبيه) في أول الحديث في نفس الحديث ، وبينه في عقبه .

قال أبو مسعود : وهذا أخطأ فيه القعنبي على إبراهيم .

وكذلك رواه أبو رويق / عبد الرحمن بن خلف[1] ، عن إبراهيم ، عن [ت ق ٦٣ ب] أبيه، عن حفص بن عاصم ، عن عبد الله بن مالك ، عن أبيه ،ولم يتابع القعنبي في قوله :(عن إبراهيم بن سعد)/[2]. [ك ق ٦ ب]

على هذا أخطأ فيه كما قال مسلم .

ورواه مسلم في عَقِبه عن قتيبة[3] ، عن أبي عوانة [4]، عن سعد ، عن حفص بن عاصم ، عن ابن بحينه ، قال : أقيمت الصلاة .. الحديث، ولم يسمِّه[5].

---

(١) هو عبد الرحمن بن خلف بن الحصين الضبي ، أبو رُويق - براء وقاف مصغراً - البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، (- ٢٧٩ هـ) . / تمييز .

(التهذيب ١٦٧/٦ ، التقريب ٤٧٨/١) .

(٢) أي : في قوله : (عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن حفص بن عاصم ، عن عبد الله بن مالك بن بحينة " عن أبيه " .

(٣) هو قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت ، مضى في الحديث (٥) .

(٤) هو الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزاز ، مشهور بكنيته ، ثقة متقن لكتابه ، هو من السابعة ، (-١٧٥ هـ أو ١٧٦هـ) . / ع .

(الكاشف ٢٣٥/٣ ، التهذيب ١١٦/١١ ، التقريب ٢٣١/٢) .

(٥) صحيح مسلم (٤٩٤/١ ح ٦٦) ، لفظه : عن ابن بحينة ؛ قال : أقيمت صلاة=

وكذلك حدثنا أبو أحمد الحافظ[1]، عن السراج [2]، عن قتيبة كرواية مسلم عن قتيبة سواء .

وحدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن بالوية بن سماعة العتيق [3]،من خط أبيه ، ثنا محمد بن اسحاق السراج ، ثنا قتيبة ، وقال فيه: عن حفص ، عن مالك ابن بحينة ، وعليه صحّ بخط والده وأظن أبا أحمد ألغاه[4] وجعله عن ابن بحينة اتباعا لمسلم .

قال أبو مسعود : وهكذا يقول أهل العراق : عن سعد ، عن مالك

=الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي ، والمؤذن يقيم فقال: (أتصلي الصبح أربعاً ؟).

(١) هو محمد بن عيسى بن عمرويه بن منصور ، أبو أحمد النيسابوري الجلودي، الإمام الزاهد الصادق ، راوي صحيح مسلم ، قال الحاكم : مات الجلودي في الرابع والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، وهو ابن ثمانين ، دفن بمقبرة الحيرة .

(الأنساب ٢٨٣/٣ ، النبلاء ٣٠١/١٦ ، العبر ١٢٩/٢ الشذرات ٧٨/٣) .

(٢) هو الإمام الحافظ الثقة شيخ خراسان ، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي مولاهم النيسابوري ، سمع منه البخاري ، ومسلم ، وأبو حاتم ، (٣١٣هـ) .

(تذكرة الحفاظ ٧٣١/٢ ، العبر ٤٦٧/١) .

(٣) لعله أحمد بن محمد بن بالوية ، أبو أحمد البالوي النبيسابوري، روى عن ابن خزيمة ، والسراج ، وأبي قريش، وغيرهم . وعنه الحاكم ، وعمر بن معرور ، وأبو سعد الكنجرودي قال الحاكم : تغير بآخره ، وهو صدوق ، توفي في شعبان ، سنة ٣٧٩ هـ رحمه الله تعالى . (اللسان ١/ ٢٨٢) .

(٤) أي: ألغى تسمية (ابن بحينة)، وجعله مبهما غير مسمى بقوله : (عن ابن بحينة) .

ابن بُحينة، منهم أبو عوانة، وشعبة[1]، وحماد بن سلمة [2].

وخالفهم إبراهيم بن سعد وإسحاق [3] فقالا: عن سعد، عن حفص، عن عبد الله بن مالك ابن بحينة، وهو نسبه المعروف.

وكذلك نسبه يحيى بن سعيد الأنصاري [4]، والزهري [5]، وجعفر

---

(١) هو شعبة ين الحجاج الواسطي ، مضى في الحديث (١٧) ، وروايته عند البخاري كما سبق ، وعند غيره كما سيأتي .

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، من كبار الثامنة (-١٦٧هـ)/ خت م عه.

أطلق عليه اسم الثقة كثير من الأئمة، وتكلموا في ضبطه في غير حديث ثابت وحُميد الطويل .

والحاصل : أنه ثقة إمام عابد ، من أثبت الناس في ثابت البُناني وحُميد الطويل ، لكن تغير بآخره كما قال البيهقي ، وضاع كتابه عن قيس بن سعد كما قال أحمد فحصل له بعض الأوهام .

(الجرح ٣/١٤١ ، ١٤٢ ، المدخل ترجمة : ٣٠٤٠ ، تهذيب الكمال ١/٣٢٥ ، النبلاء ٧/٤٥٣ ، التهذيب ٣/١٥ التقريب ١/١٩٧) .

(٣) لم أقف له على نسبة مميزة ، و لم أجد في تلاميذ سعد في تهذيب الكمال من اسمه إسحاق ، والله أعلم.

(٤) يحى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، (-١٤٤ هـ) وقيل بعدها . / ع .

(الكاشف ٣/٢٥٦ ، التهذيب ١١/٢٢١ / التقريب ٢/٣٤٨)

(٥) محمد بن مسلم الزهري ، متفق على جلالته وإتقانه ، مضى في الحديث (٩) .

ابن ربيعة [1]، وعلقمة بن أبي علقمة[2] ، عن الأعرج[3] ، عن عبد الله ابن مالك بن بحينة في غير هذا الحديث .

رواه محمد بن أسماعيل في كتاب الصلاة[4]، عن عبد الرحمن بن بشر [5]، عن بهز بن أسد[6]، عن شعبة ، عن سعد ، عن حفص، قال: سمعت رجلاً من الأزد ، يقال له مالك بن بحينة .

---

(١) هو جعفر بن ربيعة بن شُرحبيل بن حسنة الكندي ، أبو شرحبيل المصري، ثقة من الخامسة ، (- ١٣٦ هـ) / ع . (الكاشف ١٨٤/١ ، التهذيب ٩٠/٢ ، التقريب ١٣٠/١)

(٢) علقمة بن أبي علقمة : بلال المدني ، مولى عائشة ، اسم أمه مَرجانه ، ثقة علامة، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومائة . / ع .

(الكاشف ٢٧٧/٢ ـ التهذيب ٢٧٥/٧ ، التقريب ٣١/٢) .

(٣) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، ثقة ثبت ، وقد مضى في الحديث (٢٢) .

(٤) باب : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، (١٤٨/٢ ح ٦٦٣) ، ولفظه: « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً ، وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين ، فلما انصرف رسول الله ﷺ لاث به الناس ، وقال له رسول الله ﷺ : (آلصبح أربعاً ؟ آلصبح أربعاً ؟) .

(٥) عبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي ، أبو محمد النيسابوري ، ثقة ، من صغار العاشرة ، (- ٢٦٠ هـ) وقيل بعدها . / خ م د س .

(الكاشف ٢/ ١٥٧ ، التهذيب ١٤٤/٦ ، التقريب ٤٧٣/١)

(٦) بهز بن أسد العمي ، أبو الأسود البصري ، ثقة ثبت ،من التاسعة ، مات بعد المائتين،وقيل قبلها ./ ع .

(الكاشف ١٦٤/١ ، التهذيب ٤٩٧/١، التقريب ١٠٩/١) .

وقال البخاري في عَقِبة : تابعه غندر [1], ومعاذ[2] ، عن شعبة في مالك قال :وقال حماد [3]: أنبا سعد ، عن حفص، عن مالك ، فحصل ثلاثة / منهم أبو عوانة ، وسعيد [4]، وحماد بن سلمة ، عن سعد ، عن [ت ق ٦٤ أ] حفص ، قالوا : عن مالك [5].

---

(١) هو محمد بن جعفر المدني ، ثقة صحيح الكتاب ، من أثبت الناس في شعبة ، مضى في الحديث (١٧) .

(٢) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري ، أبو المثنى البصري القاضي ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة، (- ١٩٦ هـ) . / ع.

(التهذيب ١٠ / ١٩٤ ، التقريب ٢/٢٥٧) .

(٣) هو ابن سلمة ، سبق قريباً .

(٤) لعله سعيد بن أبي عروبة ، وقد مضت ترجمته.

(٥) حديث عبد الله بن مالك بن القشب ، ابن بحينة الأزدي :

أ -تخريجه :

أخرجه من حديث سعد بن إبراهيم ، عن حفص بن عاصم ، عن عبدالله : (خ م) .

البخاري (٢/١٤٨ ح ٦٦٣) موصولاً كما سبق .

وتعليقاً عن غندر ومعاذ عن شعبة مالك (أي : من حديث مالك) .

وعن ابن إسحاق ، عن سعد ، عن حفص ، عن عبد الله .

وعن حماد أخبرنا سعد ، عن حفص ، عن مالك .

ومسلم (١/ ٤٩٣ ح ٦٥ ، ٦٦) كما سبق .

والنسائي (٢/١١٧) عن قتيبة ، قال :حدثنا أبو عوانة ، عن سعد ، عن حفص ، عن ابن بحينة بمعناه .

وفي الكبرى عن محمود بن غيلان ، عن وهب بن جرير ، عن شعبة بإسناده عند البخاري نحوه .=

=وقال النسائي: هذا خطأ ، والصواب : عبد الله بن مالك ، ابن بحينه . (التحفة ٦/ ٤٧٧)

وابن ماجه (١/٣٦٤ ح ١١٥٣) عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني ، ثنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، مثل لفظ مسلم .

والدارمي (١/٢٧٨ ح ١٤٥٧) عن هاشم بن القاسم، ثنا شعبة ، عن سعد، عن حفص، عن ابن بحينة بمعناه .

وعبد الرزاق (٢/٤٣٧ ح ٣٩٩٥) عن الثوري ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال: مر رسول الله ﷺ بابن العشب - صوابه : القشب - وهو يصلي ركعتين حين أقيمت الصلاة ، فقال النبي ﷺ : (أصلاتان معاً ؟) .

وابن أبي شيبة (٢/٢٥٣) عن يزيد بن هارون ، عن شعبة ، عن سعد، عن حفص، عن ابن بحينة بمعناه .

(٢/٢٥٢) عن حفص ، عن جعفر ، عن أبيه ، نحو رواية عبد الرزاق الأولى .

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٣٧٢) عن علي بن معبد ، ثنا يونس بن محمد قال ثنا حماد ، عن سعد ، عن حفص ، عن مالك بن بحينة ، بمعناه ، مع زيادة أن النبي ﷺ كرر قوله ثلاثاً .

ومن طريق أبي داود وهب عن شعبة ، عن سعد ، به بمعناه .

وتوضيح طرقه حسب التالي :

عبد الله بن مالك ، وعنه :

١- حفص بن عاصم وعنه سعد بن إبراهيم وعنه :

أ- إبراهيم بن سعد وعنه
١- القعنبي (ابن مالك عن أبيه)............ =م
٢- عبد الرحمن بن خلف (ابن مالك عن أبيه = الدمشقي
٣- أبو مروان (ابن بحينة)................ = س ق
٤- عبد العزيز بن عبد الله (عبد الله) ..... = خ

ب- شعبة وعنه :
١- بهز بن أسد (مالك) .... = خ م
٢- وهب بن جرير (مالك) .... = س طش
٣- أبو داود (مالك) .... = طش

٤- غندر ....(مالك)............. = خت

٥- معاذ العنبري .....(مالك)............. = خت

٦- هاشم بن القاسم..(ابن بحينة).......... = مي

٧- يزيد بن هارون...(ابن بحينة).......... = ش

ج- ابن إسحاق ....(عبدالله) .... = خت

د- حماد بن سلمة..............................(مالك)........... = خت طش

هـ - أبو عوانة ، عنه :قتيبة ....(ابن بحينة) .... = م س

و - إسحاق ....(عبد الله) .... = الدمشقي

٢- محمد ، وعنه : جعفر ، وعنه الثوري ....(مرسل)............= عب

٣- الأعرج ، عنه :

أ- يحيى بن سعيد الأنصاري ....(عبد الله).......... = الدمشقي

ب- الزهري..............................(عبد الله)........... = الدمشقي

ج- حعفر بن ربيعة ....(عبد الله).......... = الدمشقي

د- علقمة بن أبي علقمة ....(عبد الله)........... = الدمشقي

ب- إسنـــــاده :

- عبد الله بن سلمة القعنبي ، ثقة ، مضى في الحديث (٢٣) .

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو إسحاق المدني، من الثامنة، (- ١٨٣ هـ أو ١٨٤ هـ) وقيل غير ذلك . / ع .

أ - وثّقه أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم ، والذهبي ، وابن حجر ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن عدي : هو من ثقات المسلمين ، حدث عنه جماعة من الأئمة ، و لم يختلف أحد في الكتابة عنه ، وقول من تكلم فيه تحامل ، وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري . وقال ابن حجر : تكلم فيه بلا قادح .

ب- وقال أحمد : ذكر عند يحيى بن سعيد عقيل وإبراهيم بن سعد ، فجعل كأنه يضعفهما. وقال صالح جرزة : حديثه عن الزهري ليس بذاك ؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري ، وأنكرت عليه أحاديث . وقيل : كان يجيز الغناء.

=ج- والحاصل أنه ثقة ، فقد وثقه أكثر الأئمة ، وما أنكر عليه من الأحاديث لا يمنع الاحتجاج به ؛ لقلته بجانب ما حدث به ، وأما الغناء فقد ارتكبه اجتهاداً وتأويلاً ، لا فسقاً وتهاوناً بأمر الشرع ، كما في تاريخ بغداد، فلا يؤثر هذا في الاحتجاج بحديثه، والله أعلم .

(العلل ٤٩/١ ، الطبقات ٧/ ٣٢٢ ، التاريخ الكبير ٢٨٨/١ ، الجرح ١٠١/٢ ، الثقات ٧/٦ ، المدخل ، ترجمة : ٤٠١٠ ، النبلاء ٨/ ٢٧٠ ، الميزان ٣٣/١ ، التذكرة ٢٥٢/١ ، تاريخ بغداد ٨١/٦ ، التهذيب ١٢١/١، الهدي ٣٨٨ ، التقريب ٢٣٥/١) .

- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ولي قضاء المدينة ، وكان ثقة فاضلا عابداً ، من الخامسة ، (- ١٢٥هـ) وقيل بعدها ، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. / ع .

(الكاشف ٣٥٠/١ ، التهذيب ٤٦٣/٣ ، التقريب ٢٨٦/١) .

- حفص بن عاصم بن الخطاب العمري ، ثقة من الثالثة . / ع .

- عبد الله بن مالك بن القِشب - بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة - الأزدي، أبو محمد ، حليف بني المطلب ، يعرف بابن بحينة ،صحابي معروف ، مات بعد الخمسين./ ع .

قال ابن سعد : قدم مالك بن القِشب مكة - يعني في الجاهلية - فحالف بني المطلب ابن عبد المطلب بن عبد مناف ، وتزوج بُحَينة بنت الحارث بن المطلب، واسمها عبدة ، وبحينة لقب ، وأدركت بُحينة الإسلام فأسلمت وصحبت ،وأسلم ابنها عبدالله قديماً .

(الجمع ٢٤٢/١ ، التحفة ٤٧٥/٦ ، التجريد ٣٣٢/١ ، الإصابة ٢٢٢/٤ ، التقريب ٤٤٤/١ ، الفتح ١٤٩/٢ ، ١٥٠) .

ج - درجتـــــه :

هذا المتن صحيح من حديث عبد الله بن مالك ، ابن بُحَينة .

لكن القعنبي قال: (ابن مالك ، عن أبيه) فجعله من حديث مالك بن القِشب ، وليس من حديث عبد الله بن مالك بن القشب (ابن بحينة) .

وقد رواه كذلك شعبة عند البخاري ، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة ، كما سبق في التخريج .=

[فصل في الرواة الذين انتقد على مسلم الإخراج عنهم]

٢٦ - قال أبو الحسن : وأنكر عليه أبو زرعة [1] إخراجه عن **أسباط بن نصر، وعن قطن، عن جعفر بن سليمان، وأحمد بن عيسى.**

=وخالف شعبة ومن معه :

١- إبراهيم بن سعد في رواية غير القعنبي عنه .
٢- وابن إسحاق .
٣- وإسحاق ، كلهم عن سعد بن إبراهيم .
٤- ويحيى بن سعيد الأنصاري.
٥- والزهري .
٦- وجعفر بن ربيعة .
٧- وعلقمة بن أبي علقمة ، عن الأعرج ، عن عبد الله .

قال ابن حجر في الفتح (٢/١٤٩ ، ١٥٠) : ((وحكم الحفاظ : يحيى بن معين ، وأحمد، والبخاري ، ومسلم ،والنسائي ،والإسماعيلي ، وابن الشرقي ، والدارقطني ، وأبو مسعود ، وآخرون عليهم - أي : على شعبة ومن تابعه - بالوهم في موضعين :

أحدهما : أن بُحَينة والدة عبدالله لا مالك .

وثانيهما : أن الصحبة والرواية لعبد الله لا لمالك)) .

ثم قال:((و لم يذكر أحد مالكا في الصحابة إلا بعض من تلقاه من هذا الإسناد ممن لاتمييز له، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر ، فأي الرجلين كان فهو صاحب . وحكى ابن عبد البر اختلافاً في بُحينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك . والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم ، فينبغي أن يكتب ابن بُحينة بزيادة ألف ، ويعرب إعراب عبدالله ، كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ، ومحمد بن علي ، ابن الحنيفة)). اهـ .

ومن أجل خطأ القعنبي في هذا الإسناد تعقب الدارقطني الإمام مسلماً في إخراجه من طريقه.

وقد أجاب عن ذلك الحافظ أبو مسعود بأن مسلماً أورده من حديث عبد الله وبين خطأ القعنبي في عقب الحديث ، فلا يلحقه عيب .

(١) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، أبو زرعة ، إمام حافظ ثقة مشهور ، من الحادية عشرة، (- ٢٦٤ هـ) وله أربع وستون سنة . / م ت س ق .=

قال أبو مسعود : فأما **أسباط** فحدثني أبو جعفر محمد بن عبد الله ابن خلاد [1]، ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم [2]، حدثني أبي [3]، قال : سمعت أبا نعيم[4] يضعف أسباط بن نصر ، وقال : أحاديثه عامتها سقط مقلوبة الأسانيد [5].

=(الكاشف ٢/٢٣٠ ، التهذيب ٣٠/٧ ، التقريب ٥٣٦/١)

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ، الإمام العلامة الحافظ الناقد ، أبو محمد الرازي، ولد سنة أربعين ومائتين ، أو سنة إحدى وأربعين ، ومات في محرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

(النبلاء ٢٦٣/١٣ ، الميزان ٥٨٧/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦) .

(٣) هو محمد بن إدريس بن منذر الحنظلي ، أبو حاتم الرازي ، أحد الحفاظ ، من الحادية عشرة ، (-٢٧٧ هـ) . / د س ق .

(النبلاء ٢٤٧/١٣ ، التقريب ١٤٣/٢ ، طبقات ص ٢٥٥) .

(٤) هو أبو نُعيم الفضل بن دُكَين الكوفي ، واسم دكين : عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول المُلائي - بضم الميم - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من التاسعة (١٣٠-٢١٨ هـ) وقيل غير ذلك ، وهو من كبار شيوخ البخاري ./ ع.

(الكاشف ٣٨١/٢ ، التهذيب ٢٧٠/٨، التقريب ١١٠/٢).

(٥) قال أبو حاتم كما في (سؤالات البرذعي أبي زرعة ٤٦٤/٢) : ((سمعت أبا نعيم - وقال له رجل: سمعت عن أسباط بن نصر- قال: كان أسباط بن نصر يقلب الحديث)). وقال أبو حاتم أيضاً كما في(الجرح ٣٣٢/١) : ((سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال : أحاديثه عامية سقط مقلوبة الأسانيد)). وقد ذكر قوله ابن حجر في التهذيب (٢١٢/١) بلفظ مقلوب الأسانيد ، بحذف التاء المربوطة ، ولفظ المزي في تهذيب الكمال (٣٥٨/٢): ((وأحاديثه عامته سقط مقلوب الأسانيد)) .

وحدثني أبو جعفر ، ثنا عبد الرحمن ، حدثني أبي ، ثنا محمد بن مهران الجمال[1] ، قال: سألت أبا نعيم ، عن أسباط بن نصر ، فقال: لم يكن به بأس غير أنه كان أهوج [2].

وحدثني أبو جعفر ، ثنا عبد الرحمن قال : كتب إلي ابن أبي خيثمة[3] ، قال سمعت يحيى بن معين يقول : أسباط بن نصر ثقة [4].

قال أبو مسعود : هذا أبو نعيم قد اختلف قوله فيه ، و لم يتهمه بكذب ، وقد قال أيضاً : لم يكن به بأس ، وقد وثقه يحيى بن معين .

وجميع ما أخرج مسلم حديثاً واحداً [5]في فضائل النبي ﷺ فقال :

---

(١) هو محمد بن مهران الجمَّال - بالجيم - أبو جعفر الرازي ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، (-٢٣٩ هـ) أو (- ٢٣٨ هـ) . / خ م د .

(التذكرة ٤٤٨/٢ ، التقريب ٢١١/٢ ، طبقات الحفاظ ص ١٩٥) .

(٢) في ت : (أهرط) ، وفي ك: (أهوط) ، وكأن الطاء معدلة عن الجيم أي : (أهوج) ، وهو الموافق لما في كتاب (الجرح والتعديل ٣٣٢/٢) .

(٣) هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب ، الحافظ الحجة ، أبو بكر النسائي، ثم البغدادي صاحب التاريخ ، قال الخطيب : ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس، راوية للأدب ، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل وابن معين ... بلغ أربعاً وتسعين سنة ، ومات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين .

(تاريخ بغداد ١٦٢/٤ ، التذكرة ٥٩٦/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٦٧) .

(٤) (الجرح والتعديل ٣٣٢/٢)

(٥) أي : جميع ما أخرج عنه مسلم حديث واحد .

ثنا عمرو بن طلحة القناد [1]، ثنا أسباط بن نصر ، عن سِمَاك [2]، عن جابر بن سمرة [3]- رضي الله تعالى عنهما - قال : صليت مع النبي ﷺ الأولى ثم خرج إلى أهليه وخرجت معه فاستقبله ولدان فجعل صلى الله تعالى /عليه وسلم يمسح [4] خدي أحدهم واحداً واحداً ، وأما أنا فمسح [ك ق ٧ أ] بيدي [5]فوجدت بيده برداً أو ريحاً كما أخرجه من جؤنة عطار [6].

---

(١) هو عمرو بن حماد بن طلحة القناد ، أبو محمد الكوفي ، وقد ينسب إلى جده ، صدوق، رمي بالرفض، من العاشرة ، (- ٢٢٢هـ) / بخ م د س فق .
(الكاشف ٢/٢٢٧ ، التهذيب ٨/٢٢، التقريب ٢/٦٨).

(٢) هو سِماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري ، أبو المغيرة الكوفي ، ثقة في غير روايته عن عكرمة ؛ فقد وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وابن شاهين ، وابن حبان ، وقال : يخطئ كثيراً ، وحديث من سمع منه بعد اختلاطه ضعيف. قال الفسوي : روايته عن عكرمة مضطربة ، وعن غيره صالح ، وليس بالمتين ، ومن سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان - أي الثوري - فحديثه عنه صحيح مستقيم ، وهو من الرابعة ، (- ١٢٣ هـ) خت م عه .
(التاريخ ٢/٢٣٩ ، الجرح ٣/٢٧٩ ،التاريخ الكبير ٤/١٧٣ ، ترتيب ثقات العجلي ص ٢٠٧ ، الثقات ٤/٣٣٩ ،الكاشف ١/ ٤٠٣ ٤التهذيب ٤/٢٣٢ ، ٢٣٣ ، التقريب ١/٣٣٢ الكواكب ص ٢٣٧) .

(٣) جابر بن سمرة بن جُنادة السُّوائي ، صحابي ابن صحابي ، نزل الكوفة ومات بها سنة سبعين . / ع .
(الجمع ١/٧٢ ، الإصابة ١/٤٣١ ، التقريب ١/١٢٢ ، الرياض ص ٤٧) .

(٤) كذا في : ك ، وفي ت : (يمسه) وهو تصحيف .

(٥) كذا في ت، ك ، وفي صحيح مسلم : (وأما أنا فمسح خدي ، قال : فوجدت ليده بردا ..) .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل ، باب طيب رائحة النبي ﷺ ولين=

وهذا حديث قد روي عن رسول الله ﷺ في معناه أحاديث كثيرة[1]

وقد ذكر البخاري أسباطاً في تاريخه[2] فقال : أسباط بن نصر الهمداني الكوفي ، سمع سماك بن حرب والسدي ./ [ت ق ٦٤ ب]

وكذلك ذكره مسلم في الكنى [3]، ولم يذكر أنه روى عن غير هذين .

وكذلك قال ابن أبي حاتم عن أبيه [4]، أنه سمع من سماك والسدي[5] .

=مسه، والتبرك بمسحه، (٤ / ١٨١٤ ح ٨٠) بمثله .

وكذا أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢٥٦/١) من طرق عن عمرو بن حماد القناد به مثله .

وجُؤنة العطار : مهموزة ، وقد يترك همزها ، وهي : السَّفط الذي فيه متاع العطار ، هكذا فسره الجمهور ، وقال الخليل بن أحمد : هي سَليلة مستديرة ، مغشاه أدما .

(١) انظر كتاب : دلائل النبوة (٢٥٤/١ - ٢٤٨) ، باب طيب رائحة رسول الله ﷺ ، وبرودة يده ولينها في يد من مسها ، وصفة عرقه ، ففيه جملة أحاديث في هذا المعنى ، عن أنس ، ويزيد بن الأسود ، وغيرهما .

(٢) قال البخاري في التاريخ الكبير (٥٣/٢) : سمع سماك بن حرب ، سمع منه عمرو ابن محمد ، وعمرو بن طلحة القناد .

(٣) الكنى والأسماء ، للإمام مسلم (٨٣٨/٢ ترجمة : ٣٣٩١) .

(٤) قوله : (وكذلك قال ابن أبي حاتم عن أبيه) كرر في : ك ، ولعله سهو من الناسخ .

(٥) الجرح والتعديل (٣٣٢/٢) ، وذكر أيضاً تسعة من الرواة عنه .

قال أبو مسعود : ولا أعلمه روى عن غيرهما ، ولو كان له رواية من شرط البخاري لأخرج عنه ، ولكن البخاري ليس من شرطه سماك ولا السدي [1].

---

(١) السُّدِّي هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كَرِيمة السدي ، أبو محمد الكوفي ، اختلف العلماء في حاله ، وحاصل أقوالهم : أن تضعيفه مطلقاً مجمل ؛ فلا يقاوم توثيق من وثقه ، كما أشار إلى ذلك الحاكم ، كما أن بعض من وثقه أشار إلى خفة ضبطه كأحمد ، فهو صدوق ، وقد رمي بالتشيع ، قال الذهبي : حسن الحديث ، وهو من الرابعة (-١٢٧ هـ) / م هه .

(التاريخ الكبير ٣٦١/١ ، الجرح ٢/ ١٨٤ ، ترتيب ثقات العجلي ص ٦٦ ، الثقات ٢٠/٤ ، ضعفاء العقيلي ٨٧/١ ، المدخل ترجمة : ٣٠٥٨ ، الكاشف ١/ ١٢٥ ، التهذيب ٣١٣/١ ، التقريب ٧٢/١ .

وأسباط بن نصر أبو يوسف ، ويقال : أبو نصر الهمداني ، الكوفي ، من الثامنة. /خت بخ م عه .

وقد اختلفت أقوال الأئمة فيه :

أ- فوثّقه ابن معين في رواية الدوري والدارمي وابن أبي خيثمة كما سبق . وقال أبو نعيم : لم يكن به بأس غير أنه كان أهوج . وقال البخاري : صدوق . وكذا قال الذهبي . وقال موسى بن هارون الحمّال : لم يكن به بأس . وقال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ يُغْرِب وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات .

ب- وقال أبو نعيم الفضل بن دكين : يقلب الحديث ، وقال مرة : أحاديثه عامية سقط مقلوب الأسانيد . وقال ابن معين كما في التهذيب : ليس بشيء. وقال حرب الكرماني : قلت لأحمد : أسباط بن نصر الذي يروي عن السدي كيف حديثه ؟ قال : ما أدري وبعد جواب أحمد ، قال أبو حاتم : وكأنه يضعفه - وقال أبو زرعة : أما حديثه فيعرف وينكر ، وأما في نفسه فلا بأس به ، وقال البرذعي : وأتاه - يعني أبا زرعة - ذات يوم -وأنا شاهد- رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم ، فجعل ينظر فيه ، فإذا حديث=

=عن أسباط بن نصر ، فقال لي أبو زرعة : ما أبعد هذا من الصحيح ، يدخل في كتابه أسباط بن نصر . وقال الساجي : روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب .

ج – ويلاحظ مايلي :

١- أن قول ابن معين فيه : (ليس بشيء) لا يقصد به دائماً التجريح ، بل قد يشير به إلى قلة روايته كما نقل عن ابن القطان ، أو أن حديثه ليس بشيء للاحتجاج ، وإنما يكتب للاعتبار ، كما في الرفع والتكميل ص ١٥٢ - ١٥٥) ، ولكن نظراً لأن أسباط غير موصوف بقلة الحديث مع ورود توثيق ابن معين المطلق له يجعل إيراد ابن حجر لقوله هذا مشكلاً .

٢- أن جواب أحمد لما سئل عن حديثه : (ما أدري) فهم منه أبو حاتم قصد التضعيف ، وفهم منه الذهبي كما في الميزان التوقف في حاله .

٣- أن تضعيف أبي نعيم له معارض بتوثيقه له في موضع آخر ،كما ذكر أبو مسعود .

٤- أن قول أبي زرعة : أما حديثه فيعرف وينكر ، وأما في نفسه فلا بأس به يفهم منه أنه صادق لا يتعمد الخطأ ، ولكنه يقع له دون قصد .

٥- أن أقوال الجارحين السابقة مبهمة غير مفسرة ، ومع ذلك معارضة بالتوثيق والتزكية من غيرهم ، وفيهم بعضهم .

٦- أن أقوال المعدلين مختلفة ؛ فابن معين أطلق عليه اسم الثقة ، وابن حبان وابن شاهين ذكراه في الثقات , والبخاري وموسى بن هارون والذهبي جعلوه في مرتبة تاليه ، قال بعضهم : صدوق ، وبعضهم قال : لم يكن به بأس . وابن حجر اعتبره في آخر مراتب التعديل ، فقال : صدوق كثير الخطأ .

د- والحاصل : أنه لا يرتفع إلى مرتبة التوثيق المطلق ؛ لحصول الخطأ والغرائب في حديثه ، فهو صدوق ، أو محله الصدق ، حسن الحديث في غير ما يستنكر عليه .

وذكر الذهبي له فيمن تكلم فيه وهو موثق يؤيد ذلك ، فقد قال في أول هذه الرسالة: أما بعد ؛ فهذا فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم ، أو فيهم بعض اللين وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن=

وأما **قَطَن** فما أخرج عنه من حديث جعفر[1]، ولا عن غير جعفر إلا حديثاً واحدا عن جعفر ، عن ثابت[2] ، عن أنس - رضي الله تعالى عنه - لما نزلت : (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت

=في أعلى مراتب الصحيح فلا ينزل عن رتبة الحسن، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه ، وهي التي تكلم فيه من أجلها ، فينبغي التوقف في تلك الأحاديث . أ هـ .

(رسالة من تكلم فيه وهو موثّ أو صالح الحديث للذهبي ، تحقيق : د . عبد الله الرحيلي رسالة مطبوعة بالآلة الكاتبة ص ١) .

ومع ذلك فقد اعتذر الإمام مسلم عن إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر ونحوه كما ذكر البرذعي عنه بقوله : إنما قلت: صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول ، فأقتصر على أولئك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات . (سؤالات البرذعي لأبي زرعة٢/٦٧٦).

(التاريخ ٢/٢٣ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ص ٧٣٢، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/٤٦٤ ، ٦٧٥ ، الجرح ٢/٣٣٢ ، الثقات ٦/٨٥ ، تاريخ أسماء الثقات ص ٧٢ ، تهذيب الكمال ٢/٣٥٩ ، الميزان ١/١٧٥ ، التهذيب ١/٢١٢ ، التقريب ١/٥٣) .

(١) هو جعفر بن سليمان الضُّبعي ، أبو سليمان البصري ، من الثامنة ، (- ١٧٨ هـ) بخ م عه .

- وثّقه ابن معين ، وابن المديني ، وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات .

- وضعفه آخرون بسبب تشيعه وبسبب أحاديث انفرد بها مختلف في الاحتجاج بها .

- والحاصل أنه صدوق يتشيع ويغلو في ذلك فيحتج به فيما ليس فيه تأييد لبدعته .

(التاريخ ٤/١٣٠، الطبقات لابن سعد ٧/٢٨٨، الثقات ٦/١٤٠، الميزان ٢/٩٧).

(٢) هو ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري ، ثقة عابد ، قال أبو حاتم: (أثبت أصحاب أنس الزهري ، ثم ثابت ، ثم قتادة) وهو من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين=

النبي ... الحديث) ، في قصة ثابت بن قيس[1]، وهـذا حديث مشهور عن ثابت [2].

وقد أخرجه مسلم أيضاً من حديث سليمان التيمي[3] وحماد بن سلمة[4] عن ثابت. عن أنس [5].

- ومائة ، وله ست وثمانون سنة . / ع .

(الكاشف ١/١٧٠ ، التهذيب ٢/٢ ، التقريب ١/١١٥) .

(١) أخرجه مسلم متابعة في كتاب الإيمان ، باب مخافة المؤمـن أن يحبط عمله (١/١١٠ ح ١٨٨) عن قطن به، وثابت بن قيس بن شماس أنصاري خزرجي ، خطيب الأنصار ، من كبار الصحابة ، بشره النبي ﷺ بالجنة ، واستشهد باليمامة ./ خ د س .(التقريب ١/١١٦)

(٢) رواه عن ثابت عند مسلم : حماد بن سلمة ، وجعفر بن سليمان ، وسليمان بـن المغيرة القيسي، وسليمان التيمي . (صحيح مسلم ١/ ١١٠ ، ١١١) .

(٣) سليمان التيمي ، هو أبو المعتمر البصري ، ثقة عابد ، مضى في الحديث (٢) .

ورواية مسلم عنه في كتـاب الإيمـان مـن الصحيح (١/١١١) عـن هُريـم بـن عبـد الأعلى الأسدي ، حدثنا المعتمر بن سليمان ، عن أبيه ، به .

(٤) هو أبو سلمة البصري ، ثقة عابد ، حصل له بعض الأوهام ، مضى في الحديث(٢٤) .

(٥) قَطن هو : ابن نُسير ، أبو عباد البصري الغُبري ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عنه ، فرأيته يحمل عليه ، وذكر أنه روى أحاديث عن جعفـر بـن سليمان ، عن ثابت ، عن أنس مما أنكر عليه .

وقال ابن عدي : بصري يسرق الحديث ويوصله ، ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق يخطئ وإنما روى له مسلم في صحيح حديثاًواحداً في فضل ثابت بن قيس كما سبق . وهـو من العاشرة. / م د س .

وقد تقدم ذكر اعتذار مسلم عن الرواية عنه في ترجمة أسباط بن نصر ، مع أن مسلماً -

قال أبو مسعود : قال أبو الحسن : وأخرج عنه غيره - يعني غير أبي زرعة - فحدثني أبو جعفر ، ثنا ابن أبي حاتم ، قال : روى عنه - يعني عن سويد - أبي وأبو زرعة[1] . قال : وقال أبي : كان صدوقاً ، وكان يدلّس[2].

قال أبو مسعود : وأنكر عليه يحيى بن معين حديثه عن أبي معاوية [3].

عن الأعمش[4] ، عن عطية [5] ، عن أبي

= لم يرو عنه في الأصول ، بل روى عنه متابعة فلا يلحقه عيب في الرواية عنه .

(الجرح ١٣٨/٧ ، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٦٧٥/٢ ، الكامل ٢٠٧٥/٦ ، الميزان ٣٩١/٣ ، التهذيب ٨/ ٣٨٢ ، التقريب ١٢٦/٢) .

(١) (الجرح والتعديل ٢٤٠/٤) ، وسويد هو ابن سعيد ، أبو محمد الهروي ، ضابط لكتابه، اعتمده مسلم في غير ما غمز فيه ، وقد مضى في الحديث (١٥) .

(٢) وتمام عبارته : يكثر ذاك ، يعني التدليس . (الجرح ٢٤٠/٤) .

(٣) هو محمد بن خازم ، أبو معاوية الضرير ، البصري ، ثقة ثبت في الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، وقد رمي بالإرجاء ، وهو من كبار التاسعة ، (-١٩٥ هـ) وله اثنتان وثمانون سنة . / ع .

(التاريخ الكبير ٧٤/١ ، الكاشف ٣/ ٢٧ ، التهذيب ٩/ ١٣٧ ، التقريب ١٥٧/٢)

(٤) هو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي ، الكاهلي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة حافظ ، احتمل تدليسه ، وهو من الخامسة ، (٦١ - ١٤٧ هـ) . / ع .

(الكاشف ٤٠١/١ ، التهذيب ٤/ ٢٢٢ ، التقريب ١/ ٣٣١) .

(٥) هو عطية بن سعد بن جُنادة العَوفي الجدلي الكوفي ، أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً ، كان شيعيا مدلساً ، وهو من الثالثة ، (-١١١هـ) . بخ د ت ق .

(الكاشف ٢٦٩/٢ ، التهذيب ٧/ ٢٢٤ - ٢٢٦ ، التقريب ٢٤/٢)

سعيد[1] : (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة)[2].

وهذا حديث قد رواه أيضاً إسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنْجنيقي [3]. الحافظ الثقة المأمون، عن أبي كريب [4]، عن أبي معاوية، عن الأعمش ، عن أبي سعيد .

وهذا مما يقوي حال سويد[5].

---

(١) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري ، أبو سعيد الخدري ، له ولأبيه صحبة، استصغر بأحد ثم شهد ما بعدها ، روى الكثير ، (٥٣ هـ) وقيل غير ذلك. / ع .
(التقريب ٢٨٩/١ ، الرياض ص ١٠٠) .

(٢) أخرجه الترمذي (٦٥٦/٥ خ ٣٧٦٨) ، وأحمد (٣/٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٢) ، وأبو نعيم في الحلية (٧١/٥) ، والحاكم (١٦٦/٣ ، ١٦٧) ، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٠٧/٤ ، ٩٠/١١) من طرق عن عبد الرحمن بن أبي نعم عنه . وقال الترمذي: حديث حسن صحيح . وصححه الدارقطني من حديث أبي معاوية الضرير عن الأعمش ، عن أبي سعيد مرفوعا.

وله شواهد عدة من حديث عمر ، وعلي ، وجابر , وأبي هريرة ، وابن عمر ، ونقل المناوي عن السيوطي أنه متواتر . (فيض القدير ٤١٥/٣) .وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٤٨/٢ ح ٧٩٦ .

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنجنيقي ، الوراق ، أبو يعقوب البغدادي ، نزيل مصر ، ثقة حافظ ، (-٣٠٤ هـ) وهو من الثانية عشرة . / س .
(الكاشف ١٠٧/١ ، التهذيب ٢٢٠/١ ، التقريب ٥٥/١) .

(٤) هو محمد بن العلاء الهمداني ، ثقة حافظ ، مضى في الحديث (٤) .

(٥) جاء في سؤلات السهمي للدارقطني (ص٢١٦ ، ٢١٧) : سألت الدارقطني ، عن سويد بن سعيد ؟ فقال : تكلم فيه يحيى بن معين، وقال: حدث عن أبي معاوية ، عن=

قال أبو مسعود : وأما أحمد بن عيسى ، فقد روى عنه البخاري ومسلم[1] جميعاً ، وروى عنه كبار الناس .

وحدثني أبو جعفر، ثنا ابن أبي حاتم ، قال :كتب عنه أبي وأبو زرعة، وروى عنه أبي .

[ت ق ٦٥أ] قال أبو مسعود: وهو **أحمد بن عيسى**، ويعرف / بالمصري، وهو في الأصل تُسْتَري وإنما أنكر عليه حديثه عن مفضل بن فضالة [2]،

=الأعمش ، عن عطية ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) .

قال يحيى بن معين : وهذا باطل عن أبي معاوية ، ولم يروه غير سويد وجرح سويدا لروايته لهذا الحديث .

قال الدارقطني رحمه الله : « فلم نزل نظن أن هذا كما قاله يحيى ، وأن سويدا أتى أمراً عظيماً في روايته لهذا الحديث ، حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين ، فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالْمَنْجَنيقي وكان ثقة ، روى عن أبي كريب ، عن أبي معاوية ، كما قال سويد سواء ، وتخلص سويد وصح الحديث عن أبي معاوية ، وقد حدث أبو عبد الرحمن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم هذا ، ومات أبو عبد الرحمن قبله» . أ هـ . وانظر : (تهذيب التهذيب ٤/٢٧٢) .

(١) روى له مسلم ، كذا البخاري لكنه لم يرو عنه شيئاً تفرد به ، كما في (هدي الساري ص ٣٨٧) .

(٢) هو المُفَضَّل بن فضالة بن عبيد بن ثُمامة القِتباني - بكسر القاف - المصري ، أبو معاوية القاضي ، ثقة فاضل عابد ، قال ابن حجر : أخطأ ابن سعد في تضعيفه ، من الثامنة (١٠٧ - ١٨١ هـ). / ع .(الكاشف ٣/١٧٠ ـ التهذيب ١٠/٢٧٣ ، التقريب ٢/٢٧١).

حكاه أبو حاتم[1] عن أهل مصر ، و لم يسم من أنكره عليه ، وإنما أخرجوا من حديث ابن[2] وهب[3].

---

(١) انظر : (الجرح والتعديل ٢/ ٦٤) .

(٢)هو عبد الله بن وهب ، أبو محمد المصري ، ثقة حافظ ، مضى في الحديث (٢١) .

(٣) أحمد بن عيسى بن حسان المصري ، أبو عبد الله ، المعروف بالتُّستَرَي، مات بسرّ من رأى ، في شهر صفر سنة ثلاث وأربعين ومائتين ، وقيل غير ذلك ، وهو من العاشرة . / خ م س ق .

أ - ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ((وكان متقناً)) . وقال الذهبي: ((ثقة ثبت ، كان عصريّه يحيى بن معين يكذبه ، وحاشاه بل هو صادق متقن)) . وقال أيضاً : ((تكلم فيه بلا حجة)). وقال ابن حجر: ((صدوق، تُكلّم في بعض سماعاته ، قال الخطيب : بلا حجة)).

ب- وقال أبو داود : ((سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ، أنه كذاب)). ونقل البرذعي عن أبي زرعة أنه قال : ((يروي - أي مسلم - عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح ، ما رأيت أهل مصر يشكّون في أن أحمد بن عيسى - وأشار أبو زرعة إلى لسانه - كأنه يقول الكذب)). وقال أبو حاتم: ((قيل لي بمصر إنه قدمها ، واشترى كتب ابن وهب ، وكتاب مُفضَّل بن فضالة ، ثم قدمت بغداد ، فسألت هل يحدث عن المفضل ؟ قالوا: نعم ، فأنكرت ذلك ، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان)). وقال أيضاً : ((تكلم الناس فيه)).

ج- ومما مضى يتبين :

١- أن الأئمة اختلفوا فيه ، فمنهم من عدّله ووثّقه ، ومنهم من ضعّفه وكذّبه .

٢- أن الخطيب والذهبي وابن حجر تعقبوا أقوال من جرحه ، فقال الخطيب : ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه . وقال الذهبي كما في (الكاشف) : تكلم فيه بلا حجة . وقال ابن حجر : إنما أنكروا عليه ادعاء السماع ، و لم يتهم بالوضع ، وليس في حديثه شيء من المناكير ، والله أعلم . وفي ذلك إشارة إلى أن مقصد المكذبين له هو إنكار دعوى السماع من بعض الشيوخ لا اتهامه بالوضع .=

=ومع ذلك فإنكار ابن معين وأبي زرعة متعقب كما سبق .

ويؤيد ذلك عدم وجود المناكير في حديثه كما ذكر ابن حجر، وكما بين قبله الذهبي، حيث قال في (ميزان الاعتدال ١٢٦/١) : « احتج به أرباب الصحاح ،ولم أر له حديثاً منكراً فأورده » .

د- والحاصل أن أمر أحمد بن عيسى مشكل ، إذ جَرْحُ مَنْ جَرَحَه مُفَسَّرٌ ، وقواعد الجرح تقتضي إعمال الجرح حال كونه مفسراً ، ومع ذلك نفى بعض المحققين كالذهبي وابن حجر الضعف عنه ، وهما من هما معرفة بمخارج ومقاصد أئمة الجرح والتعديل .

وزيادة على ذلك فقد وثقه النسائي ، وروى عنه ، واحتج به . قال ابن حجر كما في (الهدي) : « وقد احتج به النسائي مع تعنته ، كما روى عنه أبو حاتم ، وأبو زرعة ».

ومما يجدر ملاحظته :

١- أن نقد أبي زرعة متجه إلى صحيح مسلم في الجملة ، وحيث أنكر على مسلم إخراج حديث فئة من الناس ، وترك حديث فئة هي عنده أولى بالرواية ، كمحمد بن عجلان .

٢- أن أبا حاتم لم يُسَمِّ من أنكر عليه حديثه عن مفضل من أهل مصر ، كما ذكر أبو مسعود .

فلعله على أقل الأحوال لا ينزل عن مرتبة الصدوق حسن الحديث ، والله أعلم .

ومع كونه في مرتبة الاحتجاج ، فقد اعتذر مسلم عن الرواية عنه كما سبق في ترجمة أسباط بن نصر .

(التاريخ الكبير ٦/٢ ، الصغير ٣٨٠/٢ ، الجرح ٦٤/٢ ، سؤلات البرذعي لأبي زرعة ٦٧٦/٢ ، الثقات ١٥/٨ ، تاريخ بغداد ٢٧٢/٤ - ٢٧٤ ، المعجم المشتمل ص ٥٦ ، تهذيب الكمال ٤١٧/١ - ٤٢١ ، الميزان ١٢٥/١ ، ١٢٦ ، المغني ٥١/١ ، الكاشف ٦٧/١ ، من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث ص ٢٨ ، شرح النووي على مسلم ٢٦/١ ، التهذيب ٦٥/١ ، التقريب ٢٣/١) .

تم الجزء ، ولله المحمود المشكور [1].

فرغتُ من تحرير الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج في بندر عدن [2]، وقت مجيئي من الحرمين الشريفين ، يوم الاثنين ، في السابع من شهر صفر ، سنة تسع وسبعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية عليه الصلاة والسلام، وأنا المحتاج إلى الغني الوهاب : عبده عبد الوهاب ابن محمد غوث[3]، تجاوز الله عنهما ، وعن أسلافهما آمين .

---

(١) ما بعد هذا اللفظ إلى نهاية الأجوبة ليس في : ك .

(٢) بندر عدن : المراد بها : عدن ، وبندر وصف لها بمعنى مدينة ، كما ذكر بعض أهلها ، كما هو متعارف عليه في بعض نواحي الحجاز من إطلاق وصف بندر على الأماكن.

وهي في الأصل مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن ، ذكر ياقوت أنه مع رداءة مائها إلا أنها كانت مرفأ مراكب الهند ، والتجار يجتمعون إليه ، لأجل ذلك فإنها بلدة تجارة . (معجم البلدان ٨٩/٤) .

وهي عاصمة اليمن الجنوبي ، قبل الوحدة اليمنية الجديدة .

(٣) لم أقف على ترجمة له رحمه الله ، ولا معلومة ذات بال حتى الآن .



الفهـــــــارس

- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأماكن والبلدان .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الأحاديث



فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أبان بن يزيد العطار ، أبو يزيد البصري	١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢
إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري	٢٠٠، ٢٠١، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩
إبراهيم بن محمد بن الحارث	١٧٨
إبراهيم بن محمد بن عبيد أبو مسعود الدمشقي	٩٢ ، ١٤٧ ، ١٥٠
إبراهيم بن محمد بن عرعرة القرشي	٢٤٤ ، ٢٤٨
إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي	١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٤٣، ٢٤٨
ابن أخي الزهري	٢١٢
أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي	٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦
أحمد بن أبي خيثمة : زهير بن حرب النسائي	٣٣١ ، ٣٣٤
أحمد بن عبد الله بن الحكم الهاشمي	٢٠٩ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠
أحمد بن عبدة الضبي	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١
أحمد بن علي بن ثابت ، أبو بكر الخطيب البغدادي	٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٨، ١٦٩، ٢٢٥، ٣٣١، ٣٤١
أحمد بن علي بن المثنى ، أبو يعلى الموصلي	٢٤٤



فهرس المصادر

- أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي، تحقيق د. سعد الهاشمي، نشر الجامعة الإسلامية ط ١ ، ١٤٠٢هـ.
- الأحاديث الصحيحة = سلسلة الأحاديث الصحيحة .
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي، المتوفي سنة ٧٣٩هـ ط الأولى ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العلمية، بيروت .
- أحكام الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، مطبعة القاهرة نشر : زكريا علي يوسف .
- أخبار أصبهان = ذكر أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني المتوفي سنة ٤٣٠هـ ط الثانية، نشر الدار العلمية بدلهي الهند .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبدالبر ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، مكتبة نهضة مصر - بمصر .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ.
- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفي سنة ٤٦٣هـ تحقيق وتخريج د. محمد بن عبدالله آل فهيد ، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة .

- الإشارات في بيان أسماء المبهمات للنووي ، المطبعة الدخانية، لاهور.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .
- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط للحافظ برهان الدين بن إسحاق ابن سبط العجمي ت ٨٤١هـ نشر ضمن مجموعة الرسائل الكمالية مكتبة المعارف بالطائف .
- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح ، لابن دقيق العيد (-٧٠٢هـ) نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ .
- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض اليحصبي، المتوفي سنة ٥٤٤، تحقيق ودراسة الحسين بن محمد شواط رسالة دكتوراه جامعة الإمام ١٤١٠ هـ.
- الإلزامات ، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق الشيخ مقبل الوادعي، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٩٨هـ.
- الإمام مسلم بن الحجاج حياته وصحيحه، تأليف محمود فاخوري، دار السلام، القاهرة ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ.
- الأنساب للسمعاني، اعتنى بنشره المستشرق د. س مرجليوث ، أعادت تصويره مكتبة المثنى ببغداد .
- الأنساب للسمعاني ، تحقيق : عبدالرحمن المعلمي اليماني وغيره ط٣ ١٤٠٠ هـ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت لبنان .

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ .
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، نشر مكتبة المعارف، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٦هـ .
- برنامج التجيبي (القاسم بن يوسف) تحقيق عبدالحفيظ منصور، نشر الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨١م.
- بين الإمامين مسلم والدارقطني، د. ربيع بن هادي المدخلي، الجامعة السلفية، الهند، ط١ ، ١٤٠٢هـ .

- ت -

- تاريخ أسماء الثقات، تأليف الحافظ أبي حفص عمر بن شاهين المتوفي سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ نشر الدار السلفية، الكويت .
- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، نشر جامعة الإمام، ١٤٠٣هـ.
- تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم، ابن عساكر ، مخطوطة، منه نسخة مصورة بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام .
- تاريخ الدارمي (عثمان بن سعيد) عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث .

- التاريخ الصغير للبخاري تحقيق: محمود إبراهيم زايد ط١ ، ١٣٩٧هـ، دار الوعي بحلب ، دار التراث بالقاهرة .
- التاريخ الكبير للبخاري ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- تاريخ يحيى بن معين، تحقيق د. أحمد نور سيف، نشر جامعة أم القرى، ط١ ، ١٣٩٩هـ .
- تبصرة الحكام في أصول الأحكام لابن فرحون إبراهيم بن علي اليعمري ت٧٩٩هـ، مكتبة الحلبي ١٣٧٨هـ.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي) لعبدالرحيم بن الحسين العراقي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت .
- التتبع للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ تحقيق الشيخ مقبل بن هادي بن مقبل الوادعي - نشر المكتبة السلفية بالمدينة .
- تجريد أسماء الصحابة لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة - بيروت .
- تاريخ الثقات للحافظ أحمد بن عبدالله العجلي، ترتيب نور الدين الهيثمي وترتيب الحافظ ابن حجر ، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ، ١٤٠٥هـ.

- تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف لأبي الحجاج المزي، تحقيق وتعليق: عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي ١٣٨٤هـ .
- تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، نشر دار إحياء السنة النبوية، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي، تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان .
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تأليف ابن حجر العسقلاني، مراجعة طه عبدالرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- التعريفات الفقهية لعلي بن محمد الجرجاني ط الأولى ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية - بيروت .
- تغليق التعليق للحافظ ابن حجر ، تحقيق: سعد القزقي، المكتب الإسلامي ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- تقسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)ط٤ بالأوفست ، نشر دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٠هـ.
- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني حققه وعلق عليه وقدم له عبدالوهاب عبداللطيف ط٢ ، ١٣٩٥هـ، دار المعرفة

للطباعة والنشر - بيروت لبنان وكذلك - تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد حلب ط١ ، ١٤٠٦هـ .

- التقييد والإيضاح شرح مقدمه ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ ، نشر دار الحديث للطباعة والنشر، ط٢ ، ١٤٠٥هـ بيروت .

- التلخيص الحبير لابن حجر ، بتصحيح : عبدالله هاشم اليماني، شركة الطباعة الفنية القاهرة ١٩٦٤م .

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري الأندلسي (-٤٦٣هـ) نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب .

- تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم، تأليف محمود سعيد ممدوح، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

- تهذيب الأسماء واللغات للإمام يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت .

- تهذيب الإمام ابن القيم مع مختصر أبي داود للمنذري، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٠هـ .

- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٢٥هـ .

- تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (-٤٩٨هـ) نسخة حلب محفوظة بمكتبة الأسد برقم ١٥٠٢٩، وعندي منها نسخة مصورة .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف الإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تصدير دار المأمون للتراث دمشق .
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني نشر مكتبة الخانجي .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، نشر دار المعرفة ، بيروت .

- ث -

- الثقات للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند ، ط١ ، ١٣٩٨هـ .

- ج -

- جامع الأصول من أحاديث الرسول لمبارك بن محمد بن الأثير الجزري، نشر دار الافتاء بالرياض ط١ ، ١٣٧٠هـ .
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل العلائي ، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ط١ ، ١٣٩٨هـ .

- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧هـ) تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، نشر المكتبة الإسلامية .
- الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ ، ط١ ، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن.
- الجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي (ابن القيسراني) (ت ٥٠٧هـ) دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ، ١٤٠٥هـ .

- ح -

- الحطة في ذكر الصحاح السنة لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ط١ ، ١٩٨٥م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ ابن نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ ، نشر دار الكتاب العربي، بيروت لبنان .

- خ -

- خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي، ط٢ ، سنة ١٣٩١هـ نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

- الخلاصة في أصول الحديث للحسين بن عبدالله الطيبي، (ت ٧٤٣هـ) تحقيق صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ.

-

-

- د -

- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تخريج وتعليق د. عبدالمعطي قلعجي ط١، ١٤٠٥هـ نشر دار الكتب العلمية ببيروت .

- ديوان الضعفاء والمتروكين للحافظ الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري سنة ١٣٨٧هـ مطبعة النهضة الحديثة .

- ر -

- رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن منجوية (ت ٤٢٨هـ) تحقيق عبدالله الليثي، دار الباز ، مكة المكرمة ط١ ، ١٤٠٧هـ .

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ .

- رواية الدقاق عن ابن معين = من كلام أبي زكريا يحيى بن معين المتوفي سنة ٢٣٣هـ . ت أحمد محمد نور سيف، نشر دار المأمون للتراث دمشق .

- الرياض المستطابة في جملة من روي عنه في الصحيحين من الصحابة، تأليف: يحيى بن أبي بكر العامري اليمني (ت ٨٩٣هـ) تصحيح عمر الديراوي أبو حجلة، نشر : مكتبة المعارف، بيروت وكذلك نشر إدارة الشئون الإسلامية بقطر ، وتصحيح الشيخ عبدالله الأنصاري.

-

-

- ز -

- زاد المعاد في هدي خير العباد ، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، إدارة إحياء التراث الإسلامي، بيروت ، ١٤٠٥هـ.

- س -

- سؤالات الآجري (أبي عبيد) أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ط الأولى عام ١٤٠٣هـ دراسة وتحقيق: محمد علي قاسم العمري.
- سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق عبدالرحمن القشقري، كتب خانه جميلي - باكستان - ١٣٠٤هـ .
- سؤالات البرقاني (أحمد بن محمد ت ٤٢٥) للدارقطني في الجرح والتعديل - تحقيق خليل حمادة، رسالة ماجستير جامعة الإمام.
- سؤالات السجزي المتوفي سنة ٤٤٤هـ للحاكم النيسابوري تحقيق د. موفق بن عبدالله عبدالقادر .

- سؤالات السهمي (حمزة بن يوسف) للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق موفق عبدالله عبدالقــــادر ط الأولى ١٤٠٤هـــ نشر مكتبة المعارف - الرياض .
- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، راجعه وضبط أحاديثه وعلق حواشيه: محمد محــي الديــن عبدالحميد ، نشر دار إحياء السنة النبوية .
- سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبدالله هـــاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة القاهرة ١٣٨٦هـــ.
- سنن الدارمي للحافظ الحجة الإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمــــن الدرامي، تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المــدني ١٣٨٦هـــــ، دار المحاسن للطباعة القاهرة .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الديــن الألبــاني، ط الأولى ١٤٠٣هـــ ، الدار السلفية، الكويت، المكتبة الإسلامية عمان.
- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبدالله بن يزيد القزويني، تحقيق: محمــــد فؤاد عبدالباقي، ١٣٩٥هـــ، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- سنن النسائي (السنن الصغري المسمية بالمجتبي) تأليف الحــــافظ: أبي عبدالرحمن النسائي ت ٣٠٣هـــ تصحيح بعض أفاضل العلماء، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٢هـ .

- ش -

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، ط الثانية ١٣٩٩هـ نشر دار المسيرة ، بيروت .
- شرح السنة ، تأليف محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ) تحقيق وتعليق: شعيب الأرناؤوط، ط الثانية ١٤٠٣هـ ، نشر المكتب الإسلامي .
- شرح علل الترمذي للحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) تحقيق: نور الدين عتر ، ط الأولى ١٣٩٨هـ نشر دار الملاح للطباعة والنشر وكذلك تحقيق: صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب، ط٢ ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- شرح معاني الآثار للطحاوي أبي جعفر لأحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري الحنفي (ت ٣٢١هـ) تحقيق محمد سيد جاد الحق .
- شروط الأئمة الخمسة للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي . نشر دار مكتب العلمية بيروت - لبنان .
- شروط الأئمة الستة للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر القدسي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

- ص -

- الصحاح تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣هـ تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ، دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٧٦هـ .

- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول، وطبعة أخرى لصحيح البخاري، طباعة مطابع الشعب .

- صحيح ابن خزيمة للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ١٤٠٠هـ .

- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ، ط الأولى ١٣٧٤هـ، دار إحياء الكتب العربية.

- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، للحافظ أبي عمر عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح الشهرزوي (ت٦٤٣) تحقيق د. موفق عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي بيروت ط ٢ ، ١٤٠٨هـ.

- الضعفاء الكبير للعقيلي محمد بن عمرو ت ٣٢٢هـ، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت ط١ ، ١٤٠٢هـ.

- ط -

- طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ ط الأولى ١٣٩٣هـ ، تحقيق : علي محمد عمر ، نشر مكتبة وهبة مصر .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، نشر دار صادر ، بيروت .

- ع -

- العبر في خبر من غبر لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط الأولى ١٤٠٥هـ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- علل الحديث ومعرفة الرجال للمحدث الحافظ الأصولي علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤هـ) ، تحقيق : د عبد المعطي قلعجي ط الأولي ١٤٠٠هـ ، نشر دار الوعي بحلب .
- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ، نشر مكتبة المثني ببغداد .
- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : د. طلعت قوج و د. إسماعيل جراح ، أنقرة ١٩٦٣هـ .
- العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم، للجياني، ضمن كتاب تقييد المهمل، تحقيق إبراهيم الناصر ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود .
- العلل الواردة في الأحاديث للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق د. محفوظ عبدالرحمن السلفي، دار طيبة ط١ ، ١٤٠٥هـ .

- علوم الحديث لابن الصلاح أبي عمرو الشهرزوري، تحقيق، د. نور الدين عتر ، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة ، ط٢ ، ١٩٧٣م.
- عمل اليوم والليلة للنسائي، دراسة وتحقيق: د. فاروق حمادة، ط الأولى ١٤٠١هـ ، نشر وتوزيع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء .
- عوالي الإمام مسلم للحافظ ابن حجر ، تحقيق كمال الحوت، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط١ ، ١٤٠٥هـ .

-

- غ -

- غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ) تحقيق: د. عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ .
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت .

-

-

- ف -

- الفتاوي لابن تيمية جمع وترتيب الشيخ عبدالرحمن بن قاسم العاصمي، ط الأولى ١٣٩٨هـ .

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق الأجزاء الثلاثة الأولى منه الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، طبع ١٣٨٠هـ ، المكتبة السلفية ومكتبة القاهرة .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث العراقي لشمس الدين محمد بن عبدالرحيم السخاوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى ١٤٠٣هـ توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .
- فتح الملهم شرح صحيح مسلم لشبير أحمد العثماني، نشر مكتبة الحجاز ، الهند .
- الفصول في اختصار سيرة الرسول للحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ تحقيق محمد العيد الخطراوي، ط الأولى ١٣٩٩هـ نشر دار العلم دمشق ومؤسسة علوم القرآن دمشق .
- فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه لابن خير الإشبيلي، ط٢ ، من منشورات المكتب التجاري ، بيروت .

- ك -

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : عزت علي عيد عطية، وموسى علي الموشي، دار النصر للطباعة بالقاهرة ، ط الأولى ، ١٣٩٢هـ .
- الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق وضبط لجنة من المختصين، ط الأولى، عام ١٤٠٤هـ نشر دار الفكر ، بيروت لبنان .

- كتاب القراءة خلف الإمام للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، إخراج أحاديثه محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، نشر دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ .
- الكنى والأسماء للشيخ العلامة أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ، ط الأولى ، نشر دائرة المعارف النظامية الكائنة بحيدر آباد الهند.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، نشر دار الكتب الحديث، مصر ، ط١ ، وكذا نشر المكتبة العلمية .
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات ، محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (ت ٩٣٩هـ)، تحقيق ودراسة: عبدالقيوم عبدرب الغني، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط الأولى ، بيروت .
-
-
-

- ل -

- لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ ، ط ٢ ، عام ١٣٩٠هـ، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت لبنان .

- م -

- المجروحين الطبعة الهندية للجزئين الأول والثاني، تحقيق الحافظ عزيز بيك القادري ، المطبعة العزيزية حيد آباد الهند ١٣٩٠هـ .

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان التميمي البستي تحقيق: إبراهيم زايد ، ط الأولى، ١٣٩٦هـ ، دار الوعي بحلب.

- مجموع فتاوى ابن تيمية = فتاوى ابن تيمية .

- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، تعليق مصطفى البغا، ط٢ ، ١٤٠٧هـ دمشق ، بيروت .

- المجموع شرح مهذب الشيرازي للإمام النووي ، تحقيق: محمد بخيت المطيعي ، توزيع المكتبة العلمية بالفجالة ، مصر .

- المدخل في أصول الحديث للحاكم النيسابوري، نشر ضمن مجموعة الرسائل الكمالية، نشر مكتبة المعارف بالطائف .

- المدخل إلى كتاب الإكليل للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة الأسكندرية .

- المدخل إلى معرفة الصحيحين للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق ودراسة إبراهيم بن علي بن كليب، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبدالمؤمن بن عبدالحق (ت٧٣٩هـ) دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٣٧٣هـ .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر به من حوادث الزمان لعبدالله بن سعد اليافعي، نشر مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٠هـ .
- المستدرك على الصحيحين في الحديث للحاكم النيسابوري، الناشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة الرياض.
- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة ولي الدين العراقي، مطابع الرياض .
- المسند للإمام أحمد بن حنبل ط٢ ، ١٣٩٨هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت .
- المسند للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي ط ، ٢١٩هـ تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
- مسند الإمام الشافعي أبي عبدالله محمد بن إدريس ط الأولى، ١٤٠٠هـ مصححة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية، والمطبوعة في بلاد الهند نشر دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

- مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني ، نشر دار المعرفة - بيروت لبنان .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض اليحصبي، نشر وزارة الأوقاف المغربية، ط١ ، ١٤٠٢هـ .
- مشكل الآثار ، تأليف أبي جعفر الطحاوي، ط الأولى ، نشر دار صارت ، بيروت .
- معالم السند للخطابي مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٩هـ .
- معجم البلدان للشيخ أبي عبدالله ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي .
- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر تحقيق سكينة الشهابي، ط الأولى ١٤٠٠هـ دار الفكر ، دمشق .
- معرفة علوم الحديث للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (١٤٠٥هـ) المكتبة العلمية، المدينة المنورة ، ط٢ ، ١٣٩٧هـ .
- المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .
- معمر بن راشد الصنعاني ، تأليف د. محمد رأفت سعيد ، ط الأولى ١٤٠٣هـ.
- المغازي للواقدي، تحقيق د. مارسدن جونسن، عالم الكتب، بيروت.

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار للعلامة زين الدين العراقي، نشرته دار المعرفة ببيروت، بذيل إحياء علوم الدين للغزالي .
- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم للعلامة المحدث محمد طاهر الهندي ١٣٩٩هـ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان .
- المغني في الضعفاء للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر ، نشر دار المعارف، سورية حلب، ط الأولى ١٣٩١هـ.
- المقصد العلمي في زوائد أبي يعلي الموصلي ت . د. نايف بن هاشم الدعيس ط الأولى ١٤٠٢هـ . نشر تهامة - جدة - السعودية .
- مكانة الصحيحين ، تأليف د. خليل ملا خاطر ، نشر المطبعة العربية الحديثة، ط١ ، ١٤٠٢هـ .
- مكمل إكمال الإكمال، محمد بن محمد السنوسي (ت ٨٩٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت .
- من تكلم فيه وهو موثق أوصالح الحديث للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، منه نسخة خطية في مكتبة الأزهر برقم ١٦٠ مصطلح، صورته عندي، وقد قام بتحقيقه د. عبدالله ضيف الله الرحيلي.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ط المكتبة المصرية .

- منهج النقد في علوم الحديث، تأليف د. نور الدين عتر ، نشـــر دار الفكر ، دمشق ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ .
- موارد الظمآن في زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق محمد عبدالرازق حمزة ، نشر دار الكتـــب العلميـــة ببيروت - لبنان .
- موطأ الإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي ، إعداد : أحمد راتـــب عرموش، دار النفائس، بيروت ط ٤ ، ١٤٠٠هـ .
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفي سنة ٤٦٣هـ ، تصحيح ومراجعـــة عبدالرحمـــن المعلمي ط الثانية ١٤٠٥هـ ، نشر دار الفكر الإسلامي .
- الموقظة في علم مصطلح الحديث للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي ط الأولى ١٩٨٢م، دار المعرفـــة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان .

- ن -

- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي ، من مطبوعات المجلس العلمي، ط الثانية ١٩٣٠م ، نشر المكتب الإسلامي .

- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد النـــاس اليعمـــري، تحقيق د. أحمد معبد عبدالكريم ، نشر دار العاصمة، الريـــاض ط١ ، ١٤٠٩هـــ .
- النكت على كتب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيـــق ودراسة د. ربيع بن هادي عمير ، ط الأولى ١٤٠٤هــــــ ، نشـــر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة .
- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الديـــن أبي الســعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق محمود محمـــد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي ، نشـــر المكتبـــة الإســـلامية ســـنة ١٣٨٣هــ ط الأولى .
- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.
- وفيات الأعيان وأبناء الزمان لأحمد بن محمد بن خلكـــان، تحقيـــق إحسان عباس، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧هــ .



فهرس الموضوعات